

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان

كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

#### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم العلل من أدق وأهم فنون علوم الحديث، لذلك أولاه الجهادة من العلماء والنقاد اهتماماً كبيراً.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي" (1)، وقولُهُ: "إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة" (2)، وقال علي بن المديني: "ربّما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة" (3).

وقال الحاكم أبو عبد الله: وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم (4). وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث" (5)، وقال أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد" (6). وقال ابن حجر: "المعلل: وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن

---

(1) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (10/1) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي) -، ومعرفة علوم الحديث - للحاكم (ص140)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (294/2).

(2) علل الحديث - لابن أبي حاتم (10/1).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (257/2).

(4) معرفة علوم الحديث (ص140، 148).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (257/2).

حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني....<sup>(1)</sup> وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاح: "اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"<sup>(2)</sup>. وهذا البحث يتناول ("مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعللة بالاختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية).

#### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي

1. يعالج مشكلة الروايات المعللة بالوقف والرفع.
2. كونه يتناول مرويات شعبة المختلف عليه في الرفع والوقف وهو من علماء العلل، وكذلك أحكام الدار قطني في كتابه وهو من أفضل كتب العلل، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَيْدِي: "ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهَا: كِتَابُ الْعَلَلِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ كِتَابُ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَالثَّانِي: كِتَابُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ ابْنِ مَا كُولَا، وَكِتَابُ وَفِيَاتِ الْمَشَائِخِ، وَلَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ"<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مايلي

1. بيان مكانة الإمام شعبة الحديثية .
2. تمييز روايات الإمام شعبة المقبولة من الروايات المعللة بالوقف والرفع في كتاب العلل للدارقطني.
3. بيان مكانة الإمام الدارقطني الحديثية ومعرفته بالعلل .
4. بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني .

#### ثالثاً: خطة البحث

يقع هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة  
المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:  
المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - لابن حجر العسقلاني (ص226).

(2) علوم الحديث (ص52).

(3) سير أعلام النبلاء - للذهبي (19/ 124-125) .

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

رابعاً: منهج البحث؛ استخدم الباحثان المنهج النقدي في الحكم على الروايات.

خامساً: الخاتمة؛ وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

1. اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ (1) الْأَزْدِيُّ الْوَأَسِطِيُّ، أمير المؤمنين في الحديث،

الحافظ العلم، أحد أئمة الإسلام وعلمائه الجهابذة النقاد (2).

2. كنيته: أَبُو بَسْطَامٍ (3).

---

(1) الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى "عتيك" وهو بطن من الأزد، وهو: عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت مالك بن كهلان بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، والمشهور بالانتساب إليها: أبو أسماء بن صب العتكي، من أهل مرو.... وأبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. انظر: الأنساب - للسمعاني (153/4).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

(3) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

3. مولده: ولد بمدينة واسط (1) سنة 82 هـ (2).

4. وفاته:

توفي رحمه الله بالبصرة سنة 160 هـ، قال الذهبي: "اتفقوا على موت شعبة سنة ستين ومائة فيقال مات في أولها رحمه الله تعالى" (3).

حياته العلمية:

1. طلبه للعلم:

قال شعبة: "كنت أُلزم الطرمّاح (4)، أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة وهو يقول: حدثنا يحيى بن الجزّار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مفسّم؛ فأعجبني، وقلت: هذا أحسن من الذي أطلب، أعني الشعر؛ قال: فمن يومئذ طلبت الحديث" (5).

قال أبو داود: "سمعت شعبة يقول: لولا الشعر لجنتكم بالشعبي" (6) - يعني أنه كان في حياة الشعبي مقبلاً على طلب الشعر -.

قال عليُّ بنُ نصر الجَهْضَميُّ: قال شعبة: كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت له أنشدك بيتاً،

---

(1) واسط: مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، وسميت بواسط لتوسطها بين البصرة والكوفة . انظر :

آثار البلاد وأخبار العباد - للزويني (ص 195)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 599) .

(2) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - لمحمد بن عبد الله الربيعي (205/1)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (485/1 - ترجمة 2278) .

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9 - ترجمة 2)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (193/1 - ترجمة 187) .

(4) الطرمّاح - بكسر الطاء المهملة والراء وتشديد الميم وبعد الألف حاء مهملة - بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب " الشراة " من الأزارقة - وهم فرقة من فرق الشيعة، سُموا شراة لقولهم: شَرِينَا أَنفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، أَي: بَعْنَاهَا بِالْجَنَّةِ - ، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره، وكان هجاءً، معاصراً للكُمَيْتِ صديقاً له، لا يكادان يفترقان، قال الجاحظ: (كان قحطانياً عصبياً)، توفي نحو سنة (125 هـ) ، انظر: البيان والتبيين - لأبي عثمان الجاحظ (46/1)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (465/24 - ترجمة 2964)، والوافي والوفيات - لابن أبيك الصفدي (245/16) .

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (257/9 - ترجمة 4830)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (146/1 - 187) .

(6) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم الأصفهاني (154/7) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وتحدثني حديثاً<sup>(1)</sup>.

2. شيوخه:

رأى الإمام شعبة الحسن، ومحمد بن سيرين، وسمع إسماعيل بن علية - وهو أصغر منه - وقتادة بن دعامة، ويونس بن عبيد، وأيوب السخّنيّ، وثابت البنانيّ، والحكم بن عتيبة، وسليمان الأعمش، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وخلقاً غيرهم<sup>(2)</sup>.

3. تلاميذه:

سمع منه أيوب السخّنيّ، وسليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر - غندر -، والنضر بن شميل، ويحيى بن سعيد القطان، وخلقاً غيرهم<sup>(3)</sup>.

4. حفظه:

قال علي بن المدني: "سمعت يحيى بن سعيد -القطان- يقول ليس أحد أحب إليّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي"<sup>(4)</sup>، وقال: "سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال كان شعبة أمراً فيها"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

---

(1) حلية الأولياء (154/7)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (212/7 - ترجمة 80).

(2) تاريخ ابن معين رواية النوري (155/4 - ترجمة 3684)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(3) الهداية - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(4) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (224/4).

(5) أي مجيد فيها، ويسردها سرد.

(6) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (264/9).

وقال أيضاً: "سمعت يحيى يقول كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا"<sup>(1)</sup>.  
وقال حماد بن زيد: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي مَنْ خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة"<sup>(2)</sup>.

#### 5. ثناء العلماء عليه :

قال يحيى بن معين: "شعبة إمام المتقين"<sup>(3)</sup>، وقال يحيى بن سعيد: "لا يعدل شعبة عندي أحد"<sup>(4)</sup>، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "شعبة إمام في الحديث"<sup>(5)</sup>، وقال سفيان الثوري: "شعبة شعبة أمير المؤمنين في الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعدت عليك السلطان"<sup>(7)</sup>، وقال أحمد بن حنبل: "شعبة أثبت في الحكم من الأعمش: وأعلم بحديث الحكم ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه"<sup>(8)</sup>، وقال في موضع آخر: "شعبة أثبت في كل شيء"<sup>(9)</sup>، وقال أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وثبته وتفتيته للرجال"<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (20/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (286/2).
  - (2) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (161/1)، والكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (73/1).
  - (3) تاريخ بغداد - للخطيب (263/9)، وتهذيب الكمال - للمزي (493/12)، والبداية والنهاية - لابن كثير (141/10).
  - (4) إيسير (213/7)، وتاريخ الإسلام (421/9) كلاهما للذهبي .
  - (5) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (126/1).
  - (6) التاريخ الكبير - للبخاري (245/4 - ترجمة 2678)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وحبلىة الأولياء - لأبي نعيم الأصفهاني (147/7).
  - (7) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (170/2).
  - (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، وتهذيب الكمال - للمزي (489/12).
  - (9) العلل ومعرفة الرجال - لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (377/2 - رقم 2680).
  - (10) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (539/2 - رقم 3557).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً له، كأنه خلق لهذا الشأن"<sup>(1)</sup>، وقال أبو بكر بن منجويه<sup>(2)</sup>: "هو أول من فتشَ بالعراق عن أمر المحدثين، وذب عن السنة، وكان عادياً"<sup>(3)</sup>.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

1. اسمه ونسبه ولقبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني<sup>(4)</sup> البغدادي الشافعي<sup>(5)</sup>.

2. كنيته: أبو الحسن<sup>(6)</sup>.

3. مولده: اختلف في تاريخ ولادة الدارقطني على قولين:

القول الأول: ولد سنة خمس وثلاث مائة - 305 هـ - .

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا العتيقي، قال: مولده سنة خمس وثلاث مائة<sup>(7)</sup>.

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (128/1) .

(2) هو أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه أبو بكر الأصبهاني اليزيدي نزيل نيسابور إمام كبير وحافظ مشهور ثقة صدوق وصنف كتباً كثيرة، ت 428 هـ . تذكرة الحفاظ - للذهبي (1085/3)، والوفاي بالوفيات - لابن أبيك الصفدي (143/7).

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9)، وتهذيب الكمال - للمزي (495/12).

(4) الدارقطني: بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون، نون، نسبة إلى دارقطن محلة كبيرة ببغداد - الأنساب للسمعاني (438/2)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (299/3).

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(6) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(7) تاريخ بغداد - للخطيب (40/12 - ترجمة رقم 6404) .

أ.د. إسماعيل رضوان

**القول الثاني:** ولد سنة ست وثلاث مائة - 306هـ -، وذكر ذلك الدارقطني بنفسه أنه ولد سنة 306هـ (1) وهو الراجح.

4. وفاته: توفي - رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة 385هـ (2).

**حياته العلمية:**

1. طلبه للعلم:

طلب الدارقطني العلم صغيراً، وكتب الحديث مبكراً، حيث كان في العشرين من عمره، فقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: "كُنَّا نَمُرُّ إِلَى الْبَغْوِيِّ (3)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ صَبِي يَمْشِي خَلْفَنَا بِيَدِهِ رَغِيفٌ رَغِيفٌ عَلَيْهِ كَامِخٌ (4)، فَدَخَلْنَا إِلَى ابْنِ مَنِيعٍ (5) وَمَنْعَاهُ فَقَعَدَ عَلَيَّ الْبَابَ يَبْكِي" (6). وقال الدارقطني عن نفسه: "كُتِبَتْ فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ" (7).

2. حفظه:

قال أبو عبد الله الحاكم: "صَارَ وَاحِدًا عَصْرَهُ فِي الْحِفْظِ، وَالْفَهْمِ، وَالْوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي الْقُرَاءِ"

---

(1) سؤالات السُّلَمِيِّ للدارقطني - للسلمي (42) .

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (40-34/12)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، والسير (460-449/16) وتذكرة الحفاظ (995-991/3) كلاهما للذهبي.

(3) هو: الإمام المُعَمَّرُ مسند العصر: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، متوفى سنة 317هـ، وقد تجاوز عمره المائة عام، صاحب كتاب الجعديات، كان مُحدثًا حافظًا مجوداً مصنفًا، انتهى إليه علو الإسناد في الدنيا، فإنه سمع في الصغر بعناية جده لأمه أحمد بن منيع، وعمه علي بن عبد العزيز. انظر: السير (441/14 - ترجمة 247)، والعبير في تاريخ من غير (476/1) كلاهما للذهبي.

(4) الكامخ نوع من الإدام. المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده المرسى (546/4 - مادة كمخ)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 586 - مادة كمخ).

(5) هو نفسه البغوي ولكن ذكره باسم آخر، وقد وهم محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن عندما جعلهما اثنين، فقال عن ابن منيع هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وقال عن البغوي هو عبد الله بن محمد البغوي، وهذا وَهْمٌ لِأَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَسِيَاقُ الْحَادِثَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

(6) تاريخ دمشق - لابن عساكر (98/43 - ترجمة 4988)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (452/16) - ترجمة (332).

(7) سؤالات البَرَقَانِيِّ للدارقطني (ص 48) .

### مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والنَّحْوِيِّينَ. أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الناس (1)، وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحجَّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يَصِفُ حفظه وتقده بالتقدم حتى استتكرت وصفه إلى أن حجبت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة أشهر وكثير اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي، وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقيين، ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها (2).

وقال ابن كثير الدمشقي: "وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدار قطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصح وأنت تتسخ، فقال الدار قطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثاً؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئاً، فتعجب الناس منه (3).

وقال الذهبي بعد قول البرقاني: "كان الدار قطني يملي عليَّ العلل من حفظه"، قال الذهبي معلقاً: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدار قطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدار قطني أنه أحفظ أهل الدنيا (4).

### 3. شيوخه:

سمع من أبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن العباس الوراق، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم، وابن أبي داود، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والمحملي، والصفار، وابن عقدة، وخلق

(1) في سير أعلام النبلاء: وسنه دون الثلاثين .

(2) تاريخ دمشق (96/43)، ورسير - للذهبي (450/16-ترجمة 332) .

(3) البداية والنهاية - لابن كثير (362/11).

(4) رسير - للذهبي (455/16) .

كثير (1).

5. تلاميذه:

حدّث عنه جماعة من الحفاظ، منهم: أبو عبد الله الحاكم، وعبد الغنيّ بن سعيد، وتمّام الرّازي، والسلميّ، وأبو نعيم، والبرقاني، وابن بشران، وحمزة السّهمي، والعتيقي، وجماعة غيرهم (2).

6. ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي وهو أحد تلاميذه: "كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرّواة، مع الصدق والأمانة، والفقّه والعدالة، وقبول الشّهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أوّل الكتاب وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقّه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام وبلغني أنه درّس فقّه الشافعيّ على أبي سعيد الأصبخري (3)، وقيل بل درس الفقّه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه، ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء (4).

وقال أبو الطيّب الطبري: "كان الدّارقطنيّ أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد

---

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (96/43)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد - لأبي بكر البغدادي (1/410- ترجمة 546)، وطبقات الشافعية الكبرى- للسبكي (462/3).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (3/991- ترجمة 925)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبد الحي العكري الحنبلي (3/17).

(3) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى المعروف بالأصبخري، المتوفى سنة 404هـ. تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (7/268)، وطبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي (ص 111).

(4) تاريخ بغداد - للخطيب (34-35).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

إلا مضى إليه، وسلّم له" - يعني سلم بتقدمه (1).

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

أولاً: تعريف الرفع

الرفع لغة: مصدر للفعل رفع، وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: مرفوع، قال ابن فارس: "الراء والفاء والعين: أصل واحد يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً وهو خلاف الخفض" (2).

والمرفوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، متصلاً كان أو منقطعاً، أو مرسلًا (3).

ثانياً: تعريف الوقف.

الوقف لغة: مصدر للفعل وقف وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: موقوف، قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء" (4) والموقوف اصطلاحاً: "هو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على قتادة" ونحوه، ويقابله المرفوع (5).

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع

ذكر العلماء أسباباً لوقف المرفوع ومن أبرز هذه الأسباب:

1- الشك: وفيه نوعان:

أ- الشك في الصيغة التي سمع بها، أهي: "قال رسول الله" أو "تبي الله أو نحو ذلك، كسمعت أو

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (36/12)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (454/16).

(2) معجم مقاييس اللغة (115/6)، مادة (وصل).

(3) علوم الحديث (41)، والاقتراح (210)، والمقنع (113/1)، فتح المغيب (117/1).

(4) معجم مقاييس اللغة (135/6)، مادة (وقف).

(5) التمهيد (25/1)، وعلوم الحديث (41)، والاقتراح (209)، والمقنع (114/1)، وفتح المغيب (123/1).

حدثي (1).

ب- الشك في ثبوت الخبر عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، قال الحافظ ابن حجر: " ويحتمل أيضاً أن يكون شك في ثبوت ذلك عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، فلم يجزم بلفظ قال رسول الله\_ صلى الله عليه وسلم\_ كذا، بل كنى عنه تحرزاً" (2) .

من أمثلة ذلك: وقف شعبة لحديث السدي مع إقراره بأنه سمعه من السدي مرفوعاً. قال عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود " وَإِنْ مِنْكُمْ إِلًا وَارِدُهَا، قال: " قال يردونها ثم يصدرون بأعمالهم"، قال عبد الرحمن: قلت لشعبة: إن إسرائيل حدثني عن السدي عن مرة عن عبد الله عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_ قال شعبة وقد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه (3).

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: "يرويه السدي، عن مرة فرفعه عنه إسرائيل، ووقفه شعبة، ويحتمل أن يكون مرفوعاً" (4).

قلنا: فسبب وقف شعبة للحديث شكه في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف الحديث تحرزاً.

2- طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار:

قال الدارقطني: "ابن سيرين من توقيه وتورعه ، تارة يصرح بالرفع ، وتارة يؤمئ ، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال" (5)، وقال أيضاً في العلل: "وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً" (6) .

(1) انظر: فتح المغيث - للسخاوي (144/1).

(2) النكت (537/2)

(3) أخرجه الترمذي في السنن (223/5 - حديث 3160)، وأحمد في المسند (196/7 - حديث 4128)، وابن خزيمة في التوحيد (898/2 - حديث 610)، والحاكم في المستدرک (375/2 - حديث 3378)، وقال الترمذي: " قال هذا حديث حسن ورواه شعبة عن السدي ولم يرفعه"، وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"

(4) العلل (272/5 - حديث 874).

(5) العلل (25/10).

(6) العلل (29/10).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنَعِ ذَلِكَ صَنَعَهُ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِثَارًا لِلإِخْتِصَارِ" (1).  
3- شدة الورع:

قَالَ البَغَوِيُّ: "كُرِهَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِكْثَارَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَوْفًا مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالغَلَطِ فِيهِ، حَتَّى إِنَّ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ كَانَ يَهَابُ رَفْعَ الْمَرْفُوعِ فَيُوقِفُهُ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيَقُولُ: الكَذِبُ عَلَيْهِ أَهْوَنُ مِنَ الكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ" (2).

#### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

[الحديث 1]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ. فَقَالَ ..... يَرَوِيهِ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْ شُعْبَةَ وَعَنْ سَعِيدٍ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ (3) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَسَعِيدُ ابْنِ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ.. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَعَلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني في هذا الحديث وجهاً واحداً اختلف فيه على شعبة، ووقفت على وجه آخر.  
الوجه الأول : شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الآخر : شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في السنن (4/256- حديث 3420)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/259 -

(1) النكت (537/2).

(2) شرح السنة (1/255-256).

(3) المَجْن: هُوَ التُّرْسُ الَّذِي يُنْقَى بِهِ ضَرْبُ السِّيفِ. غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (2/136)، والنهابة في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (1/308).

(4) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي - نشر دار طيبة، الرياض - الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م (1/228 - سؤال رقم 32).

أ.د. إسماعيل رضوان

حديث (17642)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (74/3 - حديث 2467)، كلهم من طريق يحيى بن أبي بكير.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.  
أخرجه عبد الرزاق في المصنف (237/10 - حديث 18971)، والنسائي في السنن الكبرى (21/7 - حديث 7359). وقال وهذا أولى بالصواب، وفي السنن الصغرى - المجتبي - (449/8 - حديث 4927)، وقال هذا الصواب، من طريق سفيان الثوري .

وابن أبي شيبة في المصنف (471/9 - حديث 28675)، من طريق وكيع بن الجراح. والبيهقي في السنن الكبرى (259/8 - حديث 17641) من طريق يحيى بن أبي بكير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير

يحيى بن أبي بكير؛ هو: يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ بْنِ نَسْرِ بْنِ أَسِيدِ الْعَبْدِيِّ الْقَيْسِيِّ أَبُو زَكْرِيَا الْكِرْمَانِيُّ<sup>(1)</sup>، (كوفي الأصل سكن بغداد)، من صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، توفي سنة 208 أو 209 هـ<sup>(2)</sup>، ثقة<sup>(3)</sup>.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: (1)سفيان الثوري. (2)وكيع. (3)يحيى بن أبي بكير.

(1) سفيان الثوري؛ هو: سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أبو عبد الله الكوفي، من كبار

---

(1) الْكِرْمَانِيُّ: بكسر الكاف وقيل بفتحها وسكون الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خَبِيس، وجَيْرُفْت، والسيرجَان، وبرْدَسِير، يقال لجمعها كِرْمَان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف، والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة من المتقدمين والمتأخرين. الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 40)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (56/5).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (264/8 - ترجمة 2937)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (132/9 - ترجمة 557)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (155/14 - ترجمة 7469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (497/9 - ترجمة 188)، ومغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (229/5 - ترجمة 2608).

(3) تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 588 - ترجمة 7516).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أتباع التابعين، توفي سنة 161هـ (1).

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس (2).

قلنا: أما تدليسه فلا شيء فهو محتمل، قال يحيى بن معين: "مرسلاته شبه الريح" (3)، وقال أبو

داود: "ولو كان عنده شيء لصاح به" (4)، وقال العلاءي: "يُدلس ولكن ليس بالكثير" (5).

وقد عدّه ابن حجر العسقلاني من أصحاب المرتبة الثانية (6)، وقد بينهم بقوله: من احتل الأئمة

تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري... (7).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "متفق على ثقته وإتقانه وجلالته وفقهه وعبادته".

(2) وكيع، هو: وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس أبو سفيان الرؤاسي (8) الكوفي، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196 أو 197هـ، بقيد (9) (في طريق مكة) (1)، ثقة حافظ عابد (2).

---

(1) الطبقات الكبرى - لابن سعد (371/6)، والتاريخ الكبير - للبخاري (92/4 - ترجمة 2077)، والجرح

والتعديل - لابن أبي حاتم (222/4)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 268)، وتاريخ بغداد -

للخطيب البغدادي (151/9 - ترجمة 4763)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (151/1 - ترجمة 198).

(2) تقريب التهذيب (ص 244 - ترجمة 2445).

(3) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(4) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل - للعلاءي (ص 106 - رقم 17).

(6) طبقات المدلسين - لابن حجر العسقلاني (ص 32 - رقم 51).

(7) طبقات المدلسين (ص 13).

(8) الرؤاسي: بضم الراء وفتح الواو المهموزة وفي آخرها السين المهملة هذه النسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن

كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان منهم أبو سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي. اللباب في

تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (40/2).

(9) قيد: بالفتح ثم السكون ودال مهملة مدينة في نصف الطريق بين مكة وبغداد، وأهلها طيء، وهي في أصل

جبلهم المعروف بسلامى، وفيها مات وكيع بن الجراح منصرفاً من الحج سنة سبع وتسعين ومائة. الأنساب -

للسمعاني (416/4)، ومعجم البلدان - لياقوت الحموي (282/4)، والجبال والأمكنة والمياه - للزمخشري (ص

22)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 443).

عابد (2).

(3) يحيى بن أبي بكير. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الحديث، وهو: "ثقة".

**الوجه الراجح عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير وقد ترد برواية هذا الوجه - المرفوع - علماً بأنه رواه أيضاً موقوفاً.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة ثلاثة من أصحابه الثقات سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي بكير، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

وهذا ما رجحه أبو عبد الرحمن النسائي بقوله في السنن الكبرى: "وهذا أولى بالصواب (3) -

يعنى الرواية الموقوفة -"، وعبر في السنن الصغرى بقوله: "هذا الصواب" (4).

وقال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَطَعَ فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ...." (5)، وقال البزار: "حديث المجن إنما يُعرف

بأبي هلال، عن قتادة، عن أنس إلا أن حديث المجن قد حدث به يحيى بن أبي بكر عن شعبة،

عن قتادة، عن أنس" (6)، وقال الدارقطني: "والصحيح قول من قال عن أنس عن أبي بكر فعله

غير مرفوع"، وقال أيضاً: "والمحفوظ عن شعبة موقوفاً" (7)، وقال الضياء المقدسي: "والصحيح

---

(1) التاريخ الكبير - للبخاري (179/8 - ترجمة 2618)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (37/9) - ترجمة

168، والطبقات الكبرى - لابن سعد (394/6)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 272) - ترجمة

1374، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (496/13) - ترجمة (7332)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر

(57/63) - ترجمة (7989)، وطبقات الحنابلة - لأبي الحسين بن أبي يعلى (389/1).

(2) تقريب التهذيب (ص 581 - ترجمة 7414).

(3) السنن الكبرى - للنسائي (21/7) - حديث (7359).

(4) السنن الصغرى - المجتبى - للنسائي (449/8) - حديث (4927).

(5) السنن - الترمذي (116/3) - حديث (1446).

(6) المسند - للبزار (340/2).

(7) العلل - للدارقطني (144/12) - سؤال (2542).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أنه موقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح والصواب إسناده حسن موقوف على أبي بكر الصديق، وهذا الذي صوبه النسائي في سننه.

[الحديث 2]: وَسئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَصَّ لِلشَّاةِ (2) الْجَمَاءُ (3) مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ (4)».

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه، فرواه الحجاج بن نصير، عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ووهم فيه.

وخالفه غندر، فرواه عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب. أ.هـ - كلام أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - (5).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (74/3 - حديث 2467).

(2) الشاة: هي الذكر أو الأنثى من الضأن أو المعزى. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة (510/2)، والفائق في غريب الحديث والأثر - للزمخشري (59/1).

(3) الجماء: التي لا قرن لها، انظر: غريب الحديث - للخطابي (97/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177)، والنهية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (300/1).

(4) القَرْنَاء: التي لها قرن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (284/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177).

(5) العلل - للدارقطني (62/3 - سؤال رقم 287).

أ.د. إسماعيل رضوان

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم.

أخرجه أحمد في المسند (542/1 - حديث 520)، والبزّار في المُسند (40/2 - حديث 387)، والطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (32/1 - حديث 880)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (185/1)، وأبو بكر الدِّيَنُورِيّ في المُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ العُلْمِ (459/3 - حديث 1067)، والسّمَرَقَنْدِيّ في الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (ص 80 - حديث 79)، من طريق حجاج بن نصير .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً. أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (317/2 - حديث 461)، و الدّارَقُطْنِيّ في العلل (65/3 - سؤال 287)، من طريق محمد بن جعفر - غندر - .

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم. أخرجه أحمد في المسند (137/12 - حديث 7204)، وابن حبان في الصحيح - الإحسان - (363/16 - حديث 7363)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (196/2 - حديث 2228)، وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن أبي عدي .

وعبد الغني المقدسي أيضاً في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن جعفر .  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة عن العوّام بن مُرّاجِم عن أبي عثمان عن عثمان عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم.

روى هذا الوجه عن شعبة : حجاج بن نصير: حجاجُ بنُ نصيرِ الفَسَاطِيطِيّ<sup>(1)</sup> القَيْسِيّ<sup>(1)</sup>، أبو

---

(1) الفَسَاطِيطِيّ: بفتح الفاء والسين المهملة وسكون الألف وكسر الطاءين المهملتين بينهما ياء ساكنة تحتها نقطتان - هذه النسبة إلى الفساطيط وهي البيوت من الشعر والمشهور بهذه النسبة أبو محمد حجاج بن نصير الفَسَاطِيطِيّ بصرى. انظر: الأنساب - للسّمَعَانِيّ (383/4)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (431/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

محمد البَصْرِي، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ أو 214هـ (2).  
"ضعيف كان يقبل التلقين" (3).

ضعفه ابن سعد، (4)، ويحيى بن معين: (5) والنسائي (6).  
وقال يعقوب بن شيبه: "سألت يحيى بن معين عنه، فقال: كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به" (7)، وقال يعقوب: "يعنى أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة" (8)، وقال علي بن المديني: "ذهب حديثه" (9)، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه" (10)، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" (11)، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه" (12)، وقال العجلي: "كان معروفاً بالحديث، ولكنّه

- 
- (1) القَيْسِيُّ: بفتح القاف وسكون الباء تحتها نقطتان وفي آخرها سين مهملة هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، عرف بها جماعة. انظر: الأنساب المتفقة - لابن القيسراني (ص 70)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (575/4)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (69/3).
  - (2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7)، والتاريخ الصغير - للبخاري (301/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712)، الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409)، وتهذيب الكمال - للمزي (461/5 - ترجمة 1130)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (109/15 - ترجمة 4)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (278/9 - ترجمة 447).
  - (3) تقريب التهذيب (ص 225 - ترجمة 1139).
  - (4) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7).
  - (5) الضعفاء الكبير - للعقيلي (306/1 - ترجمة 457).
  - (6) الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409).
  - (7) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (8) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (9) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (10) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (11) التاريخ الكبير - للبخاري (380/2 - ترجمة 2845).
  - (12) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 36 - ترجمة 74).

أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن، وأدخل في حديثه ما ليس منه، فترك<sup>(1)</sup>، وقال الدارقطني:  
الدارقطني: "أجمعوا على تركه"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "يُخطىء ويهم"<sup>(3)</sup>.

قال الذهبي: ضعفه، وشذ ابن حبان فوثقه"<sup>(4)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف".

الوجه الثاني: شعبة عن العوام بن مَرَجَم (5) عن أَبِي السَّلِيلِ (6) عن أَبِي عَثْمَانَ (7) عن

---

(1) معرفة الثقات - للعجلي (287/1 - ترجمة 270).

(2) الضعفاء والمتروكين - للدارقطني (ص 8 - ترجمة 174).

(3) الثقات - لابن حبان (202/8).

(4) الكاشف - للذهبي (313/1 - ترجمة 944).

(5) مَرَجَم: بالراء والجيم فهو مَرَجَم بن العَوَّام بن مَرَجَم، ثقة. انظر: تاريخ يحيى بن معين - رواية ابن محرز (159/2 - ترجمة 499)، وتاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 179 - ترجمة 1089)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب - لابن ماكولا (186/7). قال ابن الصلاح: "صحف فيه (يحيى بن معين) فقال: (ابن مَرَجَم) بالزاي والحاء فَرَدُّ عليه وإنما هو (ابن مَرَجَم) بالراء المهملة والجيم" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 164).

(6) هو: ضُرَيْب بن نُفَيْر بن سمير أبو السَّلِيلِ القيسي الجريري البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (222/7)، وتاريخ بن معين - رواية الدوري (176/4)، والتاريخ الكبير - للبخاري (342/4 - ترجمة 3063)، والكنى والأسماء - للدولابي (596/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (470/4 - ترجمة 2066)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 280 - ترجمة 2984).

(7) هو: عَيْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَلِّ - وقيل: ابنُ مَلِّ - ابن عمرو بن عَدِي بن وهب بن ربيعة بن سعد، أبو عُمَانَ النَّهْدِيُّ الكوفي (سكن البصرة)، توفي سنة 95هـ، ثقة ثبت عابد. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (97/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 352)، والتاريخ الكبير - للبخاري (83/9 - ترجمة 816)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (283/5 - ترجمة 1350)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (202/10) - ترجمة (5349)، ولسير - للذهبي (193/7 - ترجمة 67)، وتقريب التهذيب (ص 601 - ترجمة 4017).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

سلمان (1) موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : محمد بن جعفر - غندر - هو : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عبد الله البصري، المعروف بِغُنْدَرٍ (2) (وكان ربيب (3) شعبة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 293هـ أو 294هـ (4).

ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (5).

قال علي بن المدني: "هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن في شعبة" (6)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: مهدي: "كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة" (7)، وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: "غندر غندر في شعبة أثبت مني" (8)، وقال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكّم بينهم" (9)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبا عن غندر، فقال: "كان

- 
- (1) هو: الصحابي الجليل سلمان الخير الفارسي، أبو عبد الله بن الإسلام. انظر : الاستيعاب - لابن عبد البر (634/2 - ترجمة 1014)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن الجزري (487/2 - ترجمة 2139)، والإصابة - لابن حجر العسقلاني (141/3 - ترجمة 3359).
- (2) لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدثت بالبصرة صار غندر يشغب - يكثر عليه في الأسئلة - عليه فقال له أنت غندر. انظر: ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين - للجيباني الأندلسي (ص 10)، ونزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر العسقلاني (58/2 - ترجمة 2101).
- (3) الربيب هو: ابنُ زوجة الرجلِ من غيرِهِ . انظر: تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي (466/2)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 267).
- (4) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (211/52)، وتهذيب الكمال - للمزي (5/25 - ترجمة 5120).
- (5) تقريب التهذيب - (ص 472 - ترجمة 5787).
- (6) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (7) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7 - ترجمة 1223)، والكامل - لابن عدي (111/1).
- (9) تهذيب الكمال - للمزي (8/25 - ترجمة 5120)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة<sup>(1)</sup>، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(2)</sup>، وقال وقال المستملي: "محمد بن جعفر غندر، كنيته أبو بكر، بصري ثقة"<sup>(3)</sup>، وقال العجلي: "بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة"<sup>(4)</sup>. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>.

وقال الذهبي: "أحد الأثبات المتقين، ولا سيما في شعبة"<sup>(6)</sup>. قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة". الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء<sup>(7)</sup>، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن أبي عدي. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن أبي عدي: هو: مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قيل: اسمه إبراهيم، السُّلَمِي

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (222/7 - ترجمة 1225).

(2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (296/7).

(3) تهذيب التهذيب - (86/9 - ترجمة 129).

(4) معرفة الثقات - للعجلي (234/2 - ترجمة 1582).

(5) الثقات - لابن حبان (50/9 - ترجمة 15127).

(6) ميزان - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

(7) العلاء هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، من صغار التابعين، توفي سنة مائة وبضع وثلاثون هـ، وثقه أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"، وقال ابن حجر "صدوق ربما وهم" انظر: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (482/2 - ترجمة 3171)، والتاريخ الكبير (508/6 - ترجمة 3141)، والجرح والتعديل (357/6 - ترجمة 1974)، وتهذيب الكمال (520/22 - ترجمة 4577)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 5247).

(8) أبيه هو: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة (والد العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب)، من من الوسطى من التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى (309/5)، والتاريخ الكبير (366/5 - ترجمة 1158)، والجرح والتعديل (301/5 - ترجمة 1428)، وتهذيب الكمال (18/18 - ترجمة 3997)، وتقريب التهذيب (ص 353 - ترجمة 4046).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ الْقَسْمَلِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 194هـ (2)، "ثِقَّة"<sup>(3)</sup>.

(2) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثِقَّة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرَاجِم، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا الوجه خلاف المحفوظ والصواب عن شعبة فقد نفرد به عن شعبة: حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرَاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

هذا الوجه من طريق العوّام بن مُرَاجِم فالمحفوظ من هذه الطريق هي الموقوفة على

سلمان الفارسي، وإلى هذا أشار النقاد بقولهم هو الصواب .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شُعْبَةُ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، عَنِ أَبِي السَّلِيلِ، قَالَ: قَالَ سَلْمَانُ مَوْقُوفًا<sup>(4)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: " لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، وَحَجَّاجُ تَرْكٌ

حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ"<sup>(5)</sup>، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: " قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ - يَعْنِي

يَعْنِي حَدِيثَ لَتَوْدِنِ الْحَقُوقِ... - لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ سَلْمَانَ"<sup>(6)</sup>، وَقَالَ:

وَقَالَ: "ابن صاعد وليس هذا في حديث عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما رواه أبو

---

(1) الْقَسْمَلِيُّ: بفتح القاف وسكون السين وفتح الميم وفي آخرها لام هذه النسبة إلى القساملة بفتح القاف وهي قبيلة

من الأزد نزلت البصرة. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (499/4)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب -

للحازمي (ص 31)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (37/3).

(2) تهذيب الكمال (321/24 - ترجمة 5029)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (236/1 - ترجمة 305)، وطبقات

الحفاظ - للسيوطي (ص 25).

(3) تقريب التهذيب (ص 465 - ترجمة 5697).

(4) علل الحديث (534/5 - مسألة 2166).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري (257/4 - رقم 4246).

أ.د. إسماعيل رضوان

عثمان عن سلمان" (1).

ورجح هذا الوجه أبو جعفر العُقيلي وذلك بقوله - عن الرواية الموقوفة: " وهذا أولى" (2). وقال البزّار: " وهذا الحديث - يعني المرفوع - لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه ولم يرو هذا الحديث بهذا الإسناد إلا الحجاج عن شعبة" (3)، وهذا ما رجحه الدَّارَقُطْنِي وذلك بقوله: "شعبة، عن العوّام بن مُرّاجم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب" (4).

أما قول أبي حاتم الرازي: "لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً ، وَحَجَّاجٌ تُرِكَ حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ" (5).

قال الباحث: بل إنَّ هذا الحديث له أصلٌ مرفوع من طريق شعبة، وقد أُشِرْتُ إلى هذه الطريق في الوجه الثالث.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الوجه رواه عن شعبة اثنان من الثقات: محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر - غندر - وهما ثقتان، مع العلم أن الدَّارَقُطْنِي لم يُشير إلى هذه الرواية وقد ذكرت من أخرج هذا الوجه عن شعبة.

وهذا الوجه أخرجه كثير من أهل العلم من غير طريق شعبة عن العلاء بإسناد الوجه الثالث، فقد أخرجه البخاري (6)، ومسلم (7)، وأبو يعلى (8)، والبيهقي (9)، جميعهم من طريق إسماعيل بن

(1) الكامل - لابن عدي (232/2).

(2) الضعفاء الكبير - للعقيلي (285/1).

(3) المسند - للبزّار (41/2 - حديث 387).

(4) العلل - للدَّارَقُطْنِي (62/3 - سؤال رقم 287).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - كتاب الخدم والماليك - باب قصاص العبد (ص 74 - حديث 183).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث 6745).

(8) أخرجه أبو يعلى في المسند (378/11 - حديث 6493).

(9) أخرجه البيهقي السنن الكبرى - كتاب الغضب - باب تحريم الغضب وأخذ الأموال (93/6 - حديث

.(11839).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

بن جعفر عن العلاء به.

وأخرجه أحمد<sup>(1)</sup>، وعبد الغني المقدسي<sup>(2)</sup>، من طريق زهير بن محمد.

والترمذي<sup>(3)</sup> من طريق عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن العلاء به.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه المحفوظ - الموقوف - إسناده صحيح .

والحديث من وجهه المرفوع أيضاً -الوجه الثالث- إسناده صحيح، رواه عن شعبة محمد بن أبي

عدي وتابعه محمد بن جعفر - غندر -، وقد صححه مسلم<sup>(4)</sup> بإخراجه في الصحيح من طريق

إسماعيل بن جعفر عن العلاء بإسناد الوجه الثالث.

[الحديث 3] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ وَلَا يُحِبُّهُمُ: الشَّيْخُ الزَّانِي<sup>(5)</sup>، وَالغَنِيُّ الظَّلْمُ<sup>(6)</sup>، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ<sup>(7)</sup>".

فَقَالَ: ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ رُوحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ

شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُ غُنْدَرٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ

عَلِيِّ مَوْفُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ عَلِيِّ مَوْفُوفًا. وَهُوَ أَصَحُّ. أ.هـ. كَلَامُ أَبِي

(1) أخرجه أحمد في المسند (43/14 - 8288).

(2) وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 4 - حديث 8).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة القيامة والرفائق والورع - باب شأن الحساب والقصاص (614/4 -

- حديث 2420).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث

6745).

(5) "الشَّيْخُ الزَّانِي" هو: الذي طعن في السن وهو مصرّ على الزنا. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير -

للمناوي (297/1).

(6) "الغَنِيُّ الظَّلْمُ" يعني صيغة مبالغة أي الكثير الظلم للناس أو لنفسه. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

المصابيح - لملا علي القاري (216/6)، وتحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (247/7).

(7) "الْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ" هو المتكبر المعجب بنفسه. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير - للمناوي (297/1).

الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_ (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في العلل (132/3)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (471/1)، من طريق رُوِّح بن عبادة .

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (243/6) من طريق أبي عامر العقدي.  
والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (472/1)، من طرق عن سليمان بن داود  
ومحمد بن جعفر -غندر- ويبدل بن المحبر.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء (2)، وعلي بن الأقرم (3)، عن الأغر بن سليل (4)، عن علي

(1) العلل (132/3 - سؤال رقم 319).

(2) هو: سيماء بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية الذهلي البكري. تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 415 - ترجمة 2624).

(3) هو: علي بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوادعي، أبو الوازع الكوفي، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، . انظر: الطبقات الكبرى (312/6)، والتاريخ الكبير (261/6 - ترجمة 2345)، والجرح والتعديل (174/6 - ترجمة 954)، والنقات - لابن حبان (162/5 - ترجمة 4375)، وسؤالات الحاكم النيسابوري \_ للدارقطني (ص 249 - رقم 418)، وتهذيب الكمال (20 - ترجمة 323).

(4) هو: الأغر -يفتح المعجمة، بعدها راء- ابن سليل ويقال: ابن حنظلة كوفي، وقال ابن سعد: " الأغر بن سليل وفي حديث آخر الأغر بن حنظلة...ولعله نسب إلى جده سليل بن حنظلة"، وقال الخطيب البغدادي: " ذكر الأغر بن سليل -ثم ذكر أحاديث شعبة بن الحجاج، والتي صرح فيها باسم الأغر بن سليل، ثم قال- وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأوص سلام بن سليم وإسرائيل بن يونس عنه -ثم ذكر رواياتهم مسندة ثم قال-

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : روح بن عباد

روح بن عباد، هو: رُوْحُ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْتَدِّ الْقَيْسِيِّ، أبو محمد

البصري، من صغار أتباع التابعين، ت 205 أو 207 هـ (1)، ثقة فاضل له تصانيف (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : (1) سليمان بن داود. (2) محمد بن جعفر - غندر - (3) بدل بن

المحبر.

(1) سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (3) البصري الحافظ، وهو مولى قريش،

وقيل مولى لآل الزبير - فارسي الأصل -، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 هـ (4).

ثقة حافظ غلط في أحاديث (5).

---

أخبرنا أبو نعيم حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن حدثنا أبو شعيب الحراني قال قال علي بن المدني : فنظرت بعد فإذا الأغر هذا هو الأغر بن حنظلة بن سليك فإذا القوم قد أصابوا جميعاً في روايتهم))، قال ابن حجر : صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروي المراسيل، وقال الذهبي : "مقل"، روى له النسائي في سننه حديثاً واحداً، وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة وهم من توفي بين سنة ثمانين، وتسعين من الهجرة. انظر : الطبقات الكبرى (243/6)، والتاريخ الكبير (44/2 - ترجمة 1631)، والجرح والتعديل (308/2 - ترجمة 1153)، الثقات (53/4)، وموضح أو هام الجمع والتقريب (1/ 481-483)، وتهذيب الكمال (314/3-315)، وتاريخ الإسلام (وفيات سنة 81-100 ص 41-42)، التقريب (ص 114 - ترجمة 540).

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (309/3 - ترجمة 1052)، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (263/4 - رقم 4285)، والجرح والتعديل (498/3 - ترجمة 2255)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 87)، وتاريخ بغداد (401/8 - ترجمة 4503)، وتهذيب الكمال (238/9 - ترجمة 1930).

(2) تقريب التهذيب (ص 329 - ترجمة 1962).

(3) الطيالسي: بفتح الطاء المهملة، والياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وسكون الالف، وكسر اللام، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبه إلى "الطيالسة" وهي التي تكون فوق العمامة، والمشهور بهذه النسبه: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أصله من فارس. انظر: الأنساب - للسمعاني (91/4).

(4) تاريخ بغداد (24/9 - ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (401/11 - ترجمة 2507)، و... سير - للذهبي (378/9 - ترجمة 123).

(5) تقريب التهذيب (ص 250 - ترجمة 2550).

قال عثمان بن سعيد الدارمي قلت: ليحيى بن معين أبو داود أحب إليك في شعبة أو حرَمي يعني -ابن عُمارة-؟ فقال: "أبو داود صدوق، أبو داود أحب إليّ، قلت؛ وأبو داود أحب إليك أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: أبو داود أعلم به من عبد الرحمن"<sup>(1)</sup>.

وقال أحمد بن الفرات: "ما رأيت أكثر في شعبة منه - يعني أبو داود -، فسألت عنه أحمد بن حنبل، فقال: ثقة، صدوق، قلت: فإنه يُخطئ، قال: يُحتملُ له"<sup>(2)</sup>.

وقال عمرو بن علي الفلاس: "ما رأيت في المُحدّثين أحفظ من أبي داود الطيالسي، سمعته يقول: "أَسْرُدُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ وَلَا فَخْرَ وَفِي صَدْرِي اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا لِعُثْمَانَ الْبُرِّيِّ، مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْبَهَانَ، فَبَنَنْتُهَا فِيهِمْ"<sup>(3)</sup>، وقال مرة: "أبو داود ثقة"<sup>(4)</sup>.

وقال علي بن المديني: "ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي"<sup>(5)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أبو داود الطيالسي أصدق الناس"<sup>(6)</sup>.  
وقال الحجاج بن يوسف بن قُتَيْبَةَ الْأَصْبَهَانِي: "سئل أبو المنذر النُعمان بن عبد السلام، وأنا حاضر عن أبي داود الطيالسي، فقال: هو ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، فأصبته مات قبل قُدومي بيوم"<sup>(8)</sup>.

وقال النسائي: "ثقة من أصدق الناس لهجة"<sup>(9)</sup>.

---

(1) الجرح والتعديل (112/4 - ترجمة 491)، والكامل (278/3-ترجمة 749)، والتعديل والتجريح - للباجي (3/1259 - ترجمة 1314).

(2) طبقات المحدثين بأصبهان - لأبي الشيخ الأصبهاني (349/1 - ترجمة 235)، وبحر الدم في من تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم - لابن المبرد (ص 68 - ترجمة 394).

(3) تاريخ بغداد (27/9- ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (404/11 - ترجمة 2507)، والميزان (3/289 - ترجمة 3453).

(4) تهذيب التهذيب (161/4 - ترجمة 316).

(5) طبقات المحدثين بأصبهان (349/1 - ترجمة 235)، وتاريخ بغداد (27/9 - ترجمة 4617).

(6) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(7) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(8) معرفة الثقات - للعجلي (427/1 - ترجمة 663).

(9) تهذيب الكمال (407/11 - ترجمة 2507)، والمسير (384/9 - ترجمة 123).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، وربما غلط، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "كان حافظاً مكثراً ثقةً ثبتاً"<sup>(2)</sup>.

قلنا خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

(2) محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ هو: بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بن المنبه التميمي ثم اليربوعي<sup>(3)</sup>، أبو المنير البصري (واسطي الأصل)، توفي سنة مائتين وبضع عشرة الهجرة، من صغار أتباع التابعين<sup>(4)</sup>. "ثقة ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لا شك أن الوجه الثاني أرجح، فإن روح بن عباد وإن كان ثقة، لكنه خالف جماعة أوثق منه من أصحاب شعبة بن الحجاج، محمد بن جعفر - غندر - وهو من أثبت الناس في حديث شعبة، كما بينت ذلك في ترجمته، وتابعه أبو داود الطيالسي وهو من أصحاب شعبة أيضاً، قال ابن عدي: "أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم"<sup>(6)</sup>، وتابعهم عدد من الثقات على ذلك، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن

---

(1) الطبقات الكبرى (298/7).

(2) تاريخ بغداد (24/9) - ترجمة (4617).

(3) اليربوعي: بفتح الباء المنقوطة بنقطين من تحتها وسكون الراء وضم الباء المنقوطة بنقطة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بني يربوع، وهو بطن من بني تميم. انظر: الأنساب - للسماعي (686/5).

(4) التاريخ الكبير (150/2 - ترجمة 2013)، والجرح والتعديل (439/2 - ترجمة 1748)، وتهذيب

الكامل (28/4 - ترجمة 647)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (81/15)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه - لابن

حجر العسقلاني (1254/4).

(5) تقريب التهذيب (ص 164 - ترجمة 645).

(6) الكامل - لابن عدي (280/3).

علي إلا من هذا الوجه، ولا نحفظه أيضاً عن غير علي عن النبي صلى الله عليه وسلم" (1)، وقال الخطيب البغدادي: "تَفَرَّدَ رَوَّحٌ بِرِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً وَخَالَفَهُ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الرَّجُلَيْنِ مَوْقُوفاً وَوَأْفَقَ أَبُو دَاوُدَ عَلِيَّ وَقَفَهُ عَنِ شُعْبَةَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ غَنْدَرٍ، وَبَدَّلَ بِنَ الْمَحْبَرِ إِلَّا أَنَّ غَنْدَرًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ سَمَاكٍ وَحَدَّثَهُ وَبَدَّلَ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ عَلِيٍّ وَحَدَّثَهُ عَنِ الْأَعْرَجِ" (2).

#### الحكم على الحديث :

الأثر من وجهه الراجح الموقوف على علي بن أبي طالب إسناده حسن.

وقد رُوِيَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ (3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (4)، وَالسُّنَنِ الصَّغْرَى -الْمَجْتَبَى- (5)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (6)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (7)، وَالْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ (8)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (9)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ -كَمَا فِي الْإِحْسَانِ (10)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (11)، جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرُقٍ عَنِ شُعْبَةَ بِنِ الْحَجَّاجِ.

---

(1) المسند - للبخاري (87/3 - حديث 860).

(2) موضح أو هام الجمع والتقريب - للخطيب البغدادي (472/1).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة الجنة (698/4 - ترجمة 2568)، وقال هذا حديث صحيح.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي سراً (44/2 - حديث 2362).

(5) أخرجه النسائي في السنن - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي (88/5 - حديث 2569).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف - كتاب الجهاد - ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (289/5 - حديث 19664).

(7) أخرجه أحمد في المسند (285/35 - حديث 21355).

(8) أخرجه البخاري في المسند (421/9 - حديث 4027).

(9) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(10) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - كتاب الزكاة - باب صدقة التطوع (136/8-137 - حديث 3349).

(11) أخرجه الحاكم في المستدرک (416/1 - حديث 1520).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وأخرجه البزار في مسنده (1) من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي.

وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل (2)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (3)، من طريق جرير بن عبد الحميد ثلاثتهم (شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، وجرير بن عبد الحميد) عن منصور بن المعتمر، قال سمعت ربيعاً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَثَلَاثَةٌ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقِرَابَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ فَمَنْعُوهُ فَتَخَلَّفَهُ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لِيَلْتَنَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعَدُّ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ يَتَمَلَّقَنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الشَّيْخُ الزَّانِي وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ وَالْغَنِيُّ الظُّلْمُ".

قال الترمذي: "هذا حديث صحيح وهكذا روى شيبان عن منصور نحو هذا وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش" (4)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (5)، يخرجاه" (5)، وصححه ابن خزيمة بإخراجه في الصحيح (6)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان (7)، ومسند أحمد (8).

[الحديث 4]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ.

- (1) أخرجه البزار في المسند (422/9 - حديث 4028).
- (2) أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص 314 - حديث 253).
- (3) أخرجه ابن حبان بترتيب ابن بلبان (138/8 - حديث 3350).
- (4) سنن الترمذي (325/4 - حديث 2568).
- (5) المستدرک على الصحيحين (417/1 - حديث 1467).
- (6) صحيح أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).
- (7) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - تحقيق شعيب الأرنؤوط (91/11 - حديث 4771).
- (8) مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (285/35 - حديث 21355).

أ.د. إسماعيل رضوان

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرواه يحيى القطان عنه مرفوعاً، وتابعه أبو الوليد من رواية أبي خيفة عنه.  
وقال غندر: عن شعبة، أنه كان يرفعه، ثم شك فيه، وأما أصحاب شعبة الباقون، فرووه عن شعبة موقوفاً..... ورفعه صحيح(1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.  
أخرجه ابن ماجه في السنن (443/1 - حديث 552)، وأحمد في المسند (343/2 - حديث 1119)، من طريق محمد بن جعفر.

وأحمد في المسند (271/2 - حديث 966)، وأبو عوانة في المسند (220/1 - حديث 724)، وابن حبان في الصحيح (160/4 - حديث 1331)، وابن المنذر في الأوسط (59/2 - حديث 415)، وابن عبد البر في التمهيد (142/11)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (ص 215 - حديث 139)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (246/11)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.  
أخرجه ابن المنذر في الأوسط (64/2 - حديث 420)، من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي.

---

(1) العلل ( 230/3 - سؤال رقم 379).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ<sup>(1)</sup>، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) يحيى بن سعيد القطان. (3) أبو الوليد الطيالسي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى بن سعيد القطان: هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198 هـ (2)، "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"<sup>(3)</sup>.

(3) أبو الوليد الطيالسي: هو: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 227 هـ (4)، "ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً. رواه عن شعبة: حفص بن عمر الحوضي.

هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سخرية الأردني، النمري، أبو عمر الحوضي البصري،

---

(1) هو: شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي المذحجي، أبو المقدم الكوفي أصله من اليمن، من كبار التابعين، توفي سنة 78 هـ بسجستان، ثقة عابد. انظر: الطبقات الكبرى (128/6)، والتاريخ الكبير (228/4 - ترجمة 2610)، والجرح والتعديل (333/4 - ترجمة 1459)، وتهذيب الكمال (452/12 - ترجمة 2729)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 2778).

(2) الطبقات الكبرى (293/7)، والتاريخ الكبير (276/8 - ترجمة 2983)، والجرح والتعديل (150/9 - ترجمة 624)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 388 - رقم 1909)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 9 - رقم 3)، ومشاهير علماء الأنصار (ص 255 - حديث 1278)، وتاريخ بغداد (135/14 - ترجمة 7461)، وتهذيب الكمال (329/31 - حديث 6834).

(3) تقريب التهذيب (ص 591 - ترجمة 7557).

(4) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (195/8 - ترجمة 2679)، ومعرفة الثقات (330/2 - ترجمة 1904)، والجرح والتعديل (65/9 - ترجمة 253)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 251 - ترجمة 1535)، والهداية - للكلاباذي (773/2 - ترجمة 1294)، وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى (392/1).

(5) تقريب التهذيب - (ص 1022 - ترجمة 7301).

ويقال مولى بني عدي، من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع، توفي سنة 225 هـ (1)، ثقة ثبت (2).

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الراجح عن شعبة هو الوجه الأول المرفوع وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الثقات: محمد بن جعفر، ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح العلماء لهذا الوجه، قال أحمد بن حنبل عن غندر: كان يرفعه، فقال: إِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَهَابُهُ (3)، وقال أبو حاتم: "ما رَفَعَهُ عن شعبة إلا يحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي" (4).

قال الباحث: وثبت رفعه أيضاً من الراوي محمد بن جعفر، كما سبق في التخريج. وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ رَضِيٍّ اللَّيْثِيِّ عَنْهُ"، قَالَ: "وَمَنْ رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ" (5).

ثالثاً: تصحيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك، بقوله: "ورَفَعَهُ صَحِيحٌ" (6).  
أما الوجه الثاني فقد أوقفه عن شعبة حفص بن عمر وهو ثقة، ولكنه خالف بروايته هذا الوجه الثقات، وقد ذكر ابن عبد البر أن من رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ (7).

(1) الطبقات الكبرى (306/7)، والطبقات - لخليفة خياط (ص 397 - رقم 1949)، والتاريخ الكبير (366/2 - ترجمة 2782)، والجرح والتعديل (182/3 - ترجمة 786)، والثقات - لابن حبان (200/8 - رقم 12974).

(2) التقريب (ص 258 - ترجمة 1412).

(3) مسند أحمد (343/2 - حديث 1119).

(4) انظر: صحيح ابن حبان (161/4 - حديث 1331).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث الحديث - لابن عبد الهادي (ص 55 - حديث 70).

(6) العلل (230/3 - سؤال رقم 379).

(7) انظر: التمهيد (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث (ص 55 - حديث 70).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وقد صح الحديث أيضاً مرفوعاً من غير طريق شعبة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عمرو بن قيس الملائني (1)، وسليمان الأعمش (2)، كلاهما عن الحكم بن عتيبة به.

[الحديث 5]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ عَادَ مَرِيضًا مَشَى فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ (3)".

فَقَالَ ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ.

وَوَقَّفَهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ .... وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ وَلِمَتَابَعَةِ أَبِي مَرِيَمَ، عَنِ الْحَكَمِ، وَلِمَتَابَعَةِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أ.هـ. المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي بن أبي طالب، موقوفاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

ووقفت على وجه ثالث وهو:

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان،

(1) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 159/1 - حديث 661).

(2) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 160/1 - حديث 663).

(3) وللحديث تكملة وهي "قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ قَالَ "جَنَاهَا"، ومعنى الحديث قال النووي: " أي يؤول

به ذلك إلى الجنة واجتاء ثمارها". انظر صحيح مسلم ( 13/8 - حديث 6719)، وشرحه للنووي (124/16)،

وقال ابن عثيمين: "يعني أنه يجني من ثمار الجنة مدة دوامه جالسا عند هذا المريض". انظر: شرح رياض

الصالحين(1/1018).

(4) العلل (3/267 - سؤال رقم 398).

أ.د. إسماعيل رضوان

مرفوعاً.

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. أخرجه أبو داود في السنن (152/3 - حديث 3100)، من طريق محمد بن كثير. وأحمد في المسند (277/2 - حديث 976) عن محمد بن جعفر. الوجه الثاني شعبة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَلِيِّ مَرْفُوعاً. أخرجه أحمد في المسند (277/2 - حديث 975)، والحاكم في المستدرک (350/1 - حديث 1241)، وأبو محمد الفاكهي في حديثه (ص 119 - حديث 119)، والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (27/3 - حديث 851) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ. بزيادة والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، من طريق محمد بن أبي عدي. الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً. أخرجه أحمد في المسند (58/37 - حديث 22375)، من طريق محمد بن جعفر. والطبراني في المعجم الكبير (101/2 - حديث 1446) من طريق عمرو بن مرزوق. وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص 65 - حديث 60)، والبيهقي في شرح السنة (215/5 - حديث 1408)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (333/46 - رقم 10079)، من طريق علي بن الجعد. والبيهقي في شعب الإيمان (403/11 - حديث 8740) من طريق محمد بن عبد الملك .

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن كثير. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن كثير، هو: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ، أبو عبد الله البصري، من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع، توفي سنة 223هـ (1). "تقّة" (1).

(1) الطبقات الكبرى (305/7)، والتاريخ الكبير (218/1 - ترجمة 685)، والجرح والتعديل (70/8) - ترجمة (311)، والتقات - لابن حبان (77/9)، والكاشف (213/2 - ترجمة 5127)، ورسير - كلاهما للذهبي (383/10 - ترجمة 102)، وتهذيب التهذيب (371/9 - ترجمة 686).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً.

رواه عن شعبة: (1) عبد الله بن يزيد المقرئ. (2) محمد بن أبي عدي.

(1) عبد الله بن يزيد المقرئ: عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ القصير، مولى آل عمر بن الخطاب (سكن مكة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ (2)، ثقة فاضل (3).

(2) محمد بن أبي عدي: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة".

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الربحي، عن ثوبان، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عمرو بن مرزوق. (3) علي بن الجعد. (4) محمد بن عبد الملك.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

(2) عمرو بن مرزوق: هو: عمرو بن مرزوق الباهلي (4)، يقال مولاهم، أبو عثمان البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 224 هـ بالبصرة (5)، ثقة فاضل له أو هام (1).

---

(1) تقريب (ص 891).

(2) الطبقات الكبرى (501/5)، والتاريخ الكبير (228/5 - ترجمة 745)، والجرح والتعديل (201/5) - ترجمة 939، والتقات - لابن حبان (342/8 - رقم 13782)، والتعديل والتجريح (2/948 - ترجمة 865).

(3) تقريب (ص 558 - ترجمة 3715).

(4) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن أعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الإشراف حتى قال قائلهم: وما ينفع الأصل من هاشم \* إذا كانت النفس من باهلة والمشهور بالانتساب إليها جماعة من القدماء والمتأخرين. انظر: الأنساب - للسمعاني (1/275).

(5) سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 357 - رقم 346)، والطبقات الكبرى (7/305)، والجرح والتعديل (6/263 - ترجمة 1456)، وميزان (5/345 - ترجمة 6451).

أ.د. إسماعيل رضوان

وثقه أحمد بن حنبل (2) ويحيى بن معين (3)، وأبو حاتم الرازي (4)، وابن سعد (5)، وابن حبان (6)، والذهبي (7).

قال ابن عمار الموصلي: "ليس بشيء" (8)، وقال العجلي: "بصري ضعيف، يحدث عن شعبة، ليس بشيء" (9)، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "صدوق كثير الوهم" (10)، وقال الحاكم: "سيء الحفظ" (11).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة عابد ربما أخطأ".

(3) علي بن الجعد، هو: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، أبو الحسن البغدادي، مولى بني هاشم، توفي سنة 230 هـ (12)، "ثقة ثبت" (13).

- 
- (1) التقريب (ص 745 - ترجمة 5111).
  - (2) تهذيب الكمال (227/22 - ترجمة 4446)، وبحر النمل - لابن المبرد (ص 119 - ترجمة 777).
  - (3) سؤالات ابن الجنيدي (ص 357 - ترجمة 346)، وتهذيب الكمال - للمزي (227/22 - ترجمة 4446)، ورسير (419/10 - ترجمة 117).
  - (4) الجرح والتعديل (6/264 - ترجمة 1456).
  - (5) الطبقات الكبرى (7/305).
  - (6) الثقات - لابن حبان (8/484).
  - (7) المغني في الضعفاء - للذهبي (2/489 - ترجمة 4708).
  - (8) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (9) معرفة الثقات (2/185 - ترجمة 1407).
  - (10) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق - للذهبي (ص 146 - ترجمة 266)، وتهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (11) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (12) الهداية - للكلاباذي (2/526 - ترجمة 815)، وتاريخ بغداد (11/360 - ترجمة 6215)، وتهذيب الكمال (20/341 - ترجمة 4034)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (16/278)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 33).
  - (13) التقريب (ص 691 - ترجمة 4698).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(4) محمد بن عبد الملك: هو: محمد بن عبد الملك أبو جابر الأزدي، بصري الأصل مكي البلد (1)، قال أبو حاتم ليس بقوي أدركته ومات قبلنا ببسبر (2).

الوجه الراجح عن شعبة:

جميع الأوجه تبدو أنها صحيحة عن شعبة، ولا خلاف بين من رواه مرفوعاً، ومن رواه موقوفاً، فالحكم واحد، وجميع من روى الأوجه الثلاثة كلهم ثقاة، ولا سيما أن الوجه الأول والأخير قد رواه عنه محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة.

قال البيهقي: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ عَنْهُ مَوْقُوفاً، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، ثُمَّ وَقَفَهُ بَعْدُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَكَمِ كَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ مَوْقُوفاً (3)، وقال عبد المحسن العباد شارح سنن أبي داود: "ثم أورد أبو داود حديثين عن علي رضي الله عنه، أحدهما موقوف والآخر مرفوع وكل منهما صحيح، والموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، فيكون حكمه حكم الرفع، إذن فقد جاء مرفوعاً صراحة ومرفوعاً حكماً (4).

الحكم على الحديث :

الحديث من وجوهه الراجحة إسناده صحيح مرفوع وموقوف، وهذا الموقوف له حكم المرفوع، إذ لا يقال مثله بالرأي، وللحديث شاهد صحيح من حديث ثوبان فقد صححه غير واحد من أهل العلم من غير طريق شعبة، صححه مسلم بإخراجه في صحيحه (5)، والترمذي في السنن وقال:

1) التاريخ الكبير (1/165 - ترجمة 491)، والجرح والتعديل (8/5 - ترجمة 17)، والضغفاء والمتروكين

(82/3 - رقم 3104)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (15/382)، ولسان الميزان - لابن حجر

العسقلاني (7/316 - ترجمة 7111).

2) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (8/5 - ترجمة 17).

3) شعب الإيمان - للبيهقي - الثالث والسئون من شعب الإيمان وهو باب في عيادة المريض (11/405 - حديث

حديث 8742).

4) شرح سنن أبي داود (16/382).

5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب فضل عيادة المريض (8/12 - حديث 6717).

(6717).

حديث حسن صحيح (1)، والبخاري في شرح السنة بقوله: "هذا حديث صحيح" (2)، جميعهم من حديث ثوبان مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وصححه الألباني في الأدب المفرد - للبخاري (3)، والأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد (4).

#### [الحديث 6]:

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ..." الْحَدِيثَ.

فَقَالَ : حَدَّثَ بِهِ عَاصِمٌ، عَنِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَدَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعُقَيْلِيُّ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زَائِدَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ مَوْقُوفًا. وَهُوَ الصَّوَابُ. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ

الدارقطني رحمه الله (5).

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.  
الوجه الآخر: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه البزار في المسند (293/1 - حديث 1811)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (461/1 - حديث 407) من طريق عبد الصمد عبد الوارث.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً.

(1) السنن - للترمذي (290/2 - حديث 967).

(2) شرح السنة - للبخاري (217/5 - حديث 1409).

(3) الأدب المفرد - للبخاري بتحقيق الألباني (ص 148 - حديث 521).

(4) مسند أحمد - بتحقيق شعيب الأرناؤوط (72/37 - حديث 22389).

(5) العلل - للدارقطني (74/5 - سؤال رقم 719).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

لم نجد من خرجه، ولكن أفاد الدارقطني أنه من رواية: غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ.  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصمٍ ، عَن زِرِّ ، عَن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً.  
روى هذا الوجه عن شعبة :

عبد الصمد بن عبد الوارث هو: عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ التَّمِيمِيِّ الْعَبْرِيُّ مَوْلَاهُمْ،  
التَّوْرِيُّ<sup>(1)</sup> ، أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 207هـ<sup>(2)</sup>.  
"صدوق ثبت في شعبة"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"<sup>(4)</sup>، وقال علي بن المديني: "عبد الصمد ثبت في شعبة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن سعد : "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(6)</sup>، وقال الحاكم : "ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>، وقال النسائي: "لا بأس  
بأس به"<sup>(8)</sup>، وقال ابن قانع: "ثقة يُخْطئ"<sup>(9)</sup>، ونقل ابن خَلْفُونَ<sup>(10)</sup> توثيقه عن ابن نُمَيْرٍ<sup>(11)</sup>،

---

(1) التَّوْرِيُّ: بفتح التاء ثالث الحروف وضم النون بعدهما الواو وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى "التور" وعملها  
وبيعها. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (487/1)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (226/1).

(2) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (105/6 - ترجمة 1848)، والجرح والتعديل (50/6 - ترجمة  
269)، وتهذيب الكمال (99/18 - ترجمة 3431).

(3) إقريب (ص 610 - ترجمة 4080).

(4) تهذيب الكمال (102/18 - ترجمة 3431).

(5) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(6) الطبقات الكبرى (300/7).

(7) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(8) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) -  
للنسائي (ص 91 - ترجمة 124).

(9) تهذيب التهذيب (291/6 - ترجمة 632).

(10) هو: الحافظ المتقن أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفُونَ الْأَزْدِيُّ، الأندلسي، نَزِيلُ إِسْبِيلِيَّةَ، توفي  
سنة 636هـ. انظر: إسير - للذهبي (71/23 - ترجمة 51)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 102)،

والأعلام - للزركلي (36/6).

نُمير (1)، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (2)، وقال الذهبي: "الحافظ حجة" (3).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ثبت في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) يحيى القطان. (3) مسلم بن إبراهيم.

(1) محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".

(3) مسلم بن إبراهيم: هو: مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم، أبو عمرو البصري، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 222هـ بالبصرة (4)، "ثقة مأمون مكثر" (5).

#### الوجه الرابع عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث وهو ثقة فتفرد برفعه من طريق شعبة مخالفاً للثقات.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه" (6).

الوجه الثاني: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

يتبين من خلال الدراسة أن هذا الوجه هو الرابع عن شعبة لوروده من طرق ثلاثة من أصحاب شعبة الثقات.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الرابع الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث مرفوعاً

(1) تهذيب التهذيب (6/292 - ترجمة 632).

(2) الثقات - لابن حبان (8/414 - ترجمة 14157).

(3) الكاشف - للذهبي (1/653 - ترجمة 3376).

(4) الهداية - للكلابي (2/707)، وتذكرة الحفاظ (1/288 - ترجمة 394)، وتهذيب التهذيب (10/109 -

ترجمة 220)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 31).

(5) تقريب التهذيب (ص 529 - ترجمة 6616).

(6) مسند البزار (1/293 - حديث 1811).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

من غير طريق شعبة، عند مسلم (1) والترمذي (2) والنسائي (3) وأحمد (4) وغيرهم .  
[الحديث 7 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَخُلُوفُ (5) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ  
مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَنْ شُعْبَةَ يَرْفَعُهُ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ.... وَالْمَوْقُوفُ عَنْ شُعْبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ.أ.هـ المراء نقله من

كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (6).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة على وجهين، وقد وقفت على وجه ثالث، وهي على  
النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.  
وقفت على وجه ثالث :

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (98/10) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

1) أخرجه مسلم في الصحيح (52/3 - حديث 2237) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بمثله.

2) أخرجه الترمذي في السنن (345/2 - حديث 1040)، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بمثله.

3) أخرجه النسائي في السنن (379/4 - حديث 1993)، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بمثله.

4) أخرجه أحمد في المسند (473/8 - حديث 4867)، من طريق سالم البراد عن ابن عمر بنحوه .

5) تغيير راحة الفم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (67/2).

6) العلل (316/5 - سؤال رقم 907) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. أخرجه: النسائي في السنن الكبرى (130/3 - حديث 2533)، وفي السنن الصغرى - المجنبى - (471/4 - حديث 2211). من طريق محمد بن جعفر غندر .

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه البزار في المسند (301/1 - حديث 1874)، من طريق عمير بن عبد المجيد.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الوليد الطيالسي .

أبو الوليد الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو: "ثقة ثبت".

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. رواه عن شعبة:

محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة : عمير بن عبد المجيد.

هو: عمير بن عبد المجيد أبو المغيرة الحنفي من أهل البصرة (1).

قال يحيى بن معين: "صالح" (2)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس" (3)، وذكره ابن حبان في الثقات (4)، خلاصة القول في الراوي أنه: "صدوق".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

يتبين من خلال دراسة الوجهين الذين ذكرهما الدارقطني والوجه الذي وقفنا عليه أن كلا الوجهين (المرفوع والموقوف) صحيح عن شعبة، فإن الوجه الموقوف رواه عنه محمد بن جعفر

(1) التاريخ الكبير (544/6 - حديث 3265)، ولسان الميزان (235/6 - ترجمة 5861).

(2) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

(3) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

(4) الثقات - لابن حبان (509/8 - ترجمة 14725).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

- غندر - وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

قال النسائي: "هذا هو الصواب عندنا(1).

والوجه الآخر المرفوع أيضاً ثابتٌ وصحيح عن شعبة فقد رواه عنه راويان أحدهما ثقة ثبت وهو أبو الوليد الطيالسي، والآخر صدوق وهو عمير بن عبد المجيد.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث أيضاً من طريق شعبة من حديث أنس بن مالك (2)، وأبي هريرة (3).

[الحديث 8] : وسئل عن حديث سهل بن أبي حنمة، عن أبي ذر: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الغائط، يقول: "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني". فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرّازي، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا القولُ بِمَحْفُوظٍ.

وغيره يرويه عن شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

(1) انظر: الأحاديث المختارة - لأبي عبد الله المقدسي (2/185 - حديث 563)، وتحفة الأشراف - للمزي

(2/184 - حديث 10166).

(2) موضح أو هام الجمع والتفريق - للخطيب البغدادي (1/541).

(3) صحيح البخاري (7/164 - حديث 5927)، وسنن الترمذي (2/128 - حديث 764)، وسنن ابن ماجه

(3/143 - حديث 1638)، ومسند أحمد (12/122 - حديث 7195).

(4) العلل (6/235 - سؤال رقم 1096).

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (35/9 - حديث 9825)، ومن طريقه ابن السنني في عمل اليوم والليلة (38/1 - حديث 22)، من طريق يحيى بن أبي بكير. وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (329/1 - حديث 539)، من طريق عبد الله بن أبي جعفر الرازي.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجلٍ يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍ موقوفاً.

أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، انظر تحفة الأشراف (194/9 - حديث 12003)، من طريق محمد بن جعفر غندر.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي. (2) يحيى بن أبي بكير.

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي، هو: عبد الله بن أبي جعفر، واسم أبي جعفر عيسى بن ماهان

الرازي، من صغار أتباع التابعين (1)، "صدوق يخطئ" (2).

ونقه أبو زرعة (3)، وأبو حاتم: (4)، والعجلي (5)، وابن حبان (6)، وزاد أبو حاتم: "صدوق" (7).

"صدوق" (7).

---

(1) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586)، والكامل (216/4 - ترجمة 1024)، وميزان - للذهبي (77/4 -

ترجمة 4257).

(2) تقريب (ص 497 - ترجمة 3257).

(3) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(4) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(5) معرفة الثقات - للعجلي (25/2 - رقم 867).

(6) الثقات - لابن حبان (335/8 - رقم 13745).

(7) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

قال عمرو بن علي الفلاس: "من أهل الصدق سيء الحفظ"<sup>(1)</sup>، وقال أبو أحمد بن عدي: "وبعض حديثه مما لا يتابع عليه"<sup>(2)</sup>، وقال الساجي: "فيه ضعف"<sup>(3)</sup>، وقال الذهبي: "وثق وفيه شيء"<sup>(4)</sup>.  
شيء"<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول في الراوي أنه كما قال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

(2) يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍّ موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر - غندر -.

محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين أن الوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني، والوجه الأول ليس محفوظاً عن شعبة فقد رواه يحيى بن أبي بكير، وابن أبي جعفر وهو صدوق يخطئ، وعلى ذلك فإن رواية محمد بن جعفر أولى بالصواب من غيره وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

هذا الذي ذكرناه لا يعني تصحيح الرواية، ولكن مقتضى هذا الترجيح فقط تصويب الإسناد إلى شعبة، أما ما بعد شعبة في هذا الحديث فلا يخلو من علة، وهي كالتالي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث؛ رواه شعبة، عن منصور، عن الفيض عن ابن أبي حنمة، عن أبي ذرٍّ: أنه كان إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي عافاني وأذهب عني الأذى.

فقال أبو زُرعة: وهم شعبة في هذا الحديث.

ورواه الثوري، فقال: عن منصور، عن أبي عليٍّ عبيد بن عليٍّ، عن أبي ذرٍّ، وهذا الصحيح، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال.

(1) تاريخ بغداد (11/146).

(2) الكامل (4/216 - ترجمة 1024).

(3) تهذيب التهذيب (5/154 - ترجمة 300).

(4) الكاشف (1/543 - رقم 2670).

وقال أبي: كذا قال سفيان، وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح، والثوري أحفظ، وشعبة رُبما أخطأ في أسماء الرجال، ولا ندري هذا منه أم لا<sup>(1)</sup>.  
قال محمد ناصر الدين الألباني: "شعبة قد اضطرب في إسناده ومنتته، أما الإسناد؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمى التابعي: أبا الفيض، وفي رواية غندر عنه قال: سمعت رجلاً، ولم يسمه، وأما المتن؛ ففي الرواية الأولى رفعه، وفي الأخرى أوقفه، ووافقه سفيان - وهو الثوري - على وقفه، وخالفه في اسم التابعي فسماه أبو علي الأزدي.  
وإن مما لا شك فيه أن الموقف أصح؛ لموافقة شعبة في الرواية الأخرى للثوري، وكذلك قوله -  
نعني: الثوري-: (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه"<sup>(2)</sup>.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف، لعلتين:  
العلة الأولى: جهالة الرجل الذي رفعه إلى أبي ذر.  
الأخرى: الاضطراب في إسناده ومنتته، كما تبين في الدراسة.  
[الحديث: 9] : سئل عن حديث حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"<sup>(3)</sup>.

1) علل الحديث - لابن أبي حاتم (27/1 - حديث 45).

2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (354/12 - 355 - حديث 5658).

3) هذا الحكم منسوخ بحديث جابر الذي أخرجه أبو داود في سننه وغيره من حديث جابر بن عبد الله: "جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار". قال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"، وقال النووي: "وقد اختلف العلماء في قوله صلى الله عليه وسلم وتوضؤوا مما مسّت النار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى انه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسته النار..... أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته. انظر: سنن الترمذي - كتاب الطهارة - باب باب في ترك الوضوء مما مسّت النار (123/1 - حديث 80)، وشرح صحيح مسلم - للنووي (43/4)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (312/1)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (330/1)، والاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار - لابن عبد البر (176/1)،

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ: يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ فَرَفَعَهُ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَحَدَّهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَوَقَّفَهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأُمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ شُعْبَةَ .  
وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ (1).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد، ولكن أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد.

ولكن أفاد الدارقطني أن معاذ بن معاذ، وأميه بن خالد رووه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.

مؤملاً بن إسماعيل: مؤملاً بن إسماعيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن البصري،

---

والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - لابن قدامة المقدسي (211/1 - 216)، والمجموع شرح

المهذب - للنووي (58/2).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

مولى آل عمر بن الخطاب، توفي سنة 206 هـ (1)، "صدوق سيء الحفظ" (2).  
وثقه يحيى بن معين: (3)، وإسحاق بن راهوية (4).  
قال أبو حاتم: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ" (5)، وقال البخاري: "منكر الحديث" (6)،  
وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (7)، وقال الساجي: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول  
ذكرها" (8)، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الغلط" (9)، وقال الدارقطني: "ثقة كثير الخطأ" (10).  
وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف و (يتثبت) فيه، لأنه كان  
سيء الحفظ كثير الغلط (11) خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "صدوق سيء الحفظ".  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ. (2) أُمِّيَّةُ بْنُ خَالِدٍ.  
(1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، هُوَ: مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانَ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ الْقَاضِي

- 
- 1) الطبقات الكبرى (501/5)، والجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1709)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (408/14)، ولسان الميزان - لابن حجر (433/9 - ترجمة 2811)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (111/5 - ترجمة 2419).
  - 2) تقريب (ص 987 - ترجمة 7029).
  - 3) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (374/8 - ترجمة 1708).
  - 4) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 5) الجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1708).
  - 6) تهذيب الكمال (178/29 - ترجمة 6319).
  - 7) الثقات - لابن حبان (187/9 - ترجمة 15915).
  - 8) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 9) الطبقات الكبرى (501/5).
  - 10) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 11) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

(والد عبيد الله بن معاذ، ومثنى بن معاذ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196هـ بالبصرة (1)،  
"ثقة متقن" (2).

(2) أمية بن خالد: هو: أمية بن خالد بن أسود بن هذبة، ويقال أمية بن خالد بن هذبة بن عتبة  
الأزدي الثوباني القيسي، أبو عبد الله البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 أو  
201هـ (3). "صدوق" (4).

قال أبو زرعة (5)، وأبو حاتم (6) الرازيان، والترمذي (7)، والعجلي (8): "ثقة".

وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً" (9)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (10).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة".

### الوجه الراجح عن شعبة :

لم نقف على إسناد الوجهين، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه الأول رواه عن شعبة مؤمل بن  
إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ، وعلى ذلك فالوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني

---

1) الطبقات الكبرى (293/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 389 - ترجمة 1917)، والتاريخ الكبير  
(365/7 - ترجمة 1571)، والجرح والتعديل (248/8 - ترجمة 1132)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن  
حبان (253/1 - ترجمة 1270)، وتاريخ بغداد (131/13 - ترجمة 7118)، وتاريخ الإسلام - للذهبي  
(396/13).

2) التقريب (ص 952 - ترجمة 6740).

3) الطبقات الكبرى (301/7)، والتاريخ الكبير (10/2 - ترجمة 1524)، والجرح والتعديل (302/2 - ترجمة  
1123)، ورجال صحيح مسلم - لأبي بكر بن الأصبهاني (71/1 - ترجمة 101)، وتهذيب الكمال (330/3 -  
ترجمة 554).

4) التقريب (ص 152 - ترجمة 553).

5) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

6) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

7) السنن - للترمذي (51/5 - حديث 2933).

8) معرفة الثقات - للعجلي (236/1 - ترجمة 119).

9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 186 - ترجمة 283).

10) الثقات - لابن حبان (123/8 - 12538).

الموقوف، وذلك لاتفاق معاذ بن معاذ، وخالد بن أمية وهما تفتان، على رواية هذا الوجه عن شعبة، وهذا ما صححه الدارقطني بقوله: "والموقوف أصح" (1) .

#### الحكم على الحديث:

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث من طريق شعبة عن علي بن سويد، عن حضين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق، فقد صح من حديث زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - ترجمة 814)، والنسائي في السنن (115/1 - حديث 179) من طريق خارجة بن زيد عنه.

ومن حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 815)، وأحمد في المسند (96/16 - حديث 10071)، من طريق عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه.

ومن حديث عائشة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 816)، وابن ماجه في السنن (394/1 - حديث 486) من طريق عروة عنها.

[الحديث: 10] : وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم محشرون يوم القيامة غراً" (2) مُحَجَّلِينَ (3) من آثار الوضوء، فمن استطاع استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه علي بن زياد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي التياح، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة جميعاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال.....

وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة. أهـ  
المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

(2) الغر: جمع الأغر: من الغرة، بياض الوجه، يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (354/3).

(3) أي بياض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام. انظر: النهاية - لابن الأثير (346/1).

(4) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على أربعة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
رواه عن شعبة : يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.

أ.د. إسماعيل رضوان

### الوجه الراجح عن شعبة:

أما الوجهان -الأول والثاني- المرفوعان فتفرد بتفرد بروايتهما يحيى بن أبي بكير عن شعبة وهو ثقة، ولكن التفرد لم يأت منه إنما من الراوي عنه علي بن زياد، ولم نعرفه، ولم نجد له ترجمة، حتى أن محقق كتاب العلل محفوظ الرحمن لم يجد ترجمته، قال: "ولم أجد ترجمته" (1).

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير" (2). وأما ما يتعلق بالوجهين الآخرين فلم نقف على من أخرجهما، ولكن أفاد الدارقطني أن أصحاب شعبة روه عنه من هذا الوجه الموقوف، قال الدارقطني: "وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة" (3).

وعليه فإن هذين الوجهين الآخرين هما المحفوظان عن شعبة بإفادة الدارقطني، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على تخريج الحديث بإسناديه، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.

والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (4)، ومسلم (5)، في صحيحيهما من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرى عن أبي هريرة رضي الله عنه. [الحديث 11]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء" (6).

(1) العلل - للدارقطني (170/8 - سؤال رقم 1488).

(2) حلية الأولياء - لأبي نعيم الأصبهاني (206/7).

(3) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (39/1 - حديث 136).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء (149/1 - حديث 603).

(6) الشحناء يعني العداوة والبغضاء. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (273/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (450/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ : يَرَوِيهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، وَمُسْلِمٌ بِنُ أَبِي مَرِيَمَ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَالْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ..... وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ ، عَنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَخَالَفَهُ بَدَلٌ وَمُعَاذٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، فَرَوَاهُ ، عَنِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .

وَمَنْ وَقَفَهُ أَتَبَتْ مِنْ أَسَنَدِهِ . أَهـ المَرَادُ نَقْلَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (1) .

أوجه الاختلاف :

ذَكَرَ الدَّارِقَطَنِيُّ أَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا عَنِ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيَةِ :  
الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ ، مَوْقُوفًا .

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن يحيى بن السكن رواه عن شعبة .

الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن بدل ، ومُعَاذٌ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، رَوَاهُ عَنِ شُعْبَةَ .

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
رواه عن شعبة : يحيى بن السكن .

يحيى بن السكن : هو يحيى بن السَّكَنِ البصري نزل الرِّقَّةُ (2) وقدم بغداد وحدث بها ، مات بالرِّقَّةِ

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) الرِّقَّةُ : بفتح أوله وثانيه وتشديده وأصله كل أرض إلى جنب واد ينسبط عليها الماء وجمعها رقاق هي مدينة تقع شرقي حلب على نهر الفرات كانت من أهم المدن أيام بني العباس بنى بها الرشيد قصر السلام وكان يقيم بها إذا اشتد الحر في بغداد وهناك مدن أخرى تحمل هذا الاسم . انظر : معجم البلدان - لياقوت الحموي (58/3) ، والروض المعطار - للحميري (ص 270) .

سنة ثلاثين ومائتين (1).

قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" (2)، وقال مرة: "ضعيف الحديث" (3)، وقال صالح جزرة: "ضعيف" (4)، وقال مرة: "لا يساوي فلساً" (5)، وذكره ابن حبان في الثقات (6). خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف". الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد موقوفاً. رواه عن شعبة:

(1) بدل بن المحبر. (2) معاذ بن معاذ. (3) عمرو بن مرزوق.

(1) بدل بن المحبر: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو ثقة ثبت.  
(2) معاذ بن معاذ: تقدمت ترجمته في حديث (9)، وهو ثقة متقن.  
(3) عمرو بن مرزوق: تقدمت ترجمته في حديث (5)، وهو ثقة عابد بما أخطأ.

الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الأول غير محفوظ عن شعبة، وذلك لعنتين، الأولى ضعف يحيى بن السكن، والأخرى مخالفة يحيى بن السكن للثقات من أصحاب شعبة. وعلى ذلك فإن الوجه الثاني هو الرابع والمحمول عن شعبة وذلك لما يلي: أولاً: اتفاق أصحاب شعبة؛ بدل بن المحبر، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق على روايته من هذا الوجه.

- 
- (1) التاريخ الكبير (280/8 - ترجمة 3001)، والجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643)، والثقات (253/9 - ترجمة 16282)، وتاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464)، والميزان (183/7 - ترجمة 9533)، ولسان الميزان - لابن حجر (447/8 - ترجمة 8466).
  - (2) الجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643).
  - (3) علل الحديث - لابن أبي حاتم (57/2 - حديث 1657).
  - (4) المغني في الضعفاء - للذهبي (735/2 - ترجمة 6975).
  - (5) تاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464).
  - (6) الثقات - لابن حبان (253/9 - ترجمة 16282).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله: "وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَّتْ مِنْ أَسْنَدِهِ"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث :

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث. ولكن قد صح الحديث مرفوعاً من غير طريق شعبة، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص 148- حديث 411)، ومسلم في الصحيح(8/11- حديث 6709)، وغيرهما.

[الحديث 12]: وَسئِلُ عَن حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ"<sup>(2)</sup>.

فقال ..... فَأَمَّا الْأَعْمَشُ فَرَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فَرَقَعَهُ أَبُو الْحَارِثِ الْوَرَّاقُ نَصْرُ بْنُ حَمَادٍ، عَنِ شُعْبَةَ، وَرَوَى عَنِ وَهَّابِ بْنِ جَرِيرٍ أَيْضاً، مَرْفُوعاً، وَغَيْرُهُمَا يَرَوِيهِ عَنِ شُعْبَةَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (7/39) من طريق أبي الحارث السوراق.

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) أي مالكة يركبه ويحلبه فإن أوجر فأجر ظهره له ونفقتة عليه، يعني ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما، مثاله: إنسان رهن بقرة وصار المرتهن يحلبها، فنقول: لك أن تحلبها بقدر النفقة، فإذا كان ثمن حليبها مائة في الأسبوع، ونفقتها في الأسبوع مائة، ففي هذه الحال لا له ولا عليه، وإن كان الحليب يساوي مائتين في الأسبوع، والنفقة مائة دفع للراهن مائة، لكن هذه المائة تكون رهناً؛ لأنها من نمائه، وإن كان بالعكس النفقة مائتان، واللبن يساوي مائة، فإنه يرجع على الراهن بما زاد على ثمن الحليب. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر (5/144)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير - للمنوي (77/4)، والشرح الممتع على زاد المستقنع - للعثيمين (9/52).

(3) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (38/6 - حديث 11540)، من طريق مسلم بن إبراهيم. دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الحارث الوراق.

أبو الحارث الوراق: هو: نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق<sup>(1)</sup>، البصري الحافظ، من صغار أتباع التابعين.

"ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع"<sup>(2)</sup>.

قال يحيى بن معين يقول: "نصر بن حماد كذاب"<sup>(3)</sup>، وقال يعقوب بن شيبة: "ليس بشيء"<sup>(4)</sup>، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"<sup>(5)</sup>، وقال مسلم: "ذاهب الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال النسائي: "ليس بثقة"<sup>(7)</sup>، وقال أبو زرعة: "لا يكتب حديثه"<sup>(8)</sup>، وقال أبو حاتم<sup>(9)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(10)</sup>،

---

(1) الوراقُ: بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخرها القاف، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها، وقد يقال لمن يبيع الورق. انظر: الأنساب - للسمعاني (584/5).

(2) التقريب (ص 999 - ترجمة 7109).

(3) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(4) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(5) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 118 - ترجمة 373).

(6) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(7) تاريخ بغداد (281/13).

(8) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(9) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(10) تاريخ بغداد (281/13)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والعقيلي (1): "متروك الحديث"، وقال زكريا بن يحيى الساجي: "يعد من الضعفاء" (2)، وقال الداقطنى: "ليس بالقوى فى الحديث" (3)، وقال ابن حبان: "كان يُخطئ كثيراً، ويهم فى الإسناد، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم فى الراوي أنه: "ضعيف جداً وخاصة فى روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (5).

الوجه الثانى: شعبة، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، موقوفاً. رواه عن شعبة: مسلم بن إبراهيم.

مسلم بن إبراهيم: تقدمت ترجمته فى حديث (6) وهو: "ثقة مأمون مكثر".

**الوجه الرابع عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، مرفوعاً. هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة، وذلك لأمرين؛ أولاً: أبو الحارث الوراق نصر بن حماد رواه عن شعبة وهو ضعيف جداً، وخاصة فى روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (6).

ثانياً: لمخالفته أيضاً مسلم بن إبراهيم وهو متفق على توثيقه، قال ابن عدي: "وهذا من حديث شعبة موصولاً لم أكتبه إلا عن عبدان ..... وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر، عن شعبة - وله غيرها عن شعبة - كلها غير محفوظة" (7).

1) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)

2) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، وتهذيب التهذيب (380/10 - ترجمة 770).

3) المؤلف والمختلف - للدارقطني (2204/4).

4) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (54/3).

5) الكامل - لابن عدي (39/7).

6) الكامل - لابن عدي (298/1).

7) الكامل (39/7).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: رواية مسلم بن إبراهيم لهذا الوجه، وهو ثقة مأمون.  
ثانياً: ترجيح أهل العلم لهذا الوجه الموقوف من طرق عن شعبة وغيره عن الأعمش، قال الحاكم:  
" الثَّورِي وَسُعْبَةُ عَلَى تَوْقِيفِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ " (1).  
قال الترمذي في السنن : " وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً " (2).  
وقال ابن عدي في الكامل : " وهذا الحديث قوله "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" الأصل فيه موقوف، وقد رواه عن الأعمش أبو عوانة، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، وشعبة، والثوري مرفوعاً وموقوفاً، والأصح هو الموقوف " (3).  
وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة" (4).  
وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: "وكذلك رواه سفيان الثوري، وهشيم، ومحمد بن فضيل، وجريير بن عبد الحميد عن الأعمش موقوفاً وهو المحفوظ من حديثه" (5).  
وقال ابن طاهر المقدسي "والأصح هو الموقوف" (6).  
وقال ابن حجر في التلخيص: "ورجح الدارقطني، ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه" (7).  
وقال ابن حجر في فتح الباري : "وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح

1) المستدرک علی الصحیحین - للحاکم (58/2 - حدیث 2307).

2) السنن - للترمذی (533/2 - حدیث 1254).

3) الكامل - لابن عدي (273/7).

4) السنن الكبرى - للبيهقي (38/6 - حدیث 11539).

5) تاریخ بغداد (184/6).

6) ذخيرة الحفاظ - لابن طاهر المقدسي (1415/3 - حدیث 3103).

7) التلخیص الحبیبر فی تخریج أحادیث الرافعی الکبیر - لابن حجر (94/3).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الموقوف، وبه جزم الترمذي<sup>(1)</sup>.

فتحصل من هذا أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" لا يصح عن أبي هريرة إلا موقوفاً عليه.

ثالثاً: تصويب الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "عَنْ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا ، وَهُوَ الصَّوَابُ"<sup>(2)</sup>.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح وهو الموقوف إسناده صحيح .

قال الترمذي في سننه: "هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي، عن أبي هريرة"<sup>(3)</sup>.

[الحديث 13] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَعِمُّ الشَّفِيعُ الْقُرْآنُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أكرمهُ فَيَلْبِسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ فَيَلْبِسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ ... الْحَدِيثُ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً ، وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ .... وَهُوَ الصَّوَابُ .أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف:**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (143/5).

2) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

3) السنن - للترمذي (533/2 - حديث 1254).

4) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، والحاكم في المستدرک (1/552 - حديث 1987)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/379 - حديث 1841)، والإشيلي في الأحكام الشرعية لكبرى (4/24)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (7/206)، من طريق سلم بن قتيبة. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، من طريق محمد بن جعفر. والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (1/51 - حديث 45) من طريق حجاج بن محمد المصيصي.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

- (1) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة ثبت في شعبة".
- (2) سلم بن قتيبة: أبو قتيبة: هو سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيَّ (1)، الخُرَّاسَانِيُّ، الفَرِيَّابِيُّ (نَزِيلُ البَصْرَةِ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200هـ أو بعدها (2). "صدوق" (3).

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "ليس به بأس" (4)، وقال أبو زرعة الرازي: "ثقة" (5)،

---

(1) الشَّعِيرِيُّ: بفتح الشين وكسر العين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفي آخرها راء - هذه النسبة إلى بيع الشعير وإلى باب الشعير وهي محلة معروفة بالكركم فمن الأول جماعة منهم أبو قتيبة سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيُّ البصري. انظر: الأنساب - للسماعي (3/437).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (4/159 - ترجمة 2320)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (1/334 - ترجمة 469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (9/308 - ترجمة 93)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (1/448 - ترجمة 885).

(3) تقريب (ص 246 - ترجمة 2471).

(4) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (4/171 - سؤال 3775).

(5) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس، كثير الوهم، يُكتب حديثه"<sup>(1)</sup>، وقال الحاكم، عن الدارقطني:  
"ثقة"<sup>(2)</sup>.

وقال المسعودي، عن الحاكم: "ثقة مأمون"<sup>(3)</sup>، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(4)</sup>، وقال الذهبي:  
"ثقة بهم"<sup>(5)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ربما وهم".  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مَوْقُوفاً.  
رواه عن شعبة:

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس  
في شعبة".

(2) حجاج بن محمد المصيصي: هو: حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَصِيصِيِّ<sup>(6)</sup>، أَبُو  
مُحَمَّدِ الْأَعْوَرِ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مُجَالِدٍ، تَرْمِذِيُّ الْأَصْلِ، سَكَنَ بَغْدَادَ، ثُمَّ  
تَحَوَّلَ إِلَى الْمَصِيصَةِ، وَرَابَطَ بِهَا، وَرَحَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ  
التابعين، 206هـ ببغداد<sup>(7)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

(2) تهذيب التهذيب (4/117 - ترجمة 225).

(3) سؤالات السجزي للحاكم (ص 118 - سؤال 103).

(4) الثقات - لابن حبان (6/420 - ترجمة 8382).

(5) الكاشف (1/451 - ترجمة 2015).

(6) الْمَصِيصِيُّ: بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها صاد مهملة ثانية هذه النسبة

إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ينسب إليها كثير من العلماء. انظر: الأنساب - للسمعاني (5/315).

(7) التاريخ الكبير (2/380 - ترجمة 2840)، معرفة الثقات (1/286 - ترجمة 268)، والجرح والتعديل

(3/166 - ترجمة 708)، والثقات - لابن حبان (8/201)، وتاريخ بغداد (8/236 - ترجمة 4342)، والكاشف

(1/313 - ترجمة 942)، و[[ميزان (2/205 - ترجمة 1749) كلاهما للذهبي، والمختلطين - للعلائي (ص

19 - ترجمة 10)، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط - لسبط ابن العمري (ص 83 - ترجمة 21).

"ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"<sup>(1)</sup>.  
واختلاطه لا يضر إذ هو من رجال الصحيحين المتفق على توثيقهم، وقد عده  
العلائي من القسم الأول من المختلطين الذين قال فيهم: من لم يوجب ذلك له  
ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته... وإما لأنه لم  
يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم<sup>(2)</sup>.

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو قتيبة، وهذا الوجه غير محفوظ عن شعبة وهما  
إن كانا ثقة فقد خالفا من هو أوثق منهما، محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، ولا  
سيما أن أبا قتيبة ثقة يغرب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: روى هذا الوجه عن شعبة اثنان من الثقات، ولا سيما محمد بن جعفر فهو من أثبت الناس  
في شعبة.

ثانياً: ترجيح أهل العلم لرواية الوقف، قال الترمذي: "وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَهَذَا أَصْحُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ  
الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ"<sup>(3)</sup>.

وقال الجوزقاني: "هذا الحديث ليس له أصل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>،  
قال ابن حجر معلقاً على كلام الجوزقاني (قلت هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن  
من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا  
أصح من المرفوع) وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح<sup>(5)</sup>.

(1) التقريب (ص 224 - ترجمة 1135).

(2) المختلطين - للعلائي (ص 3).

(3) سنن الترمذي (36/5 - حديث 2915).

(4) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(5) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وهو الصواب" (1) .  
الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ، ولكن الحديث وإن كان موقوفاً على أبي هريرة فله حكم الرفع، قال الحافظ ابن حجر: "هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا أصح من المرفوع، قلنا: وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح" (2) .

[الحديث 14] : وسئل عن حديث الأعرج، عن أبي هريرة، أنه كان إذا كبر سكت هنيهة، ثم قرأ: الحمد لله رب العالمين.

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه فرفعه عمرو بن علي، عن أبي داود، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه غيره، والموقوف هو المحفوظ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (3).

### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في السنن (87/2 - حديث 1029)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (178/1 - حديث 171)، وابن أبي شيبة في المصنف (518/2 - حديث 2860)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-.  
وابن المنذر في الأوسط (249/4 - حديث 1293)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

(1) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

(2) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(3) العلل (299/10 - سؤال رقم 2019) .

أ.د. إسماعيل رضوان

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: أبو داود الطيالسي.

أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عبد الرحمن بن مهدي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) عبد الرحمن بن مهدي: هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ وَقِيلَ

الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ الْوَلُّوِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 198هـ

بِالْبَصْرَةِ<sup>(2)</sup>، ثِقَّةٌ ثَبِتَ حَافِظُ عَارِفٍ بِالرِّجَالِ وَالحَدِيثِ قَالَ ابْنُ المَدِينِيِّ: "مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ مِنْهُ"<sup>(3)</sup>.

#### الوجه الرابع عن شعبة:

روى الوجه الأول عن شعبة أبو داود الطيالسي، وهذا الوجه تبين من خلال التخريج والدراسة أنه ليس بمحفوظ عن شعبة إذ تفرد برفعه أبو داود، قال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعُهُ غَيْرُ أَبِي

دَاوُدَ"<sup>(4)</sup>، وعليه فالوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الأثبات محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لرواية الوقف في أكثر من موضع، قال في السنن: "لَمْ يَرْفَعُهُ غَيْرُ أَبِي

---

(1) الْوَلُّوِيُّ: بضم اللامين بينهما واو ساكنة وفي آخرها واو ثانية هذه النسبة لجماعة يبيعون للؤلؤ منهم الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي. انظر: الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 67)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (135/3).

(2) التاريخ الكبير (354/5 - ترجمة 1123)، والجرح والتعديل (288/5 - ترجمة 1382)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (329/1 - ترجمة 313).

(3) تقريب (ص 601 - ترجمة 4018).

(4) سنن الدارقطني (87/2 - حديث 1029).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

داوُد، عَنْ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup>، وَقَالَ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ: " وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْمَحْفُوظُ"<sup>(2)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 15] : وسئل عن حديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ الجر<sup>(3)</sup>.

فقال : يرويه شعبة ، واختلف عنه ، فرواه أصحاب شعبة عنه موقوفاً.

ورفعه أبو رفاعة العدوي<sup>(4)</sup> عن محمد بن كثير عن شعبة، والصحيح موقوف. أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(5)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفنا على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
ووقفنا على وجه ثالث هو:

<sup>(1)</sup> سنن الدارقطني (2/87 - حديث 1029).

<sup>(2)</sup> العلل (10/299 - سؤال رقم 2019) .

<sup>(3)</sup> النبيذ: هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقول نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً فصرف من مفعول إلى فعلٍ وانتبذته اتخذته نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكراً. والجر بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة وهي كل ما يصنع من مدر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (5/6)، وتحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (5/494).

<sup>(4)</sup> هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن حبيب بن محمد أبو رفاعة القاضي العدوي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ. انظر: الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921)، ولسان الميزان - للذهبي (4/568 - ترجمة 4411).

<sup>(5)</sup> العلل (10/325 - سؤال رقم 2036) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأخير: شُعْبَةٌ، عَنْ سَلْمَةَ بِنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن محمد بن كثير رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (12/198 - حديث 24285)، عن غندر.

الوجه الثالث: شعبة، عَنْ سَلْمَةَ بِنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
أخرجه أحمد في المسند (3/470 - حديث 2028)، وابن عبد البر في التمهيد (1/248)، عن  
يحيى القطان. وأحمد في المسند (3/470 - حديث 2028)، عن محمد بن جعفر.

والدارمي في السنن (2/1340 - حديث 2157)، عن أبي زيد سعيد بن الربيع.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: يحيى بن كثير.

هو: يَحْيَى بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِرْهَمِ الْعَنْبَرِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو غَسَّانَ الْبَصْرِيُّ (خراساني الأصل)، من  
صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 206 هـ (1)، "ثقة" (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

رواه عن شعبة: غندر.

غندر: هو محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت  
الناس في شعبة".

---

(1) التاريخ الكبير (8/300 - ترجمة 3084)، والجرح والتعديل (9/183 - ترجمة 760)، والمعجم في مشنبيه

أسامي المحدثين (ص 270 - ترجمة 493)، والكاشف - للذهبي (2/373 - ترجمة 6232).

(2) التقريب (ص 1064 - ترجمة 7629).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ (1)، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ (2) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
رواه عن شعبة:

(1) يحيى القطان. (2) محمد بن جعفر. (3) أبو زيد سعيد بن الربيع.  
(1) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4)، وهو: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".  
(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) أبو زيد سعيد بن الربيع: تقدمت ترجمته في حديث (8)، وهو: "ثقة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة يحيى بن كثير وهو ثقة، وهذا الوجه وهم وليس بمحفوظ عن شعبة، وليس الوهم من يحيى بن كثير إنما الوهم ممن رواه عن يحيى وهو أبو رفاعة العدوي ذكره ابن حبان في الثقات وقال وكان يخطئ (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: محمد بن جعفر، وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، وليس كما قال الدارقطني أن أصحاب شعبة رووه عنه موقوفاً، فإن أصحاب شعبة رووه عنه مرفوعاً، ولكن ليس من حديث أبي هريرة، إنما من حديث ابن عباس، كما سيأتي في الوجه الأخير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(1) هو: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي التنعي (وتتبعه بطن من حضرموت)، متفق على توثيقه وإتقانه، قال أبو زرعة: "ثقة مأمون ذكي"، وقال أبو حاتم: "ثقة متقن"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال العجلي والنسائي: "ثقة ثبت". انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (171/4 - ترجمة 742)، ومعرفة الثقات - للعجلي (1/421 - ترجمة 646)، وتهذيب الكمال - للمزي (11/313 - ترجمة 2467)، وتهذيب التهذيب - لابن حجر (4/137 - ترجمة 269).

(2) هو: عمران بن الحارث السلمى، أبو الحكم الكوفي، ثقة. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - للأصبهاني (ص 257 - رقم 2192)، وتهذيب الكمال (22/313 - ترجمة 4483)، وقرئ (ص 749 - ترجمة

(5147).

(3) الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921).

رواه عن شعبة، ثلاثة من أصحابه الثقات يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وأبو زيد سعيد بن الربيع، وهذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، وليس الأمر كما قال الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف، إنما هو المرفوع ولكن ليس من حديث أبي هريرة، ولكن من حديث ابن عباس.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

وقد صحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد<sup>(1)</sup>.

[الحديث 16] : وسئل عن حديث الأغر، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَدِّقُ الْعَبْدَ فِي خَمْسَةِ يَقُولُهُنَّ : إِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي ،  
وَإِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي، الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ : مَنْ قَالَهُ فِي  
مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ.

قال ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَسَلَّمُ بْنُ  
قُنَيْبَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ، وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ.... أَهـ . المراد نقله من كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(2)</sup>.

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، موقوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه أبو يعلى في المسند (26/11 - حديث 6163)، من طريق النضر بن شميل.  
وابن منده في التوحيد (ص 204 - حديث 160)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، من طريق سلم بن قتيبة.  
وابن المظفر البغدادي في حديث شعبة (ص 113 - حديث 156)، من طريق حجاج بن نصير.

<sup>(1)</sup> مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (246/5 - حديث 3157).

<sup>(2)</sup> العلل (332/8 - سؤال رقم 1603).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. أخرج الترمذي في السنن (429/5 - حديث 3430)، والنسائي في السنن الكبرى (19/9 - حديث 9777)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا. رواه عن شعبة:

(1) النضر بن شميل. (2) أبو داود الطيالسي. (3) سلم بن قتيبة. (4) حجاج بن نصير. (1) النضر بن شميل: هو: النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلِ بْنِ خَرَشَةَ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الْمَرْوَزِيُّ<sup>(1)</sup>، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204هـ بمَرُو<sup>(2)</sup>، ثقة ثبت<sup>(3)</sup>.

(2) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة.

(3) سلم بن قتيبة: هو أبو قتيبة تقدمت ترجمته في حديث (13)، وهو: ثقة ربما وهم. (4) حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ضعيف. الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الراجح عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة، وذلك لأن محمد بن

---

(1) المَرَوَزِيُّ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وفي آخرها زاي هذه النسبة إلى مرو الشاهجان - وإنما قيل لها الشاهجان يعني شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم - خرج منها جماعة كثيرة من العلماء لا حاجة إلى ذكرهم لشهرتهم. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِيِّ (265/5)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (199/3).

(2) انظر: الجرح والتعديل (477/8 - ترجمة 2188)، ورجال صحيح البخاري - للكلاباذي (748/2) - ترجمة (1253).

(3) التقريب (ص 1001-1102 - ترجمة 7135).

جعفر هو الذي رواه عن شعبة وهو من أثبت الناس في شعبة وعليه فهو المقدم في الترجيح عن وقوع الاختلاف، وقد نص العلماء على أن شعبة لم يرفعه، قال الترمذي: "رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ شُعْبَةُ"<sup>(1)</sup>، وهذا ما صححه الدارقطني وذلك بقوله: "وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة تفرد به سلم"<sup>(2)</sup> قال الباحث: وهم أبو نعيم فإن أبا قتيبة لم يتفرد به فقد تابعه النضر بن شميل وأبو داود الطيالسي وحجاج بن نصير.

قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به إبراهيم بن راشد عن سعيد بن شعبة عن أبيه، ورواه النضر بن شميل وأبو قتيبة عن شعبة، ورواه أيضا ووقفه غيرهم عن شعبة"<sup>(3)</sup>.  
**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وشعبة قد سمع من أبي إسحاق السبيعي قبل الاختلاط باتفاق العلماء، قال أبو زرعة: "أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل وشعبة أحب إلى من إسرائيل"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معين يقول: "أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان"<sup>(5)</sup>.  
قال الميموني: "قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري، وشعبة أقدم سماعاً من سفيان"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> سنن الترمذي (429/5 - حديث 3430).

<sup>(2)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(3)</sup> أطراف الغرائب والأفراد - لابن طاهر المقدسي (154/5 - حديث 4981).

<sup>(4)</sup> الجرح والتعديل (66/1)، (225/4).

<sup>(5)</sup> الجرح والتعديل (370/4 - ترجمة 1609).

<sup>(6)</sup> شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي (155/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وكونه موقوفاً لا يضر؛ لأن مثل هذا الحديث له حكم المرفوع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، وإنما يقال عن توقف."

قال الألباني: ويؤيد أن أبا إسحاق قد توبع على رفعه، فقال عبد بن حميد: حدثنا مصعب بن مقدم حدثنا إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأغر مثل حديث أبي إسحاق إلا أنه زاد فيه: "قال: ومن قال في مرضه ثم مات لم يدخل النار" (1)، وهذا إسناد جيد (2).

[الحديث 17]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له".

فقال ..... واختلف عن شعبة فرواه عنه عثمان بن عمر موقوفاً، وقال عقان، عن شعبة: رفته مرة، ووقفه غيره عنه (3).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن عثمان بن عمر رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
أخرجه ابن المظفر في حديث شعبة (ص 144 - حديث 211)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (208/7)، من طريق حجاج بن نصير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

(1) أخرجه عبد بن حميد في المسند (104/2 - حديث 946).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - للألباني (3/464 - حديث 1390).

(3) العلل (10/97 - سؤال رقم 1891).

أ.د. إسماعيل رضوان

رواه عن شعبة: عثمان بن عمر بن فارس.  
هو: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَبْدِيُّ، وَقِيلَ يُكْنَى: أَبَا عَدِيٍّ،  
وقيل: أبا عبد الله، البصري (أصله من بخارى)، من صغار أتباع التابعين، توفي  
سنة 209هـ (1) ثقة (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير:

حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ضعيف".

**الوجه الرابع عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: عثمان بن عمر، وهو ثقة، ولم نقف على تخريج لهذا الوجه، وبما أنه  
لم يعلم مخالف لعثمان، إلا حجاج بن نصير وهو ضعيف ولا عبرة بمخالفته لعثمان، فعلى ذلك  
فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير وهو ضعيف، ثم إنه قد تفرد بالرواية عن شعبة في هذا الوجه،  
وقد خالف الثقة عثمان بن عمر، قال أبو نعيم الأصبهاني: "تفرد به حجاج عن شعبة" (3)، وعلى  
ذلك فإن هذا الوجه عن شعبة منكر.

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على من أخرج الوجه الرابع، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.  
وقد صحح الحديث من غير طريق شعبة غير واحد من أهل العلم فقد أخرجه مسلم (4)،

---

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (240/6 - ترجمة 2274)، ومعرفة الثقات (130/2) - ترجمة  
1216، والجرح والتعديل (159/6 - ترجمة 877)، وتاريخ بغداد (280/11 - ترجمة 6052)، والكاشف  
(11/2 - ترجمة 3727)، وتهذيب التهذيب (129/7 - ترجمة 290).

(2) تقريب التهذيب (ص 667 - ترجمة 4504).

(3) حلية الأولياء (208/7).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الجنائز - باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ. (52/3 - حديث 2241).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وابن حبان<sup>(1)</sup>، وصحاحه من حديث عائشة\_ رضي الله عنها، وذلك بإخراجهما الحديث في صحيحيهما بلفظ: "مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ". وصححه الترمذي أيضاً باللفظ ذاته وقال "حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ"<sup>(2)</sup>

[الحديث 18 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "يُحَسِرُ"<sup>(3)</sup> الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ".  
فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ الْحَمِيدِيُّ، عَنِ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ. وَالصَّحِيحُ عَنِ شُعْبَةَ الْمَوْقُوفِ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_<sup>(4)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: من طريق شعبة موقوفاً.  
الوجه الثاني: من طريق شعبة مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

وعلى ذلك لم تتمكن من دراسة الأوجه.

الوجه الراجع عن شعبة:

لم نجد من أخرج الحديث من وجهيه عن شعبة.

<sup>(1)</sup> أخرجه ابن حبان في الصحيح (351/7 - حديث 3081).

<sup>(2)</sup> السنن - للترمذي (336/2 - حديث 1029).

<sup>(3)</sup> يحسر: أي ينكشف لذهاب مائه. انظر: شرح صحيح مسلم - للنووي (19/18)، النهاية في غريب الحديث والأثر (383/1).

<sup>(4)</sup> العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

أ.د. إسماعيل رضوان

ولكن أفاد الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

لم نقف على تخريج الحديث من طريق شعبة، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الإسناد. وأما الحديث فمتفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري<sup>(2)</sup>، ومسلم<sup>(3)</sup> في صحيحيهما من طريق خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[الحديث 19] : وسئل عن حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "لا تحل الصدقة لغني" (4) ، يهجره فوق ثلاث .... الحديث".

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرفعه شبابة، عن شعبة، ووقفه زهير، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان، عن منصور، والأشبه المرفوع. أ.هـ - كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (5) .

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (261/8 - حديث 9116) من طريق شبابة بلفظ: "لا هجرة

(1) العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الفتن - باب خروج النار (58/9 - حديث 7119).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الفتن وأشراف الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يحسب الفرات عن جبل من ذهب. (174/8 - حديث 7456).

(4) قال محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن: "هكذا جاء في الأصل، ولعل الصواب: "لا يحل لمسلم أو لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث" والله أعلم. انظر الحاشية (183/11).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَمَنْ هَاجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ".

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (156/5)، من طريق بقية بن الوليد. باللفظ السابق.  
الوجه الثاني: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوعًا.  
لم نقف على من أخرجه.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.  
رواه عن شعبة:

(1) شبابة بن سوار. (2) بقية بن الوليد.

(1) شبابة: هو: شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيُّ (1)، قيل اسمه مروان  
(وإنما غلب عليه شبابة، أصله من خراسان)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 أو 205  
أو 206 هـ (2).

" ثقة حافظ رمي بالإرجاء" (3).

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه (4).  
وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في  
الحديث (5).

---

(1) المَدَائِنِيُّ: بفتح الميم، والبدال المهملة، وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى  
المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. انظر:  
الأسباب - للسمعاني (231/5).

(2) الطبقات الكبرى (320/7)، والتاريخ الكبير (270/4 - ترجمة 2770)، والجرح والتعديل (392/4) - ترجمة  
(1715)، والهداية - للكلاباذي (356/1 - ترجمة 505)، المؤلف والمختلف - للدارقطني (1373/3)،  
وتذكرة الحفاظ - للذهبي (361/1 - ترجمة 352)، ولسان الميزان - لابن حجر (321/9 - ترجمة 1113).  
(3) تقريب (ص 429 - ترجمة 2733).

(4) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

(5) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

- وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: "ثقة" (1).
- وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: شبابة في شعبة؟ قال: "ثقة" (2).
- وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به" (3)، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئاً" (4)، وقال ابن شاهين: "صدوق" (5).
- وقال سعيد بن عمرو البردعي: قيل لأبي زرعة في أبي معاوية وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه، قيل فشبابه بن سوار أيضاً؟ قال: نعم قيل: رجع عنه؟ قال: نعم. قال: الإيمان قول و عمل (6)، وقال ابن عدي: "لا بأس به" (7)، وقال العجلي: "ثقة" (8)، وقال عثمان عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة" (9).
- و ذكره ابن حبان في "الثقات" (10).
- وقال الذهبي: "ثقة في نفسه" (11).
- قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ رُمي بالإرجاء، ولكنّه رجع عنه كما أفاد بذلك أبو زرعة.

1) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

2) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

3) الجرح والتعديل (4/392 - ترجمة 1715).

4) الطبقات الكبرى (7/320).

5) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

6) تاريخ بغداد (9/298 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (12/348 - ترجمة 2684).

7) الكامل - لابن عدي (4/45 - ترجمة 904).

8) معرفة الثقات (1/447 - ترجمة 713).

9) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

10) الثقات - لابن حبان (8/312).

11) العبر في خبر من غبر - للذهبي (1/274 - وفيات سنة 206 هـ).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) بقية بن الوليد: هو: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صَائِدِ بن كَعْبِ بن حَرِيْزِ الكَلَّاعِي (1) الحَمِيْرِي (2) المَيْتَمِي، أبو يُحْمَدِ الحَمْصِي، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 197هـ (3).  
"صدوق كثير التدليس عن الضعفاء" (4).

قال عبد الله بن المبارك: "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عن أبل وأدير" (5).  
وقال يحيى بن معين: "كان شعبة مُبجلاً لبقية، حيث قدم بغداد" (6)، وقال مرة: "بقية بن الوليد: ثقة إذا حدّث عن المعرّوفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى مَنْ هم؟" (7)، وقال مرة أيضاً: "بقية إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك الجهوليين فلا: وإذا كنى الرجل، ولم يُسم اسم الرجل، فليس يساوى شيئاً. فقيل له: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عيَّاش؟ فقال: كلاهما صالحان" (8).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش" (9).  
وقال أبو زرعة: "بقية أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن

---

(1) الكَلَّاعِي: بفتح الكاف وتخفيف اللام نسبة إلى قبيلة، يقال لها: "كلاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حمص. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (118/5)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (123/3).  
(2) الحَمِيْرِي: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل التي باليمن. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (270/2)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (393/1).  
(3) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561)، وتاريخ دمشق (328/10 - ترجمة 934)، وتهذيب الكمال (192/4 - ترجمة 738)، وتاريخ الإسلام (124/13 - ترجمة 4)، والتبيين لأسماء المدلسين - لسبط ابن العجمي (ص 16 - ترجمة 4).

(4) تقریب (ص 126 - ترجمة 734).

(5) تاريخ بغداد (125/7 - ترجمة 3561)، وتهذيب الكمال (196/4 - ترجمة 738).

(6) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728)، وتاريخ دمشق (335/10).

(7) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لابن حبان (201/1).

(8) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(9) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

المجهولين، فأما الصدق فلا يُؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة<sup>(1)</sup>.  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: "بقية أحب إليّ،  
وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه"<sup>(2)</sup>.  
قال يعقوب بن شيبة: "بقية بن الوليد، ثقة حسن الحديث، إذا حدّث عن المعروفين، ويحدث عن  
قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم، إلى كُنَاهم، وعن كُنَاهم إلى أسمائهم،  
ويحدّث عن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدّثاني<sup>(3)</sup> (4).  
وقال محمد بن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات"<sup>(5)</sup>.  
وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس  
بشيء"<sup>(6)</sup>.  
وقال النسائي: إذا قال: "حدثنا وأخبرنا"، فهو ثقة، وإذا قال: "عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا  
يذري عن أخذه"<sup>(7)</sup>.  
وقال أبو أحمد بن عدي: "يُخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت،  
وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب  
حديث، ويروى عن الصغار والكبار، ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية"<sup>(8)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(2) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(3) هو: سويد بن سعيد بن سهل، الهروي الحدّثاني، ويقال له الأنباري، أبو محمد توفي سنة 240هـ، من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول". انظر: الضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (32/2 - رقم 1587)، وتهذيب الكمال - للمزي (247/12 - ترجمة 2643)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 423 - ترجمة 2690).

(4) تهذيب الكمال - للمزي (197/4 - ترجمة 738).

(5) الطبقات الكبرى (469/7).

(6) معرفة الثقات (250/1 - ترجمة 168).

(7) تاريخ بغداد (126/7 - ترجمة 3561).

(8) الكامل - لابن عدي (80/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال الحاكم في سؤالات مسعود بن علي السجزي: "بقية ثقة مأمون" (1).

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً" (2).

وقال البيهقي: "أجمعوا على أن بقية ليس بحجة" (3).

وقال أبو زرعة العراقي: "مشهور بالتدليس أكثر له عن الضعفاء بعاني تدليس التسوية وهو

أفحش أنواع التدليس" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم: صدوق أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وفي روايته عن غير أهل الشام بعض الأوهام.

وبقية مع تدليسه عن الضعفاء إلا أنه قد صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج هذا الوجه من طريق شعبة، والحديث من طريق منصور بهذا الإسناد من غير طريق شعبة، فموجود فقد ذكر الدارقطني أن زهيراً، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان رووه عن منصور موقوفاً، ولكن روايتهم من غير طريق شعبة.

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه عن شعبة، شباية بن سوار وهو ثقة حافظ، وتابعه بقية بن الوليد وهو مدلس إلا أنه صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، ومال

الدارقطني إلى تصحيح هذا الوجه وذلك بقوله: "والأشبه المرفوع" (5).

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج من هذا الوجه، ولكن بإفادة الدارقطني أن المرفوع أشبه، بمعنى أنه أشبه بالصواب، فكأنما يقصد أن هذا الوجه غير صحيح عن شعبة، وعليه فهذا الوجه ليس

(1) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة - لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص 93 - ترجمة 60).

(2) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561).

(3) تهذيب التهذيب (419/1 - ترجمة 878).

(4) المدلسين - لأبي زرعة العراقي (ص 37 - ترجمة 4).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

أ.د. إسماعيل رضوان

بمحفوظ عن شعبة.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (1)، ومسلم (2)، في صحيحيهما من طريق ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: "لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ".

وقد صححه الترمذي بقوله: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " (3)، والبغوي بقوله: " هذا حديث متفق على صحته " (4).

[الحديث 20] : وَسئِلُ عَنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "جَهْدُ الْبَلَاءِ قَتْلُ الصَّبْرِ".

فَقَالَ : يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، عَنِ وَكَيْعٍ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ أَنَسِ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ شُعْبَةَ مَوْفُوفًا. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (5).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، موقوفاً.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الأدب - باب الهجرة (21/8 - حديث 6077).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (9/8 - حديث 6697).

(3) السنن - للترمذي (488/3 - حديث 1932).

(4) شرح السنة - للبغوي (100/13 - حديث 3521).

(5) العلل (25/12 - سؤال رقم 2364).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعاً. أخرجه ابن حبان في الثقات (119/7)، وابن المقرئ في المعجم (108/3 - حديث 1053)، والخطيب البغدادي في موضح أو هام الجمع والتفريق (269/2)، من طريق أبي السائب سلم بن جُنَادَةَ عن وكيع .

الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفاً. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (50/6 - رقم 1671)، من طرق عن شعبة رواه عنه: محمد بن جعفر - غندر -، ومسكين بن بكير الحراني .

#### دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ (1)، عَنْ ثَابِتٍ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة : وكيع بن الجراح

وكيع بن الجراح: تقدمت ترجمته في حديث (1) وهو: "ثقة حافظ عابد". الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفاً. رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) مسكين بن بكير الحراني.

(1) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) مِسْكِينُ بْنُ بُكَيْرٍ: هو مسكين بن بكير الحراني ، أبو عبد الرحمن الحذاء، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198هـ (2) "صدوق يخطئ" (3).

قال أبو بكر الأثرم: "سمعت أحمد بن حنبل يحسن أمر مسكين بن بكير" (4)، وقال في موضع آخر: "سئل أبو عبد الله عن مسكين بن بكير، فقدمه على مخلص بن يزيد، وقال:

(1) هو: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ دِينَارِ بْنِ كَرْدِيدِ صَاحِبِ الرَّيَّادِيِّ، ثَقَّة. انظر: الجرح والتعديل (18/6 - ترجمة 91)،

وتاريخ أسماء الثقات (ص 160 - ترجمة 915)، والثقات - لابن حبان (119/7 - ترجمة 9264).

(2) التاريخ الكبير (3/8 - ترجمة 1927)، والجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521)، والهداية - للكلاباذي

(741/2 - ترجمة 1241)، والتعديل والتجريح (827/2 - 686).

(3) التقريب (ص 937 - ترجمة 6615).

(4) بحر الدم (ص 149 - ترجمة 985).

"حدث عن شعبة بأحاديث لم يروها أحد"<sup>(1)</sup>، وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: "لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ"<sup>(2)</sup>، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"<sup>(3)</sup>، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صالح الحديث، يحفظ الحديث"<sup>(4)</sup>، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>، وقال أبو أحمد الحاكم: "له مناكير كثيرة"<sup>(6)</sup>، وقال ابن شاهين في "الثقات": قال ابن عمار: "يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئاً"<sup>(7)</sup>.

وقال الذهبي: "ثقة مشهور"<sup>(8)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي: أنه كما قال ابن حجر "صدوق يخطئ".

#### الوجه الراجح عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أبو السائب سلم بن جنادة وهو ثقة ربما خالف، وثبتت المخالفة منه في هذا الحديث وذلك برفعه إياه، إذ الثابت والصواب وقف الحديث. قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به أبو السائب سلم بن جنادة عن وكيع عن شعبة عن عبد الحميد عن ثابت"<sup>(9)</sup>.

قال الألباني: "وقد خولف؛ فأخرجه البخاري في "التاريخ" من طرق أخرى عن شعبة به موقوفاً،

1) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

2) تهذيب الكمال (485/27 - ترجمة 5915).

3) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (ص 204 - ترجمة 761).

4) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

5) الثقات - لابن حبان (194/9).

6) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

7) تاريخ أسماء الثقات (ص 230 - ترجمة 1399).

8) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

9) أطراف الغرائب والأفراد - ابن طاهر المقدسي (41/2 - حديث 709).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ورجاله ثقات ، فتأكد وقفه<sup>(1)</sup>

الوجه الثاني: شعبة ، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس موقوفاً.  
لا شك أن هذا الوجه -الموقوف- هو الراجح وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة عليه، وفي مقدمتهم محمد بن جعفر غندر؛ لأنه من أثبت الناس في شعبة.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "والصحيح عن شعبة موقوفاً"<sup>(2)</sup>.  
**الحكم على الحديث:**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح .

[الحديث 21] : وسئل عن حديث عبد الله<sup>(3)</sup> بن أبي بكر، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه في رفعه:

فرفعه أبو زيد الهروي: سعيد بن الربيع، عن شعبة.

ووقفه غندر، وأبو الوليد، ومحمد بن كثير.

والموقوف أصح. أهـ كلام أبي الحسن الدارقطني -رحمه الله-<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف :**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للألباني (7/470 - حديث 3470).

(2) العلل (12/25 - سؤال رقم 2364) .

(3) الصواب: عبيد الله بن أبي بكر، انظر: تحقيق علل الدارقطني لمحفوظ الرحمن السلفي (12/24 - سؤال

(2510).

(4) العلل (12/124 - سؤال رقم 2510).

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه السَّرَّاج في المسند (ص 13 - حديث 22)، وابن المُظَفَّر البغدادي في حديث شعبة (ص 146 - حديث 215)، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (6/251 - حديث 2268)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (7/49)، كلهم من طريق أبي زيد الهروي - سعيد بن الربيع -.

والبزار في المسند (2/358 - حديث 7461)، من طريق يحيى بن كثير. الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/533 - حديث 2916) من طريق أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر - غندر - .

والطبري في تهذيب الآثار (1/303 - حديث 562) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

وابن المنذر في الأوسط (7/385 - حديث 2412) من طريق حجاج بن المنهال. دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً. رواه عن شعبة: (1) أبو زيد الهروي - سعيد بن الربيع - (2) يحيى بن كثير.

(1) أَبُو زَيْدِ الْهَرَوِيِّ<sup>(1)</sup> هو: سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَامِرِيِّ الْحَرَشِيِّ<sup>(2)</sup>، أبو زيد الهروي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 211هـ<sup>(3)</sup>، "ثقة"<sup>(4)</sup>.

(2) يحيى بن كثير: تقدمت ترجمته في حديث (15) وهو "ثقة".

---

(1) الهروي: كان يبيع الثياب الهروية، فنسب إليها. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - لمحمد بن إسحاق بن منده (ص 334 - رقم 2934).

(2) الحرشي: بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. انظر: الأنساب - للسمعاني (2/202).

(3) التاريخ الكبير (3/471 - ترجمة 1570)، والجرح والتعديل (4/20 - ترجمة 83)، ومعرفة الثقات (1/45 - رقم 43)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - للدارقطني (2/93 - ترجمة 409)، والهداية - للكلابي (1/285 - ترجمة 289)، وغنية الملتبس إيضاح الملتبس - للخطيب البغدادي (ص 203 - ترجمة 216).

(4) التقريب (ص 377 - ترجمة 2303).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

- الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) أبو داود الطيالسي. (2) ومحمد بن جعفر -غندر-، (3) عبد الرحمن بن مهدي. (4) وعبد الصمد بن عبد الوارث. (5) حجاج بن المنهال.  
(1) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".  
(2) محمد بن جعفر -غندر-: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".  
(3) عبد الرحمن بن مهدي: تقدمت ترجمته في حديث (14)، وهو: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه".  
(4) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت في شعبة.  
(5) حجاج بن المنهال: هو: حجاج بن المنهال الأنماطي<sup>(1)</sup>، أبو محمد السلمي وقيل البرساني، مولاهم، البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 216 أو 217 هـ<sup>(2)</sup> "ثقة فاضل"<sup>(3)</sup>  
الوجه الرابع عن شعبة :

يتبين للباحثان أن الوجه الموقوف هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحابه الأثبات على روايته بالوقف، لا سيما محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي... وغيرهم.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه قال: "والموقوف أصح"<sup>(4)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الأنماطي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وكسر الطاء المهملة، هذه النسبة إلى بيع الأنماط وهي الفرش التي تبسط. انظر: الأنساب - للسمعاني (223/1).

<sup>(2)</sup> سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص 344 - سؤال 521)، والطبقات الكبرى (301/7)، ومعرفة النقات - للعجلي (286/1 - ترجمة 269)، والتاريخ الكبير (380/2) - ترجمة 2841)، والجرح والتعديل (167/3 - ترجمة 711).

<sup>(3)</sup> التقريب (ص 224 - ترجمة 1137).

<sup>(4)</sup> العلل (124/12 - سؤال رقم 2510).

ثالثاً: ترجيح الضياء المقدسي له في الأحاديث المختارة قال: "والأصح وقفه"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 22] : وسئل عن حديث قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

فقال: يرويه ابن أبي عروبة، وشعبة، وأبو هلال الراسبي، وأبان العطار، عن قتادة.  
واختلف فيه عنهم :

فرواه عبدة بن الأسود، وسعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

وغيرهما يرويه عن سعيد: أن أبا بكر قطع.

ورواه يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً.

وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة. والمحفوظ عن شعبة موقوفاً.

وروي عن عبد الله بن الصباح العطار، عن أبي علي الحنفي، عن هشام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً. ولا يصح رفعه عن هشام، ورفع أبو هلال عن قتادة.

والصواب: عن قتادة، عن أنس أن أبا بكر قطع ... غير مرفوع<sup>(2)</sup>.

تقدمت دراسة هذا الحديث بالتفصيل انظر الحديث رقم (1)

[ الحديث 23] : وسئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه بال قبل القبلة. فقال : يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه الوليد بن خالد، عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر: كان يفعل

ذلك.أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا على شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (6/251 - حديث 2267).

(2) العلل (12/248 - سؤال رقم 2675).

(3) العلل (12/360 - سؤال رقم 2783).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لم نقف على تخريج الحديثين، وعلى ذلك لم نتمكن من دراستهما، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه

الثاني هو الوجه المحفوظ، وذلك بقوله: " والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن

نافع، عن ابن عمر: كان يفعل ذلك (1).

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح الذي رجحه الدارقطني، ولذلك لم نتمكن من الحكم

على الحديث.

[ الحديث 24 ] : وسئل عن حديث الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "أفضل الصلوات عند الله صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة".

فقال : ..... فرواه شعبة، واختلف عنه في رفعه: فرفعه عمرو بن علي، عن خالد بن الحارث، عن

شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه

---

(1) العلل (360/12 - سؤال رقم 2783).

أ.د. إسماعيل رضوان

وسلم.

ووقفه غندر، وغيره عن شعبة.

وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، والبيهقي في شعب الإيمان (441/4) - حديث (2783)، وفي فضائل الأوقات (ص 512 - حديث 288)، من طريق عمرو بن علي عن خالد بن الحارث.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني في العلل وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية أن محمد بن جعفر رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: خالد بن الحارث.

خالد بن الحارث: هو: خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود، ويقال خالد بن الحارث

بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 186هـ (2)، "ثقة ثبت" (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

(1) العلل (228/13 - سؤال رقم 3127).

(2) الطبقات الكبرى (291/7)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص 457)، والتاريخ الكبير (145/3 - ترجمة 490)،

والجرح والتعديل (325/3 - ترجمة 1460)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (137/12)، وتهذيب التهذيب

(72/3)، وبحر الدم - لابن الميرد (ص 48 - ترجمة 249).

(3) التقريب (ص 284 - ترجمة 1619).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

محمد بن جعفر غندر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً. رواه عن شعبة خالد بن الحارث وهو ثقة ثبت، ولكن هذا الوجه ليس بمحفوظ عن شعبة، وإن كان راويه ثقةً ثبناً، فإنه قد خالف من هو أوثق الناس في شعبة محمد بن جعفر، إضافة إلى أن خالد بن الحارث تفرد برواية هذا الوجه عن شعبة، قال أبو نعيم الإصبهاني: "تفرد به خالد مرفوعاً ورواه غندر موقوفاً"<sup>(1)</sup>. وقد خرَّجه الألباني في السلسلة الصحيحة (140/4 - حديث 1566)، ورجح الرفع بحجة أن الرفع زيادة ثقة وهذا غير صحيح.

وإن كان الحديث له حكم الرفع إلا أن مخالفة أحد الرواة وهو (خالد بن الحارث) لأوثق الناس في شعبة، وهو (غندر محمد بن جعفر) تعد علة، وليست من زيادة الثقات كما رجح الألباني، والله أعلم. الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً. وعلى ما سبق من الكلام في الوجه الأول فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة: وذلك لما يلي: أولاً: تفرد خالد بن الحارث في رواية الوجه الأول، وعلى ذلك فإنه لا يقوى على معارضة من روى الوجه الثاني وهو غندر.

ثانياً: روى هذا الوجه عن شعبة أثبت الناس فيه وهو غندر (محمد بن جعفر). ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح"<sup>(2)</sup>، وأيضاً يفهم من كلام أبي نعيم ميله إلى ترجيح رواية الوقف وذلك عندما قال: "تفرد به خالد مرفوعاً، ورواه غندر موقوفاً"<sup>(3)</sup>، وكأنه يضعف تفرد خالد بن الحارث، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على الحديث مسنداً من وجهه الراجح فلم نتمكن من الحكم على الحديث. وأما الإسناد من بعد شعبة، فهو صحيح، ولكن ما قبل شعبة إلى المصنف لم نتمكن من الحكم عليهم؛ لأننا لم نقف على الحديث مسنداً.

<sup>(1)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(2)</sup> العلل (228/13 - سؤال رقم 3127).

<sup>(3)</sup> حلية الأولياء (207/7).

## خاتمة البحث

### توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يُعد الإمام الدارقطني، من أعلم الناس في علم العلل، كما تعد كتابه من أجل الكتب التي أُلُفت في هذا الفن، لكنّه لم يسلم من الوهم أو الخطأ في بعض المواضيع التي تقدم بيانها في الدراسة، ولا تغضُّ هذه المواضيع من المكانة العالية له، ولكتابته الجليل.
2. لا يعني تصويب أو ترجيح الدارقطني لوجه من الأوجه أنه صحيح وثابت عن شعبة، ولكن تصويبه يكون باعتبار تخريجه في مصنفات الحديث.
3. يعد علم العلل من أدق علوم الحديث، وأغمضها، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق، من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له...إلخ.
4. أنّ المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهلة المسلمين أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.
5. من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استوا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلديّ الراوي، ونحوها.
6. مبحث العلة الخفية، قائم -في الغالب- على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه بنى الإمام الدارقطني كتابه العلل.
7. أن من أكثر أنواع الأحاديث المعلّة بالاختلاف، الاختلاف في الوقف والرفع، وكانت أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً.
8. من أكثر الأسباب التي جعلتنا نخالف الدارقطني -رحمه الله- في حكمه على نتيجة الاختلاف، ووقفنا على روايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف، وربما لو وقف عليها لم تكن هناك مخالفة.
9. بلغت عدد أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً، وهذا إحصاء بها من حيث رفعها ووقفها ودرجتها:  
أ. الصحيح المرفوع: ثلاثة أحاديث.  
ب. الصحيح الموقوف: أحد عشر حديثاً، وغالبها أحاديث وإن كانت موقوفة إلا أنها لها حكم

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الرفع؛ لأنه لا يمكن أن يقال مثلها بالرأي.

ت. الحسن الموقوف: حديثان.

ث. الضعيف الموقوف: حديث واحد.

ج. سبعة أحاديث لم نقف على تخريجها، من طريق شعبة، وبالتالي لم نحكم عليها من طريقه،

علماً بأنني خرجتها ودرستها من غير طريق شعبة ما أمكن، وغالبها أحاديث صحيحة من غير

طريق شعبة كما هو مبين في الدراسة.

#### التوصيات:

يوصي الباحث طلبة العلم وخاصة المشتغلين بالحديث وعلومه، بضرورة العناية بعلم علل

الحديث، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل

وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التناثر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين

المعاصرين وكبار النقاد.

ثم إنه من الجدير أن يُوصى به الباحثون الحذر من المسارعة في قبول الأحاديث لظاهر

أسانيدها.

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان

كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

#### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم العلل من أدق وأهم فنون علوم الحديث، لذلك أولاه الجهادة من العلماء والنقاد اهتماماً كبيراً.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي" (1)، وقولُهُ: "إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة" (2)، وقال علي بن المديني: "ربّما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة" (3).

وقال الحاكم أبو عبد الله: وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإن معرفة علة الحديث من أجل هذه العلوم" (4). وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث" (5)، وقال أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد" (6). وقال ابن حجر: "المعلل: وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن

---

(1) مقدمة علة الحديث لابن أبي حاتم (10/1) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي) -، ومعرفة علوم الحديث - للحاكم (ص140)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (294/2).

(2) علة الحديث - لابن أبي حاتم (10/1).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (257/2).

(4) معرفة علوم الحديث (ص140، 148).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (257/2).

حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني....<sup>(1)</sup> وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاح: "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"<sup>(2)</sup>. وهذا البحث يتناول ("مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعلة بالاختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية).

#### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي

1. يعالج مشكلة الروايات المعلة بالوقف والرفع.
2. كونه يتناول مرويات شعبة المختلف عليه في الرفع والوقف وهو من علماء العلل، وكذلك أحكام الدار قطني في كتابه وهو من أفضل كتب العلل، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِي: "ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهَا: كِتَابُ الْعِلَلِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ كِتَابُ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَالثَّانِي: كِتَابُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ ابْنِ مَازٍ، وَالثَّلَاثُ وَفِيَاتُ الْمَشَائِخِ، وَفِيهِ كِتَابٌ"<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مايلي

1. بيان مكانة الإمام شعبة الحديثية .
2. تمييز روايات الإمام شعبة المقبولة من الروايات المعلة بالوقف والرفع في كتاب العلل للدارقطني.
3. بيان مكانة الإمام الدارقطني الحديثية ومعرفته بالعلل .
4. بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني .

#### ثالثاً: خطة البحث

يقع هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة  
المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:  
المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - لابن حجر العسقلاني (ص226).

(2) علوم الحديث (ص52).

(3) سير أعلام النبلاء - للذهبي (19/ 124-125) .

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

رابعاً: منهج البحث؛ استخدم الباحثان المنهج النقدي في الحكم على الروايات.

خامساً: الخاتمة؛ وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

1. اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيِّ (1) الْأَزْدِيُّ الْوَأَسِطِيُّ، أمير المؤمنين في الحديث،

الحافظ العلم، أحد أئمة الإسلام وعلمائه الجهابذة النقاد (2).

2. كنيته: أَبُو بَسْطَامٍ (3).

---

(1) الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى "عتيك" وهو بطن من الأزد، وهو: عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت مالك بن كهلان بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، والمشهور بالانتساب إليها: أبو أسماء بن صب العتكي، من أهل مرو.... وأبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. انظر: الأنساب - للسمعاني (153/4).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

(3) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

3. مولده: ولد بمدينة واسط (1) سنة 82 هـ (2).

4. وفاته:

توفي رحمه الله بالبصرة سنة 160 هـ، قال الذهبي: "اتفقوا على موت شعبة سنة ستين ومائة فيقال مات في أولها رحمه الله تعالى" (3).

حياته العلمية:

1. طلبه للعلم:

قال شعبة: "كنت أُلزم الطرمّاح (4)، أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة وهو يقول: حدثنا يحيى بن الجزّار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مفسّم؛ فأعجبني، وقلت: هذا أحسن من الذي أطلب، أعني الشعر؛ قال: فمن يومئذ طلبت الحديث" (5).

قال أبو داود: "سمعت شعبة يقول: لولا الشعر لجنتكم بالشعبي" (6) - يعني أنه كان في حياة الشعبي مقبلاً على طلب الشعر -.

قال عليُّ بنُ نصر الجَهْضَميُّ: "قال شعبة: كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت له أنشدك بيتاً،

---

(1) واسط: مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، وسميت بواسط لتوسطها بين البصرة والكوفة . انظر :

آثار البلاد وأخبار العباد - للزويني (ص 195)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 599) .

(2) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - لمحمد بن عبد الله الربيعي (205/1)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (485/1 - ترجمة 2278) .

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9 - ترجمة 2)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (193/1 - ترجمة 187) .

(4) الطرمّاح - بكسر الطاء المهملة والراء وتشديد الميم وبعد الألف حاء مهملة - بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب " الشراة " من الأزارقة - وهم فرقة من فرق الشيعة، سُموا شراة لقولهم: شَرِينَا أَنفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، أَي: بَعْنَاهَا بِالْجَنَّةِ - ، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره، وكان هجاءً، معاصراً للكُمَيْتِ صديقاً له، لا يكادان يفترقان، قال الجاحظ: (كان قحطانياً عصبياً)، توفي نحو سنة (125 هـ) ، انظر: البيان والتبيين - لأبي عثمان الجاحظ (46/1)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (465/24 - ترجمة 2964)، والوافي والوفيات - لابن أبيك الصفدي (245/16) .

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (257/9 - ترجمة 4830)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (146/1 - 187) .

(6) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم الأصفهاني (154/7) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وتحدثني حديثاً<sup>(1)</sup>.

2. شيوخه:

رأى الإمام شعبة الحسن، ومحمد بن سيرين، وسمع إسماعيل بن علية - وهو أصغر منه - وقتادة بن دعامة، ويونس بن عبيد، وأيوب السخّنيّ، وثابت البنانيّ، والحكم بن عتيبة، وسليمان الأعمش، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وخلقاً غيرهم<sup>(2)</sup>.

3. تلاميذه:

سمع منه أيوب السخّنيّ، وسليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر - غندر -، والنضر بن شميل، ويحيى بن سعيد القطان، وخلقاً غيرهم<sup>(3)</sup>.

4. حفظه:

قال علي بن المدني: "سمعت يحيى بن سعيد -القطان- يقول ليس أحد أحب إليّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي"<sup>(4)</sup>، وقال: "سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال كان شعبة أَمراً فيها"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

---

(1) حلية الأولياء (154/7)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (212/7 - ترجمة 80).

(2) تاريخ ابن معين رواية النوري (155/4 - ترجمة 3684)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(3) الهداية - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(4) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (224/4).

(5) أي مجيد فيها، ويسردها سرد.

(6) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (264/9).

وقال أيضاً: "سمعت يحيى يقول كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا"<sup>(1)</sup>. وقال حماد بن زيد: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي مَنْ خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة"<sup>(2)</sup>.

#### 5. ثناء العلماء عليه :

قال يحيى بن معين: "شعبة إمام المتقين"<sup>(3)</sup>، وقال يحيى بن سعيد: "لا يعدل شعبة عندي أحد"<sup>(4)</sup>، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "شعبة إمام في الحديث"<sup>(5)</sup>، وقال سفيان الثوري: "شعبة شعبة أمير المؤمنين في الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعدت عليك السلطان"<sup>(7)</sup>، وقال أحمد بن حنبل: "شعبة أثبت في الحكم من الأعمش: وأعلم بحديث الحكم ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه"<sup>(8)</sup>، وقال في موضع آخر: "شعبة أثبت في كل شيء"<sup>(9)</sup>، وقال أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وثبته وتفتيته للرجال"<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (20/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (286/2).
  - (2) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (161/1)، والكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (73/1).
  - (3) تاريخ بغداد - للخطيب (263/9)، وتهذيب الكمال - للمزي (493/12)، والبداية والنهاية - لابن كثير (141/10).
  - (4) إيسير (213/7)، وتاريخ الإسلام (421/9) كلاهما للذهبي .
  - (5) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (126/1).
  - (6) التاريخ الكبير - للبخاري (245/4 - ترجمة 2678)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وحبلىة الأولياء - لأبي نعيم الأصفهاني (147/7).
  - (7) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (170/2).
  - (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، وتهذيب الكمال - للمزي (489/12).
  - (9) العلل ومعرفة الرجال - لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (377/2 - رقم 2680).
  - (10) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (539/2 - رقم 3557).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً له، كأنه خلق لهذا الشأن"<sup>(1)</sup>، وقال أبو بكر بن منجويه<sup>(2)</sup>: "هو أول من فتشَ بالعراق عن أمر المحدثين، وذب عن السنة، وكان عابداً"<sup>(3)</sup>.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

1. اسمه ونسبه ولقبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني<sup>(4)</sup> البغدادي الشافعي<sup>(5)</sup>.

2. كنيته: أبو الحسن<sup>(6)</sup>.

3. مولده: اختلف في تاريخ ولادة الدارقطني على قولين:

القول الأول: ولد سنة خمس وثلاث مائة - 305 هـ - .

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا العتيقي، قال: مولده سنة خمس وثلاث مائة<sup>(7)</sup>.

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (128/1) .

(2) هو أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه أبو بكر الأصبهاني اليزيدي نزيل نيسابور إمام كبير وحافظ مشهور ثقة صدوق وصنف كتباً كثيرة، ت 428 هـ . تذكرة الحفاظ - للذهبي (1085/3)، والوفاي بالوفيات - لابن أبيك الصفدي (143/7).

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9)، وتهذيب الكمال - للمزي (495/12).

(4) الدارقطني: بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون، نون، نسبة إلى دارقطن محلة كبيرة ببغداد - الأنساب للسمعاني (438/2)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (299/3).

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(6) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(7) تاريخ بغداد - للخطيب (40/12 - ترجمة رقم 6404) .

أ.د. إسماعيل رضوان

**القول الثاني:** ولد سنة ست وثلاث مائة - 306هـ -، وذكر ذلك الدارقطني بنفسه أنه ولد سنة 306هـ (1) وهو الراجح.

4. وفاته: توفي - رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة 385هـ (2).

**حياته العلمية:**

1. طلبه للعلم:

طلب الدارقطني العلم صغيراً، وكتب الحديث مبكراً، حيث كان في العشرين من عمره، فقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: "كُنَّا نَمُرُّ إِلَى الْبَغْوِيِّ (3)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ صَبِي يَمْشِي خَلْفَنَا بِيَدِهِ رَغِيفٌ رَغِيفٌ عَلَيْهِ كَامِخٌ (4)، فَدَخَلْنَا إِلَى ابْنِ مَنِيعٍ (5) وَمَنْعَاهُ فَعَدَّ عَلَيَّ الْبَابَ بِيَكِي" (6). وقال الدارقطني عن نفسه: "كُتِبَتْ فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ" (7).

2. حفظه:

قال أبو عبد الله الحاكم: "صَارَ وَاحِدًا عَصْرَهُ فِي الْحِفْظِ، وَالْفَهْمِ، وَالْوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي الْقُرَاءِ"

---

(1) سؤالات السُّلَمِيِّ للدارقطني - للسلمي (42) .

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (40-34/12)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، والسير (460-449/16) وتذكرة الحفاظ (995-991/3) كلاهما للذهبي.

(3) هو: الإمام المُعَمَّرُ مسند العصر: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، متوفى سنة 317هـ، وقد تجاوز عمره المائة عام، صاحب كتاب الجعديات، كان مُحدثًا حافظًا مجوداً مصنفًا، انتهى إليه علو الإسناد في الدنيا، فإنه سمع في الصغر بعناية جده لأمه أحمد بن منيع، وعمه علي بن عبد العزيز. انظر: السير (441/14 - ترجمة 247)، والعبير في تاريخ من غير (476/1) كلاهما للذهبي.

(4) الكامخ نوع من الإدام. المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده المرسى (546/4 - مادة كمخ)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 586 - مادة كمخ).

(5) هو نفسه البغوي ولكن ذكره باسم آخر، وقد وهم محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن عندما جعلهما اثنين، فقال عن ابن منيع هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وقال عن البغوي هو عبد الله بن محمد البغوي، وهذا وَهْمٌ لِأَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَسِيَاقُ الْحَادِثَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

(6) تاريخ دمشق - لابن عساكر (98/43 - ترجمة 4988)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (452/16) - ترجمة (332).

(7) سؤالات البَرَقَانِيِّ للدارقطني (ص 48) .

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والنَّحْوِيِّينَ. أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الناس (1)، وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحجَّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يَصِفُ حفظه وتقده بالتقدم حتى استتكرت وصفه إلى أن حجبت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقيمت بها زيادة على أربعة أشهر وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي، وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقيين، ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها (2).

وقال ابن كثير الدمشقي: "وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدار قطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصح وأنت تتسخ، فقال الدار قطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أُملى حديثاً؟ فقال: إنه أُملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئاً، فتعجب الناس منه (3). وقال الذهبي بعد قول البرقاني: "كان الدار قطني يملي عليَّ العلل من حفظه"، قال الذهبي معلقاً: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدار قطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدار قطني أنه أحفظ أهل الدنيا (4).

### 3. شيوخه:

سمع من أبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن العباس الوراق، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم، وابن أبي داود، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والمحملي، والصفار، وابن عقدة، وخلق

(1) في سير أعلام النبلاء: وسنه دون الثلاثين .

(2) تاريخ دمشق (96/43)، ورسير - للذهبي (450/16-ترجمة 332) .

(3) البداية والنهاية - لابن كثير (362/11).

(4) رسير - للذهبي (455/16) .

كثير (1).

5. تلاميذه:

حدّث عنه جماعة من الحفاظ، منهم: أبو عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وتمّام الرّازي، والسلمي، وأبو نعيم، والبرقاني، وابن بشران، وحمزة السّهمي، والعتيقي، وجماعة غيرهم (2).

6. ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي وهو أحد تلاميذه: "كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرّواة، مع الصدق والأمانة، والفقّه والعدالة، وقبول الشّهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أوّل الكتاب وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقّه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام وبلغني أنه درّس فقّه الشافعيّ على أبي سعيد الأصبخري (3)، وقيل بل درس الفقّه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه، ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء" (4).

وقال أبو الطيّب الطبري: "كان الدّارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد

---

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (96/43)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد - لأبي بكر البغدادي (1/410- ترجمة 546)، وطبقات الشافعية الكبرى- للسبكي (462/3).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (3/991- ترجمة 925)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبد الحي العكري الحنبلي (3/17).

(3) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى المعروف بالأصبخري، المتوفى سنة 404هـ. تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (7/268)، وطبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي (ص 111).

(4) تاريخ بغداد - للخطيب (34-35) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

إلا مضى إليه، وسلّم له" - يعني سلم بتقدمه (1).

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

أولاً: تعريف الرفع

الرفع لغة: مصدر للفعل رفع، وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: مرفوع، قال ابن فارس: "الراء والفاء والعين: أصل واحد يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً وهو خلاف الخفض" (2).

والمرفوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، متصلاً كان أو منقطعاً، أو مرسلًا (3).

ثانياً: تعريف الوقف.

الوقف لغة: مصدر للفعل وقف وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: موقوف، قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء" (4) والموقوف اصطلاحاً: "هو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على قتادة" ونحوه، ويقابله المرفوع (5).

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع

ذكر العلماء أسباباً لوقف المرفوع ومن أبرز هذه الأسباب:

1- الشك: وفيه نوعان:

أ- الشك في الصيغة التي سمع بها، أهي: "قال رسول الله" أو "تبي الله أو نحو ذلك، كسمعت أو

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (36/12)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (454/16).

(2) معجم مقاييس اللغة (115/6)، مادة (وصل).

(3) علوم الحديث (41)، والاقتراح (210)، والمقنع (113/1)، فتح المغيب (117/1).

(4) معجم مقاييس اللغة (135/6)، مادة (وقف).

(5) التمهيد (25/1)، وعلوم الحديث (41)، والاقتراح (209)، والمقنع (114/1)، وفتح المغيب (123/1).

حدثي (1).

ب- الشك في ثبوت الخبر عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، قال الحافظ ابن حجر: " ويحتمل أيضاً أن يكون شك في ثبوت ذلك عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، فلم يجزم بلفظ قال رسول الله\_ صلى الله عليه وسلم\_ كذا، بل كنى عنه تحرزاً" (2) .

من أمثلة ذلك: وقف شعبة لحديث السدي مع إقراره بأنه سمعه من السدي مرفوعاً. قال عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود " وَإِنْ مِنْكُمْ إِلًا وَارِدُهَا، قال: " قال يردونها ثم يصدرون بأعمالهم"، قال عبد الرحمن: قلت لشعبة: إن إسرائيل حدثني عن السدي عن مرة عن عبد الله عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_ قال شعبة وقد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه (3).

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: "يرويه السدي، عن مرة فرفعه عنه إسرائيل، ووقفه شعبة، ويحتمل أن يكون مرفوعاً" (4).

قلنا: فسبب وقف شعبة للحديث شكه في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف الحديث تحرزاً.

2- طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار:

قال الدارقطني: "ابن سيرين من توقيه وتورعه ، تارة يصرح بالرفع ، وتارة يؤمئ ، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال" (5)، وقال أيضاً في العلل: "وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً" (6) .

(1) انظر: فتح المغيب - للسخاوي (144/1).

(2) النكت (537/2)

(3) أخرجه الترمذي في السنن (223/5 - حديث 3160)، وأحمد في المسند (196/7 - حديث 4128)، وابن خزيمة في التوحيد (898/2 - حديث 610)، والحاكم في المستدرک (375/2 - حديث 3378)، وقال الترمذي: " قال هذا حديث حسن ورواه شعبة عن السدي ولم يرفعه"، وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"

(4) العلل (272/5 - حديث 874).

(5) العلل (25/10).

(6) العلل (29/10).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وَقَالَ ابن حجر: "ويحتمل أن يكون من صَنَعَ ذلك صنعه طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار" (1).  
3- شدة الورع:

قَالَ البغوي: "كره قوم من الصحابة والتابعين إكثار الحديث عَنِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خوفاً من الزيادة والنقصان، والغلط فيه، حتى إنَّ من التابعين من كَانَ يهاب رفع المرفوع فيوقفه على الصحابي، ويقول: الكذب عليه أهون من الكذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ" (2).

#### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

[الحديث 1]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجَنٍّ قِيمَتَهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ. فَقَالَ ..... يَرَوِيهِ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْ شُعْبَةَ وَعَنْ سَعِيدٍ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجَنٍّ (3) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَسَعِيدُ ابْنِ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجَنٍّ.. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَعَلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني في هذا الحديث وجهاً واحداً اختلف فيه على شعبة، ووقفت على وجه آخر. الوجه الأول : شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الآخر : شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في السنن (4/256- حديث 3420)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/259 -

(1) النكت (537/2).

(2) شرح السنة (1/255-256).

(3) المَجَنُّ: هُوَ التُّرْسُ الَّذِي يُنْقَى بِهِ ضَرْبُ السِّيفِ. غريب الحديث - لابن قتيبة الدِينَوْرِي (2/136)، والنهابة في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (1/308).

(4) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي - نشر دار طيبة، الرياض - الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م (228/1 - سؤال رقم 32).

أ.د. إسماعيل رضوان

حديث (17642)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (74/3 - حديث 2467)، كلهم من طريق يحيى بن أبي بكير.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.  
أخرجه عبد الرزاق في المصنف (237/10 - حديث 18971)، والنسائي في السنن الكبرى (21/7 - حديث 7359). وقال وهذا أولى بالصواب، وفي السنن الصغرى - المجتبى - (449/8 - حديث 4927)، وقال هذا الصواب، من طريق سفيان الثوري .

وابن أبي شيبة في المصنف (471/9 - حديث 28675)، من طريق وكيع بن الجراح. والبيهقي في السنن الكبرى (259/8 - حديث 17641) من طريق يحيى بن أبي بكير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير

يحيى بن أبي بكير؛ هو: يَحْيَى بنُ أَبِي بُكَيْرِ بنِ نَسْرِ بنِ أَسِيدِ العَبْدِيِّ القَيْسِيِّ أبو زكريا الكَرْمَانِيُّ<sup>(1)</sup>، (كوفي الأصل سكن بغداد)، من صِغَارِ أتباعِ التابعين، توفي سنة 208 أو 209 هـ<sup>(2)</sup>، ثقة<sup>(3)</sup>.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: (1)سفيان الثوري. (2)وكيع. (3)يحيى بن أبي بكير.

(1) سفيان الثوري؛ هو: سُفْيَانُ بنُ سَعِيدِ بنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أبو عبد الله الكوفي، من كبار

---

(1) الكَرْمَانِيُّ: بكسر الكاف وقيل بفتحها وسكون الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خَبِيس، وجبْرِقْت، والسيرجَان، وبرْدَسِير، يقال لجمعها كرمَان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف، والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة من المتقدمين والمتأخرين. الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 40)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (56/5).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (264/8 - ترجمة 2937)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (132/9 - ترجمة 557)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (155/14 - ترجمة 7469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (497/9 - ترجمة 188)، ومغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (229/5 - ترجمة 2608).

(3) تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 588 - ترجمة 7516).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أتباع التابعين، تُوفي سنة 161هـ (1).

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس (2).

قلنا: أما تدليسه فلا شيء فهو محتمل، قال يحيى بن معين: "مرسلاته شبه الريح" (3)، وقال أبو

داود: "ولو كان عنده شيء لصاح به" (4)، وقال العلاءي: "يُدلس ولكن ليس بالكثير" (5).

وقد عدّه ابن حجر العسقلاني من أصحاب المرتبة الثانية (6)، وقد بينهم بقوله: من احتل الأئمة

تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري... (7).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "متفق على ثقته وإتقانه وجلالته وفقهه وعبادته".

(2) وكيع، هو: وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس أبو سفيان الرؤاسي (8) الكوفي، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196 أو 197هـ، بقيد (9) (في طريق مكة) (1)، ثقة حافظ عابد (2).

---

(1) الطبقات الكبرى - لابن سعد (371/6)، والتاريخ الكبير - للبخاري (92/4 - ترجمة 2077)، والجرح

والتعديل - لابن أبي حاتم (222/4)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 268)، وتاريخ بغداد -

للخطيب البغدادي (151/9 - ترجمة 4763)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (151/1 - ترجمة 198).

(2) تقريب التهذيب (ص 244 - ترجمة 2445).

(3) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(4) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل - للعلاءي (ص 106 - رقم 17).

(6) طبقات المدلسين - لابن حجر العسقلاني (ص 32 - رقم 51).

(7) طبقات المدلسين (ص 13).

(8) الرؤاسي: بضم الراء وفتح الواو المهموزة وفي آخرها السين المهملة هذه النسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن

كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان منهم أبو سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي. اللباب في

تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (40/2).

(9) قيد: بالفتح ثم السكون ودال مهملة مدينة في نصف الطريق بين مكة وبغداد، وأهلها طيء، وهي في أصل

جبلهم المعروف بسلامى، وفيها مات وكيع بن الجراح منصرفاً من الحج سنة سبع وتسعين ومائة. الأنساب -

للسمعاني (416/4)، ومعجم البلدان - لياقوت الحموي (282/4)، والجبال والأمكنة والمياه - للزمخشري (ص

22)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 443).

عابد (2).

(3) يحيى بن أبي بكير. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الحديث، وهو: "ثقة".

**الوجه الراجح عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير وقد ترد برواية هذا الوجه - المرفوع - علماً بأنه رواه أيضاً موقوفاً.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة ثلاثة من أصحابه الثقات سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي بكير، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

وهذا ما رجحه أبو عبد الرحمن النسائي بقوله في السنن الكبرى: "وهذا أولى بالصواب (3) -

يعنى الرواية الموقوفة -"، وعبر في السنن الصغرى بقوله: "هذا الصواب" (4).

وقال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

منهم أبو بكر الصديق قطع في خمسة دراهم...." (5)، وقال البزار: "حديث المجن إنما يُعرف

بأبي هلال، عن قتادة، عن أنس إلا أن حديث المجن قد حدث به يحيى بن أبي بكر عن شعبة،

عن قتادة، عن أنس" (6)، وقال الدارقطني: "والصحيح قول من قال عن أنس عن أبي بكر فعله

غير مرفوع"، وقال أيضاً: "والمحفوظ عن شعبة موقوفاً" (7)، وقال الضياء المقدسي: "والصحيح

---

(1) التاريخ الكبير - للبخاري (179/8 - ترجمة 2618)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (37/9) - ترجمة

168، والطبقات الكبرى - لابن سعد (394/6)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 272) - ترجمة

1374، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (496/13 - ترجمة 7332)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر

(57/63 - ترجمة 7989)، وطبقات الحنابلة - لأبي الحسين بن أبي يعلى (389/1).

(2) تقريب التهذيب (ص 581 - ترجمة 7414).

(3) السنن الكبرى - للنسائي (21/7 - حديث 7359).

(4) السنن الصغرى - المجتبى - للنسائي (449/8 - حديث 4927).

(5) السنن - الترمذي (116/3 - حديث 1446).

(6) المسند - للبزار (340/2).

(7) العلل - للدارقطني (144/12 - سؤال 2542).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أنه موقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح والصواب إسناده حسن موقوف على أبي بكر الصديق، وهذا الذي صوبه النسائي في سننه.

[الحديث 2]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَصَّ لِلشَّاةِ (2) الْجَمَاءَ (3) مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ (4)».

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه، فرواه الحجاج بن نصير، عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ووهم فيه.

وخالفه غندر، فرواه عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب. أ.هـ - كلام أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - (5).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (74/3 - حديث 2467).

(2) الشاة: هي الذكر أو الأنثى من الضأن أو المعزى. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة (510/2)، والفائق في غريب الحديث والأثر - للزمخشري (59/1).

(3) الجماء: التي لا قرن لها، انظر: غريب الحديث - للخطابي (97/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177)، والنهية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (300/1).

(4) القَرْنَاء: التي لها قرن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (284/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177).

(5) العلل - للدارقطني (62/3 - سؤال رقم 287).

أ.د. إسماعيل رضوان

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

أخرجه أحمد في المسند (542/1 - حديث 520)، والبزّار في المُسند (40/2 - حديث 387)، والطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (32/1 - حديث 880)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (185/1)، وأبو بكر الدِّيَنُورِيّ في المُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ العُلْمِ (459/3 - حديث 1067)، والسّمَرَقَنْدِيّ في الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (ص 80 - حديث 79)، من طريق حجاج بن نصير .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً. أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (317/2 - حديث 461)، و الدّارَقُطْنِيّ في العلل (65/3 - سؤال 287)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_. أخرجه أحمد في المسند (137/12 - حديث 7204)، وابن حبان في الصحيح - الإحسان - (363/16 - حديث 7363)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (196/2 - حديث 2228)، وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن أبي عدي .

وعبد الغني المقدسي أيضاً في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن جعفر .  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة عن العوّام بن مُرّاجِم عن أبي عثمان عن عثمان عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

روى هذا الوجه عن شعبة : حجاج بن نصير: حجاجُ بنُ نصيرِ الفَسَاطِيطِيّ<sup>(1)</sup> القَيْسِيّ<sup>(1)</sup>، أبو

---

(1) الفَسَاطِيطِيّ: بفتح الفاء والسين المهملة وسكون الألف وكسر الطاءين المهملتين بينهما ياء ساكنة تحتها نقطتان - هذه النسبة إلى الفساطيط وهي البيوت من الشعر والمشهور بهذه النسبة أبو محمد حجاج بن نصير الفَسَاطِيطِيّ بصرى. انظر: الأنساب - للسّمَعَانِيّ (383/4)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (431/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

محمد البَصْرِي، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ أو 214هـ (2).  
"ضعيف كان يقبل التلقين" (3).

ضعفه ابن سعد، (4)، ويحيى بن معين: (5) والنسائي (6).  
وقال يعقوب بن شيبة: "سألت يحيى بن معين عنه، فقال: كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به" (7)، وقال يعقوب: "يعنى أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة" (8)، وقال علي بن المديني: "ذهب حديثه" (9)، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه" (10)، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" (11)، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه" (12)، وقال العجلي: "كان معروفاً بالحديث، ولكنّه

- 
- (1) القَيْسِيُّ: بفتح القاف وسكون الباء تحتها نقطتان وفي آخرها سين مهملة هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، عرف بها جماعة. انظر: الأنساب المتفقة - لابن القيسراني (ص 70)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (575/4)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (69/3).
  - (2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7)، والتاريخ الصغير - للبخاري (301/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712)، الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409)، وتهذيب الكمال - للمزي (461/5 - ترجمة 1130)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (109/15 - ترجمة 4)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (278/9 - ترجمة 447).
  - (3) تقريب التهذيب (ص 225 - ترجمة 1139).
  - (4) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7).
  - (5) الضعفاء الكبير - للعقيلي (306/1 - ترجمة 457).
  - (6) الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409).
  - (7) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (8) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (9) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (10) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (11) التاريخ الكبير - للبخاري (380/2 - ترجمة 2845).
  - (12) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 36 - ترجمة 74).

أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن، وأدخل في حديثه ما ليس منه، فترك<sup>(1)</sup>، وقال الدارقطني:  
الدارقطني: "أجمعوا على تركه"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "يُخطىء ويهم"<sup>(3)</sup>.

قال الذهبي: ضعفه، وشذ ابن حبان فوثقه"<sup>(4)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف".

الوجه الثاني: شعبة عن العوام بن مَرَجَم (5) عن أَبِي السَّلِيلِ (6) عن أَبِي عَثْمَانَ (7) عن

---

(1) معرفة الثقات - للعجلي (287/1 - ترجمة 270).

(2) الضعفاء والمتروكين - للدارقطني (ص 8 - ترجمة 174).

(3) الثقات - لابن حبان (202/8).

(4) الكاشف - للذهبي (313/1 - ترجمة 944).

(5) مَرَجَم: بالراء والجيم فهو مَرَجَم بن العَوَّام بن مَرَجَم، ثقة. انظر: تاريخ يحيى بن معين - رواية ابن محرز (159/2 - ترجمة 499)، وتاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 179 - ترجمة 1089)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب - لابن ماكولا (186/7). قال ابن الصلاح: "صحف فيه (يحيى بن معين) فقال: (ابن مَرَجَم) بالزاي والحاء فَرَدُّ عليه وإنما هو (ابن مَرَجَم) بالراء المهملة والجيم" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 164).

(6) هو: ضُرَيْب بن نُفَيْر بن سمير أبو السَّلِيلِ القيسي الجريري البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (222/7)، وتاريخ بن معين - رواية الدوري (176/4)، والتاريخ الكبير - للبخاري (342/4 - ترجمة 3063)، والكنى والأسماء - للدولابي (596/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (470/4 - ترجمة 2066)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 280 - ترجمة 2984).

(7) هو: عَيْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَلِّ - وقيل: ابنُ مَلِّ - ابن عمرو بن عَدِيِّ بن وهب بن ربيعة بن سعد، أبو عُمَانَ النَّهْدِيُّ الكوفي (سكن البصرة)، توفي سنة 95هـ، ثقة ثبت عابد. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (97/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 352)، والتاريخ الكبير - للبخاري (83/9 - ترجمة 816)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (283/5 - ترجمة 1350)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (202/10) - ترجمة (5349)، ولسير - للذهبي (193/7 - ترجمة 67)، وتقريب التهذيب (ص 601 - ترجمة 4017).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

سلمان (1) موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : محمد بن جعفر - غندر - هو : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهَدَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عبد الله البصري، المعروف بِغُنْدَرٍ (2) (وكان ربيب (3) شعبة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 293هـ أو 294هـ (4).

ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (5).

قال علي بن المدني: "هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن في شعبة" (6)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: مهدي: "كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة" (7)، وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: "غندر غندر في شعبة أثبت مني" (8)، وقال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكّم بينهم" (9)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عن غندر، فقال: "كان

- 
- (1) هو: الصحابي الجليل سلمان الخير الفارسي، أبو عبد الله بن الإسلام. انظر : الاستيعاب - لابن عبد البر (634/2 - ترجمة 1014)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن الجزري (487/2 - ترجمة 2139)، والإصابة - لابن حجر العسقلاني (141/3 - ترجمة 3359).
- (2) لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدثت بالبصرة صار غندر يشغب - يكثر عليه في الأسئلة - عليه فقال له أنت غندر. انظر: ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين - للجيباني الأندلسي (ص 10)، ونزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر العسقلاني (58/2 - ترجمة 2101).
- (3) الربيب هو: ابنُ زوجة الرجلِ مِنْ غَيْرِهِ . انظر: تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي (466/2)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 267).
- (4) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (211/52)، وتهذيب الكمال - للمزي (5/25 - ترجمة 5120).
- (5) تقريب التهذيب - (ص 472 - ترجمة 5787).
- (6) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (7) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7 - ترجمة 1223)، والكامل - لابن عدي (111/1).
- (9) تهذيب الكمال - للمزي (8/25 - ترجمة 5120)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة<sup>(1)</sup>، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(2)</sup>، وقال وقال المستملي: "محمد بن جعفر غندر، كنيته أبو بكر، بصري ثقة"<sup>(3)</sup>، وقال العجلي: "بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة"<sup>(4)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>.

وقال الذهبي: "أحد الأثبات المتقين، ولا سيما في شعبة"<sup>(6)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء<sup>(7)</sup>، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن أبي عدي. (2) محمد بن جعفر.

(1) محمد بن أبي عدي: هو: مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قيل: اسمه إبراهيم، السُّلَمِيّ

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (222/7 - ترجمة 1225).

(2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (296/7).

(3) تهذيب التهذيب - (86/9 - ترجمة 129).

(4) معرفة الثقات - للعجلي (234/2 - ترجمة 1582).

(5) الثقات - لابن حبان (50/9 - ترجمة 15127).

(6) ميزان - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

(7) العلاء هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، من صغار التابعين، توفي سنة مائة وبضع وثلاثون هـ، وثقه أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"، وقال ابن حجر "صدوق ربما وهم" انظر: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (482/2 - ترجمة 3171)، والتاريخ الكبير (508/6 - ترجمة 3141)، والجرح والتعديل (357/6 - ترجمة 1974)، وتهذيب الكمال (520/22 - ترجمة 4577)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 5247).

(8) أبيه هو: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة (والد العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب)، من من الوسطى من التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى (309/5)، والتاريخ الكبير (366/5 - ترجمة 1158)، والجرح والتعديل (301/5 - ترجمة 1428)، وتهذيب الكمال (18/18 - ترجمة 3997)، وتقريب التهذيب (ص 353 - ترجمة 4046).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ الْقَسْمَلِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 194هـ (2)، "ثِقَّة"<sup>(3)</sup>.

(2) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا الوجه خلاف المحفوظ والصواب عن شعبة فقد نفرد به عن شعبة: حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

هذا الوجه من طريق العوّام بن مُرّاجِم فالمحفوظ من هذه الطريق هي الموقوفة على

سلمان الفارسي، وإلى هذا أشار النقاد بقولهم هو الصواب .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شُعْبَةُ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَّاجِمٍ، عَنِ أَبِي السَّلِيلِ، قَالَ: قَالَ سَلْمَانُ مَوْقُوفًا<sup>(4)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: " لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، وَحَجَّاجُ تَرْكٌ

حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ"<sup>(5)</sup>، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: " قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ - يَعْنِي

يَعْنِي حَدِيثَ لَتَوْدِنِ الْحَقُوقِ... - لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ سَلْمَانَ"<sup>(6)</sup>، وَقَالَ:

وَقَالَ: "ابن صاعد وليس هذا في حديث عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما رواه أبو

---

(1) الْقَسْمَلِيُّ: بفتح القاف وسكون السين وفتح الميم وفي آخرها لام هذه النسبة إلى القساملة بفتح القاف وهي قبيلة

من الأزد نزلت البصرة. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (499/4)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب -

للحازمي (ص 31)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (37/3).

(2) تهذيب الكمال (321/24 - ترجمة 5029)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (236/1 - ترجمة 305)، وطبقات

الحفاظ - للسيوطي (ص 25).

(3) تقريب التهذيب (ص 465 - ترجمة 5697).

(4) علل الحديث (534/5 - مسألة 2166).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري (257/4 - رقم 4246).

أ.د. إسماعيل رضوان

عثمان عن سلمان" (1).

ورجح هذا الوجه أبو جعفر العُقَيْلي وذلك بقوله - عن الرواية الموقوفة: " وهذا أولى" (2). وقال البزَّار: " وهذا الحديث - يعني المرفوع - لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه ولم يرو هذا الحديث بهذا الإسناد إلا الحجاج عن شعبة" (3)، وهذا ما رجحه الدَّارَقُطْنِي وذلك بقوله: "شعبة، عن العَوَّامِ بنِ مُرَّاجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب" (4).

أما قول أبي حاتم الرازي: "لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً ، وَحَجَّاجٌ تُرِكَ حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ" (5).

قال الباحث: بل إنَّ هذا الحديث له أصلٌ مرفوع من طريق شعبة، وقد أشرتُ إلى هذه الطريق في الوجه الثالث.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الوجه رواه عن شعبة اثنان من الثقات: محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر - غندر - وهما ثقتان، مع العلم أن الدَّارَقُطْنِي لم يُشير إلى هذه الرواية وقد ذكرت من أخرج هذا الوجه عن شعبة.

وهذا الوجه أخرجه كثير من أهل العلم من غير طريق شعبة عن العلاء بإسناد الوجه الثالث، فقد أخرجه البخاري (6)، ومسلم (7)، وأبو يعلى (8)، والبيهقي (9)، جميعهم من طريق إسماعيل بن

---

(1) الكامل - لابن عدي (232/2).

(2) الضعفاء الكبير - للعقيلي (285/1).

(3) المسند - للبزَّار (41/2 - حديث 387).

(4) العلل - للدَّارَقُطْنِي (62/3 - سؤال رقم 287).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - كتاب الخدم والماليك - باب قصاص العبد (ص 74 - حديث 183).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث 6745).

(8) أخرجه أبو يعلى في المسند (378/11 - حديث 6493).

(9) أخرجه البيهقي السنن الكبرى - كتاب الغضب - باب تحريم الغضب وأخذ الأموال (93/6 - حديث

.(11839).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

بن جعفر عن العلاء به.

وأخرجه أحمد<sup>(1)</sup>، وعبد الغني المقدسي<sup>(2)</sup>، من طريق زهير بن محمد.

والترمذي<sup>(3)</sup> من طريق عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن العلاء به.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه المحفوظ - الموقوف - إسناده صحيح .

والحديث من وجهه المرفوع أيضاً -الوجه الثالث- إسناده صحيح، رواه عن شعبة محمد بن أبي

عدي وتابعه محمد بن جعفر - غندر -، وقد صححه مسلم<sup>(4)</sup> بإخراجه في الصحيح من طريق

إسماعيل بن جعفر عن العلاء بإسناد الوجه الثالث.

[الحديث 3] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ وَلَا يُحِبُّهُمْ: الشَّيْخُ الزَّانِي<sup>(5)</sup>، وَالغَنِيُّ الظَّلْمُ<sup>(6)</sup>، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ<sup>(7)</sup>".

فَقَالَ: ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ رُوحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ

شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُ غُنْدَرٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ

عَلِيِّ مَوْفُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ عَلِيِّ مَوْفُوفًا. وَهُوَ أَصَحُّ. أ.هـ. كلام أبي

(1) أخرجه أحمد في المسند (43/14 - 8288).

(2) وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 4 - حديث 8).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة القيامة والرفائق والورع - باب شأن الحساب والقصاص (614/4 -

- حديث 2420).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث

6745).

(5) "الشَّيْخُ الزَّانِي" هو: الذي طعن في السن وهو مصرّ على الزنا. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير -

للمناوي (297/1).

(6) "الغَنِيُّ الظَّلْمُ" يعني صيغة مبالغة أي الكثير الظلم للناس أو لنفسه. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

المصابيح - لملا علي القاري (216/6)، وتحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (247/7).

(7) "الْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ" هو المتكبر المعجب بنفسه. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير - للمناوي (297/1).

الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_ (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في العلل (132/3)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (471/1)، من طريق رُوِّح بن عبادة .

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (243/6) من طريق أبي عامر العقدي.  
والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (472/1)، من طرق عن سليمان بن داود  
ومحمد بن جعفر -غندر- ويبدل بن المحبر.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء (2)، وعلي بن الأقرم (3)، عن الأغر بن سليل (4)، عن علي

(1) العلل (132/3 - سؤال رقم 319).

(2) هو: سيماء بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية الذهلي البكري. تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 415 - ترجمة 2624).

(3) هو: علي بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوادعي، أبو الوازع الكوفي، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، . انظر: الطبقات الكبرى (312/6)، والتاريخ الكبير (261/6 - ترجمة 2345)، والجرح والتعديل (174/6 - ترجمة 954)، والنقات - لابن حبان (162/5 - ترجمة 4375)، وسؤالات الحاكم النيسابوري \_ للدارقطني (ص 249 - رقم 418)، وتهذيب الكمال (20 - ترجمة 323).

(4) هو: الأغر -يفتح المعجمة، بعدها راء- ابن سليل ويقال: ابن حنظلة كوفي، وقال ابن سعد: " الأغر بن سليل وفي حديث آخر الأغر بن حنظلة...ولعله نسب إلى جده سليل بن حنظلة"، وقال الخطيب البغدادي: " ذكر الأغر بن سليل -ثم ذكر أحاديث شعبة بن الحجاج، والتي صرح فيها باسم الأغر بن سليل، ثم قال- وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأوص سلام بن سليم وإسرائيل بن يونس عنه -ثم ذكر رواياتهم مسندة ثم قال-

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : روح بن عبادة

روح بن عبادة، هو: رَوْحُ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْتَدَ الْقَيْسِيِّ، أبو محمد

البصري، من صغار أتباع التابعين، ت 205 أو 207 هـ (1)، ثقة فاضل له تصانيف (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : (1) سليمان بن داود. (2) محمد بن جعفر - غندر - (3) بدل بن

المحبر.

(1) سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (3) البصري الحافظ، وهو مولى قریش،

وقيل مولى لآل الزبير - فارسي الأصل -، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 هـ (4).

ثقة حافظ غلط في أحاديث (5).

---

أخبرنا أبو نعيم حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن حدثنا أبو شعيب الحراني قال قال علي بن المدني : فنظرت بعد فإذا الأغر هذا هو الأغر بن حنظلة بن سليك فإذا القوم قد أصابوا جميعاً في روايتهم))، قال ابن حجر : صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروي المراسيل، وقال الذهبي : "مقل"، روى له النسائي في سننه حديثاً واحداً، وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة وهم من توفي بين سنة ثمانين، وتسعين من الهجرة. انظر : الطبقات الكبرى (243/6)، والتاريخ الكبير (44/2 - ترجمة 1631)، والجرح والتعديل (308/2 - ترجمة 1153)، الثقات (53/4)، وموضح أو هام الجمع والتقريب (1/ 481-483)، وتهذيب الكمال (314/3-315)، وتاريخ الإسلام (وفيات سنة 81-100 ص 41-42)، التقريب (ص 114 - ترجمة 540).

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (309/3 - ترجمة 1052)، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (263/4 - رقم 4285)، والجرح والتعديل (498/3 - ترجمة 2255)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 87)، وتاريخ بغداد (401/8 - ترجمة 4503)، وتهذيب الكمال (238/9 - ترجمة 1930).

(2) تقريب التهذيب (ص 329 - ترجمة 1962).

(3) الطيالسي: بفتح الطاء المهملة، والياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وسكون الالف، وكسر اللام، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبه إلى "الطيالسة" وهي التي تكون فوق العمامة، والمشهور بهذه النسبه: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أصله من فارس. انظر: الأنساب - للسمعاني (91/4).

(4) تاريخ بغداد (24/9 - ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (401/11 - ترجمة 2507)، و... سير - للذهبي (378/9 - ترجمة 123).

(5) تقريب التهذيب (ص 250 - ترجمة 2550).

قال عثمان بن سعيد الدارمي قلت: ليحيى بن معين أبو داود أحبُّ إليك في شعبة أو حرَمي يعني -ابن عُمارة-؟ فقال: "أبو داود صدوق، أبو داود أحب إليّ، قلت؛ وأبو داود أحب إليك أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: أبو داود أعلم به من عبد الرحمن" (1).

وقال أحمد بن الفرات: "ما رأيت أكثر في شعبة منه - يعني أبو داود -، فسألت عنه أحمد بن حنبل، فقال: ثقة، صدوق، قلت: فإنه يُخطئ، قال: يُحتملُ له" (2).

وقال عمرو بن علي الفلاس: "ما رأيت في المُحدِّثين أحفظ من أبي داود الطيالسي، سمعته يقول: "أَسْرُدُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ وَلَا فَخْرَ وَفِي صَدْرِي اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا لِعُثْمَانَ الْبُرِّيِّ، مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْبَهَانَ، فَبَنَنْتُهَا فِيهِمْ" (3)، وقال مرة: "أبو داود ثقة" (4).

وقال علي بن المديني: "ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي" (5).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أبو داود الطيالسي أصدق الناس" (6).  
وقال الحجاج بن يوسف بن قُتَيْبَةَ الْأَصْبَهَانِيِّ: "سئل أبو المنذر النُعمان بن عبد السلام، وأنا حاضر عن أبي داود الطيالسي، فقال: هو ثقة مأمون" (7).

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، فأصبته مات قبل قُدومي بيوم" (8).

وقال النسائي: "ثقة من أصدق الناس لهجة" (9).

(1) الجرح والتعديل (112/4 - ترجمة 491)، والكامل (278/3-ترجمة 749)، والتعديل والتجريح - للباجي (3/1259 - ترجمة 1314).

(2) طبقات المحدثين بأصبهان - لأبي الشيخ الأصبهاني (349/1 - ترجمة 235)، وبحر الدم في من تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم - لابن المبرد (ص 68 - ترجمة 394).

(3) تاريخ بغداد (27/9 - ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (404/11 - ترجمة 2507)، والميزان (3/289 - ترجمة 3453).

(4) تهذيب التهذيب (161/4 - ترجمة 316).

(5) طبقات المحدثين بأصبهان (349/1 - ترجمة 235)، وتاريخ بغداد (27/9 - ترجمة 4617).

(6) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(7) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(8) معرفة الثقات - للعجلي (427/1 - ترجمة 663).

(9) تهذيب الكمال (407/11 - ترجمة 2507)، والمسير (384/9 - ترجمة 123).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، وربما غلط، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "كان حافظاً مكثراً ثقةً ثبتاً"<sup>(2)</sup>.

قلنا خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

(2) محمد بن جعفر -غندر- : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ هو: بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بن المنبه التميمي ثم اليربوعي<sup>(3)</sup>، أبو المنير البصري (واسطي الأصل)، توفي سنة مائتين وبضع عشرة الهجرة، من صغار أتباع التابعين<sup>(4)</sup>. "ثقة ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لا شك أن الوجه الثاني أرجح، فإن روح بن عباد وإن كان ثقة، لكنه خالف جماعة أوثق منه من أصحاب شعبة بن الحجاج، محمد بن جعفر -غندر- وهو من أثبت الناس في حديث شعبة، كما بينت ذلك في ترجمته، وتابعه أبو داود الطيالسي وهو من أصحاب شعبة أيضاً، قال ابن عدي: "أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم"<sup>(6)</sup>، وتابعهم عدد من الثقات على ذلك، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن

(1) الطبقات الكبرى (298/7).

(2) تاريخ بغداد (24/9) - ترجمة (4617).

(3) اليربوعي: بفتح الباء المنقوطة بنقطين من تحتها وسكون الراء وضم الباء المنقوطة بنقطة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بني يربوع، وهو بطن من بني تميم. انظر: الأنساب - للسماعي (686/5).

(4) التاريخ الكبير (150/2 - ترجمة 2013)، والجرح والتعديل (439/2 - ترجمة 1748)، وتهذيب الكمال (28/4 - ترجمة 647)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (81/15)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه - لابن حجر العسقلاني (1254/4).

(5) تقريب التهذيب (ص 164 - ترجمة 645).

(6) الكامل - لابن عدي (280/3).

علي إلا من هذا الوجه، ولا نحفظه أيضاً عن غير علي عن النبي صلى الله عليه وسلم" (1)، وقال الخطيب البغدادي: "تَفَرَّدَ رَوَّحُ بِرِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً وَخَالَفَهُ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الرَّجُلَيْنِ مَوْقُوفاً وَوَأْفَقَ أَبُو دَاوُدَ عَلِيَّ وَقَفَهُ عَنِ شُعْبَةَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ غَنْدَرٍ، وَبَدَّلَ بِنِ الْمَحْبَرِ إِلَّا أَنْ غَنْدَرًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ سَمَاكٍ وَحَدَّثَهُ وَبَدَّلَ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ عَلِيٍّ وَحَدَّثَهُ عَنِ الْأَعْرَجِ" (2).

#### الحكم على الحديث :

الأثر من وجهه الراجح الموقوف على علي بن أبي طالب إسناده حسن.

وقد رُوي الحديث مرفوعاً من حديث أبي ذر الغفاري، أخرجه الترمذي في السنن (3)، والنسائي في السنن الكبرى (4)، والسنن الصغرى -المجتبى- (5)، وابن أبي شيبة في المصنف (6)، وأحمد في مسنده (7)، والبزار في مسنده (8)، وابن خزيمة في صحيحه (9)، وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان (10)، والحاكم في المستدرک (11)، جميعهم من طرق عن شعبة بن الحجاج.

---

(1) المسند - للبخاري (87/3 - حديث 860).

(2) موضح أو هام الجمع والتقريب - للخطيب البغدادي (472/1).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة الجنة (698/4 - ترجمة 2568)، وقال هذا حديث صحيح.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي سراً (44/2 - حديث 2362).

(5) أخرجه النسائي في السنن - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي (88/5 - حديث 2569).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف - كتاب الجهاد - ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (289/5 - حديث 19664).

(7) أخرجه أحمد في المسند (285/35 - حديث 21355).

(8) أخرجه البخاري في المسند (421/9 - حديث 4027).

(9) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(10) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - كتاب الزكاة - باب صدقة التطوع (136/8-137 - حديث 3349).

(11) أخرجه الحاكم في المستدرک (416/1 - حديث 1520).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وأخرجه البزار في مسنده (1) من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي.

وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل (2)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (3)، من طريق جرير بن عبد الحميد ثلاثتهم (شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، وجرير بن عبد الحميد) عن منصور بن المعتمر، قال سمعت ربيعاً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَثَلَاثَةٌ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقِرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَمَنْعُوهُ فَتَخَلَّفَهُ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لِيَلْتَنَّهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعَدُّ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ يَتَمَلَّقَنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الشَّيْخُ الزَّانِي وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ وَالْغَنِيُّ الظُّلْمُ".

قال الترمذي: "هذا حديث صحيح وهكذا روى شيبان عن منصور نحو هذا وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش" (4)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (5)، يخرجاه" (5)، وصححه ابن خزيمة بإخراجه في الصحيح (6)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان (7)، ومسند أحمد (8).

[الحديث 4]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ.

(1) أخرجه البزار في المسند (422/9 - حديث 4028).

(2) أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص 314 - حديث 253).

(3) أخرجه ابن حبان بترتيب ابن بلبان (138/8 - حديث 3350).

(4) سنن الترمذي (325/4 - حديث 2568).

(5) المستدرک على الصحيحين (417/1 - حديث 1467).

(6) صحيح أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(7) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - تحقيق شعيب الأرنؤوط (91/11 - حديث 4771).

(8) مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (285/35 - حديث 21355).

أ.د. إسماعيل رضوان

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرواه يحيى القطان عنه مرفوعاً، وتابعه أبو الوليد من رواية أبي خيفة عنه.  
وقال غندر: عن شعبة، أنه كان يرفعه، ثم شك فيه، وأما أصحاب شعبة الباقون، فرووه عن شعبة موقوفاً..... ورفعه صحيح(1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.  
أخرجه ابن ماجه في السنن (443/1 - حديث 552)، وأحمد في المسند (343/2 - حديث 1119)، من طريق محمد بن جعفر.

وأحمد في المسند (271/2 - حديث 966)، وأبو عوانة في المسند (220/1 - حديث 724)، وابن حبان في الصحيح (160/4 - حديث 1331)، وابن المنذر في الأوسط (59/2 - حديث 415)، وابن عبد البر في التمهيد (142/11)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (ص 215 - حديث 139)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (246/11)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.  
أخرجه ابن المنذر في الأوسط (64/2 - حديث 420)، من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي.

---

(1) العلل ( 230/3 - سؤال رقم 379).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ<sup>(1)</sup>، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) يحيى بن سعيد القطان. (3) أبو الوليد الطيالسي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "تقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى بن سعيد القطان: هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198 هـ (2)، "تقة متقن حافظ إمام قدوة"<sup>(3)</sup>.

(3) أبو الوليد الطيالسي: هو: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 227 هـ (4)، "تقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً. رواه عن شعبة: حفص بن عمر الحوضي.

هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سخرية الأردني، النمري، أبو عمر الحوضي البصري،

---

(1) هو: شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي المذحجي، أبو المقدم الكوفي أصله من اليمن، من كبار التابعين، توفي سنة 78 هـ بسجستان، ثقة عابد. انظر: الطبقات الكبرى (128/6)، والتاريخ الكبير (228/4 - ترجمة 2610)، والجرح والتعديل (333/4 - ترجمة 1459)، وتهذيب الكمال (452/12 - ترجمة 2729)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 2778).

(2) الطبقات الكبرى (293/7)، والتاريخ الكبير (276/8 - ترجمة 2983)، والجرح والتعديل (150/9 - ترجمة 624)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 388 - رقم 1909)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 9 - رقم 3)، ومشاهير علماء الأنصار (ص 255 - حديث 1278)، وتاريخ بغداد (135/14 - ترجمة 7461)، وتهذيب الكمال (329/31 - حديث 6834).

(3) تقريب التهذيب (ص 591 - ترجمة 7557).

(4) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (195/8 - ترجمة 2679)، ومعرفة الثقات (330/2 - ترجمة 1904)، والجرح والتعديل (65/9 - ترجمة 253)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 251 - ترجمة 1535)، والهداية - للكلاباذي (773/2 - ترجمة 1294)، وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى (392/1).

(5) تقريب التهذيب - (ص 1022 - ترجمة 7301).

ويقال مولى بني عدي، من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع، توفي سنة 225 هـ (1)، ثقة ثبت (2).

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الراجح عن شعبة هو الوجه الأول المرفوع وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الثقات: محمد بن جعفر، ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح العلماء لهذا الوجه، قال أحمد بن حنبل عن غندر: كان يرفعه، فقال: إِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَهَابُهُ (3)، وقال أبو حاتم: "ما رَفَعَهُ عن شعبة إلا يحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي" (4).

قال الباحث: وثبت رفعه أيضاً من الراوي محمد بن جعفر، كما سبق في التخريج. وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، قَالَ: "وَمَنْ رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ" (5).

ثالثاً: تصحيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك، بقوله: "ورَفَعَهُ صَحِيحٌ" (6).  
أما الوجه الثاني فقد أوقفه عن شعبة حفص بن عمر وهو ثقة، ولكنه خالف بروايته هذا الوجه الثقات، وقد ذكر ابن عبد البر أن من رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ (7).

(1) الطبقات الكبرى (306/7)، والطبقات - لخليفة خياط (ص 397 - رقم 1949)، والتاريخ الكبير (366/2 - ترجمة 2782)، والجرح والتعديل (182/3 - ترجمة 786)، والثقات - لابن حبان (200/8 - رقم 12974).

(2) التقريب (ص 258 - ترجمة 1412).

(3) مسند أحمد (343/2 - حديث 1119).

(4) انظر: صحيح ابن حبان (161/4 - حديث 1331).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث الحديث - لابن عبد الهادي (ص 55 - حديث 70).

(6) العلل (230/3 - سؤال رقم 379).

(7) انظر: التمهيد (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث (ص 55 - حديث 70).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وقد صح الحديث أيضاً مرفوعاً من غير طريق شعبة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عمرو بن قيس الملائني (1)، وسليمان الأعمش (2)، كلاهما عن الحكم بن عتيبة به.

[الحديث 5]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ عَادَ مَرِيضًا مَشَى فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ (3)".

فَقَالَ ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ.

وَوَقَّفَهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ .... وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ وَلِمَتَابَعَةِ أَبِي مَرِيَمَ، عَنِ الْحَكَمِ، وَلِمَتَابَعَةِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أ.هـ. المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي بن أبي طالب، موقوفاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

ووقفت على وجه ثالث وهو:

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان،

(1) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 159/1 - حديث 661).

(2) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 160/1 - حديث 663).

(3) وللحديث تكملة وهي "قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ قَالَ "جَنَاهَا"، ومعنى الحديث قال النووي: " أي يؤول

به ذلك إلى الجنة واجتاء ثمارها". انظر صحيح مسلم ( 13/8 - حديث 6719)، وشرحه للنووي (124/16)،

وقال ابن عثيمين: "يعني أنه يجني من ثمار الجنة مدة دوامه جالسا عند هذا المريض". انظر: شرح رياض

الصالحين(1/1018).

(4) العلل (3/267 - سؤال رقم 398).

أ.د. إسماعيل رضوان

مرفوعاً.

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. أخرجه أبو داود في السنن (152/3 - حديث 3100)، من طريق محمد بن كثير. وأحمد في المسند (277/2 - حديث 976) عن محمد بن جعفر. الوجه الثاني شعبة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَلِيِّ مَرْفُوعاً. أخرجه أحمد في المسند (277/2 - حديث 975)، والحاكم في المستدرک (350/1 - حديث 1241)، وأبو محمد الفاكهي في حديثه (ص 119 - حديث 119)، والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (27/3 - حديث 851) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ. بزيادة والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، من طريق محمد بن أبي عدي. الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً. أخرجه أحمد في المسند (58/37 - حديث 22375)، من طريق محمد بن جعفر. والطبراني في المعجم الكبير (101/2 - حديث 1446) من طريق عمرو بن مرزوق. وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص 65 - حديث 60)، والبيهقي في شرح السنة (215/5 - حديث 1408)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (333/46 - رقم 10079)، من طريق علي بن الجعد. والبيهقي في شعب الإيمان (403/11 - حديث 8740) من طريق محمد بن عبد الملك .

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن كثير. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن كثير، هو: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ، أبو عبد الله البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، توفي سنة 223هـ (1). "تقّة" (1).

(1) الطبقات الكبرى (305/7)، والتاريخ الكبير (218/1 - ترجمة 685)، والجرح والتعديل (70/8) - ترجمة (311)، والتقات - لابن حبان (77/9)، والكاشف (213/2 - ترجمة 5127)، ورسير - كلاهما للذهبي (383/10 - ترجمة 102)، وتهذيب التهذيب (371/9 - ترجمة 686).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً.

رواه عن شعبة: (1) عبد الله بن يزيد المقرئ. (2) محمد بن أبي عدي.

(1) عبد الله بن يزيد المقرئ: عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ القصير، مولى آل عمر بن الخطاب (سكن مكة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ (2)، ثقة فاضل (3).

(2) محمد بن أبي عدي: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة".

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عمرو بن مرزوق. (3) علي بن الجعد. (4) محمد بن عبد الملك.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

(2) عمرو بن مرزوق: هو: عمرو بن مرزوق الباهلي (4)، يقال مولاهم، أبو عثمان البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 224 هـ بالبصرة (5)، ثقة فاضل له أو هام (1).

---

(1) تقريب (ص 891).

(2) الطبقات الكبرى (501/5)، والتاريخ الكبير (228/5 - ترجمة 745)، والجرح والتعديل (201/5) - ترجمة 939، والتقات - لابن حبان (342/8 - رقم 13782)، والتعديل والتجريح (2/948 - ترجمة 865).

(3) تقريب (ص 558 - ترجمة 3715).

(4) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن أعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الإشراف حتى قال قائلهم: وما ينفع الأصل من هاشم \* إذا كانت النفس من باهلة والمشهور بالانتساب إليها جماعة من القدماء والمتأخرين. انظر: الأنساب - للسمعاني (1/275).

(5) سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 357 - رقم 346)، والطبقات الكبرى (7/305)، والجرح والتعديل (6/263 - ترجمة 1456)، وميزان (5/345 - ترجمة 6451).

أ.د. إسماعيل رضوان

وثقه أحمد بن حنبل (2) ويحيى بن معين (3)، وأبو حاتم الرازي (4)، وابن سعد (5)، وابن حبان (6)، والذهبي (7).

قال ابن عمار الموصلي: "ليس بشيء" (8)، وقال العجلي: "بصري ضعيف، يحدث عن شعبة، ليس بشيء" (9)، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "صدوق كثير الوهم" (10)، وقال الحاكم: "سيء الحفظ" (11).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة عابد ربما أخطأ".

(3) علي بن الجعد، هو: عليُّ بنُ الجَعْدِ بنِ عُبَيْدِ الجَوْهَرِيِّ، أبو الحسن البغدادي، مولى بني هاشم، توفي سنة 230 هـ (12)، "ثقة ثبت" (13).

- 
- (1) التقريب (ص 745 - ترجمة 5111).
  - (2) تهذيب الكمال (227/22 - ترجمة 4446)، وبحر النمل - لابن المبرد (ص 119 - ترجمة 777).
  - (3) سؤالات ابن الجنيدي (ص 357 - ترجمة 346)، وتهذيب الكمال - للمزي (227/22 - ترجمة 4446)، ورسير (419/10 - ترجمة 117).
  - (4) الجرح والتعديل (6/264 - ترجمة 1456).
  - (5) الطبقات الكبرى (7/305).
  - (6) الثقات - لابن حبان (8/484).
  - (7) المغني في الضعفاء - للذهبي (2/489 - ترجمة 4708).
  - (8) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (9) معرفة الثقات (2/185 - ترجمة 1407).
  - (10) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق - للذهبي (ص 146 - ترجمة 266)، وتهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (11) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (12) الهداية - للكلاباذي (2/526 - ترجمة 815)، وتاريخ بغداد (11/360 - ترجمة 6215)، وتهذيب الكمال (20/341 - ترجمة 4034)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (16/278)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 33).
  - (13) التقريب (ص 691 - ترجمة 4698).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(4) محمد بن عبد الملك: هو: محمد بن عبد الملك أبو جابر الأزدي، بصري الأصل مكي البلد (1)، قال أبو حاتم ليس بقوي أدركته ومات قبلنا ببسبر (2).

الوجه الراجح عن شعبة:

جميع الأوجه تبدو أنها صحيحة عن شعبة، ولا خلاف بين من رواه مرفوعاً، ومن رواه موقوفاً، فالحكم واحد، وجميع من روى الأوجه الثلاثة كلهم تقات، ولا سيما أن الوجه الأول والأخير قد رواه عنه محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة.

قال البيهقي: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ عَنْهُ مَوْقُوفاً، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، ثُمَّ وَقَفَهُ بَعْدُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَكَمِ كَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ مَوْقُوفاً (3)، وقال عبد المحسن العباد شارح سنن أبي داود: "ثم أورد أبو داود حديثين عن علي رضي الله عنه، أحدهما موقوف والآخر مرفوع وكل منهما صحيح، والموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، فيكون حكمه حكم الرفع، إذن فقد جاء مرفوعاً صراحة ومرفوعاً حكماً (4).

الحكم على الحديث :

الحديث من وجوهه الراجحة إسناده صحيح مرفوع وموقوف، وهذا الموقوف له حكم المرفوع، إذ لا يقال مثله بالرأي، وللحديث شاهد صحيح من حديث ثوبان فقد صححه غير واحد من أهل العلم من غير طريق شعبة، صححه مسلم بإخراجه في صحيحه (5)، والترمذي في السنن وقال:

1) التاريخ الكبير (1/165 - ترجمة 491)، والجرح والتعديل (8/5 - ترجمة 17)، والضغفاء والمتروكين

(82/3 - رقم 3104)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (15/382)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (7/316 - ترجمة 7111).

2) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (8/5 - ترجمة 17).

3) شعب الإيمان - للبيهقي - الثالث والسئون من شعب الإيمان وهو باب في عيادة المريض (11/405 - حديث حديث 8742).

4) شرح سنن أبي داود (16/382).

5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب فضل عيادة المريض (8/12 - حديث 6717). (6717).

حديث حسن صحيح (1)، والبخاري في شرح السنة بقوله: "هذا حديث صحيح" (2)، جميعهم من حديث ثوبان مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وصححه الألباني في الأدب المفرد - للبخاري (3)، والأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد (4).

#### [الحديث 6]:

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ..." الْحَدِيثَ.

فَقَالَ : حَدَّثَ بِهِ عَاصِمٌ، عَنِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَدَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعُقَيْلِيُّ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زَائِدَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ مَوْقُوفًا. وَهُوَ الصَّوَابُ. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ

الدارقطني رحمه الله (5).

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.  
الوجه الآخر: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه البزار في المسند (293/1 - حديث 1811)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (461/1 - حديث 407) من طريق عبد الصمد عبد الوارث.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً.

(1) السنن - للترمذي (290/2 - حديث 967).

(2) شرح السنة - للبخاري (217/5 - حديث 1409).

(3) الأدب المفرد - للبخاري بتحقيق الألباني (ص 148 - حديث 521).

(4) مسند أحمد - بتحقيق شعيب الأرناؤوط (72/37 - حديث 22389).

(5) العلل - للدارقطني (74/5 - سؤال رقم 719).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

لم نجد من خرجه، ولكن أفاد الدارقطني أنه من رواية: غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ.  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصمٍ ، عَن زِرِّ ، عَن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً.  
روى هذا الوجه عن شعبة :

عبد الصمد بن عبد الوارث هو: عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ التَّمِيمِيِّ الْعَبْرِيُّ مَوْلَاهُمْ،  
التَّوْرِيُّ<sup>(1)</sup> ، أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 207هـ<sup>(2)</sup>.  
"صدوق ثبت في شعبة"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"<sup>(4)</sup>، وقال علي بن المديني: "عبد الصمد ثبت في شعبة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن سعد : "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(6)</sup>، وقال الحاكم : "ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>، وقال النسائي: "لا بأس  
بأس به"<sup>(8)</sup>، وقال ابن قانع: "ثقة يُخْطئ"<sup>(9)</sup>، ونقل ابن خَلْفُونَ<sup>(10)</sup> توثيقه عن ابن نُمَيْرٍ<sup>(11)</sup>،

---

(1) التَّوْرِيُّ: بفتح التاء ثالث الحروف وضم النون بعدهما الواو وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى "التور" وعملها وبيعها. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (487/1)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (226/1).

(2) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (105/6 - ترجمة 1848)، والجرح والتعديل (50/6 - ترجمة 269)، وتهذيب الكمال (99/18 - ترجمة 3431).

(3) إقريب (ص 610 - ترجمة 4080).

(4) تهذيب الكمال (102/18 - ترجمة 3431).

(5) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(6) الطبقات الكبرى (300/7).

(7) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(8) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) - للنسائي (ص 91 - ترجمة 124).

(9) تهذيب التهذيب (291/6 - ترجمة 632).

(10) هو: الحافظ المتقن أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفُونَ الْأَزْدِيُّ، الأندلسي، نَزِلُ إِسْبِيلِيَّةَ، توفي سنة 636هـ. انظر: إسير - للذهبي (71/23 - ترجمة 51)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 102)،

والأعلام - للزركلي (36/6).

نُمير (1)، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (2)، وقال الذهبي: "الحافظ حجة" (3).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ثبت في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) يحيى القطان. (3) مسلم بن إبراهيم.

(1) محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".

(3) مسلم بن إبراهيم: هو: مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم، أبو عمرو البصري، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 222هـ بالبصرة (4)، "ثقة مأمون مكثر" (5).

#### الوجه الرابع عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث وهو ثقة فتفرد برفعه من طريق شعبة مخالفاً للثقات.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه" (6).

الوجه الثاني: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

يتبين من خلال الدراسة أن هذا الوجه هو الرابع عن شعبة لوروده من طرق ثلاثة من أصحاب شعبة الثقات.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الرابع الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث مرفوعاً

(1) تهذيب التهذيب (6/292 - ترجمة 632).

(2) الثقات - لابن حبان (8/414 - ترجمة 14157).

(3) الكاشف - للذهبي (1/653 - ترجمة 3376).

(4) الهداية - للكلابي (2/707)، وتذكرة الحفاظ (1/288 - ترجمة 394)، وتهذيب التهذيب (10/109 -

ترجمة 220)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 31).

(5) تقريب التهذيب (ص 529 - ترجمة 6616).

(6) مسند البزار (1/293 - حديث 1811).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

من غير طريق شعبة، عند مسلم (1) والترمذي (2) والنسائي (3) وأحمد (4) وغيرهم .  
[الحديث 7 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَخُلُوفُ (5) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ  
مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَنْ شُعْبَةَ يَرْفَعُهُ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ.... وَالْمَوْقُوفُ عَنْ شُعْبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ.أ.هـ المراء نقله من

كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله(6).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة على وجهين، وقد وقفت على وجه ثالث، وهي على  
النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.  
وقفت على وجه ثالث :

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (98/10) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

1) أخرجه مسلم في الصحيح (52/3 - حديث 2237) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بمثله.

2) أخرجه الترمذي في السنن (345/2 - حديث 1040)، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بمثله.

3) أخرجه النسائي في السنن (379/4 - حديث 1993)، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بمثله.

4) أخرجه أحمد في المسند (473/8 - حديث 4867)، من طريق سالم البراد عن ابن عمر بنحوه .

5) تغيير راحة الفم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (67/2).

6) العلل (316/5 - سؤال رقم 907) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. أخرجه: النسائي في السنن الكبرى (130/3 - حديث 2533)، وفي السنن الصغرى - المجنبى - (471/4 - حديث 2211). من طريق محمد بن جعفر غندر .

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه البزار في المسند (301/1 - حديث 1874)، من طريق عمير بن عبد المجيد.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الوليد الطيالسي .

أبو الوليد الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو: "ثقة ثبت".

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. رواه عن شعبة:

محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة : عمير بن عبد المجيد.

هو: عمير بن عبد المجيد أبو المغيرة الحنفي من أهل البصرة (1).

قال يحيى بن معين: "صالح" (2)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس" (3)، وذكره ابن حبان في الثقات (4)، خلاصة القول في الراوي أنه: "صدوق".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

يتبين من خلال دراسة الوجهين الذين ذكرهما الدارقطني والوجه الذي وقفنا عليه أن كلا الوجهين (المرفوع والموقوف) صحيح عن شعبة، فإن الوجه الموقوف رواه عنه محمد بن جعفر

1) التاريخ الكبير (544/6 - حديث 3265)، ولسان الميزان (235/6 - ترجمة 5861).

2) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

3) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

4) الثقات - لابن حبان (509/8 - ترجمة 14725).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

- غندر - وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

قال النسائي: "هذا هو الصواب عندنا(1).

والوجه الآخر المرفوع أيضاً ثابتٌ وصحيح عن شعبة فقد رواه عنه راويان أحدهما ثقة ثبت وهو أبو الوليد الطيالسي، والآخر صدوق وهو عمير بن عبد المجيد.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث أيضاً من طريق شعبة من حديث أنس بن مالك (2)، وأبي هريرة (3).

[الحديث 8] : وسئل عن حديث سهل بن أبي حنمة، عن أبي ذر: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الغائط، يقول: "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني". فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرّازي، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا القولُ بِمَحْفُوظٍ.

وغيره يرويه عن شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

(1) انظر: الأحاديث المختارة - لأبي عبد الله المقدسي (2/185 - حديث 563)، وتحفة الأشراف - للمزي

(2/184 - حديث 10166).

(2) موضح أو هام الجمع والتفريق - للخطيب البغدادي (1/541).

(3) صحيح البخاري (7/164 - حديث 5927)، وسنن الترمذي (2/128 - حديث 764)، وسنن ابن ماجه

(3/143 - حديث 1638)، ومسند أحمد (12/122 - حديث 7195).

(4) العلل (6/235 - سؤال رقم 1096).

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (35/9 - حديث 9825)، ومن طريقه ابن السنني في عمل اليوم والليلة (38/1 - حديث 22)، من طريق يحيى بن أبي بكير. وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (329/1 - حديث 539)، من طريق عبد الله بن أبي جعفر الرازي.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجلٍ يُقالُ له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍ موقوفاً.

أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، انظر تحفة الأشراف (194/9 - حديث 12003)، من طريق محمد بن جعفر غندر.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي. (2) يحيى بن أبي بكير.

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي، هو: عبد الله بن أبي جعفر، واسم أبي جعفر عيسى بن ماهان

الرازي، من صغار أتباع التابعين (1)، "صدوق يخطئ" (2).

ونقاه أبو زرعة (3)، وأبو حاتم: (4)، والعجلي (5)، وابن حبان (6)، وزاد أبو حاتم: "صدوق" (7).

"صدوق" (7).

---

(1) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586)، والكامل (216/4 - ترجمة 1024)، وميزان - للذهبي (77/4 -

ترجمة 4257).

(2) تقريب (ص 497 - ترجمة 3257).

(3) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(4) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(5) معرفة الثقات - للعجلي (25/2 - رقم 867).

(6) الثقات - لابن حبان (335/8 - رقم 13745).

(7) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

قال عمرو بن علي الفلاس: "من أهل الصدق سيء الحفظ"<sup>(1)</sup>، وقال أبو أحمد بن عدي: "وبعض حديثه مما لا يتابع عليه"<sup>(2)</sup>، وقال الساجي: "فيه ضعف"<sup>(3)</sup>، وقال الذهبي: "وثق وفيه شيء"<sup>(4)</sup>.  
شيء"<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول في الراوي أنه كما قال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

(2) يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍّ موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر - غندر -.

محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين أن الوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني، والوجه الأول ليس محفوظاً عن شعبة فقد رواه يحيى بن أبي بكير، وابن أبي جعفر وهو صدوق يخطئ، وعلى ذلك فإن رواية محمد بن جعفر أولى بالصواب من غيره وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

هذا الذي ذكرناه لا يعني تصحيح الرواية، ولكن مقتضى هذا الترجيح فقط تصويب الإسناد إلى شعبة، أما ما بعد شعبة في هذا الحديث فلا يخلو من علة، وهي كالتالي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث؛ رواه شعبة، عن منصور، عن الفيض عن ابن أبي حنمة، عن أبي ذرٍّ: أنه كان إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي عافاني وأذهب عني الأذى.

فقال أبو زُرعة: وهم شعبة في هذا الحديث.

ورواه الثوري، فقال: عن منصور، عن أبي عليٍّ عبيد بن عليٍّ، عن أبي ذرٍّ، وهذا الصحيح، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال.

(1) تاريخ بغداد (11/146).

(2) الكامل (4/216 - ترجمة 1024).

(3) تهذيب التهذيب (5/154 - ترجمة 300).

(4) الكاشف (1/543 - رقم 2670).

وقال أبي: كذا قال سفيان، وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح، والثوري أحفظ، وشعبة رُبما أخطأ في أسماء الرجال، ولا ندري هذا منه أم لا<sup>(1)</sup>.  
قال محمد ناصر الدين الألباني: "شعبة قد اضطرب في إسناده ومنتته، أما الإسناد؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمي التابعي: أبا الفيض، وفي رواية غندر عنه قال: سمعت رجلاً، ولم يسمه، وأما المتن؛ ففي الرواية الأولى رفعه، وفي الأخرى أوقفه، ووافقه سفيان - وهو الثوري - على وقفه، وخالفه في اسم التابعي فسماه أبو علي الأزدي.  
وإن مما لا شك فيه أن الموقف أصح؛ لموافقة شعبة في الرواية الأخرى للثوري، وكذلك قوله -  
نعني: الثوري- : (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه"<sup>(2)</sup>.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف، لعلتين:  
العلة الأولى: جهالة الرجل الذي رفعه إلى أبي ذر.  
الأخرى: الاضطراب في إسناده ومنتته، كما تبين في الدراسة.  
[الحديث: 9] : سئل عن حديث حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَوَضُّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"<sup>(3)</sup>.

1) علل الحديث - لابن أبي حاتم (27/1 - حديث 45).

2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (354/12 - 355 - حديث 5658).

3) هذا الحكم منسوخ بحديث جابر الذي أخرجه أبو داود في سننه وغيره من حديث جابر بن عبد الله: "جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار". قال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخًا لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"، وقال النووي: "وقد اختلف العلماء في قوله صلى الله عليه وسلم وتوضؤوا مما مسّت النار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى انه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسّه النار..... أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسّه. انظر: سنن الترمذي - كتاب الطهارة - باب باب في ترك الوضوء مما مسّت النار (123/1 - حديث 80)، وشرح صحيح مسلم - للنووي (43/4)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (312/1)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (330/1)، والاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار - لابن عبد البر (176/1)،

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ: يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ فَرَفَعَهُ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَحَدَّهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَوَقَّفَهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأُمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ شُعْبَةَ .  
وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ (1).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد، ولكن أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد.

ولكن أفاد الدارقطني أن معاذ بن معاذ، وأمينة بن خالد رووه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.

مؤملاً بن إسماعيل: مؤملاً بن إسماعيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن البصري،

---

والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - لابن قدامة المقدسي (211/1 - 216)، والمجموع شرح

المهذب - للنووي (58/2).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

مولى آل عمر بن الخطاب، توفي سنة 206 هـ (1)، "صدوق سيء الحفظ" (2).  
وثقه يحيى بن معين: (3)، وإسحاق بن راهوية (4).  
قال أبو حاتم: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ" (5)، وقال البخاري: "منكر الحديث" (6)،  
وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (7)، وقال الساجي: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول  
ذكرها" (8)، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الغلط" (9)، وقال الدارقطني: "ثقة كثير الخطأ" (10).  
وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف و (يتثبت) فيه، لأنه كان  
سيء الحفظ كثير الغلط (11) خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "صدوق سيء الحفظ".  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنظلة بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ. (2) أُمِّيَّةُ بْنُ خَالِدٍ.  
(1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، هُوَ: مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانَ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ الْقَاضِي

- 
- 1) الطبقات الكبرى (501/5)، والجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1709)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (408/14)، ولسان الميزان - لابن حجر (433/9 - ترجمة 2811)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (111/5 - ترجمة 2419).
  - 2) تقريب (ص 987 - ترجمة 7029).
  - 3) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (374/8 - ترجمة 1708).
  - 4) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 5) الجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1708).
  - 6) تهذيب الكمال (178/29 - ترجمة 6319).
  - 7) الثقات - لابن حبان (187/9 - ترجمة 15915).
  - 8) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 9) الطبقات الكبرى (501/5).
  - 10) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 11) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

(والد عبيد الله بن معاذ، ومثنى بن معاذ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196هـ بالبصرة (1)،  
"ثقة متقن" (2).

(2) أمية بن خالد: هو: أمية بن خالد بن أسود بن هذبة، ويقال أمية بن خالد بن هذبة بن عتبة  
الأزدي الثوباني القيسي، أبو عبد الله البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 أو  
201هـ (3). "صدوق" (4).

قال أبو زرعة (5)، وأبو حاتم (6) الرازيان، والترمذي (7)، والعجلي (8): "ثقة".

وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً" (9)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (10).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

لم نقف على إسناد الوجهين، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه الأول رواه عن شعبة مؤمل بن  
إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ، وعلى ذلك فالوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني

---

1) الطبقات الكبرى (293/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 389 - ترجمة 1917)، والتاريخ الكبير  
(365/7 - ترجمة 1571)، والجرح والتعديل (248/8 - ترجمة 1132)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن  
حبان (253/1 - ترجمة 1270)، وتاريخ بغداد (131/13 - ترجمة 7118)، وتاريخ الإسلام - للذهبي  
(396/13).

2) التقريب (ص 952 - ترجمة 6740).

3) الطبقات الكبرى (301/7)، والتاريخ الكبير (10/2 - ترجمة 1524)، والجرح والتعديل (302/2 - ترجمة  
1123)، ورجال صحيح مسلم - لأبي بكر بن الأصبهاني (71/1 - ترجمة 101)، وتهذيب الكمال (330/3 -  
ترجمة 554).

4) التقريب (ص 152 - ترجمة 553).

5) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

6) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

7) السنن - للترمذي (51/5 - حديث 2933).

8) معرفة الثقات - للعجلي (236/1 - ترجمة 119).

9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 186 - ترجمة 283).

10) الثقات - لابن حبان (123/8 - 12538).

الموقوف، وذلك لاتفاق معاذ بن معاذ، وخالد بن أمية وهما تفتان، على رواية هذا الوجه عن شعبة، وهذا ما صححه الدارقطني بقوله: "والموقوف أصح" (1) .

#### الحكم على الحديث:

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث من طريق شعبة عن علي بن سويد، عن حضين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق، فقد صح من حديث زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - ترجمة 814)، والنسائي في السنن (115/1 - حديث 179) من طريق خارجة بن زيد عنه.

ومن حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 815)، وأحمد في المسند (96/16 - حديث 10071)، من طريق عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه.

ومن حديث عائشة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 816)، وابن ماجه في السنن (394/1 - حديث 486) من طريق عروة عنها.

[الحديث: 10] : وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم محشرون يوم القيامة غراً" (2) مُحَجَّلِينَ (3) من آثار الوضوء، فمن استطاع استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه علي بن زياد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي التياح، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة جميعاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال.....

وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة. أهـ  
المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

(2) الغر: جمع الأغر: من الغرة، بياض الوجه، يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (354/3).

(3) أي بياض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام . انظر: النهاية - لابن الأثير (346/1).

(4) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على أربعة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
رواه عن شعبة : يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.

أ.د. إسماعيل رضوان

### الوجه الراجح عن شعبة:

أما الوجهان -الأول والثاني- المرفوعان فتفرد بتفرد بروايتهما يحيى بن أبي بكير عن شعبة وهو ثقة، ولكن التفرد لم يأت منه إنما من الراوي عنه علي بن زياد، ولم نعرفه، ولم نجد له ترجمة، حتى أن محقق كتاب العلل محفوظ الرحمن لم يجد ترجمته، قال: "ولم أجد ترجمته" (1).

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير" (2). وأما ما يتعلق بالوجهين الآخرين فلم نقف على من أخرجهما، ولكن أفاد الدارقطني أن أصحاب شعبة روه عنه من هذا الوجه الموقوف، قال الدارقطني: "وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة" (3).

وعليه فإن هذين الوجهين الآخرين هما المحفوظان عن شعبة بإفادة الدارقطني، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على تخريج الحديث بإسناده، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.

والحديث منقح عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (4)، ومسلم (5)، في صحيحيهما من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرى عن أبي هريرة رضي الله عنه. [الحديث 11]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء" (6).

(1) العلل - للدارقطني (170/8 - سؤال رقم 1488).

(2) حلية الأولياء - لأبي نعيم الأصبهاني (206/7).

(3) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (39/1 - حديث 136).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء (149/1 - حديث 603).

(6) الشحناء يعني العداوة والبغضاء. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (273/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (450/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ : يَرَوِيهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، وَمُسْلِمٌ بِنُ أَبِي مَرِيَمَ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَالْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ..... وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ ، عَنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَخَالَفَهُ بَدَلٌ وَمُعَاذٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، فَرَوَاهُ ، عَنِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .

وَمَنْ وَقَفَهُ أَتَبَتَ مِنْ أَسْنَدِهِ . أَهـ المَرَادُ نَقْلُهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (1) .  
أوجه الاختلاف :

ذَكَرَ الدَّارِقَطَنِيُّ أَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا عَنِ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيَةِ :  
الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ ، مَوْقُوفًا .  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن يحيى بن السكن رواه عن شعبة .

الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن بدل، ومُعَاذٌ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، رَوَاهُ عَنِ شُعْبَةَ .

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
رواه عن شعبة : يحيى بن السكن .

يحيى بن السكن : هو يحيى بن السَّكَنِ البَصْرِيُّ نَزَلَ الرِّقَّةَ (2) وَقَدِمَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا ، مَاتَ بِالرِّقَّةِ

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) الرِّقَّةُ : بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَتَشْدِيدِهِ وَأَصْلُهُ كُلُّ أَرْضٍ إِلَى جَنْبِ وَادٍ يَنْبَسِطُ عَلَيْهَا الْمَاءُ وَجَمْعُهَا رِقَاقٌ هِيَ مَدِينَةٌ تَقَعُ شَرْقِيَّ حَلَبٍ عَلَى نَهْرِ الْفُرَاتِ كَانَتْ مِنْ أَهَمِّ الْمَدَنِ أَيَّامَ بَنِي الْعَبَّاسِ بَنَى بِهَا الرَّشِيدُ قَصْرَ السَّلَامِ وَكَانَ يَقِيمُ بِهَا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فِي بَغْدَادَ وَهَنَّاكَ مَدَنٌ أُخْرَى تَحْمَلُ هَذَا الْأَسْمَ . انظر : معجم البلدان - لياقوت الحموي (58/3) ، والروض المعطار - للحميري (ص 270) .

سنة ثلاثين ومائتين (1).

قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" (2)، وقال مرة: "ضعيف الحديث" (3)، وقال صالح جزرة: "ضعيف" (4)، وقال مرة: "لا يساوي فلساً" (5)، وذكره ابن حبان في الثقات (6). خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف". الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد موقوفاً. رواه عن شعبة:

(1) بدل بن المحبر. (2) معاذ بن معاذ. (3) عمرو بن مرزوق.

(1) بدل بن المحبر: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو ثقة ثبت.  
(2) معاذ بن معاذ: تقدمت ترجمته في حديث (9)، وهو ثقة متقن.  
(3) عمرو بن مرزوق: تقدمت ترجمته في حديث (5)، وهو ثقة عابد بما أخطأ.

الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الأول غير محفوظ عن شعبة، وذلك لعلتين، الأولى ضعف يحيى بن السكن، والأخرى مخالفة يحيى بن السكن للثقات من أصحاب شعبة. وعلى ذلك فإن الوجه الثاني هو الرابع والمحمول عن شعبة وذلك لما يلي: أولاً: اتفاق أصحاب شعبة؛ بدل بن المحبر، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق على روايته من هذا الوجه.

- 
- (1) التاريخ الكبير (280/8 - ترجمة 3001)، والجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643)، والثقات (253/9 - ترجمة 16282)، وتاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464)، والميزان (183/7 - ترجمة 9533)، ولسان الميزان - لابن حجر (447/8 - ترجمة 8466).
  - (2) الجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643).
  - (3) علل الحديث - لابن أبي حاتم (57/2 - حديث 1657).
  - (4) المغني في الضعفاء - للذهبي (735/2 - ترجمة 6975).
  - (5) تاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464).
  - (6) الثقات - لابن حبان (253/9 - ترجمة 16282).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله: "وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَّتْ مِنْ أَسْنَدِهِ"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث :

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث. ولكن قد صح الحديث مرفوعاً من غير طريق شعبة، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص 148- حديث 411)، ومسلم في الصحيح(8/11- حديث 6709)، وغيرهما.

[الحديث 12]: وَسئِلُ عَن حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ"<sup>(2)</sup>.

فقال ..... فَأَمَّا الْأَعْمَشُ فَرَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فَرَقَعَهُ أَبُو الْحَارِثِ الْوَرَّاقُ نَصْرُ بْنُ حَمَادٍ، عَنِ شُعْبَةَ، وَرَوَى عَنِ وَهَّابِ بْنِ جَرِيرٍ أَيْضاً، مَرْفُوعاً، وَغَيْرُهُمَا يَرَوِيهِ عَنِ شُعْبَةَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (39/7) من طريق أبي الحارث السوراق.

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) أي مالكة يركبه ويحلبه فإن أوجر فأجر ظهره له ونفقتة عليه، يعني ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما، مثاله: إنسان رهن بقرة وصار المرتهن يحلبها، فنقول: لك أن تحلبها بقدر النفقة، فإذا كان ثمن حليبها مائة في الأسبوع، ونفقتها في الأسبوع مائة، ففي هذه الحال لا له ولا عليه، وإن كان الحليب يساوي مائتين في الأسبوع، والنفقة مائة دفع للراهن مائة، لكن هذه المائة تكون رهناً؛ لأنها من نمائه، وإن كان بالعكس النفقة مائتان، واللبن يساوي مائة، فإنه يرجع على الراهن بما زاد على ثمن الحليب. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر (144/5)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير - للمنوي (77/4)، والشرح الممتع على زاد المستقنع - للعثيمين (52/9).

(3) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (38/6 - حديث 11540)، من طريق مسلم بن إبراهيم. دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الحارث الوراق.

أبو الحارث الوراق: هو: نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق<sup>(1)</sup>، البصري الحافظ، من صغار أتباع التابعين.

"ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع"<sup>(2)</sup>.

قال يحيى بن معين يقول: "نصر بن حماد كذاب"<sup>(3)</sup>، وقال يعقوب بن شيبة: "ليس بشيء"<sup>(4)</sup>، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"<sup>(5)</sup>، وقال مسلم: "ذاهب الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال النسائي: "ليس بثقة"<sup>(7)</sup>، وقال أبو زرعة: "لا يكتب حديثه"<sup>(8)</sup>، وقال أبو حاتم<sup>(9)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(10)</sup>،

---

(1) الوراقُ: بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخرها القاف، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها، وقد يقال لمن يبيع الورق. انظر: الأنساب - للسمعاني (584/5).

(2) التقريب (ص 999 - ترجمة 7109).

(3) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(4) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(5) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 118 - ترجمة 373).

(6) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(7) تاريخ بغداد (281/13).

(8) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(9) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(10) تاريخ بغداد (281/13)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والعقيلي (1): "متروك الحديث"، وقال زكريا بن يحيى الساجي: "يعد من الضعفاء" (2)، وقال الداقطنى: "ليس بالقوى فى الحديث" (3)، وقال ابن حبان: "كان يُخطئ كثيراً، ويهم فى الإسناد، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم فى الراوي أنه: "ضعيف جداً وخاصة فى روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (5).

الوجه الثانى: شعبة، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، موقوفاً. رواه عن شعبة: مسلم بن إبراهيم.

مسلم بن إبراهيم: تقدمت ترجمته فى حديث (6) وهو: "ثقة مأمون مكثر".

**الوجه الرابع عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، مرفوعاً. هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة، وذلك لأمرين؛ أولاً: أبو الحارث الوراق نصر بن حماد رواه عن شعبة وهو ضعيف جداً، وخاصة فى روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (6).

ثانياً: لمخالفته أيضاً مسلم بن إبراهيم وهو متفق على توثيقه، قال ابن عدي: "وهذا من حديث شعبة موصولاً لم أكتبه إلا عن عبدان ..... وهذه الأحاديث التى ذكرتها عن نصر، عن شعبة - وله غيرها عن شعبة - كلها غير محفوظة" (7).

1) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)

2) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، وتهذيب التهذيب (380/10 - ترجمة 770).

3) المؤلف والمختلف - للدارقطني (2204/4).

4) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (54/3).

5) الكامل - لابن عدي (39/7).

6) الكامل - لابن عدي (298/1).

7) الكامل (39/7).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: رواية مسلم بن إبراهيم لهذا الوجه، وهو ثقة مأمون.  
ثانياً: ترجيح أهل العلم لهذا الوجه الموقوف من طرق عن شعبة وغيره عن الأعمش، قال الحاكم:  
" الثَّورِي وَسُعْبَةُ عَلَى تَوْقِيفِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ " (1).  
قال الترمذي في السنن : " وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً " (2).  
وقال ابن عدي في الكامل : " وهذا الحديث قوله "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" الأصل فيه موقوف، وقد رواه عن الأعمش أبو عوانة، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، وشعبة، والثوري مرفوعاً وموقوفاً، والأصح هو الموقوف " (3).  
وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة" (4).  
وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: "وكذلك رواه سفيان الثوري، وهشيم، ومحمد بن فضيل، وجريير بن عبد الحميد عن الأعمش موقوفاً وهو المحفوظ من حديثه" (5).  
وقال ابن طاهر المقدسي "والأصح هو الموقوف" (6).  
وقال ابن حجر في التلخيص: "ورجح الدارقطني، ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه" (7).  
وقال ابن حجر في فتح الباري : "وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح

1) المستدرک علی الصحیحین - للحاکم (58/2 - حدیث 2307).

2) السنن - للترمذی (533/2 - حدیث 1254).

3) الكامل - لابن عدي (273/7).

4) السنن الكبرى - للبيهقي (38/6 - حدیث 11539).

5) تاریخ بغداد (184/6).

6) ذخيرة الحفاظ - لابن طاهر المقدسي (1415/3 - حدیث 3103).

7) التلخیص الحبیبر فی تخریج أحادیث الرافعی الکبیر - لابن حجر (94/3).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الموقوف، وبه جزم الترمذي<sup>(1)</sup>.

فتحصل من هذا أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" لا يصح عن أبي هريرة إلا موقوفاً عليه.

ثالثاً: تصويب الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "عَنْ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا ، وَهُوَ الصَّوَابُ"<sup>(2)</sup>.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح وهو الموقوف إسناده صحيح .

قال الترمذي في سننه: "هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي، عن أبي هريرة"<sup>(3)</sup>.

[الحديث 13] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَعِمُّ الشَّفِيعُ الْقُرْآنُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أكرمهُ فَيَلْبِسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ فَيَلْبِسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ ... الْحَدِيثُ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً ، وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ .... وَهُوَ الصَّوَابُ .أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف:**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (143/5).

2) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

3) السنن - للترمذي (533/2 - حديث 1254).

4) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، والحاكم في المستدرک (1/552 - حديث 1987)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/379 - حديث 1841)، والإشيلي في الأحكام الشرعية لكبرى (4/24)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (7/206)، من طريق سلم بن قتيبة. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، من طريق محمد بن جعفر. والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (1/51 - حديث 45) من طريق حجاج بن محمد المصيصي.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

- (1) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة ثبت في شعبة".
- (2) سلم بن قتيبة: أبو قتيبة: هو سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيَّ (1)، الخُرَّاسَانِيُّ، الفَرِيَّابِيُّ (نَزِيلُ البَصْرَةِ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 هـ أو بعدها (2). "صدوق" (3).

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "ليس به بأس" (4)، وقال أبو زرعة الرازي: "ثقة" (5)،

---

(1) الشَّعِيرِيُّ: بفتح الشين وكسر العين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفي آخرها راء - هذه النسبة إلى بيع الشعير وإلى باب الشعير وهي محلة معروفة بالكرخ فمن الأول جماعة منهم أبو قتيبة سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيُّ البصري. انظر: الأنساب - للسماعي (3/437).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (4/159 - ترجمة 2320)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (1/334 - ترجمة 469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (9/308 - ترجمة 93)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (1/448 - ترجمة 885).

(3) تقريب (ص 246 - ترجمة 2471).

(4) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (4/171 - سؤال 3775).

(5) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس، كثير الوهم، يُكتب حديثه"<sup>(1)</sup>، وقال الحاكم، عن الدارقطني:  
"ثقة"<sup>(2)</sup>.

وقال المسعودي، عن الحاكم: "ثقة مأمون"<sup>(3)</sup>، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(4)</sup>، وقال الذهبي: "ثقة بهم"<sup>(5)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ربما وهم".  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة:

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) حجاج بن محمد المصيصي: هو: حجاج بن محمد المصيصي<sup>(6)</sup>، أبو محمّد الأعور، مولى سليمان بن جالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثمّ تحوّل إلى المصيصة، ورابط بها، ورحل الناس إليه، من صغار أتباع التابعين، 206هـ ببغداد<sup>(7)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

(2) تهذيب التهذيب (4/117 - ترجمة 225).

(3) سوالات السجزي للحاكم (ص 118 - سؤال 103).

(4) الثقات - لابن حبان (6/420 - ترجمة 8382).

(5) الكاشف (1/451 - ترجمة 2015).

(6) المصيصي: بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها صاد مهملة ثانية هذه النسبة

إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ينسب إليها كثير من العلماء. انظر: الأنساب - للسمعاني (5/315).

(7) التاريخ الكبير (2/380 - ترجمة 2840)، معرفة الثقات (1/286 - ترجمة 268)، والجرح والتعديل

(3/166 - ترجمة 708)، والثقات - لابن حبان (8/201)، وتاريخ بغداد (8/236 - ترجمة 4342)، والكاشف

(1/313 - ترجمة 942)، و"ميزان" (2/205 - ترجمة 1749) كلاهما للذهبي، والمختلطين - للعلائي (ص

19 - ترجمة 10)، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط - لسبط ابن العمري (ص 83 - ترجمة 21).

"ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"<sup>(1)</sup>.  
واختلاطه لا يضر إذ هو من رجال الصحيحين المتفق على توثيقهم، وقد عده  
العلائي من القسم الأول من المختلطين الذين قال فيهم: من لم يوجب ذلك له  
ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته... وإما لأنه لم  
يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم<sup>(2)</sup>.

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو قتيبة، وهذا الوجه غير محفوظ عن شعبة وهما  
إن كانا ثقة فقد خالفا من هو أوثق منهما، محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، ولا  
سيما أن أبا قتيبة ثقة يغرب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: روى هذا الوجه عن شعبة اثنان من الثقات، ولا سيما محمد بن جعفر فهو من أثبت الناس  
في شعبة.

ثانياً: ترجيح أهل العلم لرواية الوقف، قال الترمذي: "وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَهَذَا أَصْحُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ  
الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ"<sup>(3)</sup>.

وقال الجوزقاني: "هذا الحديث ليس له أصل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>،  
قال ابن حجر معلقاً على كلام الجوزقاني (قلت هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن  
من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا  
أصح من المرفوع) وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح<sup>(5)</sup>.

(1) التقريب (ص 224 - ترجمة 1135).

(2) المختلطين - للعلائي (ص 3).

(3) سنن الترمذي (36/5 - حديث 2915).

(4) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(5) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وهو الصواب" (1) .  
الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ، ولكن الحديث وإن كان موقوفاً على أبي هريرة فله حكم الرفع، قال الحافظ ابن حجر: "هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا أصح من المرفوع، قلنا: وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح" (2) .

[الحديث 14] : وسئل عن حديث الأعرج، عن أبي هريرة، أنه كان إذا كبر سكت هنيهة، ثم قرأ: الحمد لله رب العالمين.

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه فرفعه عمرو بن علي، عن أبي داود، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه غيره، والموقوف هو المحفوظ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (3).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في السنن (87/2 - حديث 1029)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (178/1 - حديث 171)، وابن أبي شيبة في المصنف (518/2 - حديث 2860)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-.  
وابن المنذر في الأوسط (249/4 - حديث 1293)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

(1) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

(2) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(3) العلل (299/10 - سؤال رقم 2019) .

أ.د. إسماعيل رضوان

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو داود الطيالسي.

أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عبد الرحمن بن مهدي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) عبد الرحمن بن مهدي: هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ وَقِيلَ

الأزدي مولاهم، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ الْوَلُّوِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 198هـ

بالبصرة (2)، "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه"<sup>(3)</sup>.

#### الوجه الرابع عن شعبة:

روى الوجه الأول عن شعبة أبو داود الطيالسي، وهذا الوجه تبين من خلال التخريج والدراسة أنه ليس بمحفوظ عن شعبة إذ تفرد برفعه أبو داود، قال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

داود"<sup>(4)</sup>، وعليه فالوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الأثبات محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لرواية الوقف في أكثر من موضع، قال في السنن: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

---

(1) الْوَلُّوِيُّ: بضم اللامين بينهما واو ساكنة وفي آخرها واو ثانية هذه النسبة لجماعة يبيعون للؤلؤ منهم الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي. انظر: الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 67)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (135/3).

(2) التاريخ الكبير (354/5 - ترجمة 1123)، والجرح والتعديل (288/5 - ترجمة 1382)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (329/1 - ترجمة 313).

(3) تقريب (ص 601 - ترجمة 4018).

(4) سنن الدارقطني (87/2 - حديث 1029).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

داوُد، عَنْ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup>، وَقَالَ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ: " وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْمَحْفُوظُ"<sup>(2)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 15] : وسئل عن حديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عن نبيذ الجر<sup>(3)</sup>.

فقال : يرويه شعبة ، واختلف عنه ، فرواه أصحاب شعبة عنه موقوفاً.

ورفعه أبو رفاعة العدوي<sup>(4)</sup> عن محمد بن كثير عن شعبة، والصحيح موقوف. أ.هـ كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(5)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفنا على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

ووقفنا على وجه ثالث هو:

---

<sup>(1)</sup> سنن الدارقطني (2/87 - حديث 1029).

<sup>(2)</sup> العلل (10/299 - سؤال رقم 2019) .

<sup>(3)</sup> النبيذ: هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقول نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا فصرف من مفعول إلى فاعل وانتبذته اتخذته نبيذا وسواء كان مسكرا أو غير مسكرا. والجر بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة وهي كل ما يصنع من مدر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (5/6)، وتحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (5/494).

<sup>(4)</sup> هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن حبيب بن محمد أبو رفاعة القاضي العدوي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ. انظر: الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921)، ولسان الميزان - للذهبي (4/568 - ترجمة 4411).

<sup>(5)</sup> العلل (10/325 - سؤال رقم 2036) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأخير: شُعْبَةٌ، عَنْ سَلْمَةَ بِنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن محمد بن كثير رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (198/12 - حديث 24285)، عن غندر.

الوجه الثالث: شعبة، عَنْ سَلْمَةَ بِنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
أخرجه أحمد في المسند (470/3 - حديث 2028)، وابن عبد البر في التمهيد (248/1)، عن يحيى القطان. وأحمد في المسند (470/3 - حديث 2028)، عن محمد بن جعفر.

والدارمي في السنن (1340/2 - حديث 2157)، عن أبي زيد سعيد بن الربيع.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: يحيى بن كثير.

هو: يَحْيَى بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِرْهَمِ الْعَنْبَرِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو غَسَّانَ الْبَصْرِيُّ (خراساني الأصل)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 206 هـ (1)، "ثقة" (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

رواه عن شعبة: غندر.

غندر: هو محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

---

(1) التاريخ الكبير (300/8 - ترجمة 3084)، والجرح والتعديل (183/9 - ترجمة 760)، والمعجم في مشنبيه

أسامي المحدثين (ص 270 - ترجمة 493)، والكاشف - للذهبي (373/2 - ترجمة 6232).

(2) التقريب (ص 1064 - ترجمة 7629).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ (1)، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ (2) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
رواه عن شعبة:

(1) يحيى القطان. (2) محمد بن جعفر. (3) أبو زيد سعيد بن الربيع.  
(1) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4)، وهو: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".  
(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) أبو زيد سعيد بن الربيع: تقدمت ترجمته في حديث (8)، وهو: "ثقة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة يحيى بن كثير وهو ثقة، وهذا الوجه وهم وليس بمحفوظ عن شعبة، وليس الوهم من يحيى بن كثير إنما الوهم ممن رواه عن يحيى وهو أبو رفاعة العدوي ذكره ابن حبان في الثقات وقال وكان يخطئ (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: محمد بن جعفر، وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، وليس كما قال الدارقطني أن أصحاب شعبة رووه عنه موقوفاً، فإن أصحاب شعبة رووه عنه مرفوعاً، ولكن ليس من حديث أبي هريرة، إنما من حديث ابن عباس، كما سيأتي في الوجه الأخير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(1) هو: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي التنعي (وتتبعه بطن من حضرموت)، متفق على توثيقه وإتقانه، قال أبو زرعة: "ثقة مأمون ذكي"، وقال أبو حاتم: "ثقة متقن"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال العجلي والنسائي: "ثقة ثبت". انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (171/4 - ترجمة 742)، ومعرفة الثقات - للعجلي (1/421 - ترجمة 646)، وتهذيب الكمال - للمزي (11/313 - ترجمة 2467)، وتهذيب التهذيب - لابن حجر (4/137 - ترجمة 269).

(2) هو: عمران بن الحارث السلمى، أبو الحكم الكوفي، ثقة. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - للأصبهاني (ص 257 - رقم 2192)، وتهذيب الكمال (22/313 - ترجمة 4483)، وقرئ (ص 749 - ترجمة

(5147).

(3) الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921).

رواه عن شعبة، ثلاثة من أصحابه الثقات يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وأبو زيد سعيد بن الربيع، وهذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، وليس الأمر كما قال الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف، إنما هو المرفوع ولكن ليس من حديث أبي هريرة، ولكن من حديث ابن عباس.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

وقد صحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد<sup>(1)</sup>.

[الحديث 16] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَى، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَدِّقُ الْعَبْدَ فِي خَمْسَةِ يَقُولُهُنَّ : إِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي، الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ : مَنْ قَالَهُ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ.

قال ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَسَلَّمُ بْنُ قُنَيْبَةَ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَى، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنِ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ.... أَهـ . المراد نقله من كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(2)</sup>.

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً. أخرجه أبو يعلى في المسند (26/11 - حديث 6163)، من طريق النضر بن شميل. وابن منده في التوحيد (ص 204 - حديث 160)، من طريق أبي داود الطيالسي. وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، من طريق سلم بن قتيبة. وابن المظفر البغدادي في حديث شعبة (ص 113 - حديث 156)، من طريق حجاج بن نصير.

<sup>(1)</sup> مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (246/5 - حديث 3157).

<sup>(2)</sup> العلل (332/8 - سؤال رقم 1603).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. أخرج الترمذي في السنن (429/5 - حديث 3430)، والنسائي في السنن الكبرى (19/9 - حديث 9777)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا. رواه عن شعبة:

(1) النضر بن شميل. (2) أبو داود الطيالسي. (3) سلم بن قتيبة. (4) حجاج بن نصير. (1) النضر بن شميل: هو: النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلِ بْنِ خَرَشَةَ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الْمَرْوَزِيُّ<sup>(1)</sup>، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204هـ بمَرُو<sup>(2)</sup>، ثقة ثبت<sup>(3)</sup>.

(2) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة.

(3) سلم بن قتيبة: هو أبو قتيبة تقدمت ترجمته في حديث (13)، وهو: ثقة ربما وهم. (4) حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ضعيف. الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الراجح عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة، وذلك لأن محمد بن

---

(1) المَرَوَزِيُّ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وفي آخرها زاي هذه النسبة إلى مرو الشاهجان - وإنما قيل لها الشاهجان يعني شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم - خرج منها جماعة كثيرة من العلماء لا حاجة إلى ذكرهم لشهرتهم. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (265/5)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (199/3).

(2) انظر: الجرح والتعديل (477/8 - ترجمة 2188)، ورجال صحيح البخاري - للكلاباذي (748/2) - ترجمة (1253).

(3) التقريب (ص 1001-1102 - ترجمة 7135).

جعفر هو الذي رواه عن شعبة وهو من أثبت الناس في شعبة وعليه فهو المقدم في الترجيح عن وقوع الاختلاف، وقد نص العلماء على أن شعبة لم يرفعه، قال الترمذي: "رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ شُعْبَةُ"<sup>(1)</sup>، وهذا ما صححه الدارقطني وذلك بقوله: "وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة تفرد به سلم"<sup>(2)</sup> قال الباحث: وهم أبو نعيم فإن أبا قتيبة لم يتفرد به فقد تابعه النضر بن شميل وأبو داود الطيالسي وحجاج بن نصير.

قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به إبراهيم بن راشد عن سعيد بن شعبة عن أبيه، ورواه النضر بن شميل وأبو قتيبة عن شعبة، ورواه أيضا ووقفه غيرهم عن شعبة"<sup>(3)</sup>.  
**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وشعبة قد سمع من أبي إسحاق السبيعي قبل الاختلاط باتفاق العلماء، قال أبو زرعة: "أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل وشعبة أحب إلى من إسرائيل"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معين يقول: "أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان"<sup>(5)</sup>.  
قال الميموني: "قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري، وشعبة أقدم سماعاً من سفيان"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> سنن الترمذي (429/5 - حديث 3430).

<sup>(2)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(3)</sup> أطراف الغرائب والأفراد - لابن طاهر المقدسي (154/5 - حديث 4981).

<sup>(4)</sup> الجرح والتعديل (66/1)، (225/4).

<sup>(5)</sup> الجرح والتعديل (370/4 - ترجمة 1609).

<sup>(6)</sup> شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي (155/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وكونه موقوفاً لا يضر؛ لأن مثل هذا الحديث له حكم المرفوع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، وإنما يقال عن توقف."

قال الألباني: ويؤيد أن أبا إسحاق قد توبع على رفعه، فقال عبد بن حميد: حدثنا مصعب بن مقدم حدثنا إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأغر مثل حديث أبي إسحاق إلا أنه زاد فيه: "قال: ومن قال في مرضه ثم مات لم يدخل النار" (1)، وهذا إسناد جيد (2).

[الحديث 17]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له".

فقال ..... واختلف عن شعبة فرواه عنه عثمان بن عمر موقوفاً، وقال عقان، عن شعبة: رفته مرة، ووقفه غيره عنه (3).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن عثمان بن عمر رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
أخرجه ابن المظفر في حديث شعبة (ص 144 - حديث 211)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (208/7)، من طريق حجاج بن نصير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

(1) أخرجه عبد بن حميد في المسند (104/2 - حديث 946).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - للألباني (3/464 - حديث 1390).

(3) العلل (10/97 - سؤال رقم 1891).

أ.د. إسماعيل رضوان

رواه عن شعبة: عثمان بن عمر بن فارس.  
هو: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَبْدِيُّ، وَقِيلَ يُكْنَى: أَبَا عَدِيٍّ،  
وقيل: أبا عبد الله، البصري (أصله من بخارى)، من صغار أتباع التابعين، توفي  
سنة 209هـ (1) ثقة<sup>(2)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير:  
حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ضعيف".

#### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: عثمان بن عمر، وهو ثقة، ولم نقف على تخريج لهذا الوجه، وبما أنه  
لم يعلم مخالف لعثمان، إلا حجاج بن نصير وهو ضعيف ولا عبرة بمخالفته لعثمان، فعلى ذلك  
فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير وهو ضعيف، ثم إنه قد تفرد بالرواية عن شعبة في هذا الوجه،  
وقد خالف الثقة عثمان بن عمر، قال أبو نعيم الأصبهاني: "تفرد به حجاج عن شعبة"<sup>(3)</sup>، وعلى  
ذلك فإن هذا الوجه عن شعبة منكر.

#### الحكم على الحديث :

لم نقف على من أخرج الوجه الرابع، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.  
وقد صحح الحديث من غير طريق شعبة غير واحد من أهل العلم فقد أخرجه مسلم<sup>(4)</sup>،

---

<sup>(1)</sup> الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (240/6 - ترجمة 2274)، ومعرفة الثقات (130/2) - ترجمة  
1216)، والجرح والتعديل (159/6 - ترجمة 877)، وتاريخ بغداد (280/11 - ترجمة 6052)، والكاشف  
(11/2 - ترجمة 3727)، وتهذيب التهذيب (129/7 - ترجمة 290).

<sup>(2)</sup> تقريب التهذيب (ص 667 - ترجمة 4504).

<sup>(3)</sup> حلية الأولياء (208/7).

<sup>(4)</sup> أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الجنائز - باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ. (52/3 - حديث 2241).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وابن حبان<sup>(1)</sup>، وصحاحه من حديث عائشة\_ رضي الله عنها، وذلك بإخراجهما الحديث في صحيحيهما بلفظ: "مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ". وصححه الترمذي أيضاً باللفظ ذاته وقال "حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ"<sup>(2)</sup>

[الحديث 18 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "يُحَسِرُ"<sup>(3)</sup> الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ".  
فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ الْحَمِيدِيُّ، عَنِ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ. وَالصَّحِيحُ عَنِ شُعْبَةَ الْمَوْقُوفِ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_<sup>(4)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: من طريق شعبة موقوفاً.  
الوجه الثاني: من طريق شعبة مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

وعلى ذلك لم تتمكن من دراسة الأوجه.

الوجه الراجع عن شعبة:

لم نجد من أخرج الحديث من وجهيه عن شعبة.

<sup>(1)</sup> أخرجه ابن حبان في الصحيح (351/7 - حديث 3081).

<sup>(2)</sup> السنن - للترمذي (336/2 - حديث 1029).

<sup>(3)</sup> يحسر: أي ينكشف لذهاب مائه. انظر: شرح صحيح مسلم - للنووي (19/18)، النهاية في غريب الحديث والأثر (383/1).

<sup>(4)</sup> العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

أ.د. إسماعيل رضوان

ولكن أفاد الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

لم نقف على تخريج الحديث من طريق شعبة، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الإسناد. وأما الحديث فمتفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري<sup>(2)</sup>، ومسلم<sup>(3)</sup> في صحيحيهما من طريق خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[الحديث 19] : وسئل عن حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "لا تحل الصدقة لغني" (4) ، يهجره فوق ثلاث .... الحديث".

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرفعه شبابة، عن شعبة، ووقفه زهير، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان، عن منصور، والأشبه المرفوع. أ.هـ - كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (5) .

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (261/8 - حديث 9116) من طريق شبابة بلفظ: "لا هجرة

(1) العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الفتن - باب خروج النار (58/9 - حديث 7119).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الفتن وأشراف الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يحسب الفرات عن جبل من ذهب. (174/8 - حديث 7456).

(4) قال محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن: "هكذا جاء في الأصل، ولعل الصواب: "لا يحل لمسلم أو لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث" والله أعلم. انظر الحاشية (183/11).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَمَنْ هَاجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ".

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (156/5)، من طريق بقية بن الوليد. باللفظ السابق.  
الوجه الثاني: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوعًا.  
لم نقف على من أخرجه.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.  
رواه عن شعبة:

(1) شبابة بن سوار. (2) بقية بن الوليد.

(1) شبابة: هو: شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيُّ (1)، قيل اسمه مروان  
(وإنما غلب عليه شبابة، أصله من خراسان)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 أو 205  
أو 206 هـ (2).

" ثقة حافظ رمي بالإرجاء" (3).

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه (4).  
وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في  
الحديث (5).

---

(1) المَدَائِنِيُّ: بفتح الميم، والدادال المهملة، وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى  
المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. انظر:  
الأسباب - للسمعاني (231/5).

(2) الطبقات الكبرى (320/7)، والتاريخ الكبير (270/4 - ترجمة 2770)، والجرح والتعديل (392/4 - ترجمة  
1715)، والهداية - للكلاباذي (356/1 - ترجمة 505)، المؤلف والمختلف - للدارقطني (1373/3)،  
وتذكرة الحفاظ - للذهبي (361/1 - ترجمة 352)، ولسان الميزان - لابن حجر (321/9 - ترجمة 1113).  
(3) تقريب (ص 429 - ترجمة 2733).

(4) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

(5) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

- وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: "ثقة" (1).
- وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: شباة في شعبة؟ قال: "ثقة" (2).
- وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به" (3)، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئاً" (4)، وقال ابن شاهين: "صدوق" (5).
- وقال سعيد بن عمرو البردعي: قيل لأبي زرعة في أبي معاوية وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه، قيل فشباة بن سوار أيضاً؟ قال: نعم قيل: رجع عنه؟ قال: نعم. قال: الإيمان قول و عمل (6)، وقال ابن عدي: "لا بأس به" (7)، وقال العجلي: "ثقة" (8)، وقال عثمان عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة" (9).
- و ذكره ابن حبان في "الثقات" (10).
- وقال الذهبي: "ثقة في نفسه" (11).
- قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ رُمي بالإرجاء، ولكنّه رجع عنه كما أفاد بذلك أبو زرعة.

1) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

2) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

3) الجرح والتعديل (4/392 - ترجمة 1715).

4) الطبقات الكبرى (7/320).

5) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

6) تاريخ بغداد (9/298 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (12/348 - ترجمة 2684).

7) الكامل - لابن عدي (4/45 - ترجمة 904).

8) معرفة الثقات (1/447 - ترجمة 713).

9) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

10) الثقات - لابن حبان (8/312).

11) العبر في خبر من عبر - للذهبي (1/274 - وفيات سنة 206 هـ).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) بقية بن الوليد: هو: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صَائِدِ بن كَعْبِ بن حَرِيْزِ الكَلَّاعِي (1) الحَمِيْرِي (2) المَيْتَمِي، أبو يُحْمَدِ الحَمْصِي، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 197هـ (3).  
"صدوق كثير التدليس عن الضعفاء" (4).

قال عبد الله بن المبارك: "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عن أبل وأدير" (5).  
وقال يحيى بن معين: "كان شعبة مُبجلاً لبقيه، حيث قدم بغداد" (6)، وقال مرة: "بقية بن الوليد: ثقة إذا حدّث عن المعرّوفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى مَنْ هم؟" (7)، وقال مرة أيضاً: "بقية إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك الجهوليين فلا: وإذا كنى الرجل، ولم يُسم اسم الرجل، فليس يساوى شيئاً. فقيل له: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عيَّاش؟ فقال: كلاهما صالحان" (8).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش" (9).  
وقال أبو زرعة: "بقية أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش، ما لبقيه عيب إلا كثرة روايته عن

---

(1) الكَلَّاعِي: بفتح الكاف وتخفيف اللام نسبة إلى قبيلة، يقال لها: "كلاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حمص. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (118/5)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (123/3).  
(2) الحَمِيْرِي: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل التي باليمن. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (270/2)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (393/1).  
(3) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561)، وتاريخ دمشق (328/10 - ترجمة 934)، وتهذيب الكمال (192/4 - ترجمة 738)، وتاريخ الإسلام (124/13 - ترجمة 4)، والتبيين لأسماء المدلسين - لسبط ابن العجمي (ص 16 - ترجمة 4).

(4) تقریب (ص 126 - ترجمة 734).

(5) تاريخ بغداد (125/7 - ترجمة 3561)، وتهذيب الكمال (196/4 - ترجمة 738).

(6) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728)، وتاريخ دمشق (335/10).

(7) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لابن حبان (201/1).

(8) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(9) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

المجهولين، فأما الصدق فلا يُؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة<sup>(1)</sup>.  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: "بقية أحب إليّ،  
وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه"<sup>(2)</sup>.  
قال يعقوب بن شيبة: "بقية بن الوليد، ثقة حسن الحديث، إذا حدّث عن المعروفين، ويحدث عن  
قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم، إلى كُنَاهم، وعن كُنَاهم إلى أسمائهم،  
ويحدّث عن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدّثاني<sup>(3)</sup> (4).  
وقال محمد بن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات"<sup>(5)</sup>.  
وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس  
بشيء"<sup>(6)</sup>.  
وقال النسائي: إذا قال: "حدثنا وأخبرنا"، فهو ثقة، وإذا قال: "عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا  
يذري عن أخذه"<sup>(7)</sup>.  
وقال أبو أحمد بن عدي: "يُخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت،  
وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب  
حديث، ويروى عن الصغار والكبار، ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية"<sup>(8)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(2) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(3) هو: سويد بن سعيد بن سهل، الهروي الحدّثاني، ويقال له الأنباري، أبو محمد توفي سنة 240هـ، من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول". انظر: الضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (32/2 - رقم 1587)، وتهذيب الكمال - للمزي (247/12 - ترجمة 2643)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 423 - ترجمة 2690).

(4) تهذيب الكمال - للمزي (197/4 - ترجمة 738).

(5) الطبقات الكبرى (469/7).

(6) معرفة الثقات (250/1 - ترجمة 168).

(7) تاريخ بغداد (126/7 - ترجمة 3561).

(8) الكامل - لابن عدي (80/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال الحاكم في سؤالات مسعود بن علي السجزي: "بقية ثقة مأمون"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً"<sup>(2)</sup>.

وقال البيهقي: "أجمعوا على أن بقية ليس بحجة"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو زرعة العراقي: "مشهور بالتدليس أكثر له عن الضعفاء بعاني تدليس التسوية وهو

أفحش أنواع التدليس"<sup>(4)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم: صدوق أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وفي روايته عن غير أهل الشام بعض الأوهام.

وبقية مع تدليسه عن الضعفاء إلا أنه قد صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج هذا الوجه من طريق شعبة، والحديث من طريق منصور بهذا الإسناد من غير طريق شعبة، فموجود فقد ذكر الدارقطني أن زهيراً، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان رووه عن منصور موقوفاً، ولكن روايتهم من غير طريق شعبة.

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه عن شعبة، شباية بن سوار وهو ثقة حافظ، وتابعه بقية بن الوليد وهو مدلس إلا أنه صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، ومال

الدارقطني إلى تصحيح هذا الوجه وذلك بقوله: "والأشبه المرفوع"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج من هذا الوجه، ولكن بإفادة الدارقطني أن المرفوع أشبه، بمعنى أنه أشبه بالصواب، فكأنما يقصد أن هذا الوجه غير صحيح عن شعبة، وعليه فهذا الوجه ليس

(1) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة - لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص 93 - ترجمة 60).

(2) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561).

(3) تهذيب التهذيب (419/1 - ترجمة 878).

(4) المدلسين - لأبي زرعة العراقي (ص 37 - ترجمة 4).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

أ.د. إسماعيل رضوان

بمحفوظ عن شعبة.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (1)، ومسلم (2)، في صحيحيهما من طريق ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: "لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ".

وقد صححه الترمذي بقوله: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " (3)، والبغوي بقوله: " هذا حديث متفق على صحته " (4).

[الحديث 20] : وَسئِلُ عَنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "جَهْدُ الْبَلَاءِ قَتْلُ الصَّبْرِ".

فَقَالَ : يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، عَنِ وَكَيْعٍ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ أَنَسِ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ شُعْبَةَ مَوْفُوفًا. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (5).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، موقوفاً.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الأدب - باب الهجرة (21/8 - حديث 6077).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (9/8 - حديث 6697).

(3) السنن - للترمذي (488/3 - حديث 1932).

(4) شرح السنة - للبغوي (100/13 - حديث 3521).

(5) العلل (25/12 - سؤال رقم 2364).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، مرفوعاً. أخرجه ابن حبان في الثقات (119/7)، وابن المقرئ في المعجم (108/3 - حديث 1053)، والخطيب البغدادي في موضح أو هام الجمع والتفريق (269/2)، من طريق أبي السائب سلم بن جُنادة عن وكيع .

الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (50/6 - رقم 1671)، من طرق عن شعبة رواه عنه: محمد بن جعفر - غندر -، ومسكين بن بكير الحراني .

#### دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ (1)، عَنْ ثَابِتٍ، مرفوعاً. رواه عن شعبة : وكيع بن الجراح

وكيع بن الجراح: تقدمت ترجمته في حديث (1) وهو: "ثقة حافظ عابد". الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) مسكين بن بكير الحراني.

(1) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) مسكين بن بكير الحراني: هو مسكين بن بكير الحراني، أبو عبد الرحمن الحذاء، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198هـ (2) "صدوق يخطئ" (3).

قال أبو بكر الأثرم: "سمعت أحمد بن حنبل يحسن أمر مسكين بن بكير" (4)، وقال في موضع آخر: "سئل أبو عبد الله عن مسكين بن بكير، فقدمه على مخلص بن يزيد، وقال:

(1) هو: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ دِينَارِ بْنِ كَرْدِيدِ صَاحِبِ الرَّيَّادِيِّ، ثَقَّة. انظر: الجرح والتعديل (18/6 - ترجمة 91)،

وتاريخ أسماء الثقات (ص 160 - ترجمة 915)، والثقات - لابن حبان (119/7 - ترجمة 9264).

(2) التاريخ الكبير (3/8 - ترجمة 1927)، والجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521)، والهداية - للكلاباذي

(741/2 - ترجمة 1241)، والتعديل والتجريح (827/2 - 686).

(3) تقريب (ص 937 - ترجمة 6615).

(4) بحر الدم (ص 149 - ترجمة 985).

"حدث عن شعبة بأحاديث لم يروها أحد"<sup>(1)</sup>، وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: "لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ"<sup>(2)</sup>، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"<sup>(3)</sup>، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صالح الحديث، يحفظ الحديث"<sup>(4)</sup>، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>، وقال أبو أحمد الحاكم: "له مناكير كثيرة"<sup>(6)</sup>، وقال ابن شاهين في "الثقات": قال ابن عمار: "يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئاً"<sup>(7)</sup>.

وقال الذهبي: "ثقة مشهور"<sup>(8)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي: أنه كما قال ابن حجر "صدوق يخطئ".

#### الوجه الراجح عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أبو السائب سلم بن جنادة وهو ثقة ربما خالف، وثبتت المخالفة منه في هذا الحديث وذلك برفعه إياه، إذ الثابت والصواب وقف الحديث. قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به أبو السائب سلم بن جنادة عن وكيع عن شعبة عن عبد الحميد عن ثابت"<sup>(9)</sup>.

قال الألباني: "وقد خولف؛ فأخرجه البخاري في "التاريخ" من طرق أخرى عن شعبة به موقوفاً،

1) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

2) تهذيب الكمال (485/27 - ترجمة 5915).

3) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (ص 204 - ترجمة 761).

4) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

5) الثقات - لابن حبان (194/9).

6) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

7) تاريخ أسماء الثقات (ص 230 - ترجمة 1399).

8) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

9) أطراف الغرائب والأفراد - ابن طاهر المقدسي (41/2 - حديث 709).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ورجاله ثقات ، فتأكد وقفه<sup>(1)</sup>

الوجه الثاني: شعبة ، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس موقوفاً.  
لا شك أن هذا الوجه -الموقوف- هو الراجح وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة عليه، وفي مقدمتهم محمد بن جعفر غندر؛ لأنه من أثبت الناس في شعبة.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "والصحيح عن شعبة موقوفاً"<sup>(2)</sup>.  
**الحكم على الحديث:**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح .

[الحديث 21] : وسئل عن حديث عبد الله<sup>(3)</sup> بن أبي بكر، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "يَقَطُّ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه في رفعه:

فرفعه أبو زيد الهروي: سعيد بن الربيع، عن شعبة.

ووقفه غندر، وأبو الوليد، ومحمد بن كثير.

والموقوف أصح. أهـ كلام أبي الحسن الدارقطني -رحمه الله-<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف :**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للألباني (7/470 - حديث 3470).

(2) العلل (12/25 - سؤال رقم 2364) .

(3) الصواب: عبيد الله بن أبي بكر، انظر: تحقيق علل الدارقطني لمحفوظ الرحمن السلفي (12/24 - سؤال

(2510).

(4) العلل (12/124 - سؤال رقم 2510).

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه السَّرَّاج في المسند (ص 13 - حديث 22)، وابن المُظَفَّر البغدادي في حديث شعبة (ص 146 - حديث 215)، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (6/251 - حديث 2268)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (7/49)، كلهم من طريق أبي زيد الهروي - سعيد بن الربيع -.

والبزار في المسند (2/358 - حديث 7461)، من طريق يحيى بن كثير. الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/533 - حديث 2916) من طريق أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر - غندر - .

والطبري في تهذيب الآثار (1/303 - حديث 562) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

وابن المنذر في الأوسط (7/385 - حديث 2412) من طريق حجاج بن المنهال. دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً. رواه عن شعبة: (1) أبو زيد الهروي - سعيد بن الربيع - (2) يحيى بن كثير.

(1) أَبُو زَيْدِ الْهَرَوِيِّ<sup>(1)</sup> هو: سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَامِرِيِّ الْحَرَشِيِّ<sup>(2)</sup>، أبو زيد الهروي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 211هـ<sup>(3)</sup>، "ثقة"<sup>(4)</sup>.  
(2) يحيى بن كثير: تقدمت ترجمته في حديث (15) وهو "ثقة".

---

(1) الهروي: كان يبيع الثياب الهروية، فنسب إليها. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - لمحمد بن إسحاق بن منده (ص 334 - رقم 2934).

(2) الحرشي: بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. انظر: الأنساب - للسمعاني (2/202).

(3) التاريخ الكبير (3/471 - ترجمة 1570)، والجرح والتعديل (4/20 - ترجمة 83)، ومعرفة الثقات (1/45 - رقم 43)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - للدارقطني (2/93 - ترجمة 409)، والهداية - للكلابي (1/285 - ترجمة 289)، وغنية الملتبس إيضاح الملتبس - للخطيب البغدادي (ص 203 - ترجمة 216).

(4) التقريب (ص 377 - ترجمة 2303).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

- الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) أبو داود الطيالسي. (2) ومحمد بن جعفر -غندر-. (3) عبد الرحمن بن مهدي. (4) وعبد الصمد بن عبد الوارث. (5) حجاج بن المنهال.  
(1) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".  
(2) محمد بن جعفر -غندر-: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".  
(3) عبد الرحمن بن مهدي: تقدمت ترجمته في حديث (14)، وهو: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه".  
(4) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت في شعبة.  
(5) حجاج بن المنهال: هو: حجاج بن المنهال الأنماطي<sup>(1)</sup>، أبو محمد السلمي وقيل البرساني، مولاهم، البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 216 أو 217 هـ<sup>(2)</sup> "ثقة فاضل"<sup>(3)</sup>  
الوجه الرابع عن شعبة :

يتبين للباحثان أن الوجه الموقوف هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحابه الأثبات على روايته بالوقف، لا سيما محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي... وغيرهم.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه قال: "الموقوف أصح"<sup>(4)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الأنماطي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وكسر الطاء المهملة، هذه النسبة إلى بيع الأنماط وهي الفرش التي تبسط. انظر: الأنساب - للسماعي (223/1).

<sup>(2)</sup> سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص 344 - سؤال 521)، والطبقات الكبرى (301/7)، ومعرفة النقات - للعجلي (286/1 - ترجمة 269)، والتاريخ الكبير (380/2) - ترجمة 2841)، والجرح والتعديل (167/3 - ترجمة 711).

<sup>(3)</sup> التقريب (ص 224 - ترجمة 1137).

<sup>(4)</sup> العلل (124/12 - سؤال رقم 2510).

ثالثاً: ترجيح الضياء المقدسي له في الأحاديث المختارة قال: "والأصح وقفه"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 22] : وسئل عن حديث قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

فقال: يرويه ابن أبي عروبة، وشعبة، وأبو هلال الراسبي، وأبان العطار، عن قتادة.  
واختلف فيه عنهم :

فرواه عبدة بن الأسود، وسعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

وغيرهما يرويه عن سعيد: أن أبا بكر قطع.

ورواه يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً.

وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة. والمحفوظ عن شعبة موقوفاً.

وروي عن عبد الله بن الصباح العطار، عن أبي علي الحنفي، عن هشام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً. ولا يصح رفعه عن هشام، ورفع أبو هلال عن قتادة.

والصواب: عن قتادة، عن أنس أن أبا بكر قطع ... غير مرفوع<sup>(2)</sup>.

تقدمت دراسة هذا الحديث بالتفصيل انظر الحديث رقم (1)

[ الحديث 23] : وسئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه بال قبل القبلة. فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه الوليد بن خالد، عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر: كان يفعل

ذلك.أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا على شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (6/251 - حديث 2267).

(2) العلل (12/248 - سؤال رقم 2675).

(3) العلل (12/360 - سؤال رقم 2783).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لم نقف على تخريج الحديثين، وعلى ذلك لم نتمكن من دراستهما، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه

الثاني هو الوجه المحفوظ، وذلك بقوله: " والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن

نافع، عن ابن عمر: كان يفعل ذلك (1).

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح الذي رجحه الدارقطني، ولذلك لم نتمكن من الحكم

على الحديث.

[ الحديث 24 ] : وسئل عن حديث الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "أفضل الصلوات عند الله صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة".

فقال : ..... فرواه شعبة، واختلف عنه في رفعه: فرفعه عمرو بن علي، عن خالد بن الحارث، عن

شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه

---

(1) العلل (360/12 - سؤال رقم 2783).

أ.د. إسماعيل رضوان

وسلم.

ووقفه غندر، وغيره عن شعبة.

وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، والبيهقي في شعب الإيمان (4/441) - حديث (2783)، وفي فضائل الأوقات (ص 512 - حديث 288)، من طريق عمرو بن علي عن خالد بن الحارث.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني في العلل وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية أن محمد بن جعفر رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: خالد بن الحارث.

خالد بن الحارث: هو: خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود، ويقال خالد بن الحارث

بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 186هـ (2)، "ثقة ثبت" (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

(1) العلل (228/13 - سؤال رقم 3127) .

(2) الطبقات الكبرى (291/7)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص 457)، والتاريخ الكبير (3/145 - ترجمة 490)،

والجرح والتعديل (3/325 - ترجمة 1460)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (12/137)، وتهذيب التهذيب

(72/3)، وبحر الدم - لابن الميرد (ص 48 - ترجمة 249).

(3) التقريب (ص 284 - ترجمة 1619).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

محمد بن جعفر غندر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً. رواه عن شعبة خالد بن الحارث وهو ثقة ثبت، ولكن هذا الوجه ليس بمحفوظ عن شعبة، وإن كان راويه ثقةً ثبناً، فإنه قد خالف من هو أوثق الناس في شعبة محمد بن جعفر، إضافة إلى أن خالد بن الحارث تفرد برواية هذا الوجه عن شعبة، قال أبو نعيم الإصبهاني: "تفرد به خالد مرفوعاً ورواه غندر موقوفاً"<sup>(1)</sup>. وقد خرَّجه الألباني في السلسلة الصحيحة (140/4 - حديث 1566)، ورجح الرفع بحجة أن الرفع زيادة ثقة وهذا غير صحيح.

وإن كان الحديث له حكم الرفع إلا أن مخالفة أحد الرواة وهو (خالد بن الحارث) لأوثق الناس في شعبة، وهو (غندر محمد بن جعفر) تعد علة، وليست من زيادة الثقات كما رجح الألباني، والله أعلم. الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً. وعلى ما سبق من الكلام في الوجه الأول فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة: وذلك لما يلي: أولاً: تفرد خالد بن الحارث في رواية الوجه الأول، وعلى ذلك فإنه لا يقوى على معارضة من روى الوجه الثاني وهو غندر.

ثانياً: روى هذا الوجه عن شعبة أثبت الناس فيه وهو غندر (محمد بن جعفر).

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح"<sup>(2)</sup>، وأيضاً يفهم من كلام أبي نعيم ميله إلى ترجيح رواية الوقف وذلك عندما قال: "تفرد به خالد مرفوعاً، ورواه غندر موقوفاً"<sup>(3)</sup>، وكأنه يضعف تفرد خالد بن الحارث، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على الحديث مسنداً من وجهه الراجح فلم نتمكن من الحكم على الحديث. وأما الإسناد من بعد شعبة، فهو صحيح، ولكن ما قبل شعبة إلى المصنف لم نتمكن من الحكم عليهم؛ لأننا لم نقف على الحديث مسنداً.

<sup>(1)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(2)</sup> العلل (228/13 - سؤال رقم 3127).

<sup>(3)</sup> حلية الأولياء (207/7).

## خاتمة البحث

### توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يُعد الإمام الدارقطني، من أعلم الناس في علم العلل، كما تعد كتابه من أجل الكتب التي أُلُفت في هذا الفن، لكنّه لم يسلم من الوهم أو الخطأ في بعض المواضيع التي تقدم بيانها في الدراسة، ولا تغضُّ هذه المواضيع من المكانة العالية له، ولكتابته الجليل.
2. لا يعني تصويب أو ترجيح الدارقطني لوجه من الأوجه أنه صحيح وثابت عن شعبة، ولكن تصويبه يكون باعتبار تخريجه في مصنفات الحديث.
3. يعد علم العلل من أدق علوم الحديث، وأغمضها، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق، من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له...إلخ.
4. أنّ المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهلة المسلمين أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.
5. من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استوا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلديّ الراوي، ونحوها.
6. مبحث العلة الخفية، قائم -في الغالب- على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه بنى الإمام الدارقطني كتابه العلل.
7. أن من أكثر أنواع الأحاديث المعلّة بالاختلاف، الاختلاف في الوقف والرفع، وكانت أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً.
8. من أكثر الأسباب التي جعلتنا نخالف الدارقطني -رحمه الله- في حكمه على نتيجة الاختلاف، ووقفنا على روايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف، وربما لو وقف عليها لم تكن هناك مخالفة.
9. بلغت عدد أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً، وهذا إحصاء بها من حيث رفعها ووقفها ودرجتها:  
أ. الصحيح المرفوع: ثلاثة أحاديث.  
ب. الصحيح الموقوف: أحد عشر حديثاً، وغالبها أحاديث وإن كانت موقوفة إلا أنها لها حكم

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الرفع؛ لأنه لا يمكن أن يقال مثلها بالرأي.

ت. الحسن الموقوف: حديثان.

ث. الضعيف الموقوف: حديث واحد.

ج. سبعة أحاديث لم نقف على تخريجها، من طريق شعبة، وبالتالي لم نحكم عليها من طريقه، علماً بأنني خرجتها ودرستها من غير طريق شعبة ما أمكن، وغالبها أحاديث صحيحة من غير طريق شعبة كما هو مبين في الدراسة.

#### التوصيات:

يوصي الباحث طلبة العلم وخاصة المشتغلين بالحديث وعلومه، بضرورة العناية بعلم علل الحديث، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التناثر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد.

ثم إنه من الجدير أن يُوصى به الباحثون الحذر من المسارعة في قبول الأحاديث لظاهر أسانيدھا.

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان

كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

#### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فإن علم العلل من أدق وأهم فنون علوم الحديث، لذلك أولاه الجهابذة من العلماء والنقاد اهتماماً كبيراً.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي" (1)، وقولُهُ: "إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة" (2)، وقال علي بن المديني: "ربّما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة" (3).

وقال الحاكم أبو عبد الله: وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم (4). وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث" (5)، وقال أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد" (6). وقال ابن حجر: "المعلل: وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامّة بمراتب الرواة، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن

---

(1) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (10/1) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي)-، ومعرفة علوم الحديث - للحاكم (ص140)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (294/2).

(2) علل الحديث - لابن أبي حاتم (10/1).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (257/2).

(4) معرفة علوم الحديث (ص140، 148).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (257/2).

حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني....<sup>(1)</sup> وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاح: "اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"<sup>(2)</sup>. وهذا البحث يتناول ("مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعللة بالاختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية).

#### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي

1. يعالج مشكلة الروايات المعللة بالوقف والرفع.
2. كونه يتناول مرويات شعبة المختلف عليه في الرفع والوقف وهو من علماء العلل، وكذلك أحكام الدار قطني في كتابه وهو من أفضل كتب العلل، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَيْدِي: "ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهَا: كِتَابُ الْعَلَلِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ كِتَابُ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَالثَّانِي: كِتَابُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ ابْنِ مَا كُولَا، وَكِتَابُ وَفِيَاتِ الْمَشَايخِ، وَفِيهِ كِتَابٌ"<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مايلي

1. بيان مكانة الإمام شعبة الحديثية .
2. تمييز روايات الإمام شعبة المقبولة من الروايات المعللة بالوقف والرفع في كتاب العلل للدارقطني.
3. بيان مكانة الإمام الدارقطني الحديثية ومعرفته بالعلل .
4. بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني .

#### ثالثاً: خطة البحث

يقع هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة  
المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:  
المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - لابن حجر العسقلاني (ص226).

(2) علوم الحديث (ص52).

(3) سير أعلام النبلاء - للذهبي (19/ 124-125) .

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

رابعاً: منهج البحث؛ استخدم الباحثان المنهج النقدي في الحكم على الروايات.

خامساً: الخاتمة؛ وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

1. اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيِّ (1) الْأَزْدِيُّ الْوَأَسِطِيُّ، أمير المؤمنين في الحديث،

الحافظ العلم، أحد أئمة الإسلام وعلمائه الجهابذة النقاد (2).

2. كنيته: أَبُو بَسْطَامٍ (3).

---

(1) الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى "عتيك" وهو بطن من الأزد، وهو: عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت مالك بن كهلان بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، والمشهور بالانتساب إليها: أبو أسماء بن صب العتكي، من أهل مرو.... وأبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. انظر: الأنساب - للسمعاني (153/4).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

(3) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

3. مولده: ولد بمدينة واسط (1) سنة 82 هـ (2).

4. وفاته:

توفي رحمه الله بالبصرة سنة 160 هـ، قال الذهبي: "اتفقوا على موت شعبة سنة ستين ومائة فيقال مات في أولها رحمه الله تعالى" (3).

حياته العلمية:

1. طلبه للعلم:

قال شعبة: "كنت أُلزم الطرمّاح (4)، أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة وهو يقول: حدثنا يحيى بن الجزّار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مفسّم؛ فأعجبني، وقلت: هذا أحسن من الذي أطلب، أعني الشعر؛ قال: فمن يومئذ طلبت الحديث" (5).

قال أبو داود: "سمعت شعبة يقول: لولا الشعر لجنتكم بالشعبي" (6) - يعني أنه كان في حياة الشعبي مقبلاً على طلب الشعر -.

قال عليُّ بنُ نصر الجَهْضَميُّ: قال شعبة: كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت له أنشدك بيتاً،

---

(1) واسط: مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، وسميت بواسط لتوسطها بين البصرة والكوفة . انظر :

آثار البلاد وأخبار العباد - للزويني (ص 195)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 599) .

(2) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - لمحمد بن عبد الله الربيعي (205/1)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (485/1 - ترجمة 2278) .

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9 - ترجمة 2)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (193/1 - ترجمة 187) .

(4) الطرمّاح - بكسر الطاء المهملة والراء وتشديد الميم وبعد الألف حاء مهملة - بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب " الشراة " من الأزارقة - وهم فرقة من فرق الشيعة، سُموا شراة لقولهم: شَرِينَا أَنفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، أَي: بَعْنَاهَا بِالْجَنَّةِ - ، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره، وكان هجاءً، معاصراً للكُمَيْتِ صديقاً له، لا يكادان يفترقان، قال الجاحظ: (كان قحطانياً عصبياً)، توفي نحو سنة (125 هـ) ، انظر: البيان والتبيين - لأبي عثمان الجاحظ (46/1)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (465/24 - ترجمة 2964)، والوافي والوفيات - لابن أبيك الصفدي (245/16) .

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (257/9 - ترجمة 4830)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (146/1 - 187) .

(6) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم الأصفهاني (154/7) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وتحدثني حديثاً<sup>(1)</sup>.

2. شيوخه:

رأى الإمام شعبة الحسن، ومحمد بن سيرين، وسمع إسماعيل بن علية - وهو أصغر منه - وقتادة بن دعامة، ويونس بن عبيد، وأيوب السخّنيّ، وثابت البنانيّ، والحكم بن عتيبة، وسليمان الأعمش، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وخلقاً غيرهم<sup>(2)</sup>.

3. تلاميذه:

سمع منه أيوب السخّنيّ، وسليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر - غندر -، والنضر بن شميل، ويحيى بن سعيد القطان، وخلقاً غيرهم<sup>(3)</sup>.

4. حفظه:

قال علي بن المدني: "سمعت يحيى بن سعيد -القطان- يقول ليس أحد أحب إليّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي"<sup>(4)</sup>، وقال: "سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال كان شعبة أَمراً فيها"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

---

(1) حلية الأولياء (154/7)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (212/7 - ترجمة 80).

(2) تاريخ ابن معين رواية النوري (155/4 - ترجمة 3684)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(3) الهداية - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(4) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (224/4).

(5) أي مجيد فيها، ويسردها سرد.

(6) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (264/9).

وقال أيضاً: "سمعت يحيى يقول كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا"<sup>(1)</sup>. وقال حماد بن زيد: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي مَنْ خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة"<sup>(2)</sup>.

#### 5. ثناء العلماء عليه :

قال يحيى بن معين: "شعبة إمام المتقين"<sup>(3)</sup>، وقال يحيى بن سعيد: "لا يعدل شعبة عندي أحد"<sup>(4)</sup>، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "شعبة إمام في الحديث"<sup>(5)</sup>، وقال سفيان الثوري: "شعبة شعبة أمير المؤمنين في الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان"<sup>(7)</sup>، وقال أحمد بن حنبل: "شعبة أثبت في الحكم من الأعمش: وأعلم بحديث الحكم ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه"<sup>(8)</sup>، وقال في موضع آخر: "شعبة أثبت في كل شيء"<sup>(9)</sup>، وقال أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وثبته وتفتيته للرجال"<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (20/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (286/2).
  - (2) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (161/1)، والكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (73/1).
  - (3) تاريخ بغداد - للخطيب (263/9)، وتهذيب الكمال - للمزي (493/12)، والبداية والنهاية - لابن كثير (141/10).
  - (4) إيسير (213/7)، وتاريخ الإسلام (421/9) كلاهما للذهبي .
  - (5) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (126/1).
  - (6) التاريخ الكبير - للبخاري (245/4 - ترجمة 2678)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وحبلىة الأولياء - لأبي نعيم الأصفهاني (147/7).
  - (7) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (170/2).
  - (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، وتهذيب الكمال - للمزي (489/12).
  - (9) العلل ومعرفة الرجال - لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (377/2 - رقم 2680).
  - (10) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (539/2 - رقم 3557).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً له، كأنه خلق لهذا الشأن"<sup>(1)</sup>، وقال أبو بكر بن منجويه<sup>(2)</sup>: "هو أول من فتشَ بالعراق عن أمر المحدثين، وذب عن السنة، وكان عادياً"<sup>(3)</sup>.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

1. اسمه ونسبه ولقبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني<sup>(4)</sup> البغدادي الشافعي<sup>(5)</sup>.

2. كنيته: أبو الحسن<sup>(6)</sup>.

3. مولده: اختلف في تاريخ ولادة الدارقطني على قولين:

القول الأول: ولد سنة خمس وثلاث مائة - 305 هـ - .

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا العتيقي، قال: مولده سنة خمس وثلاث مائة<sup>(7)</sup>.

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (128/1) .

(2) هو أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه أبو بكر الأصبهاني اليزيدي نزيل نيسابور إمام كبير وحافظ مشهور ثقة صدوق وصنف كتباً كثيرة، ت 428 هـ . تذكرة الحفاظ - للذهبي (1085/3)، والوفاي بالوفيات - لابن أبيك الصفدي (143/7).

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9)، وتهذيب الكمال - للمزي (495/12).

(4) الدارقطني: بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون، نون، نسبة إلى دارقطن محلة كبيرة ببغداد - الأنساب للسمعاني (438/2)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (299/3).

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(6) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(7) تاريخ بغداد - للخطيب (40/12 - ترجمة رقم 6404) .

أ.د. إسماعيل رضوان

**القول الثاني:** ولد سنة ست وثلاث مائة - 306هـ -، وذكر ذلك الدارقطني بنفسه أنه ولد سنة 306هـ (1) وهو الراجح.

4. وفاته: توفي - رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة 385هـ (2).

**حياته العلمية:**

1. طلبه للعلم:

طلب الدارقطني العلم صغيراً، وكتب الحديث مبكراً، حيث كان في العشرين من عمره، فقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: "كنا نمر إلى البغوي (3)، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف رغيف عليه كامخ (4)، فدخلنا إلى ابن منيع (5) ومنعناه فقعده على الباب يبكي" (6). وقال الدارقطني عن نفسه: "كتبت في أول سنة خمسة وعشرين وثلاثمائة" (7).

2. حفظه:

قال أبو عبد الله الحاكم: "صارَ واحدَ عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماماً في القراء

---

(1) سؤالات السلمي للدارقطني - للسلمي (42).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (40-34/12)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، ولسير (460-449/16)

وتذكرة الحفاظ (995-991/3) كلاهما للذهبي.

(3) هو: الإمام المعمر مسند العصر: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، متوفى سنة 317هـ، وقد تجاوز عمره المائة عام، صاحب كتاب الجعديات، كان محدثاً حافظاً مجوداً مصنفاً، انتهى إليه علو الإسناد في الدنيا، فإنه سمع في الصغر بعناية جده لأمه أحمد بن منيع، وعمه علي بن عبد العزيز. انظر: لسير (441/14 - ترجمة 247)، والعبير في تاريخ من غير (476/1) كلاهما للذهبي.

(4) الكامخ نوع من الإدام. المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده المرسى (546/4 - مادة كمخ)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 586 - مادة كمخ).

(5) هو نفسه البغوي ولكن ذكره باسم آخر، وقد وهم محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن عندما جعلهما اثنين، فقال عن ابن منيع هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وقال عن البغوي هو عبد الله بن محمد البغوي، وهذا وهم لأنهما واحد، وسياق الحادثة يدل على ذلك.

(6) تاريخ دمشق - لابن عساكر (98/43 - ترجمة 4988)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (452/16 - ترجمة 332).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 48).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والنَّحْوِيِّينَ. أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الناس (1)، وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحجَّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يَصِفُ حفظه وتقده بالتقدم حتى استتكرت وصفه إلى أن حجبت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة أشهر وكثير اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي، وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقيين، ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها (2).

وقال ابن كثير الدمشقي: "وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدار قطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصح وأنت تتسخ، فقال الدار قطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثاً؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئاً، فتعجب الناس منه (3).

وقال الذهبي بعد قول البرقاني: "كان الدار قطني يملي عليَّ العلل من حفظه"، قال الذهبي معلقاً: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدار قطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدار قطني أنه أحفظ أهل الدنيا (4).

### 3. شيوخه:

سمع من أبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن العباس الوراق، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم، وابن أبي داود، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والمحاملي، والصفار، وابن عقدة، وخلق

(1) في سير أعلام النبلاء: وسنه دون الثلاثين .

(2) تاريخ دمشق (96/43)، ورسير - للذهبي (450/16-ترجمة 332) .

(3) البداية والنهاية - لابن كثير (362/11).

(4) رسير - للذهبي (455/16) .

كثير (1).

5. تلاميذه:

حدّث عنه جماعة من الحفاظ، منهم: أبو عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وتمّام الرّازي، والسلمي، وأبو نعيم، والبرقاني، وابن بشران، وحمزة السّهمي، والعتيقي، وجماعة غيرهم (2).

6. ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي وهو أحد تلاميذه: "كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرّواة، مع الصدق والأمانة، والفقّه والعدالة، وقبول الشّهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أوّل الكتاب وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقّه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام وبلغني أنه درّس فقّه الشافعيّ على أبي سعيد الأصبخري (3)، وقيل بل درس الفقّه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه، ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء" (4).

وقال أبو الطيّب الطبري: "كان الدّارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد

---

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (96/43)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد - لأبي بكر البغدادي (1/410- ترجمة 546)، وطبقات الشافعية الكبرى- للسبكي (462/3).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (3/991- ترجمة 925)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبد الحي العكري الحنبلي (3/17).

(3) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى المعروف بالأصبخري، المتوفى سنة 404هـ. تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (7/268)، وطبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي (ص 111).

(4) تاريخ بغداد - للخطيب (34-35) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

إلا مضى إليه، وسلّم له" - يعني سلم بتقدمه (1).

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

أولاً: تعريف الرفع

الرفع لغة: مصدر للفعل رفع، وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: مرفوع، قال ابن فارس: "الراء والفاء والعين: أصل واحد يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً وهو خلاف الخفض" (2).

والمرفوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، متصلاً كان أو منقطعاً، أو مرسلًا (3).

ثانياً: تعريف الوقف.

الوقف لغة: مصدر للفعل وقف وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: موقوف، قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء" (4) والموقوف اصطلاحاً: "هو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على قتادة" ونحوه، ويقابله المرفوع (5).

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع

ذكر العلماء أسباباً لوقف المرفوع ومن أبرز هذه الأسباب:

1- الشك: وفيه نوعان:

أ- الشك في الصيغة التي سمع بها، أهي: "قال رسول الله" أو "تبي الله أو نحو ذلك، كسمعت أو

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (36/12)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (454/16).

(2) معجم مقاييس اللغة (115/6)، مادة (وصل).

(3) علوم الحديث (41)، والاقتراح (210)، والمقنع (113/1)، فتح المغيبي (117/1).

(4) معجم مقاييس اللغة (135/6)، مادة (وقف).

(5) التمهيد (25/1)، وعلوم الحديث (41)، والاقتراح (209)، والمقنع (114/1)، وفتح المغيبي (123/1).

حدثي (1).

ب- الشك في ثبوت الخبر عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، قال الحافظ ابن حجر: " ويحتمل أيضاً أن يكون شك في ثبوت ذلك عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، فلم يجزم بلفظ قال رسول الله\_ صلى الله عليه وسلم\_ كذا، بل كنى عنه تحرزاً" (2) .

من أمثلة ذلك: وقف شعبة لحديث السدي مع إقراره بأنه سمعه من السدي مرفوعاً. قال عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود " وَإِنْ مِنْكُمْ إِلًا وَارِدُهَا، قال: " قال يردونها ثم يصدرون بأعمالهم"، قال عبد الرحمن: قلت لشعبة: إن إسرائيل حدثني عن السدي عن مرة عن عبد الله عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_ قال شعبة وقد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه (3).

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: "يرويه السدي، عن مرة فرفعه عنه إسرائيل، ووقفه شعبة، ويحتمل أن يكون مرفوعاً (4).

قلنا: فسبب وقف شعبة للحديث شكه في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف الحديث تحرزاً.

2- طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار:

قال الدارقطني: "ابن سيرين من توقيه وتورعه ، تارة يصرح بالرفع ، وتارة يؤمئ ، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال" (5)، وقال أيضاً في العلل: "وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً" (6) .

(1) انظر: فتح المغيث - للسخاوي (144/1).

(2) النكت (537/2)

(3) أخرجه الترمذي في السنن (223/5 - حديث 3160)، وأحمد في المسند (196/7 - حديث 4128)، وابن خزيمة في التوحيد (898/2 - حديث 610)، والحاكم في المستدرک (375/2 - حديث 3378)، وقال الترمذي: " قال هذا حديث حسن ورواه شعبة عن السدي ولم يرفعه"، وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"

(4) العلل (272/5 - حديث 874).

(5) العلل (25/10).

(6) العلل (29/10).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنَعِ ذَلِكَ صَنَعَهُ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِثَارًا لِلإِخْتِصَارِ" (1).  
3- شدة الورع:

قَالَ البَغَوِيُّ: "كُرِهَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِكْثَارَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَوْفًا مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالغَلَطِ فِيهِ، حَتَّى إِنَّ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ كَانَ يَهَابُ رَفْعَ الْمَرْفُوعِ فَيُوقِفُهُ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيَقُولُ: الْكُذْبُ عَلَيْهِ أَهْوَنُ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ" (2).

#### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

[الحديث 1]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ. فَقَالَ ..... يَرُويهِ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْ شُعْبَةَ وَعَنْ سَعِيدٍ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ (3) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَسَعِيدُ ابْنِ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ.. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَعَلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني في هذا الحديث وجهاً واحداً اختلف فيه على شعبة، ووقفت على وجه آخر.  
الوجه الأول : شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الآخر : شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في السنن (4/256- حديث 3420)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/259 -

(1) النكت (537/2).

(2) شرح السنة (1/255-256).

(3) المَجْنُ: هُوَ التُّرْسُ الَّذِي يُنْقَى بِهِ ضَرْبُ السِّيفِ. غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (2/136)، والنهابة في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (1/308).

(4) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي - نشر دار طيبة، الرياض - الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م (228/1 - سؤال رقم 32).

أ.د. إسماعيل رضوان

حديث (17642)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (74/3 - حديث 2467)، كلهم من طريق يحيى بن أبي بكير.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.  
أخرجه عبد الرزاق في المصنف (237/10 - حديث 18971)، والنسائي في السنن الكبرى (21/7 - حديث 7359). وقال وهذا أولى بالصواب، وفي السنن الصغرى - المجتبى - (449/8 - حديث 4927)، وقال هذا الصواب، من طريق سفيان الثوري .

وابن أبي شيبة في المصنف (471/9 - حديث 28675)، من طريق وكيع بن الجراح. والبيهقي في السنن الكبرى (259/8 - حديث 17641) من طريق يحيى بن أبي بكير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير

يحيى بن أبي بكير؛ هو: يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ بْنِ نَسْرِ بْنِ أَسِيدِ الْعَبْدِيِّ الْقَيْسِيِّ أَبُو زَكْرِيَا الْكِرْمَانِيُّ<sup>(1)</sup>، (كوفي الأصل سكن بغداد)، من صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، توفي سنة 208 أو 209 هـ<sup>(2)</sup>، ثقة<sup>(3)</sup>.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: (1)سفيان الثوري. (2)وكيع. (3)يحيى بن أبي بكير.

(1) سفيان الثوري؛ هو: سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أبو عبد الله الكوفي، من كبار

---

(1) الْكِرْمَانِيُّ: بكسر الكاف وقيل بفتحها وسكون الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خَبِيس، وجَيْرُفْت، والسيرجَان، وبرْدَسِير، يقال لجمعها كِرْمَان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف، والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة من المتقدمين والمتأخرين. الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 40)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (56/5).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (264/8 - ترجمة 2937)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (132/9 - ترجمة 557)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (155/14 - ترجمة 7469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (497/9 - ترجمة 188)، ومغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (229/5 - ترجمة 2608).

(3) تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 588 - ترجمة 7516).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أتباع التابعين، تُوفي سنة 161هـ (1).

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس (2).

قلنا: أما تدليسه فلا شيء فهو محتمل، قال يحيى بن معين: "مرسلاته شبه الريح" (3)، وقال أبو

داود: "ولو كان عنده شيء لصاح به" (4)، وقال العلاءي: "يُدلس ولكن ليس بالكثير" (5).

وقد عدّه ابن حجر العسقلاني من أصحاب المرتبة الثانية (6)، وقد بينهم بقوله: من احتل الأئمة

تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري... (7).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "متفق على ثقته وإتقانه وجلالته وفقهه وعبادته".

(2) وكيع، هو: وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس أبو سفيان الرؤاسي (8) الكوفي، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196 أو 197هـ، بقيد (9) (في طريق مكة) (1)، ثقة حافظ عابد (2).

---

(1) الطبقات الكبرى - لابن سعد (371/6)، والتاريخ الكبير - للبخاري (92/4 - ترجمة 2077)، والجرح

والتعديل - لابن أبي حاتم (222/4)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 268)، وتاريخ بغداد -

للخطيب البغدادي (151/9 - ترجمة 4763)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (151/1 - ترجمة 198).

(2) تقريب التهذيب (ص 244 - ترجمة 2445).

(3) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(4) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل - للعلاءي (ص 106 - رقم 17).

(6) طبقات المدلسين - لابن حجر العسقلاني (ص 32 - رقم 51).

(7) طبقات المدلسين (ص 13).

(8) الرؤاسي: بضم الراء وفتح الواو المهموزة وفي آخرها السين المهملة هذه النسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن

كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان منهم أبو سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي. اللباب في

تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (40/2).

(9) قيد: بالفتح ثم السكون ودال مهملة مدينة في نصف الطريق بين مكة وبغداد، وأهلها طيء، وهي في أصل

جبلهم المعروف بسلامى، وفيها مات وكيع بن الجراح منصرفاً من الحج سنة سبع وتسعين ومائة. الأنساب -

للسمعاني (416/4)، ومعجم البلدان - لياقوت الحموي (282/4)، والجبال والأمكنة والمياه - للزمخشري (ص

22)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 443).

عابد (2).

(3) يحيى بن أبي بكير. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الحديث، وهو: "ثقة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير وقد ترد برواية هذا الوجه - المرفوع - علماً بأنه رواه أيضاً موقوفاً.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة ثلاثة من أصحابه الثقات سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي بكير، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

وهذا ما رجحه أبو عبد الرحمن النسائي بقوله في السنن الكبرى: "وهذا أولى بالصواب (3) -

يعنى الرواية الموقوفة -"، وعبر في السنن الصغرى بقوله: "هذا الصواب" (4).

وقال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَطَعَ فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ...." (5)، وقال البزار: "حديث المجن إنما يُعرف

بأبي هلال، عن قتادة، عن أنس إلا أن حديث المجن قد حدث به يحيى بن أبي بكر عن شعبة،

عن قتادة، عن أنس" (6)، وقال الدارقطني: "والصحيح قول من قال عن أنس عن أبي بكر فعله

غير مرفوع"، وقال أيضاً: "والمحفوظ عن شعبة موقوفاً" (7)، وقال الضياء المقدسي: "والصحيح

---

(1) التاريخ الكبير - للبخاري (179/8 - ترجمة 2618)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (37/9) - ترجمة

168، والطبقات الكبرى - لابن سعد (394/6)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 272) - ترجمة

1374، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (496/13) - ترجمة 7332، وتاريخ دمشق - لابن عساكر

(57/63) - ترجمة 7989، وطبقات الحنابلة - لأبي الحسين بن أبي يعلى (389/1).

(2) تقريب التهذيب (ص 581 - ترجمة 7414).

(3) السنن الكبرى - للنسائي (21/7) - حديث (7359).

(4) السنن الصغرى - المجتبى - للنسائي (449/8) - حديث (4927).

(5) السنن - الترمذي (116/3) - حديث (1446).

(6) المسند - للبزار (340/2).

(7) العلل - للدارقطني (144/12) - سؤال (2542).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أنه موقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح والصواب إسناده حسن موقوف على أبي بكر الصديق، وهذا الذي صوبه النسائي في سننه.

[الحديث 2]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَصَّ لِلشَّاةِ (2) الْجَمَاءَ (3) مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ (4)».

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه، فرواه الحجاج بن نصير، عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ووهم فيه.

وخالفه غندر، فرواه عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب. أ.هـ - كلام أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - (5).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (74/3 - حديث 2467).

(2) الشاة: هي الذكر أو الأنثى من الضأن أو المعزى. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة (510/2)، والفائق في غريب الحديث والأثر - للزمخشري (59/1).

(3) الجماء: التي لا قرن لها، انظر: غريب الحديث - للخطابي (97/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177)، والنهية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (300/1).

(4) القَرَناء: التي لها قرن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (284/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177).

(5) العلل - للدارقطني (62/3 - سؤال رقم 287).

أ.د. إسماعيل رضوان

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

أخرجه أحمد في المسند (542/1 - حديث 520)، والبزّار في المُسند (40/2 - حديث 387)، والطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (32/1 - حديث 880)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (185/1)، وأبو بكر الدِّيَنُورِيّ في المُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ العُلْمِ (459/3 - حديث 1067)، والسّمَرَقَنْدِيّ في الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (ص 80 - حديث 79)، من طريق حجاج بن نصير .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً. أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (317/2 - حديث 461)، و الدّارَقُطْنِيّ في العلل (65/3 - سؤال 287)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_. أخرجه أحمد في المسند (137/12 - حديث 7204)، وابن حبان في الصحيح - الإحسان - (363/16 - حديث 7363)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (196/2 - حديث 2228)، وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن أبي عدي .

وعبد الغني المقدسي أيضاً في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن جعفر .  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة عن العوّام بن مُرّاجِم عن أبي عثمان عن عثمان عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

روى هذا الوجه عن شعبة : حجاج بن نصير: حجاجُ بنُ نصيرِ الفَسَاطِيطِيّ<sup>(1)</sup> القَيْسِيّ<sup>(1)</sup>، أبو

---

(1) الفَسَاطِيطِيّ: بفتح الفاء والسين المهملة وسكون الألف وكسر الطاءين المهملتين بينهما ياء ساكنة تحتها نقطتان - هذه النسبة إلى الفساطيط وهي البيوت من الشعر والمشهور بهذه النسبة أبو محمد حجاج بن نصير الفَسَاطِيطِيّ بصرى. انظر: الأنساب - للسّمَعَانِيّ (383/4)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (431/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

محمد البَصْرِي، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ أو 214هـ (2).  
"ضعيف كان يقبل التلقين" (3).

ضعفه ابن سعد، (4)، ويحيى بن معين: (5) والنسائي (6).  
وقال يعقوب بن شيبة: "سألت يحيى بن معين عنه، فقال: كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به" (7)، وقال يعقوب: "يعنى أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة" (8)، وقال علي بن المديني: "ذهب حديثه" (9)، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه" (10)، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" (11)، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه" (12)، وقال العجلي: "كان معروفاً بالحديث، ولكنّه

- 
- (1) القَيْسِيُّ: بفتح القاف وسكون الباء تحتهما نقطتان وفي آخرها سين مهملة هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، عرف بها جماعة. انظر: الأنساب المتفقة - لابن القيسراني (ص 70)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (575/4)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (69/3).
  - (2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7)، والتاريخ الصغير - للبخاري (301/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712)، الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409)، وتهذيب الكمال - للمزي (461/5 - ترجمة 1130)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (109/15 - ترجمة 4)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (278/9 - ترجمة 447).
  - (3) تقريب التهذيب (ص 225 - ترجمة 1139).
  - (4) الطبقات الكبرى - لابن سعد (305/7).
  - (5) الضعفاء الكبير - للعقيلي (306/1 - ترجمة 457).
  - (6) الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (231/2 - ترجمة 409).
  - (7) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (8) الكامل - لابن عدي (231/2).
  - (9) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (10) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (167/3 - ترجمة 712).
  - (11) التاريخ الكبير - للبخاري (380/2 - ترجمة 2845).
  - (12) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 36 - ترجمة 74).

أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن، وأدخل في حديثه ما ليس منه، فترك<sup>(1)</sup>، وقال الدارقطني:  
الدارقطني: "أجمعوا على تركه"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "يُخطىء ويهم"<sup>(3)</sup>.

قال الذهبي: ضعفه، وشذ ابن حبان فوثقه"<sup>(4)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف".

الوجه الثاني: شعبة عن العوام بن مَرَجَم (5) عن أَبِي السَّلِيلِ (6) عن أَبِي عَثْمَانَ (7) عن

---

(1) معرفة الثقات - للعجلي (287/1 - ترجمة 270).

(2) الضعفاء والمتروكين - للدارقطني (ص 8 - ترجمة 174).

(3) الثقات - لابن حبان (202/8).

(4) الكاشف - للذهبي (313/1 - ترجمة 944).

(5) مَرَجَم: بالراء والجيم فهو مَرَجَم بن العَوَّام بن مَرَجَم، ثقة. انظر: تاريخ يحيى بن معين - رواية ابن محرز (159/2 - ترجمة 499)، وتاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 179 - ترجمة 1089)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب - لابن ماكولا (186/7). قال ابن الصلاح: "صحف فيه (يحيى بن معين) فقال: (ابن مَرَجَم) بالزاي والحاء فَرَدُّ عليه وإنما هو (ابن مَرَجَم) بالراء المهملة والجيم" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 164).

(6) هو: ضُرَيْب بن نُفَيْر بن سمير أبو السَّلِيلِ القيسي الجريري البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (222/7)، وتاريخ بن معين - رواية الدوري (176/4)، والتاريخ الكبير - للبخاري (342/4 - ترجمة 3063)، والكنى والأسماء - للدولابي (596/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (470/4 - ترجمة 2066)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 280 - ترجمة 2984).

(7) هو: عَيْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَلِّ - وقيل: ابنُ مَلِّ - ابن عمرو بن عَدِيِّ بن وهب بن ربيعة بن سعد، أبو عُمَانَ النَّهْدِيُّ الكوفي (سكن البصرة)، توفي سنة 95هـ، ثقة ثبت عابد. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (97/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 352)، والتاريخ الكبير - للبخاري (83/9 - ترجمة 816)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (283/5 - ترجمة 1350)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (202/10) - ترجمة (5349)، ولسان - للذهبي (193/7 - ترجمة 67)، وتقريب التهذيب (ص 601 - ترجمة 4017).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

سلمان (1) موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : محمد بن جعفر - غندر - هو : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عبد الله البصري، المعروف بِغُنْدَرٍ (2) (وكان ربيب (3) شعبة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 293هـ أو 294هـ (4).

ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (5).

قال علي بن المدني: "هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن في شعبة" (6)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: مهدي: "كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة" (7)، وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: "غندر غندر في شعبة أثبت مني" (8)، وقال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكّم بينهم" (9)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبا عن غندر، فقال: "كان

- 
- (1) هو: الصحابي الجليل سلمان الخير الفارسي، أبو عبد الله بن الإسلام. انظر : الاستيعاب - لابن عبد البر (634/2 - ترجمة 1014)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن الجزري (487/2 - ترجمة 2139)، والإصابة - لابن حجر العسقلاني (141/3 - ترجمة 3359).
- (2) لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدثت بالبصرة صار غندر يشغب - يكثر عليه في الأسئلة - عليه فقال له أنت غندر. انظر: ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين - للجيباني الأندلسي (ص 10)، ونزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر العسقلاني (58/2 - ترجمة 2101).
- (3) الريبب هو: ابنُ زوجة الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِهِ . انظر: تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي (466/2)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 267).
- (4) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (211/52)، وتهذيب الكمال - للمزي (5/25 - ترجمة 5120).
- (5) تقريب التهذيب - (ص 472 - ترجمة 5787).
- (6) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (7) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7 - ترجمة 1223)، والكامل - لابن عدي (111/1).
- (9) تهذيب الكمال - للمزي (8/25 - ترجمة 5120)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة<sup>(1)</sup>، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(2)</sup>، وقال وقال المستملي: "محمد بن جعفر غندر، كنيته أبو بكر، بصري ثقة"<sup>(3)</sup>، وقال العجلي: "بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة"<sup>(4)</sup>. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>.

وقال الذهبي: "أحد الأثبات المتقين، ولا سيما في شعبة"<sup>(6)</sup>. قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة". الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء<sup>(7)</sup>، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن أبي عدي. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن أبي عدي: هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قيل: اسمه إبراهيم، السُّلَمِيّ

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (222/7 - ترجمة 1225).

(2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (296/7).

(3) تهذيب التهذيب - (86/9 - ترجمة 129).

(4) معرفة الثقات - للعجلي (234/2 - ترجمة 1582).

(5) الثقات - لابن حبان (50/9 - ترجمة 15127).

(6) ميزان - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

(7) العلاء هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، من صغار التابعين، توفي سنة مائة وبضع وثلاثون هـ، وثقه أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"، وقال ابن حجر "صدوق ربما وهم" انظر: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (482/2 - ترجمة 3171)، والتاريخ الكبير (508/6 - ترجمة 3141)، والجرح والتعديل (357/6 - ترجمة 1974)، وتهذيب الكمال (520/22 - ترجمة 4577)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 5247).

(8) أبيه هو: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة (والد العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب)، من من الوسطى من التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى (309/5)، والتاريخ الكبير (366/5 - ترجمة 1158)، والجرح والتعديل (301/5 - ترجمة 1428)، وتهذيب الكمال (18/18 - ترجمة 3997)، وتقريب التهذيب (ص 353 - ترجمة 4046).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ الْقَسْمَلِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 194هـ (2)، "ثِقَّة"<sup>(3)</sup>.

(2) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثِقَّة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا الوجه خلاف المحفوظ والصواب عن شعبة فقد نفرد به عن شعبة: حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

هذا الوجه من طريق العوّام بن مُرّاجِم فالمحفوظ من هذه الطريق هي الموقوفة على

سلمان الفارسي، وإلى هذا أشار النقاد بقولهم هو الصواب .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شُعْبَةٌ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَّاجِمٍ، عَنِ أَبِي السَّلِيلِ، قَالَ: قَالَ سَلْمَانُ مَوْقُوفًا<sup>(4)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: " لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، وَحَجَّاجُ تَرْكٌ

حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ"<sup>(5)</sup>، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: " قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ - يَعْنِي

يَعْنِي حَدِيثَ لَتَوْدِنِ الْحَقُوقِ... - لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ سَلْمَانَ"<sup>(6)</sup>، وَقَالَ:

وَقَالَ: "ابن صاعد وليس هذا في حديث عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما رواه أبو

---

(1) الْقَسْمَلِيُّ: بفتح القاف وسكون السين وفتح الميم وفي آخرها لام هذه النسبة إلى القساملة بفتح القاف وهي قبيلة

من الأزد نزلت البصرة. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (499/4)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب -

للحازمي (ص 31)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (37/3).

(2) تهذيب الكمال (321/24 - ترجمة 5029)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (236/1 - ترجمة 305)، وطبقات

الحفاظ - للسيوطي (ص 25).

(3) تقريب التهذيب (ص 465 - ترجمة 5697).

(4) علل الحديث (534/5 - مسألة 2166).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري (257/4 - رقم 4246).

أ.د. إسماعيل رضوان

عثمان عن سلمان" (1).

ورجح هذا الوجه أبو جعفر العُقَيْلي وذلك بقوله - عن الرواية الموقوفة: " وهذا أولى" (2). وقال البزَّار: " وهذا الحديث - يعني المرفوع - لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه ولم يرو هذا الحديث بهذا الإسناد إلا الحجاج عن شعبة" (3)، وهذا ما رجحه الدَّارَقُطْنِي وذلك بقوله: "شعبة، عن العَوَّامِ بنِ مُرَّاجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب" (4).

أما قول أبي حاتم الرازي: "لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْقُوعاً ، وَحَجَّاجٌ تُرِكَ حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ" (5).

قال الباحث: بل إنَّ هذا الحديث له أصلٌ مرفوع من طريق شعبة، وقد أشرتُ إلى هذه الطريق في الوجه الثالث.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الوجه رواه عن شعبة اثنان من الثقات: محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر - غندر - وهما ثقتان، مع العلم أن الدَّارَقُطْنِي لم يُشير إلى هذه الرواية وقد ذكرت من أخرج هذا الوجه عن شعبة.

وهذا الوجه أخرجه كثير من أهل العلم من غير طريق شعبة عن العلاء بإسناد الوجه الثالث، فقد أخرجه البخاري (6)، ومسلم (7)، وأبو يعلى (8)، والبيهقي (9)، جميعهم من طريق إسماعيل بن

---

(1) الكامل - لابن عدي (232/2).

(2) الضعفاء الكبير - للعقيلي (285/1).

(3) المسند - للبزَّار (41/2 - حديث 387).

(4) العلل - للدَّارَقُطْنِي (62/3 - سؤال رقم 287).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - كتاب الخدم والماليك - باب قصاص العبد (ص 74 - حديث 183).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث 6745).

(8) أخرجه أبو يعلى في المسند (378/11 - حديث 6493).

(9) أخرجه البيهقي السنن الكبرى - كتاب الغضب - باب تحريم الغضب وأخذ الأموال (93/6 - حديث

.(11839).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

بن جعفر عن العلاء به.

وأخرجه أحمد<sup>(1)</sup>، وعبد الغني المقدسي<sup>(2)</sup>، من طريق زهير بن محمد.

والترمذي<sup>(3)</sup> من طريق عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن العلاء به.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه المحفوظ - الموقوف - إسناده صحيح .

والحديث من وجهه المرفوع أيضاً -الوجه الثالث- إسناده صحيح، رواه عن شعبة محمد بن أبي

عدي وتابعه محمد بن جعفر - غندر -، وقد صححه مسلم<sup>(4)</sup> بإخراجه في الصحيح من طريق

إسماعيل بن جعفر عن العلاء بإسناد الوجه الثالث.

[الحديث 3] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ وَلَا يُحِبُّهُمُ: الشَّيْخُ الزَّانِي<sup>(5)</sup>، وَالغَنِيُّ الظَّلْمُ<sup>(6)</sup>، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ<sup>(7)</sup>".

فَقَالَ: ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ رُوحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ

شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُ غُنْدَرٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ

عَلِيِّ مَوْفُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ عَلِيِّ مَوْفُوفًا. وَهُوَ أَصَحُّ. أ.هـ. كلام أبي

(1) أخرجه أحمد في المسند (43/14 - 8288).

(2) وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 4 - حديث 8).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة القيامة والرفائق والورع - باب شأن الحساب والقصاص (614/4 -

- حديث 2420).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث

6745).

(5) "الشَّيْخُ الزَّانِي" هو: الذي طعن في السن وهو مصرّ على الزنا. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير -

للمناوي (297/1).

(6) "الغَنِيُّ الظَّلْمُ" يعني صيغة مبالغة أي الكثير الظلم للناس أو لنفسه. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

المصابيح - لملا علي القاري (216/6)، وتحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (247/7).

(7) "الْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ" هو المتكبر المعجب بنفسه. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير - للمناوي (297/1).

الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_ (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في العلال (132/3)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (471/1)، من طريق رُوِّح بن عبادة .

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (243/6) من طريق أبي عامر العقدي.  
والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (472/1)، من طرق عن سليمان بن داود  
ومحمد بن جعفر -غندر- ويبدل بن المحبر.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء (2)، وعلي بن الأقرم (3)، عن الأغر بن سليل (4)، عن علي

(1) العلال (132/3 - سؤال رقم 319).

(2) هو: سيماء بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية الذهلي البكري. تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 415 - ترجمة 2624).

(3) هو: علي بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوادعي، أبو الوازع الكوفي، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، . انظر: الطبقات الكبرى (312/6)، والتاريخ الكبير (261/6 - ترجمة 2345)، والجرح والتعديل (174/6 - ترجمة 954)، والنقات - لابن حبان (162/5 - ترجمة 4375)، وسؤالات الحاكم النيسابوري \_ للدارقطني (ص 249 - رقم 418)، وتهذيب الكمال (20 - ترجمة 323).

(4) هو: الأغر -يفتح المعجمة، بعدها راء- ابن سليل ويقال: ابن حنظلة كوفي، وقال ابن سعد: " الأغر بن سليل وفي حديث آخر الأغر بن حنظلة...ولعله نسب إلى جده سليل بن حنظلة"، وقال الخطيب البغدادي: " ذكر الأغر بن سليل -ثم ذكر أحاديث شعبة بن الحجاج، والتي صرح فيها باسم الأغر بن سليل، ثم قال- وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأحوص سلام بن سليم وإسرائيل بن يونس عنه -ثم ذكر رواياتهم مسندة ثم قال-

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : روح بن عبادة

روح بن عبادة، هو: رَوْحُ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْتَدَ الْقَيْسِيِّ، أبو محمد

البصري، من صغار أتباع التابعين، ت 205 أو 207 هـ (1)، ثقة فاضل له تصانيف (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : (1) سليمان بن داود. (2) محمد بن جعفر - غندر - (3) بدل بن

المحبر.

(1) سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (3) البصري الحافظ، وهو مولى قریش،

وقيل مولى لآل الزبير - فارسي الأصل -، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 هـ (4).

ثقة حافظ غلط في أحاديث (5).

---

أخبرنا أبو نعيم حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن حدثنا أبو شعيب الحراني قال قال علي بن المدني : فنظرت بعد فإذا الأغر هذا هو الأغر بن حنظلة بن سليك فإذا القوم قد أصابوا جميعاً في روايتهم))، قال ابن حجر : صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروي المراسيل، وقال الذهبي : "مقل"، روى له النسائي في سننه حديثاً واحداً، وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة وهم من توفي بين سنة ثمانين، وتسعين من الهجرة. انظر : الطبقات الكبرى (243/6)، والتاريخ الكبير (44/2 - ترجمة 1631)، والجرح والتعديل (308/2 - ترجمة 1153)، الثقات (53/4)، وموضح أو هام الجمع والتقريب (1/ 481-483)، وتهذيب الكمال (314/3-315)، وتاريخ الإسلام (وفيات سنة 81-100 ص 41-42)، التقريب (ص 114 - ترجمة 540).

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (309/3 - ترجمة 1052)، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (263/4 - رقم 4285)، والجرح والتعديل (498/3 - ترجمة 2255)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 87)، وتاريخ بغداد (401/8 - ترجمة 4503)، وتهذيب الكمال (238/9 - ترجمة 1930).

(2) تقريب التهذيب (ص 329 - ترجمة 1962).

(3) الطيالسي: بفتح الطاء المهملة، والياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وسكون الالف، وكسر اللام، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبه إلى "الطيالسة" وهي التي تكون فوق العمامة، والمشهور بهذه النسبه: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أصله من فارس. انظر: الأنساب - للسمعاني (91/4).

(4) تاريخ بغداد (24/9 - ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (401/11 - ترجمة 2507)، و... سير - للذهبي (378/9 - ترجمة 123).

(5) تقريب التهذيب (ص 250 - ترجمة 2550).

قال عثمان بن سعيد الدارمي قلت: ليحيى بن معين أبو داود أحب إليك في شعبة أو حرَمي يعني -ابن عُمارة-؟ فقال: "أبو داود صدوق، أبو داود أحب إليّ، قلت؛ وأبو داود أحب إليك أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: أبو داود أعلم به من عبد الرحمن" (1).

وقال أحمد بن الفرات: "ما رأيت أكثر في شعبة منه - يعني أبو داود -، فسألت عنه أحمد بن حنبل، فقال: ثقة، صدوق، قلت: فإنه يُخطئ، قال: يُحتملُ له" (2).

وقال عمرو بن علي الفلاس: "ما رأيت في المُحدّثين أحفظ من أبي داود الطيالسي، سمعته يقول: "أَسْرُدُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ وَلَا فَخْرَ وَفِي صَدْرِي اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا لِعُثْمَانَ الْبُرَيْيِّ، مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْبَهَانَ، فَبَيَّنْتُهَا فِيهِمْ" (3)، وقال مرة: "أبو داود ثقة" (4).

وقال علي بن المديني: "ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي" (5).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أبو داود الطيالسي أصدق الناس" (6).  
وقال الحجاج بن يوسف بن قُتَيْبَةَ الْأَصْبَهَانِي: "سئل أبو المنذر النُعمان بن عبد السلام، وأنا حاضر عن أبي داود الطيالسي، فقال: هو ثقة مأمون" (7).

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، فأصبته مات قبل قُدومي بيوم" (8).

وقال النسائي: "ثقة من أصدق الناس لهجة" (9).

(1) الجرح والتعديل (112/4 - ترجمة 491)، والكامل (278/3-ترجمة 749)، والتعديل والتجريح - للباجي (3/1259 - ترجمة 1314).

(2) طبقات المحدثين بأصبهان - لأبي الشيخ الأصبهاني (349/1 - ترجمة 235)، وبحر الدم في من تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم - لابن المبرد (ص 68 - ترجمة 394).

(3) تاريخ بغداد (27/9- ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (404/11 - ترجمة 2507)، و الميزان (3/289 - ترجمة 3453).

(4) تهذيب التهذيب (161/4 - ترجمة 316).

(5) طبقات المحدثين بأصبهان (349/1 - ترجمة 235)، وتاريخ بغداد (27/9 - ترجمة 4617).

(6) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(7) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(8) معرفة الثقات - للعجلي (427/1 - ترجمة 663).

(9) تهذيب الكمال (407/11 - ترجمة 2507)، و السير (384/9 - ترجمة 123).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، وربما غلط، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "كان حافظاً مكثراً ثقةً ثبتاً"<sup>(2)</sup>.

قلنا خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

(2) محمد بن جعفر -غندر- : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) بَدَلُ بِنِّ الْمُحَبَّرِ هو: بَدَلُ بِنِّ الْمُحَبَّرِ بن المنبه التميمي ثم اليربوعي<sup>(3)</sup>، أبو المنير البصري (واسطي الأصل)، توفي سنة مائتين وبضع عشرة الهجرة، من صغار أتباع التابعين<sup>(4)</sup>. "ثقة ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لا شك أن الوجه الثاني أرجح، فإن روح بن عباد وإن كان ثقة، لكنه خالف جماعة أوثق منه من أصحاب شعبة بن الحجاج، محمد بن جعفر -غندر- وهو من أثبت الناس في حديث شعبة، كما بينت ذلك في ترجمته، وتابعه أبو داود الطيالسي وهو من أصحاب شعبة أيضاً، قال ابن عدي: "أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم"<sup>(6)</sup>، وتابعهم عدد من الثقات على ذلك، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن

---

(1) الطبقات الكبرى (298/7).

(2) تاريخ بغداد (24/9) - ترجمة (4617).

(3) اليربوعي: بفتح الباء المنقوطة بنقطين من تحتها وسكون الراء وضم الباء المنقوطة بنقطة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بني يربوع، وهو بطن من بني تميم. انظر: الأنساب - للسماعي (686/5).

(4) التاريخ الكبير (150/2 - ترجمة 2013)، والجرح والتعديل (439/2 - ترجمة 1748)، وتهذيب

الكامل (28/4 - ترجمة 647)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (81/15)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه - لابن

حجر العسقلاني (1254/4).

(5) تقريب التهذيب (ص 164 - ترجمة 645).

(6) الكامل - لابن عدي (280/3).

علي إلا من هذا الوجه، ولا نحفظه أيضاً عن غير علي عن النبي صلى الله عليه وسلم" (1)، وقال الخطيب البغدادي: "تَفَرَّدَ رَوَّحٌ بِرِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً وَخَالَفَهُ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الرَّجُلَيْنِ مَوْقُوفاً وَوَأْفَقَ أَبُو دَاوُدَ عَلِيَّ وَقَفَهُ عَنِ شُعْبَةَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ غَنْدَرٍ، وَبَدَّلَ بِنِ الْمَحْبَرِ إِلَّا أَنْ غَنْدَرًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ سَمَاكٍ وَحَدَّثَهُ وَبَدَّلَ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ عَلِيٍّ وَحَدَّثَهُ عَنِ الْأَعْرَجِ" (2).

#### الحكم على الحديث :

الأثر من وجهه الراجح الموقوف على علي بن أبي طالب إسناده حسن.

وقد رُوِيَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ (3)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (4)، وَالسُّنَنِ الصَّغْرَى -الْمَجْتَبَى- (5)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (6)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (7)، وَالْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ (8)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (9)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ -كَمَا فِي الْإِحْسَانِ (10)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (11)، جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرَفِ عَنِ شُعْبَةَ بِنِ الْحَجَّاجِ.

---

(1) المسند - للبخاري (87/3 - حديث 860).

(2) موضح أو هام الجمع والتقريب - للخطيب البغدادي (472/1).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة الجنة (698/4 - ترجمة 2568)، وقال هذا حديث صحيح.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي سراً (44/2 - حديث 2362).

(5) أخرجه النسائي في السنن - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي (88/5 - حديث 2569).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف - كتاب الجهاد - ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (289/5 - حديث 19664).

(7) أخرجه أحمد في المسند (285/35 - حديث 21355).

(8) أخرجه البخاري في المسند (421/9 - حديث 4027).

(9) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(10) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - كتاب الزكاة - باب صدقة التطوع (136/8-137 - حديث 3349).

(11) أخرجه الحاكم في المستدرک (416/1 - حديث 1520).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وأخرجه البزار في مسنده (1) من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي.

وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل (2)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (3)، من طريق جرير بن عبد الحميد ثلاثتهم (شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، وجرير بن عبد الحميد) عن منصور بن المعتمر، قال سمعت ربيعاً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَثَلَاثَةٌ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقِرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَمَنْعُوهُ فَتَخَلَّفَهُ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لِيَلْتَنَّهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعَدُّ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ يَتَمَلَّقَنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الشَّيْخُ الزَّانِي وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ وَالْغَنِيُّ الظُّلْمُ".

قال الترمذي: "هذا حديث صحيح وهكذا روى شيبان عن منصور نحو هذا وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش" (4)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (5)، يخرجاه" (5)، وصححه ابن خزيمة بإخراجه في الصحيح (6)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان (7)، ومسند أحمد (8).

[الحديث 4]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ.

(1) أخرجه البزار في المسند (422/9 - حديث 4028).

(2) أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص 314 - حديث 253).

(3) أخرجه ابن حبان بترتيب ابن بلبان (138/8 - حديث 3350).

(4) سنن الترمذي (325/4 - حديث 2568).

(5) المستدرک على الصحيحين (417/1 - حديث 1467).

(6) صحيح أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(7) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - تحقيق شعيب الأرنؤوط (91/11 - حديث 4771).

(8) مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (285/35 - حديث 21355).

أ.د. إسماعيل رضوان

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرواه يحيى القطان عنه مرفوعاً، وتابعه أبو الوليد من رواية أبي خيفة عنه.  
وقال غندر: عن شعبة، أنه كان يرفعه، ثم شك فيه، وأما أصحاب شعبة الباقون، فرووه عن شعبة موقوفاً..... ورفعه صحيح(1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.  
أخرجه ابن ماجه في السنن (443/1 - حديث 552)، وأحمد في المسند (343/2 - حديث 1119)، من طريق محمد بن جعفر.

وأحمد في المسند (271/2 - حديث 966)، وأبو عوانة في المسند (220/1 - حديث 724)، وابن حبان في الصحيح (160/4 - حديث 1331)، وابن المنذر في الأوسط (59/2 - حديث 415)، وابن عبد البر في التمهيد (142/11)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (ص 215 - حديث 139)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (246/11)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.  
أخرجه ابن المنذر في الأوسط (64/2 - حديث 420)، من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي.

---

(1) العلل ( 230/3 - سؤال رقم 379).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ<sup>(1)</sup>، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) يحيى بن سعيد القطان. (3) أبو الوليد الطيالسي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى بن سعيد القطان: هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198 هـ (2)، "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"<sup>(3)</sup>.

(3) أبو الوليد الطيالسي: هو: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 227 هـ (4)، "ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً. رواه عن شعبة: حفص بن عمر الحوضي.

هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سخرية الأردني، النمري، أبو عمر الحوضي البصري،

---

(1) هو: شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي المذحجي، أبو المقدم الكوفي أصله من اليمن، من كبار التابعين، توفي سنة 78 هـ بسجستان، ثقة عابد. انظر: الطبقات الكبرى (128/6)، والتاريخ الكبير (228/4 - ترجمة 2610)، والجرح والتعديل (333/4 - ترجمة 1459)، وتهذيب الكمال (452/12 - ترجمة 2729)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 2778).

(2) الطبقات الكبرى (293/7)، والتاريخ الكبير (276/8 - ترجمة 2983)، والجرح والتعديل (150/9 - ترجمة 624)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 388 - رقم 1909)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 9 - رقم 3)، ومشاهير علماء الأنصار (ص 255 - حديث 1278)، وتاريخ بغداد (135/14 - ترجمة 7461)، وتهذيب الكمال (329/31 - حديث 6834).

(3) تقريب التهذيب (ص 591 - ترجمة 7557).

(4) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (195/8 - ترجمة 2679)، ومعرفة الثقات (330/2 - ترجمة 1904)، والجرح والتعديل (65/9 - ترجمة 253)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 251 - ترجمة 1535)، والهداية - للكلاباذي (773/2 - ترجمة 1294)، وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى (392/1).

(5) تقريب التهذيب - (ص 1022 - ترجمة 7301).

ويقال مولى بني عدي، من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع، توفي سنة 225 هـ (1)، ثقة ثبت (2).

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الراجح عن شعبة هو الوجه الأول المرفوع وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الثقات: محمد بن جعفر، ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح العلماء لهذا الوجه، قال أحمد بن حنبل عن غندر: كان يرفعه، فقال: إِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَهَابُهُ (3)، وقال أبو حاتم: "ما رَفَعَهُ عن شعبة إلا يحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي" (4).

قال الباحث: وثبت رفعه أيضاً من الراوي محمد بن جعفر، كما سبق في التخريج. وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، قَالَ: "وَمَنْ رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ" (5).

ثالثاً: تصحيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك، بقوله: "ورَفَعَهُ صَحِيحٌ" (6).  
أما الوجه الثاني فقد أوقفه عن شعبة حفص بن عمر وهو ثقة، ولكنه خالف بروايته هذا الوجه الثقات، وقد ذكر ابن عبد البر أن من رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ (7).

---

(1) الطبقات الكبرى (306/7)، والطبقات - لخليفة خياط (ص 397 - رقم 1949)، والتاريخ الكبير (2/366 - ترجمة 2782)، والجرح والتعديل (3/182 - ترجمة 786)، والثقات - لابن حبان (8/200 - رقم 12974).

(2) التقريب (ص 258 - ترجمة 1412).

(3) مسند أحمد (2/343 - حديث 1119).

(4) انظر: صحيح ابن حبان (4/161 - حديث 1331).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر (11/142 - 143)، وانظر المحرر في الحديث الحديث - لابن عبد الهادي (ص 55 - حديث 70).

(6) العلل (3/230 - سؤال رقم 379).

(7) انظر: التمهيد (11/142 - 143)، وانظر المحرر في الحديث (ص 55 - حديث 70).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وقد صح الحديث أيضاً مرفوعاً من غير طريق شعبة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عمرو بن قيس الملائني (1)، وسليمان الأعمش (2)، كلاهما عن الحكم بن عتيبة به.

[الحديث 5]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ عَادَ مَرِيضًا مَشَى فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ (3)".

فَقَالَ ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ.

وَوَقَّفَهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ .... وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ وَلِمَتَابَعَةِ أَبِي مَرِيَمَ، عَنِ الْحَكَمِ، وَلِمَتَابَعَةِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي بن أبي طالب، موقوفاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

ووقفت على وجه ثالث وهو:

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان،

(1) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 159/1 - حديث 661).

(2) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 160/1 - حديث 663).

(3) وللحديث تكملة وهي "قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ قَالَ "جَنَاهَا"، ومعنى الحديث قال النووي: " أي يؤول

به ذلك إلى الجنة واجتاء ثمارها". انظر صحيح مسلم ( 13/8 - حديث 6719)، وشرحه للنووي (124/16)،

وقال ابن عثيمين: "يعني أنه يجني من ثمار الجنة مدة دوامه جالسا عند هذا المريض". انظر: شرح رياض

الصالحين(1/1018).

(4) العلل (3/267 - سؤال رقم 398).

أ.د. إسماعيل رضوان

مرفوعاً.

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. أخرجه أبو داود في السنن (152/3 - حديث 3100)، من طريق محمد بن كثير. وأحمد في المسند (277/2 - حديث 976) عن محمد بن جعفر. الوجه الثاني شعبة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَلِيِّ مَرْفُوعاً. أخرجه أحمد في المسند (277/2 - حديث 975)، والحاكم في المستدرک (350/1 - حديث 1241)، وأبو محمد الفاكهي في حديثه (ص 119 - حديث 119)، والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (27/3 - حديث 851) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ. بزيادة والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، من طريق محمد بن أبي عدي. الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً. أخرجه أحمد في المسند (58/37 - حديث 22375)، من طريق محمد بن جعفر. والطبراني في المعجم الكبير (101/2 - حديث 1446) من طريق عمرو بن مرزوق. وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص 65 - حديث 60)، والبيهقي في شرح السنة (215/5 - حديث 1408)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (333/46 - رقم 10079)، من طريق علي بن الجعد. والبيهقي في شعب الإيمان (403/11 - حديث 8740) من طريق محمد بن عبد الملك . دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن كثير. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن كثير، هو: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ، أبو عبد الله البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، توفي سنة 223هـ (1). "ثقة" (1).

---

(1) الطبقات الكبرى (305/7)، والتاريخ الكبير (218/1 - ترجمة 685)، والجرح والتعديل (70/8) - ترجمة (311)، والتقات - لابن حبان (77/9)، والكاشف (213/2 - ترجمة 5127)، ورسير - كلاهما للذهبي (383/10 - ترجمة 102)، وتهذيب التهذيب (371/9 - ترجمة 686).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً.

رواه عن شعبة: (1) عبد الله بن يزيد المقرئ. (2) محمد بن أبي عدي.

(1) عبد الله بن يزيد المقرئ: عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ القصير، مولى آل عمر بن الخطاب (سكن مكة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ (2)، ثقة فاضل (3).

(2) محمد بن أبي عدي: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة".

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عمرو بن مرزوق. (3) علي بن الجعد. (4) محمد بن عبد الملك.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

(2) عمرو بن مرزوق: هو: عمرو بن مرزوق الباهلي (4)، يقال مولاهم، أبو عثمان البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 224 هـ بالبصرة (5)، ثقة فاضل له أو هام (1).

---

(1) تقريب (ص 891).

(2) الطبقات الكبرى (501/5)، والتاريخ الكبير (228/5 - ترجمة 745)، والجرح والتعديل (201/5) - ترجمة 939، والتقات - لابن حبان (342/8 - رقم 13782)، والتعديل والتجريح (2/948 - ترجمة 865).

(3) تقريب (ص 558 - ترجمة 3715).

(4) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن أعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الإشراف حتى قال قائلهم: وما ينفع الأصل من هاشم \* إذا كانت النفس من باهلة والمشهور بالانتساب إليها جماعة من القدماء والمتأخرين. انظر: الأنساب - للسمعاني (1/275).

(5) سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 357 - رقم 346)، والطبقات الكبرى (7/305)، والجرح والتعديل (6/263 - ترجمة 1456)، وميزان (5/345 - ترجمة 6451).

أ.د. إسماعيل رضوان

وثقه أحمد بن حنبل (2) ويحيى بن معين (3)، وأبو حاتم الرازي (4)، وابن سعد (5)، وابن حبان (6)، والذهبي (7).

قال ابن عمار الموصلي: "ليس بشيء" (8)، وقال العجلي: "بصري ضعيف، يحدث عن شعبة، ليس بشيء" (9)، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "صدوق كثير الوهم" (10)، وقال الحاكم: "سيء الحفظ" (11).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة عابد ربما أخطأ".

(3) علي بن الجعد، هو: عليُّ بنُ الجعدِ بنِ عبَّيدِ الجوهريِّ، أبو الحسن البغدادي، مولى بني هاشم، توفي سنة 230 هـ (12)، "ثقة ثبت" (13).

- 
- (1) التقريب (ص 745 - ترجمة 5111).
  - (2) تهذيب الكمال (227/22 - ترجمة 4446)، وبحر النمل - لابن المبرد (ص 119 - ترجمة 777).
  - (3) سوالات ابن الجنيدي (ص 357 - ترجمة 346)، وتهذيب الكمال - للمزي (227/22 - ترجمة 4446)، ورسير (419/10 - ترجمة 117).
  - (4) الجرح والتعديل (6/264 - ترجمة 1456).
  - (5) الطبقات الكبرى (7/305).
  - (6) الثقات - لابن حبان (8/484).
  - (7) المغني في الضعفاء - للذهبي (2/489 - ترجمة 4708).
  - (8) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (9) معرفة الثقات (2/185 - ترجمة 1407).
  - (10) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق - للذهبي (ص 146 - ترجمة 266)، وتهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (11) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (12) الهداية - للكلاباذي (2/526 - ترجمة 815)، وتاريخ بغداد (11/360 - ترجمة 6215)، وتهذيب الكمال (20/341 - ترجمة 4034)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (16/278)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 33).
  - (13) التقريب (ص 691 - ترجمة 4698).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(4) محمد بن عبد الملك: هو: محمد بن عبد الملك أبو جابر الأزدي، بصري الأصل مكي البلد (1)، قال أبو حاتم ليس بقوي أدركته ومات قبلنا ببسبر (2).

الوجه الراجح عن شعبة:

جميع الأوجه تبدو أنها صحيحة عن شعبة، ولا خلاف بين من رواه مرفوعاً، ومن رواه موقوفاً، فالحكم واحد، وجميع من روى الأوجه الثلاثة كلهم تقات، ولا سيما أن الوجه الأول والأخير قد رواه عنه محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة.

قال البيهقي: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ عَنْهُ مَوْقُوفاً، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، ثُمَّ وَقَفَهُ بَعْدُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَكَمِ كَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ مَوْقُوفاً (3)، وقال عبد المحسن العباد شارح سنن أبي داود: "ثم أورد أبو داود حديثين عن علي رضي الله عنه، أحدهما موقوف والآخر مرفوع وكل منهما صحيح، والموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، فيكون حكمه حكم الرفع، إذن فقد جاء مرفوعاً صراحة ومرفوعاً حكماً (4).

الحكم على الحديث :

الحديث من وجوهه الراجحة إسناده صحيح مرفوع وموقوف، وهذا الموقوف له حكم المرفوع، إذ لا يقال مثله بالرأي، وللحديث شاهد صحيح من حديث ثوبان فقد صححه غير واحد من أهل العلم من غير طريق شعبة، صححه مسلم بإخراجه في صحيحه (5)، والترمذي في السنن وقال:

1) التاريخ الكبير (1/165 - ترجمة 491)، والجرح والتعديل (8/5 - ترجمة 17)، والضغفاء والمتروكين

(82/3 - رقم 3104)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (15/382)، ولسان الميزان - لابن حجر

العسقلاني (7/316 - ترجمة 7111).

2) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (8/5 - ترجمة 17).

3) شعب الإيمان - للبيهقي - الثالث والسئون من شعب الإيمان وهو باب في عيادة المريض (11/405 - حديث

حديث 8742).

4) شرح سنن أبي داود (16/382).

5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب فضل عيادة المريض (8/12 - حديث 6717).

(6717).

حديث حسن صحيح (1)، والبخاري في شرح السنة بقوله: "هذا حديث صحيح" (2)، جميعهم من حديث ثوبان مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وصححه الألباني في الأدب المفرد - للبخاري (3)، والأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد (4).

#### [الحديث 6]:

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ..." الْحَدِيثَ.

فَقَالَ : حَدَّثَ بِهِ عَاصِمٌ، عَنِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَدَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعُقَيْلِيُّ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زَائِدَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ مَوْقُوفًا. وَهُوَ الصَّوَابُ. أ. هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ

الدارقطني رحمه الله (5).

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.  
الوجه الآخر: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه البزار في المسند (293/1 - حديث 1811)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (461/1 - حديث 407) من طريق عبد الصمد عبد الوارث.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً.

1) السنن - للترمذي (290/2 - حديث 967).

2) شرح السنة - للبخاري (217/5 - حديث 1409).

3) الأدب المفرد - للبخاري بتحقيق الألباني (ص 148 - حديث 521).

4) مسند أحمد - بتحقيق شعيب الأرناؤوط (72/37 - حديث 22389).

5) العلل - للدارقطني (74/5 - سؤال رقم 719).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

لم نجد من خرجه، ولكن أفاد الدارقطني أنه من رواية: غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ.  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصمٍ ، عَن زِرِّ ، عَن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً.  
روى هذا الوجه عن شعبة :

عبد الصمد بن عبد الوارث هو: عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ التَّمِيمِيِّ الْعَبْرِيُّ مَوْلَاهُمْ،  
التَّوْرِيُّ<sup>(1)</sup> ، أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 207هـ<sup>(2)</sup>.  
"صدوق ثبت في شعبة"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"<sup>(4)</sup>، وقال علي بن المديني: "عبد الصمد ثبت في شعبة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن سعد : "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(6)</sup>، وقال الحاكم : "ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>، وقال النسائي: "لا بأس  
بأس به"<sup>(8)</sup>، وقال ابن قانع: "ثقة يُخْطئ"<sup>(9)</sup>، ونقل ابن خَلْفُونَ<sup>(10)</sup> توثيقه عن ابن نُمَيْرٍ<sup>(11)</sup>،

---

(1) التَّوْرِيُّ: بفتح التاء ثالث الحروف وضم النون بعدهما الواو وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى "التور" وعملها  
وبيعها. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (487/1)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (226/1).

(2) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (105/6 - ترجمة 1848)، والجرح والتعديل (50/6 - ترجمة  
269)، وتهذيب الكمال (99/18 - ترجمة 3431).

(3) إقريب (ص 610 - ترجمة 4080).

(4) تهذيب الكمال (102/18 - ترجمة 3431).

(5) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(6) الطبقات الكبرى (300/7).

(7) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(8) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) -  
للنسائي (ص 91 - ترجمة 124).

(9) تهذيب التهذيب (291/6 - ترجمة 632).

(10) هو: الحافظ المتقن أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفُونَ الْأَزْدِيُّ، الأندلسي، نَزَلَ إِسْبِيلِيَّةَ، توفي  
سنة 636هـ. انظر: إسير - للذهبي (71/23 - ترجمة 51)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 102)،

والأعلام - للزركلي (36/6).

نُمير (1)، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (2)، وقال الذهبي: "الحافظ حجة" (3).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ثبت في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) يحيى القطان. (3) مسلم بن إبراهيم.

(1) محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".

(3) مسلم بن إبراهيم: هو: مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم، أبو عمرو البصري، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 222هـ بالبصرة (4)، "ثقة مأمون مكثر" (5).

#### الوجه الرابع عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث وهو ثقة فتفرد برفعه من طريق شعبة مخالفاً للثقات.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه" (6).

الوجه الثاني: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

يتبين من خلال الدراسة أن هذا الوجه هو الرابع عن شعبة لوروده من طرق ثلاثة من أصحاب شعبة الثقات.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الرابع الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث مرفوعاً

(1) تهذيب التهذيب (6/292 - ترجمة 632).

(2) الثقات - لابن حبان (8/414 - ترجمة 14157).

(3) الكاشف - للذهبي (1/653 - ترجمة 3376).

(4) الهداية - للكلابي (2/707)، وتذكرة الحفاظ (1/288 - ترجمة 394)، وتهذيب التهذيب (10/109 -

ترجمة 220)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 31).

(5) تقريب التهذيب (ص 529 - ترجمة 6616).

(6) مسند البزار (1/293 - حديث 1811).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

من غير طريق شعبة، عند مسلم (1) والترمذي (2) والنسائي (3) وأحمد (4) وغيرهم .  
[الحديث 7 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَخُلُوفُ (5) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ  
مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَنْ شُعْبَةَ يَرْفَعُهُ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ.... وَالْمَوْقُوفُ عَنْ شُعْبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ.أ.هـ المراء نقله من

كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (6).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة على وجهين، وقد وقفت على وجه ثالث، وهي على  
النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.  
وقفت على وجه ثالث :

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (98/10) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

1) أخرجه مسلم في الصحيح (52/3 - حديث 2237) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بمثله.

2) أخرجه الترمذي في السنن (345/2 - حديث 1040)، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بمثله.

3) أخرجه النسائي في السنن (379/4 - حديث 1993)، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بمثله.

4) أخرجه أحمد في المسند (473/8 - حديث 4867)، من طريق سالم البراد عن ابن عمر بنحوه .

5) تغيير راحة الفم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (67/2).

6) العلل (316/5 - سؤال رقم 907) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. أخرجه: النسائي في السنن الكبرى (130/3 - حديث 2533)، وفي السنن الصغرى - المجنبى - (471/4 - حديث 2211). من طريق محمد بن جعفر غندر .

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه البزار في المسند (301/1 - حديث 1874)، من طريق عمير بن عبد المجيد.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الوليد الطيالسي .

أبو الوليد الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو: "ثقة ثبت".

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. رواه عن شعبة:

محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة : عمير بن عبد المجيد.

هو: عمير بن عبد المجيد أبو المغيرة الحنفي من أهل البصرة (1).

قال يحيى بن معين: "صالح" (2)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس" (3)، وذكره ابن حبان في الثقات (4)، خلاصة القول في الراوي أنه: "صدوق".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

يتبين من خلال دراسة الوجهين الذين ذكرهما الدارقطني والوجه الذي وقفنا عليه أن كلا الوجهين (المرفوع والموقوف) صحيح عن شعبة، فإن الوجه الموقوف رواه عنه محمد بن جعفر

1) التاريخ الكبير (544/6 - حديث 3265)، ولسان الميزان (235/6 - ترجمة 5861).

2) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

3) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

4) الثقات - لابن حبان (509/8 - ترجمة 14725).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

- غندر - وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

قال النسائي: "هذا هو الصواب عندنا(1).

والوجه الآخر المرفوع أيضاً ثابتٌ وصحيح عن شعبة فقد رواه عنه راويان أحدهما ثقة ثبت وهو أبو الوليد الطيالسي، والآخر صدوق وهو عمير بن عبد المجيد.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث أيضاً من طريق شعبة من حديث أنس بن مالك (2)، وأبي هريرة (3).

[الحديث 8] : وسئل عن حديث سهل بن أبي حنمة، عن أبي ذر: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الغائط، يقول: "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني". فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرّازي، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا القولُ بِمَحْفُوظٍ.

وغيره يرويه عن شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

(1) انظر: الأحاديث المختارة - لأبي عبد الله المقدسي (2/185 - حديث 563)، وتحفة الأشراف - للمزي

(2/184 - حديث 10166).

(2) موضح أو هام الجمع والتفريق - للخطيب البغدادي (1/541).

(3) صحيح البخاري (7/164 - حديث 5927)، وسنن الترمذي (2/128 - حديث 764)، وسنن ابن ماجه

(3/143 - حديث 1638)، ومسند أحمد (12/122 - حديث 7195).

(4) العلل (6/235 - سؤال رقم 1096).

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (35/9 - حديث 9825)، ومن طريقه ابن السنني في عمل اليوم والليلة (38/1 - حديث 22)، من طريق يحيى بن أبي بكير. وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (329/1 - حديث 539)، من طريق عبد الله بن أبي جعفر الرازي.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجلٍ يُقالُ له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍ موقوفاً.

أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، انظر تحفة الأشراف (194/9 - حديث 12003)، من طريق محمد بن جعفر غندر.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي. (2) يحيى بن أبي بكير.

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي، هو: عبد الله بن أبي جعفر، واسم أبي جعفر عيسى بن ماهان

الرازي، من صغار أتباع التابعين (1)، "صدوق يخطئ" (2).

ونقه أبو زرعة (3)، وأبو حاتم: (4)، والعجلي (5)، وابن حبان (6)، وزاد أبو حاتم: "صدوق" (7).

"صدوق" (7).

---

(1) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586)، والكامل (216/4 - ترجمة 1024)، و ميزان - للذهبي (77/4 -

ترجمة 4257).

(2) تقريب (ص 497 - ترجمة 3257).

(3) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(4) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(5) معرفة الثقات - للعجلي (25/2 - رقم 867).

(6) الثقات - لابن حبان (335/8 - رقم 13745).

(7) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

قال عمرو بن علي الفلاس: "من أهل الصدق سيء الحفظ"<sup>(1)</sup>، وقال أبو أحمد بن عدي: "وبعض حديثه مما لا يتابع عليه"<sup>(2)</sup>، وقال الساجي: "فيه ضعف"<sup>(3)</sup>، وقال الذهبي: "وثق وفيه شيء"<sup>(4)</sup>.  
شيء"<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول في الراوي أنه كما قال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

(2) يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍّ موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر - غندر -.

محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين أن الوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني، والوجه الأول ليس محفوظاً عن شعبة فقد رواه يحيى بن أبي بكير، وابن أبي جعفر وهو صدوق يخطئ، وعلى ذلك فإن رواية محمد بن جعفر أولى بالصواب من غيره وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

هذا الذي ذكرناه لا يعني تصحيح الرواية، ولكن مقتضى هذا الترجيح فقط تصويب الإسناد إلى شعبة، أما ما بعد شعبة في هذا الحديث فلا يخلو من علة، وهي كالتالي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث؛ رواه شعبة، عن منصور، عن الفيض عن ابن أبي حنمة، عن أبي ذرٍّ: أنه كان إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي عافاني وأذهب عني الأذى.

فقال أبو زُرعة: وهم شعبة في هذا الحديث.

ورواه الثوري، فقال: عن منصور، عن أبي عليٍّ عبيد بن عليٍّ، عن أبي ذرٍّ، وهذا الصحيح، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال.

(1) تاريخ بغداد (11/146).

(2) الكامل (4/216 - ترجمة 1024).

(3) تهذيب التهذيب (5/154 - ترجمة 300).

(4) الكاشف (1/543 - رقم 2670).

وقال أبي: كذا قال سفيان، وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح، والثوري أحفظ، وشعبة رُبما أخطأ في أسماء الرجال، ولا ندري هذا منه أم لا<sup>(1)</sup>.  
قال محمد ناصر الدين الألباني: "شعبة قد اضطرب في إسناده ومنتنه، أما الإسناد؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمي التابعي: أبا الفيض، وفي رواية غندر عنه قال: سمعت رجلاً، ولم يسمه، وأما المتن؛ ففي الرواية الأولى رفعه، وفي الأخرى أوقفه، ووافقه سفيان - وهو الثوري - على وقفه، وخالفه في اسم التابعي فسماه أبو علي الأزدي.  
وإن مما لا شك فيه أن الموقف أصح؛ لموافقة شعبة في الرواية الأخرى للثوري، وكذلك قوله -  
نعني: الثوري-: (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه"<sup>(2)</sup>.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف، لعلتين:  
العلة الأولى: جهالة الرجل الذي رفعه إلى أبي ذر.  
الأخرى: الاضطراب في إسناده ومنتنه، كما تبين في الدراسة.  
[الحديث: 9] : سئل عن حديث حُصَيْنِ بْنِ الْمُؤَدِّبِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَوَضُّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"<sup>(3)</sup>.

1) علل الحديث - لابن أبي حاتم (27/1 - حديث 45).

2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (354/12 - 355 - حديث 5658).

3) هذا الحكم منسوخ بحديث جابر الذي أخرجه أبو داود في سننه وغيره من حديث جابر بن عبد الله: "جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار". قال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"، وقال النووي: "وقد اختلف العلماء في قوله صلى الله عليه وسلم وتوضؤوا مما مسّت النار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى انه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسّه النار..... أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسّه. انظر: سنن الترمذي - كتاب الطهارة - باب باب في ترك الوضوء مما مسّت النار (123/1 - حديث 80)، وشرح صحيح مسلم - للنووي (43/4)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (312/1)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (330/1)، والاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار - لابن عبد البر (176/1)،

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ: يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ فَرَفَعَهُ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَحَدَّهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَوَقَّفَهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأُمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ شُعْبَةَ .  
وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ (1).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد، ولكن أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد.

ولكن أفاد الدارقطني أن معاذ بن معاذ، وأمينة بن خالد رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.

مؤملاً بن إسماعيل: مؤملاً بن إسماعيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن البصري،

---

والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - لابن قدامة المقدسي (211/1 - 216)، والمجموع شرح

المهذب - للنووي (58/2).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

مولى آل عمر بن الخطاب، توفي سنة 206 هـ (1)، "صدوق سيء الحفظ" (2).  
وثقه يحيى بن معين: (3)، وإسحاق بن راهوية (4).  
قال أبو حاتم: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ" (5)، وقال البخاري: "منكر الحديث" (6)،  
وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (7)، وقال الساجي: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول  
ذكرها" (8)، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الغلط" (9)، وقال الدارقطني: "ثقة كثير الخطأ" (10).  
وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف و (يتثبت) فيه، لأنه كان  
سيء الحفظ كثير الغلط (11) خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "صدوق سيء الحفظ".  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنظلة بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ. (2) أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ.  
(1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، هُوَ: مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانَ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ الْقَاضِي

- 
- 1) الطبقات الكبرى (501/5)، والجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1709)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (408/14)، ولسان الميزان - لابن حجر (433/9 - ترجمة 2811)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (111/5 - ترجمة 2419).
  - 2) تقريب (ص 987 - ترجمة 7029).
  - 3) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (374/8 - ترجمة 1708).
  - 4) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 5) الجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1708).
  - 6) تهذيب الكمال (178/29 - ترجمة 6319).
  - 7) الثقات - لابن حبان (187/9 - ترجمة 15915).
  - 8) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 9) الطبقات الكبرى (501/5).
  - 10) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 11) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

(والد عبيد الله بن معاذ، ومثنى بن معاذ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196هـ بالبصرة (1)،  
"ثقة متقن" (2).

(2) أمية بن خالد: هو: أمية بن خالد بن أسود بن هذبة، ويقال أمية بن خالد بن هذبة بن عتبة  
الأزدي الثوباني القيسي، أبو عبد الله البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 أو  
201هـ (3). "صدوق" (4).

قال أبو زرعة (5)، وأبو حاتم (6) الرازيان، والترمذي (7)، والعجلي (8): "ثقة".

وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً" (9)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (10).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

لم نقف على إسناد الوجهين، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه الأول رواه عن شعبة مؤمل بن  
إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ، وعلى ذلك فالوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني

---

1) الطبقات الكبرى (293/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 389 - ترجمة 1917)، والتاريخ الكبير  
(365/7 - ترجمة 1571)، والجرح والتعديل (248/8 - ترجمة 1132)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن  
حبان (253/1 - ترجمة 1270)، وتاريخ بغداد (131/13 - ترجمة 7118)، وتاريخ الإسلام - للذهبي  
(396/13).

2) التقريب (ص 952 - ترجمة 6740).

3) الطبقات الكبرى (301/7)، والتاريخ الكبير (10/2 - ترجمة 1524)، والجرح والتعديل (302/2 - ترجمة  
1123)، ورجال صحيح مسلم - لأبي بكر بن الأصبهاني (71/1 - ترجمة 101)، وتهذيب الكمال (330/3 -  
ترجمة 554).

4) التقريب (ص 152 - ترجمة 553).

5) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

6) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

7) السنن - للترمذي (51/5 - حديث 2933).

8) معرفة الثقات - للعجلي (236/1 - ترجمة 119).

9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 186 - ترجمة 283).

10) الثقات - لابن حبان (123/8 - 12538).

الموقوف، وذلك لاتفاق معاذ بن معاذ، وخالد بن أمية وهما تفتان، على رواية هذا الوجه عن شعبة، وهذا ما صححه الدارقطني بقوله: "والموقوف أصح" (1) .

#### الحكم على الحديث:

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث من طريق شعبة عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق، فقد صح من حديث زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - ترجمة 814)، والنسائي في السنن (115/1 - حديث 179) من طريق خارجة بن زيد عنه.

ومن حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 815)، وأحمد في المسند (96/16 - حديث 10071)، من طريق عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه.

ومن حديث عائشة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 816)، وابن ماجه في السنن (394/1 - حديث 486) من طريق عروة عنها.

[الحديث: 10] : وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم محشرون يوم القيامة غراً" (2) محجلين (3) من آثار الوضوء، فمن استطاع استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه علي بن زياد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي التياح، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة جميعاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: .....

وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة. أهـ  
المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

(2) الغر: جمع الأغر: من الغرة، بياض الوجه، يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (354/3).

(3) أي بياض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام . انظر: النهاية - لابن الأثير (346/1).

(4) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على أربعة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
رواه عن شعبة : يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.

أ.د. إسماعيل رضوان

### الوجه الراجح عن شعبة:

أما الوجهان -الأول والثاني- المرفوعان فتفرد بتفرد بروايتهما يحيى بن أبي بكير عن شعبة وهو ثقة، ولكن التفرد لم يأت منه إنما من الراوي عنه علي بن زياد، ولم نعرفه، ولم نجد له ترجمة، حتى أن محقق كتاب العلل محفوظ الرحمن لم يجد ترجمته، قال: "ولم أجد ترجمته" (1).

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير" (2). وأما ما يتعلق بالوجهين الآخرين فلم نقف على من أخرجهما، ولكن أفاد الدارقطني أن أصحاب شعبة روه عنه من هذا الوجه الموقوف، قال الدارقطني: "وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة" (3).

وعليه فإن هذين الوجهين الآخرين هما المحفوظان عن شعبة بإفادة الدارقطني، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على تخريج الحديث بإسناديه، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.

والحديث منقح عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (4)، ومسلم (5)، في صحيحيهما من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرى عن أبي هريرة رضي الله عنه. [الحديث 11]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء" (6).

(1) العلل - للدارقطني (170/8 - سؤال رقم 1488).

(2) حلية الأولياء - لأبي نعيم الأصبهاني (206/7).

(3) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (39/1 - حديث 136).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء (149/1 - حديث 603).

(6) الشحناء يعني العداوة والبغضاء. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (273/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (450/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ : يَرَوِيهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، وَمُسْلِمٌ بِنُ أَبِي مَرِيَمَ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَالْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ..... وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَخَالَفَهُ بَدَلٌ وَمُعَاذٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، فَرَوَاهُ ، عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .

وَمَنْ وَقَفَهُ أَتَبَتْ مِنْ أَسْنَدِهِ . أَهـ المَرَادُ نَقْلَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (1) .

أوجه الاختلاف :

ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي :  
الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ ، مَوْقُوفًا .

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن يحيى بن السكن رواه عن شعبة .

الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن بدل ، ومُعَاذٌ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ .

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
رواه عن شعبة : يحيى بن السكن .

يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ : هُوَ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ البَصْرِيُّ نَزَلَ الرَّقَّةَ (2) وَقَدِمَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا ، مَاتَ بِالرَّقَّةِ

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) الرَّقَّةُ : بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَتَشْدِيدِهِ وَأَصْلُهُ كُلُّ أَرْضٍ إِلَى جَنْبِ وَادٍ يَنْبَسِطُ عَلَيْهَا الْمَاءُ وَجَمْعُهَا رِقَاقٌ هِيَ مَدِينَةٌ تَقَعُ شَرْقِيَّ حَلَبٍ عَلَى نَهْرِ الْفُرَاتِ كَانَتْ مِنْ أَهَمِّ الْمَدَنِ أَيَّامَ بَنِي الْعَبَّاسِ بَنَى بِهَا الرَّشِيدُ قَصْرَ السَّلَامِ وَكَانَ يَقِيمُ بِهَا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فِي بَغْدَادَ وَهَنَّاكَ مَدَنٌ أُخْرَى تَحْمَلُ هَذَا الْأَسْمَ . انظر : معجم البلدان - لياقوت الحموي (58/3) ، والروض المعطار - للحميري (ص 270) .

سنة ثلاثين ومائتين (1).

قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" (2)، وقال مرة: "ضعيف الحديث" (3)، وقال صالح جزرة: "ضعيف" (4)، وقال مرة: "لا يساوي فلساً" (5)، وذكره ابن حبان في الثقات (6). خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف". الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد موقوفاً. رواه عن شعبة:

(1) بدل بن المحبر. (2) معاذ بن معاذ. (3) عمرو بن مرزوق.

(1) بدل بن المحبر: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو ثقة ثبت.  
(2) معاذ بن معاذ: تقدمت ترجمته في حديث (9)، وهو ثقة متقن.  
(3) عمرو بن مرزوق: تقدمت ترجمته في حديث (5)، وهو ثقة عابد بما أخطأ.

الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الأول غير محفوظ عن شعبة، وذلك لعلتين، الأولى ضعف يحيى بن السكن، والأخرى مخالفة يحيى بن السكن للثقات من أصحاب شعبة. وعلى ذلك فإن الوجه الثاني هو الرابع والمحمول عن شعبة وذلك لما يلي: أولاً: اتفاق أصحاب شعبة؛ بدل بن المحبر، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق على روايته من هذا الوجه.

- 
- (1) التاريخ الكبير (280/8 - ترجمة 3001)، والجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643)، والثقات (253/9 - ترجمة 16282)، وتاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464)، والميزان (183/7 - ترجمة 9533)، ولسان الميزان - لابن حجر (447/8 - ترجمة 8466).
  - (2) الجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643).
  - (3) علل الحديث - لابن أبي حاتم (57/2 - حديث 1657).
  - (4) المغني في الضعفاء - للذهبي (735/2 - ترجمة 6975).
  - (5) تاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464).
  - (6) الثقات - لابن حبان (253/9 - ترجمة 16282).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله: "وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَّتْ مِنْ أَسْنَدِهِ"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث :

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث. ولكن قد صح الحديث مرفوعاً من غير طريق شعبة، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص 148- حديث 411)، ومسلم في الصحيح(8/11- حديث 6709)، وغيرهما.

[الحديث 12]: وَسئِلُ عَن حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ"<sup>(2)</sup>.

فَقَالَ ..... فَأَمَّا الْأَعْمَشُ فَرَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فَرَقَعَهُ أَبُو الْحَارِثِ الْوَرَّاقُ نَصْرُ بْنُ حَمَادٍ، عَنِ شُعْبَةَ، وَرَوَى عَنِ وَهَّابِ بْنِ جَرِيرٍ أَيْضاً، مَرْفُوعاً، وَغَيْرُهُمَا يَرَوِيهِ عَنِ شُعْبَةَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (7/39) من طريق أبي الحارث السوراق.

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) أي مالكة يركبه ويحلبه فإن أوجر فأجر ظهره له ونفقتة عليه، يعني ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما، مثاله: إنسان رهن بقرة وصار المرتهن يحلبها، فنقول: لك أن تحلبها بقدر النفقة، فإذا كان ثمن حليبها مائة في الأسبوع، ونفقتها في الأسبوع مائة، ففي هذه الحال لا له ولا عليه، وإن كان الحليب يساوي مائتين في الأسبوع، والنفقة مائة دفع للراهن مائة، لكن هذه المائة تكون رهناً؛ لأنها من نمائه، وإن كان بالعكس النفقة مائتان، واللبن يساوي مائة، فإنه يرجع على الراهن بما زاد على ثمن الحليب. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر (5/144)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير - للمنوي (77/4)، والشرح الممتع على زاد المستقنع - للعثيمين (9/52).

(3) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (38/6 - حديث 11540)، من طريق مسلم بن إبراهيم. دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الحارث الوراق.

أبو الحارث الوراق: هو: نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق<sup>(1)</sup>، البصري الحافظ، من صغار أتباع التابعين.

"ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع"<sup>(2)</sup>.

قال يحيى بن معين يقول: "نصر بن حماد كذاب"<sup>(3)</sup>، وقال يعقوب بن شيبة: "ليس بشيء"<sup>(4)</sup>، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"<sup>(5)</sup>، وقال مسلم: "ذاهب الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال النسائي: "ليس بثقة"<sup>(7)</sup>، وقال أبو زرعة: "لا يكتب حديثه"<sup>(8)</sup>، وقال أبو حاتم<sup>(9)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(10)</sup>،

---

(1) الوراقُ: بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخرها القاف، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها، وقد يقال لمن يبيع الورق. انظر: الأنساب - للسمعاني (584/5).

(2) التقريب (ص 999 - ترجمة 7109).

(3) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(4) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(5) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 118 - ترجمة 373).

(6) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(7) تاريخ بغداد (281/13).

(8) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(9) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(10) تاريخ بغداد (281/13)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والعقيلي (1): "متروك الحديث"، وقال زكريا بن يحيى الساجي: "يعد من الضعفاء" (2)، وقال الداقطني: "ليس بالقوى في الحديث" (3)، وقال ابن حبان: "كان يُخطيء كثيراً، ويهم في الإسناد، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف جداً وخاصة في روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (5).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. رواه عن شعبة: مسلم بن إبراهيم.

مسلم بن إبراهيم: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة مأمون مكثر".

**الوجه الرابع عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة، وذلك لأمرين؛ أولاً: أبو الحارث الوراق نصر بن حماد رواه عن شعبة وهو ضعيف جداً، وخاصة في روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (6).

ثانياً: لمخالفته أيضاً مسلم بن إبراهيم وهو متفق على توثيقه، قال ابن عدي: "وهذا من حديث شعبة موصولاً لم أكتبه إلا عن عبدان ..... وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر، عن شعبة - وله غيرها عن شعبة - كلها غير محفوظة" (7).

1) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)

2) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، وتهذيب التهذيب (380/10 - ترجمة 770).

3) المؤلف والمختلف - للدارقطني (2204/4).

4) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (54/3).

5) الكامل - لابن عدي (39/7).

6) الكامل - لابن عدي (298/1).

7) الكامل (39/7).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: رواية مسلم بن إبراهيم لهذا الوجه، وهو ثقة مأمون.  
ثانياً: ترجيح أهل العلم لهذا الوجه الموقوف من طرق عن شعبة وغيره عن الأعمش، قال الحاكم:  
" الثَّورِي وَسُعْبَةُ عَلَى تَوْقِيفِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ " (1).  
قال الترمذي في السنن : " وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً " (2).  
وقال ابن عدي في الكامل : " وهذا الحديث قوله "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" الأصل فيه موقوف، وقد رواه عن الأعمش أبو عوانة، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، وشعبة، والثوري مرفوعاً وموقوفاً، والأصح هو الموقوف " (3).  
وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة" (4).  
وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: "وكذلك رواه سفيان الثوري، وهشيم، ومحمد بن فضيل، وجريير بن عبد الحميد عن الأعمش موقوفاً وهو المحفوظ من حديثه" (5).  
وقال ابن طاهر المقدسي "والأصح هو الموقوف" (6).  
وقال ابن حجر في التلخيص: "ورجح الدارقطني، ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه" (7).  
وقال ابن حجر في فتح الباري : "وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح

1) المستدرک علی الصحیحین - للحاکم (58/2 - حدیث 2307).

2) السنن - للترمذی (533/2 - حدیث 1254).

3) الكامل - لابن عدي (273/7).

4) السنن الكبرى - للبيهقي (38/6 - حدیث 11539).

5) تاریخ بغداد (184/6).

6) ذخيرة الحفاظ - لابن طاهر المقدسي (1415/3 - حدیث 3103).

7) التلخیص الحبیبر فی تخریج أحادیث الرافعی الکبیر - لابن حجر (94/3).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الموقوف، وبه جزم الترمذي<sup>(1)</sup>.

فتحصل من هذا أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" لا يصح عن أبي هريرة إلا موقوفاً عليه.

ثالثاً: تصويب الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "عَنْ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا ، وَهُوَ الصَّوَابُ"<sup>(2)</sup>.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح وهو الموقوف إسناده صحيح .

قال الترمذي في سننه: "هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي، عن أبي هريرة"<sup>(3)</sup>.

[الحديث 13] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَعِمُّ الشَّفِيعُ الْقُرْآنُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أكرمهُ فَيَلْبِسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ فَيَلْبِسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ ... الْحَدِيثُ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو قَتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قَتَيْبَةَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً ، وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ .... وَهُوَ الصَّوَابُ .أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف:**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (143/5).

2) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

3) السنن - للترمذي (533/2 - حديث 1254).

4) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، والحاكم في المستدرک (1/552 - حديث 1987)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/379 - حديث 1841)، والإشيلي في الأحكام الشرعية لكبرى (4/24)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (7/206)، من طريق سلم بن قتيبة. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، من طريق محمد بن جعفر. والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (1/51 - حديث 45) من طريق حجاج بن محمد المصيصي.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

- (1) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة ثبت في شعبة".
- (2) سلم بن قتيبة: أبو قتيبة: هو سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيَّ (1)، الخُرَّاسَانِيُّ، الفَرِيَّابِيُّ (نَزِيلُ البَصْرَةِ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200هـ أو بعدها (2). "صدوق" (3).

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "ليس به بأس" (4)، وقال أبو زرعة الرازي: "ثقة" (5)،

---

(1) الشَّعِيرِيُّ: بفتح الشين وكسر العين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفي آخرها راء - هذه النسبة إلى بيع الشعير وإلى باب الشعير وهي محلة معروفة بالكركم فمن الأول جماعة منهم أبو قتيبة سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيُّ البصري. انظر: الأنساب - للسماعي (3/437).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (4/159 - ترجمة 2320)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (1/334 - ترجمة 469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (9/308 - ترجمة 93)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (1/448 - ترجمة 885).

(3) تقريب (ص 246 - ترجمة 2471).

(4) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (4/171 - سؤال 3775).

(5) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس، كثير الوهم، يُكتب حديثه"<sup>(1)</sup>، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "ثقة"<sup>(2)</sup>.

وقال المسعودي، عن الحاكم: "ثقة مأمون"<sup>(3)</sup>، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(4)</sup>، وقال الذهبي: "ثقة بهم"<sup>(5)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ربما وهم".  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة:

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) حجاج بن محمد المصيصي: هو: حجاج بن محمد المصيصي<sup>(6)</sup>، أبو محمّد الأعور، مولى سليمان بن جالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثمّ تحوّل إلى المصيصة، ورابط بها، ورحل الناس إليه، من صغار أتباع التابعين، 206هـ ببغداد<sup>(7)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

(2) تهذيب التهذيب (4/117 - ترجمة 225).

(3) سؤالات السجزي للحاكم (ص 118 - سؤال 103).

(4) الثقات - لابن حبان (6/420 - ترجمة 8382).

(5) الكاشف (1/451 - ترجمة 2015).

(6) المصيصي: بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها صاد مهملة ثانية هذه النسبة

إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ينسب إليها كثير من العلماء. انظر: الأنساب - للسمعاني (5/315).

(7) التاريخ الكبير (2/380 - ترجمة 2840)، معرفة الثقات (1/286 - ترجمة 268)، والجرح والتعديل

(3/166 - ترجمة 708)، والثقات - لابن حبان (8/201)، وتاريخ بغداد (8/236 - ترجمة 4342)، والكاشف

(1/313 - ترجمة 942)، و"ميزان" (2/205 - ترجمة 1749) كلاهما للذهبي، والمختلطين - للعلائي (ص

19 - ترجمة 10)، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط - لسبط ابن العمري (ص 83 - ترجمة 21).

"ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"<sup>(1)</sup>.  
واختلاطه لا يضر إذ هو من رجال الصحيحين المتفق على توثيقهم، وقد عده  
العلائي من القسم الأول من المختلطين الذين قال فيهم: من لم يوجب ذلك له  
ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته... وإما لأنه لم  
يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم<sup>(2)</sup>.

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو قتيبة، وهذا الوجه غير محفوظ عن شعبة وهما  
إن كانا ثقة فقد خالفا من هو أوثق منهما، محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، ولا  
سيما أن أبا قتيبة ثقة يغرب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: روى هذا الوجه عن شعبة اثنان من الثقات، ولا سيما محمد بن جعفر فهو من أثبت الناس  
في شعبة.

ثانياً: ترجيح أهل العلم لرواية الوقف، قال الترمذي: "وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَهَذَا أَصْحُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ  
الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ"<sup>(3)</sup>.

وقال الجوزقاني: "هذا الحديث ليس له أصل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>،  
قال ابن حجر معلقاً على كلام الجوزقاني (قلت هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن  
من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا  
أصح من المرفوع) وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح<sup>(5)</sup>.

(1) التقريب (ص 224 - ترجمة 1135).

(2) المختلطين - للعلائي (ص 3).

(3) سنن الترمذي (36/5 - حديث 2915).

(4) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(5) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وهو الصواب" (1) .  
الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ، ولكن الحديث وإن كان موقوفاً على أبي هريرة فله حكم الرفع، قال الحافظ ابن حجر: "هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا أصح من المرفوع، قلنا: وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح" (2) .

[الحديث 14] : وسئل عن حديث الأعرج، عن أبي هريرة، أنه كان إذا كبر سكت هنيهة، ثم قرأ: الحمد لله رب العالمين.

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه فرفعه عمرو بن علي، عن أبي داود، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه غيره، والموقوف هو المحفوظ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (3).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في السنن (87/2 - حديث 1029)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (178/1 - حديث 171)، وابن أبي شيبة في المصنف (518/2 - حديث 2860)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-.  
وابن المنذر في الأوسط (249/4 - حديث 1293)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

(1) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

(2) لسان الميزان - لابن حجر (468/1) .

(3) العلل (299/10 - سؤال رقم 2019) .

أ.د. إسماعيل رضوان

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: أبو داود الطيالسي.

أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عبد الرحمن بن مهدي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) عبد الرحمن بن مهدي: هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ وَقِيلَ

الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ الْوُلُؤِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 198هـ

بِالْبَصْرَةِ<sup>(2)</sup>، "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه"<sup>(3)</sup>.

#### الوجه الرابع عن شعبة:

روى الوجه الأول عن شعبة أبو داود الطيالسي، وهذا الوجه تبين من خلال التخريج والدراسة أنه ليس بمحفوظ عن شعبة إذ تفرد برفعه أبو داود، قال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

دَاوُدَ"<sup>(4)</sup>، وعليه فالوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الأثبات محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لرواية الوقف في أكثر من موضع، قال في السنن: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

---

(1) الْوُلُؤِيُّ: بضم اللامين بينهما واو ساكنة وفي آخرها واو ثانية هذه النسبة لجماعة يبيعون للؤلؤ منهم الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي. انظر: الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 67)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (135/3).

(2) التاريخ الكبير (354/5 - ترجمة 1123)، والجرح والتعديل (288/5 - ترجمة 1382)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (329/1 - ترجمة 313).

(3) تقريب (ص 601 - ترجمة 4018).

(4) سنن الدارقطني (87/2 - حديث 1029).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

داوُد، عَنْ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup>، وَقَالَ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ: " وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْمَحْفُوظُ"<sup>(2)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 15] : وسئل عن حديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ الجر<sup>(3)</sup>.

فقال : يرويه شعبة ، واختلف عنه ، فرواه أصحاب شعبة عنه موقوفاً.

ورفعه أبو رفاعة العدوي<sup>(4)</sup> عن محمد بن كثير عن شعبة، والصحيح موقوف. أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(5)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفنا على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
ووقفنا على وجه ثالث هو:

<sup>(1)</sup> سنن الدارقطني (2/87 - حديث 1029).

<sup>(2)</sup> العلل (10/299 - سؤال رقم 2019) .

<sup>(3)</sup> النبيذ: هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقول نبت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً فصرف من مفعول إلى فعل وانتبذته اتخذته نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكراً. والجر بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة وهي كل ما يصنع من مدر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (5/6)، وتحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (5/494).

<sup>(4)</sup> هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن حبيب بن محمد أبو رفاعة القاضي العدوي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ. انظر: الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921)، ولسان الميزان - للذهبي (4/568 - ترجمة 4411).

<sup>(5)</sup> العلل (10/325 - سؤال رقم 2036) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأخير: شُعْبَةٌ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن محمد بن كثير رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (198/12 - حديث 24285)، عن غندر.

الوجه الثالث: شعبة، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
أخرجه أحمد في المسند (470/3 - حديث 2028)، وابن عبد البر في التمهيد (248/1)، عن يحيى القطان. وأحمد في المسند (470/3 - حديث 2028)، عن محمد بن جعفر.

والدارمي في السنن (1340/2 - حديث 2157)، عن أبي زيد سعيد بن الربيع.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: يحيى بن كثير.

هو: يَحْيَى بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِرْهَمِ الْعَنْبَرِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو غَسَّانَ الْبَصْرِيُّ (خراساني الأصل)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 206 هـ (1)، "ثقة" (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

رواه عن شعبة: غندر.

غندر: هو محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

---

(1) التاريخ الكبير (300/8 - ترجمة 3084)، والجرح والتعديل (183/9 - ترجمة 760)، والمعجم في مشنبيه

أسامي المحدثين (ص 270 - ترجمة 493)، والكاشف - للذهبي (373/2 - ترجمة 6232).

(2) التقريب (ص 1064 - ترجمة 7629).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ (1)، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ (2) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
رواه عن شعبة:

(1) يحيى القطان. (2) محمد بن جعفر. (3) أبو زيد سعيد بن الربيع.  
(1) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4)، وهو: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".  
(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) أبو زيد سعيد بن الربيع: تقدمت ترجمته في حديث (8)، وهو: "ثقة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة يحيى بن كثير وهو ثقة، وهذا الوجه وهم وليس بمحفوظ عن شعبة، وليس الوهم من يحيى بن كثير إنما الوهم ممن رواه عن يحيى وهو أبو رفاعة العدوي ذكره ابن حبان في الثقات وقال وكان يخطئ (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: محمد بن جعفر، وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، وليس كما قال الدارقطني أن أصحاب شعبة رووه عنه موقوفاً، فإن أصحاب شعبة رووه عنه مرفوعاً، ولكن ليس من حديث أبي هريرة، إنما من حديث ابن عباس، كما سيأتي في الوجه الأخير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

---

(1) هو: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي التنعي (وتتبعه بطن من حضرموت)، متفق على توثيقه وإتقانه، قال أبو زرعة: "ثقة مأمون ذكي"، وقال أبو حاتم: "ثقة متقن"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال العجلي والنسائي: "ثقة ثبت". انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (171/4 - ترجمة 742)، ومعرفة الثقات - للعجلي (1/421 - ترجمة 646)، وتهذيب الكمال - للمزي (11/313 - ترجمة 2467)، وتهذيب التهذيب - لابن حجر (4/137 - ترجمة 269).

(2) هو: عمران بن الحارث السلمى، أبو الحكم الكوفي، ثقة. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - للأصبهاني (ص 257 - رقم 2192)، وتهذيب الكمال (22/313 - ترجمة 4483)، وقرئ (ص 749 - ترجمة

(5147).

(3) الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921).

رواه عن شعبة، ثلاثة من أصحابه الثقات يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وأبو زيد سعيد بن الربيع، وهذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، وليس الأمر كما قال الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف، إنما هو المرفوع ولكن ليس من حديث أبي هريرة، ولكن من حديث ابن عباس.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

وقد صحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد<sup>(1)</sup>.

[الحديث 16] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَى، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَدِّقُ الْعَبْدَ فِي خَمْسَةٍ يَقُولُهُنَّ : إِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي، الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ : مَنْ قَالَهُ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ.

قال ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَسَلَّمُ بْنُ قُنَيْبَةَ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَى، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنِ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ.... أَهـ . المراد نقله من كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(2)</sup>.

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً. أخرجه أبو يعلى في المسند (26/11 - حديث 6163)، من طريق النضر بن شميل. وابن منده في التوحيد (ص 204 - حديث 160)، من طريق أبي داود الطيالسي. وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، من طريق سلم بن قتيبة. وابن المظفر البغدادي في حديث شعبة (ص 113 - حديث 156)، من طريق حجاج بن نصير.

<sup>(1)</sup> مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (246/5 - حديث 3157).

<sup>(2)</sup> العلل (332/8 - سؤال رقم 1603).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. أخرج الترمذي في السنن (429/5 - حديث 3430)، والنسائي في السنن الكبرى (19/9 - حديث 9777)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا. رواه عن شعبة:

(1) النضر بن شميل. (2) أبو داود الطيالسي. (3) سلم بن قتيبة. (4) حجاج بن نصير. (1) النضر بن شميل: هو: النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلِ بْنِ خَرَشَةَ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الْمَرْوَزِيُّ<sup>(1)</sup>، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204هـ بمَرُو<sup>(2)</sup>، ثقة ثبت<sup>(3)</sup>.

(2) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة.

(3) سلم بن قتيبة: هو أبو قتيبة تقدمت ترجمته في حديث (13)، وهو: ثقة ربما وهم. (4) حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ضعيف. الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الراجح عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة، وذلك لأن محمد بن

---

(1) المَرَوَزِيُّ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وفي آخرها زاي هذه النسبة إلى مرو الشاهجان - وإنما قيل لها الشاهجان يعني شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم - خرج منها جماعة كثيرة من العلماء لا حاجة إلى ذكرهم لشهرتهم. انظر: الأنساب - للسمعاني (265/5)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (199/3).

(2) انظر: الجرح والتعديل (477/8 - ترجمة 2188)، ورجال صحيح البخاري - للكلاباذي (748/2) - ترجمة (1253).

(3) التقريب (ص 1001-1102 - ترجمة 7135).

جعفر هو الذي رواه عن شعبة وهو من أثبت الناس في شعبة وعليه فهو المقدم في الترجيح عن وقوع الاختلاف، وقد نص العلماء على أن شعبة لم يرفعه، قال الترمذي: "رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ شُعْبَةُ"<sup>(1)</sup>، وهذا ما صححه الدارقطني وذلك بقوله: "وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة تفرد به سلم"<sup>(2)</sup> قال الباحث: وهم أبو نعيم فإن أبا قتيبة لم يتفرد به فقد تابعه النضر بن شميل وأبو داود الطيالسي وحجاج بن نصير.

قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به إبراهيم بن راشد عن سعيد بن شعبة عن أبيه، ورواه النضر بن شميل وأبو قتيبة عن شعبة، ورواه أيضا ووقفه غيرهم عن شعبة"<sup>(3)</sup>.  
**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وشعبة قد سمع من أبي إسحاق السبيعي قبل الاختلاط باتفاق العلماء، قال أبو زرعة: "أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل وشعبة أحب إلى من إسرائيل"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معين يقول: "أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان"<sup>(5)</sup>.  
قال الميموني: "قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري، وشعبة أقدم سماعاً من سفيان"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> سنن الترمذي (429/5 - حديث 3430).

<sup>(2)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(3)</sup> أطراف الغرائب والأفراد - لابن طاهر المقدسي (154/5 - حديث 4981).

<sup>(4)</sup> الجرح والتعديل (66/1)، (225/4).

<sup>(5)</sup> الجرح والتعديل (370/4 - ترجمة 1609).

<sup>(6)</sup> شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي (155/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وكونه موقوفاً لا يضر؛ لأن مثل هذا الحديث له حكم المرفوع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، وإنما يقال عن توقف."

قال الألباني: ويؤيد أن أبا إسحاق قد توبع على رفعه، فقال عبد بن حميد: حدثنا مصعب بن مقدم حدثنا إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأغر مثل حديث أبي إسحاق إلا أنه زاد فيه: "قال: ومن قال في مرضه ثم مات لم يدخل النار" (1)، وهذا إسناد جيد (2).

[الحديث 17]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له".

فقال ..... واختلف عن شعبة فرواه عنه عثمان بن عمر موقوفاً، وقال عقان، عن شعبة: رفته مرة، ووقفه غيره عنه (3).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن عثمان بن عمر رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
أخرجه ابن المظفر في حديث شعبة (ص 144 - حديث 211)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (208/7)، من طريق حجاج بن نصير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

(1) أخرجه عبد بن حميد في المسند (104/2 - حديث 946).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - للألباني (3/464 - حديث 1390).

(3) العلل (10/97 - سؤال رقم 1891).

أ.د. إسماعيل رضوان

رواه عن شعبة: عثمان بن عمر بن فارس.  
هو: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَبْدِيُّ، وَقِيلَ يُكْنَى: أَبَا عَدِيٍّ،  
وقيل: أبا عبد الله، البصري (أصله من بخارى)، من صغار أتباع التابعين، توفي  
سنة 209هـ (1) ثقة (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير:  
حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ضعيف".

#### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: عثمان بن عمر، وهو ثقة، ولم نقف على تخريج لهذا الوجه، وبما أنه  
لم يعلم مخالف لعثمان، إلا حجاج بن نصير وهو ضعيف ولا عبرة بمخالفته لعثمان، فعلى ذلك  
فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير وهو ضعيف، ثم إنه قد تفرد بالرواية عن شعبة في هذا الوجه،  
وقد خالف الثقة عثمان بن عمر، قال أبو نعيم الأصبهاني: "تفرد به حجاج عن شعبة" (3)، وعلى  
ذلك فإن هذا الوجه عن شعبة منكر.

#### الحكم على الحديث :

لم نقف على من أخرج الوجه الرابع، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.  
وقد صحح الحديث من غير طريق شعبة غير واحد من أهل العلم فقد أخرجه مسلم (4)،

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (240/6 - ترجمة 2274)، ومعرفة الثقات (130/2) - ترجمة  
1216، والجرح والتعديل (159/6 - ترجمة 877)، وتاريخ بغداد (280/11 - ترجمة 6052)، والكاشف  
(11/2 - ترجمة 3727)، وتهذيب التهذيب (129/7 - ترجمة 290).

(2) تقريب التهذيب (ص 667 - ترجمة 4504).

(3) حلية الأولياء (208/7).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الجنائز - باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ. (52/3 - حديث 2241).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وابن حبان<sup>(1)</sup>، وصحاه من حديث عائشة\_ رضي الله عنها، وذلك بإخراجهما الحديث في صحيحيهما بلفظ: "مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةَ كُلِّهِمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ". وصحه الترمذي أيضاً باللفظ ذاته وقال "حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ"<sup>(2)</sup>

[الحديث 18 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "يُحَسِرُ"<sup>(3)</sup> الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ".  
فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ الْحَمِيدِيُّ، عَنِ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ. وَالصَّحِيحُ عَنِ شُعْبَةَ الْمَوْقُوفِ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_<sup>(4)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: من طريق شعبة موقوفاً.  
الوجه الثاني: من طريق شعبة مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

وعلى ذلك لم تتمكن من دراسة الأوجه.

الوجه الراجع عن شعبة:

لم نجد من أخرج الحديث من وجهيه عن شعبة.

<sup>(1)</sup> أخرجه ابن حبان في الصحيح (351/7 - حديث 3081).

<sup>(2)</sup> السنن - للترمذي (336/2 - حديث 1029).

<sup>(3)</sup> يحسر: أي ينكشف لذهاب مائه. انظر: شرح صحيح مسلم - للنووي (19/18)، النهاية في غريب الحديث والأثر (383/1).

<sup>(4)</sup> العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

أ.د. إسماعيل رضوان

ولكن أفاد الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

لم نقف على تخريج الحديث من طريق شعبة، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الإسناد. وأما الحديث فمتفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري<sup>(2)</sup>، ومسلم<sup>(3)</sup> في صحيحيهما من طريق خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[الحديث 19] : وسئل عن حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "لا تحل الصدقة لغني<sup>(4)</sup>، يهجره فوق ثلاث.... الحديث".

فقال..... واختلف عن شعبة، فرفعه شبابة، عن شعبة، ووقفه زهير، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان، عن منصور، والأشبه المرفوع.أ.هـ كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله<sup>(5)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (261/8 - حديث 9116) من طريق شبابة بلفظ: "لا هجرة

(1) العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الفتن - باب خروج النار (58/9 - حديث 7119).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الفتن وأشراف الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يحسب الفرات عن جبل من ذهب. (174/8 - حديث 7456).

(4) قال محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن: "هكذا جاء في الأصل، ولعل الصواب: "لا يحل لمسلم أو لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث" والله أعلم. انظر الحاشية (183/11).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَمَنْ هَاجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ".

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (156/5)، من طريق بقية بن الوليد. باللفظ السابق.  
الوجه الثاني: شُعبَة، عَن مَنصُورٍ، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوعًا.  
لم نقف على من أخرجه.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَن مَنصُورٍ، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.  
رواه عن شعبة:

(1) شبابة بن سوار. (2) بقية بن الوليد.

(1) شبابة: هو: شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيُّ (1)، قيل اسمه مروان  
(وإنما غلب عليه شبابة، أصله من خراسان)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 أو 205  
أو 206 هـ (2).

" ثقة حافظ رمي بالإرجاء" (3).

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه (4).  
وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في  
الحديث (5).

---

(1) المَدَائِنِيُّ: بفتح الميم، والبدال المهملة، وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى  
المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. انظر:  
الأسباب - للسمعاني (231/5).

(2) الطبقات الكبرى (320/7)، والتاريخ الكبير (270/4 - ترجمة 2770)، والجرح والتعديل (392/4 - ترجمة  
1715)، والهداية - للكلاباذي (356/1 - ترجمة 505)، المؤلف والمختلف - للدارقطني (1373/3)،  
وتذكرة الحفاظ - للذهبي (361/1 - ترجمة 352)، ولسان الميزان - لابن حجر (321/9 - ترجمة 1113).  
(3) تقريب (ص 429 - ترجمة 2733).

(4) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

(5) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

- وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: "ثقة" (1).
- وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: شباة في شعبة؟ قال: "ثقة" (2).
- وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به" (3)، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئاً" (4)، وقال ابن شاهين: "صدوق" (5).
- وقال سعيد بن عمرو البردعي: قيل لأبي زرعة في أبي معاوية وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه، قيل فشباة بن سوار أيضاً؟ قال: نعم قيل: رجع عنه؟ قال: نعم. قال: الإيمان قول و عمل (6)، وقال ابن عدي: "لا بأس به" (7)، وقال العجلي: "ثقة" (8)، وقال عثمان عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة" (9).
- و ذكره ابن حبان في "الثقات" (10).
- وقال الذهبي: "ثقة في نفسه" (11).
- قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ رُمي بالإرجاء، ولكنّه رجع عنه كما أفاد بذلك أبو زرعة.

1) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

2) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

3) الجرح والتعديل (4/392 - ترجمة 1715).

4) الطبقات الكبرى (7/320).

5) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

6) تاريخ بغداد (9/298 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (12/348 - ترجمة 2684).

7) الكامل - لابن عدي (4/45 - ترجمة 904).

8) معرفة الثقات (1/447 - ترجمة 713).

9) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

10) الثقات - لابن حبان (8/312).

11) العبر في خبر من عبر - للذهبي (1/274 - وفيات سنة 206 هـ).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) بقية بن الوليد: هو: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صَائِدِ بن كَعْبِ بن حَرِيْزِ الكَلَّاعِي (1) الحَمِيْرِي (2) المَيْتَمِي، أبو يُحْمَدِ الحَمْصِي، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 197هـ (3).  
"صدوق كثير التدليس عن الضعفاء" (4).

قال عبد الله بن المبارك: "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عن أبل وأدير" (5).  
وقال يحيى بن معين: "كان شعبة مُبجلاً لبقية، حيث قدم بغداد" (6)، وقال مرةً: "بقية بن الوليد: ثقة إذا حدّث عن المعرّوفين، ولكن له مشايخ لا يُدرى مَنْ هم؟" (7)، وقال مرةً أيضاً: "بقية إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك الجهوليين فلا: وإذا كنى الرجل، ولم يُسم اسم الرجل، فليس يساوى شيئاً. فقيل له: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عيَّاش؟ فقال: كلاهما صالحان" (8).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش" (9).  
وقال أبو زرعة: "بقية أحب إليّ من إسماعيل بن عيَّاش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن

---

(1) الكَلَّاعِي: بفتح الكاف وتخفيف اللام نسبة إلى قبيلة، يقال لها: "كلاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حمص. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (118/5)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (123/3).

(2) الحَمِيْرِي: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل التي باليمن. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (270/2)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (393/1).

(3) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561)، وتاريخ دمشق (328/10 - ترجمة 934)، وتهذيب الكمال (192/4) - ترجمة (738)، وتاريخ الإسلام (124/13 - ترجمة 4)، والتبيين لأسماء المدلسين - لسبط ابن العجمي (ص 16 - ترجمة 4).

(4) تقریب (ص 126 - ترجمة 734).

(5) تاريخ بغداد (125/7 - ترجمة 3561)، وتهذيب الكمال (196/4 - ترجمة 738).

(6) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728)، وتاريخ دمشق (335/10).

(7) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لابن حبان (201/1).

(8) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(9) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

المجهولين، فأما الصدق فلا يُؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة<sup>(1)</sup>.  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: "بقية أحب إليّ،  
وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه"<sup>(2)</sup>.  
قال يعقوب بن شيبة: "بقية بن الوليد، ثقة حسن الحديث، إذا حدّث عن المعروفين، ويحدث عن  
قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم، إلى كُنَاهم، وعن كُنَاهم إلى أسمائهم،  
ويحدّث عن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدّثاني<sup>(3)</sup> (4).  
وقال محمد بن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات"<sup>(5)</sup>.  
وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس  
بشيء"<sup>(6)</sup>.  
وقال النسائي: إذا قال: "حدثنا وأخبرنا"، فهو ثقة، وإذا قال: "عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا  
يذري عن أخذه"<sup>(7)</sup>.  
وقال أبو أحمد بن عدي: "يُخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت،  
وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب  
حديث، ويروى عن الصغار والكبار، ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية"<sup>(8)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(2) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(3) هو: سويد بن سعيد بن سهل، الهروي الحدّثاني، ويقال له الأنباري، أبو محمد توفي سنة 240هـ، من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول". انظر: الضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (32/2 - رقم 1587)، وتهذيب الكمال - للمزي (247/12 - ترجمة 2643)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 423 - ترجمة 2690).

(4) تهذيب الكمال - للمزي (197/4 - ترجمة 738).

(5) الطبقات الكبرى (469/7).

(6) معرفة الثقات (250/1 - ترجمة 168).

(7) تاريخ بغداد (126/7 - ترجمة 3561).

(8) الكامل - لابن عدي (80/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال الحاكم في سؤالات مسعود بن علي السجزي: "بقية ثقة مأمون" (1).

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً" (2).

وقال البيهقي: "أجمعوا على أن بقية ليس بحجة" (3).

وقال أبو زرعة العراقي: "مشهور بالتدليس أكثر له عن الضعفاء بعاني تدليس التسوية وهو

أفحش أنواع التدليس" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم: صدوق أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وفي روايته عن غير أهل الشام بعض الأوهام.

وبقية مع تدليسه عن الضعفاء إلا أنه قد صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج هذا الوجه من طريق شعبة، والحديث من طريق منصور بهذا الإسناد من غير طريق شعبة، فموجود فقد ذكر الدارقطني أن زهيراً، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان رووه عن منصور موقوفاً، ولكن روايتهم من غير طريق شعبة.

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه عن شعبة، شباية بن سوار وهو ثقة حافظ، وتابعه بقية بن الوليد وهو مدلس إلا أنه صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، ومال

الدارقطني إلى تصحيح هذا الوجه وذلك بقوله: "والأشبه المرفوع" (5).

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج من هذا الوجه، ولكن بإفادة الدارقطني أن المرفوع أشبهه، بمعنى أنه أشبه بالصواب، فكأنما يقصد أن هذا الوجه غير صحيح عن شعبة، وعليه فهذا الوجه ليس

(1) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة - لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص 93 - ترجمة 60).

(2) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561).

(3) تهذيب التهذيب (419/1 - ترجمة 878).

(4) المدلسين - لأبي زرعة العراقي (ص 37 - ترجمة 4).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

أ.د. إسماعيل رضوان

بمحفوظ عن شعبة.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (1)، ومسلم (2)، في صحيحيهما من طريق ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: "لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ".

وقد صححه الترمذي بقوله: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " (3)، والبغوي بقوله: " هذا حديث متفق على صحته " (4).

[الحديث 20] : وَسئِلُ عَنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "جَهْدُ الْبَلَاءِ قَتْلُ الصَّبْرِ".

فَقَالَ : يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، عَنِ وَكَيْعٍ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ أَنَسِ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ شُعْبَةَ مَوْفُوفًا. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (5).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، موقوفاً.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الأدب - باب الهجرة (21/8 - حديث 6077).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (9/8 - حديث 6697).

(3) السنن - للترمذي (488/3 - حديث 1932).

(4) شرح السنة - للبغوي (100/13 - حديث 3521).

(5) العلل (25/12 - سؤال رقم 2364).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، مرفوعاً. أخرجه ابن حبان في الثقات (119/7)، وابن المقرئ في المعجم (108/3 - حديث 1053)، والخطيب البغدادي في موضح أو هام الجمع والتفريق (269/2)، من طريق أبي السائب سلم بن جُنادة عن وكيع .

الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (50/6 - رقم 1671)، من طرق عن شعبة رواه عنه: محمد بن جعفر - غندر -، ومسكين بن بكير الحراني .

#### دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ (1)، عَنْ ثَابِتٍ، مرفوعاً. رواه عن شعبة : وكيع بن الجراح

وكيع بن الجراح: تقدمت ترجمته في حديث (1) وهو: "ثقة حافظ عابد". الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) مسكين بن بكير الحراني.

(1) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) مسكين بن بكير الحراني: هو مسكين بن بكير الحراني، أبو عبد الرحمن الحذاء، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198 هـ (2) "صدوق يخطئ" (3).

قال أبو بكر الأثرم: "سمعت أحمد بن حنبل يحسن أمر مسكين بن بكير" (4)، وقال في موضع آخر: "سئل أبو عبد الله عن مسكين بن بكير، فقدمه على مخلص بن يزيد، وقال:

(1) هو: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ دِينَارِ بْنِ كَرْدِيدِ صَاحِبِ الرَّيَّادِيِّ، ثِقَةٌ. انظر: الجرح والتعديل (18/6 - ترجمة 91)،

وتاريخ أسماء الثقات (ص 160 - ترجمة 915)، والثقات - لابن حبان (119/7 - ترجمة 9264).

(2) التاريخ الكبير (3/8 - ترجمة 1927)، والجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521)، والهداية - للكلاباذي

(741/2 - ترجمة 1241)، والتعديل والتجريح (827/2 - 686).

(3) تقريب (ص 937 - ترجمة 6615).

(4) بحر الدم (ص 149 - ترجمة 985).

"حدث عن شعبة بأحاديث لم يروها أحد"<sup>(1)</sup>، وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: "لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ"<sup>(2)</sup>، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"<sup>(3)</sup>، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صالح الحديث، يحفظ الحديث"<sup>(4)</sup>، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>، وقال أبو أحمد الحاكم: "له مناكير كثيرة"<sup>(6)</sup>، وقال ابن شاهين في "الثقات": قال ابن عمار: "يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئاً"<sup>(7)</sup>.

وقال الذهبي: "ثقة مشهور"<sup>(8)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي: أنه كما قال ابن حجر "صدوق يخطئ".

#### الوجه الراجح عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أبو السائب سلم بن جنادة وهو ثقة ربما خالف، وثبتت المخالفة منه في هذا الحديث وذلك برفعه إياه، إذ الثابت والصواب وقف الحديث. قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به أبو السائب سلم بن جنادة عن وكيع عن شعبة عن عبد الحميد عن ثابت"<sup>(9)</sup>.

قال الألباني: "وقد خولف؛ فأخرجه البخاري في "التاريخ" من طرق أخرى عن شعبة به موقوفاً،

1) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

2) تهذيب الكمال (485/27 - ترجمة 5915).

3) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (ص 204 - ترجمة 761).

4) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

5) الثقات - لابن حبان (194/9).

6) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

7) تاريخ أسماء الثقات (ص 230 - ترجمة 1399).

8) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

9) أطراف الغرائب والأفراد - ابن طاهر المقدسي (41/2 - حديث 709).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ورجاله ثقات ، فتأكد وقفه<sup>(1)</sup>

الوجه الثاني: شعبة ، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس موقوفاً.  
لا شك أن هذا الوجه -الموقوف- هو الراجح وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة عليه، وفي مقدمتهم محمد بن جعفر غندر؛ لأنه من أثبت الناس في شعبة.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "والصحيح عن شعبة موقوفاً"<sup>(2)</sup>.  
**الحكم على الحديث:**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح .

[الحديث 21] : وسئل عن حديث عبد الله<sup>(3)</sup> بن أبي بكر، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه في رفعه:

فرفعه أبو زيد الهروي: سعيد بن الربيع، عن شعبة.

ووقفه غندر، وأبو الوليد، ومحمد بن كثير.

والموقوف أصح. أهـ كلام أبي الحسن الدارقطني -رحمه الله-<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف :**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للألباني (7/470 - حديث 3470).

(2) العلل (12/25 - سؤال رقم 2364) .

(3) الصواب: عبيد الله بن أبي بكر، انظر: تحقيق علل الدارقطني لمحفوظ الرحمن السلفي (12/24 - سؤال

(2510).

(4) العلل (12/124 - سؤال رقم 2510).

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه السَّرَّاج في المسند (ص 13 - حديث 22)، وابن المُظَفَّر البغدادي في حديث شعبة (ص 146 - حديث 215)، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (6/251 - حديث 2268)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (7/49)، كلهم من طريق أبي زيد الهروي - سعيد بن الربيع -.

والبزار في المسند (2/358 - حديث 7461)، من طريق يحيى بن كثير. الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/533 - حديث 2916) من طريق أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر - غندر - .

والطبري في تهذيب الآثار (1/303 - حديث 562) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

وابن المنذر في الأوسط (7/385 - حديث 2412) من طريق حجاج بن المنهال. دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً. رواه عن شعبة: (1) أبو زيد الهروي - سعيد بن الربيع - (2) يحيى بن كثير.

(1) أَبُو زَيْدِ الْهَرَوِيِّ<sup>(1)</sup> هو: سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَامِرِيِّ الْحَرَشِيِّ<sup>(2)</sup>، أبو زيد الهروي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 211هـ<sup>(3)</sup>، "ثقة"<sup>(4)</sup>.

(2) يحيى بن كثير: تقدمت ترجمته في حديث (15) وهو "ثقة".

---

(1) الهروي: كان يبيع الثياب الهروية، فنسب إليها. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - لمحمد بن إسحاق بن منده (ص 334 - رقم 2934).

(2) الحرشي: بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. انظر: الأنساب - للسمعاني (2/202).

(3) التاريخ الكبير (3/471 - ترجمة 1570)، والجرح والتعديل (4/20 - ترجمة 83)، ومعرفة الثقات (1/45 - رقم 43)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - للدارقطني (2/93 - ترجمة 409)، والهداية - للكلاباذي (1/285 - ترجمة 289)، وغنية الملتبس إيضاح الملتبس - للخطيب البغدادي (ص 203 - ترجمة 216).

(4) التقريب (ص 377 - ترجمة 2303).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

- الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) أبو داود الطيالسي. (2) ومحمد بن جعفر -غندر-، (3) عبد الرحمن بن مهدي. (4) وعبد الصمد بن عبد الوارث. (5) حجاج بن المنهال.  
(1) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".  
(2) محمد بن جعفر -غندر-: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".  
(3) عبد الرحمن بن مهدي: تقدمت ترجمته في حديث (14)، وهو: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه".  
(4) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت في شعبة.  
(5) حجاج بن المنهال: هو: حجاج بن المنهال الأنماطي<sup>(1)</sup>، أبو محمد السلمي وقيل البرساني، مولاهم، البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 216 أو 217 هـ<sup>(2)</sup> "ثقة فاضل"<sup>(3)</sup>  
الوجه الرابع عن شعبة :

يتبين للباحثان أن الوجه الموقوف هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحابه الأثبات على روايته بالوقف، لا سيما محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي... وغيرهم.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه قال: "والموقوف أصح"<sup>(4)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الأنماطي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وكسر الطاء المهملة، هذه النسبة إلى بيع الأنماط وهي الفرش التي تبسط. انظر: الأنساب - للسمعاني (223/1).

<sup>(2)</sup> سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص 344 - سؤال 521)، والطبقات الكبرى (301/7)، ومعرفة النقات - للعجلي (286/1 - ترجمة 269)، والتاريخ الكبير (380/2) - ترجمة 2841)، والجرح والتعديل (167/3 - ترجمة 711).

<sup>(3)</sup> التقريب (ص 224 - ترجمة 1137).

<sup>(4)</sup> العلل (124/12 - سؤال رقم 2510).

ثالثاً: ترجيح الضياء المقدسي له في الأحاديث المختارة قال: "والأصح وقفه"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 22] : وسئل عن حديث قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

فقال: يرويه ابن أبي عروبة، وشعبة، وأبو هلال الراسبي، وأبان العطار، عن قتادة.  
واختلف فيه عنهم :

فرواه عبدة بن الأسود، وسعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

وغيرهما يرويه عن سعيد: أن أبا بكر قطع.

ورواه يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً.

وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة. والمحفوظ عن شعبة موقوفاً.

وروي عن عبد الله بن الصباح العطار، عن أبي علي الحنفي، عن هشام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً. ولا يصح رفعه عن هشام، ورفع أبو هلال عن قتادة.

والصواب: عن قتادة، عن أنس أن أبا بكر قطع ... غير مرفوع<sup>(2)</sup>.

تقدمت دراسة هذا الحديث بالتفصيل انظر الحديث رقم (1)

[ الحديث 23] : وسئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه بال قبل القبلة. فقال : يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه الوليد بن خالد، عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر: كان يفعل

ذلك.أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا على شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (6/251 - حديث 2267).

(2) العلل (12/248 - سؤال رقم 2675).

(3) العلل (12/360 - سؤال رقم 2783).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لم نقف على تخريج الحديثين، وعلى ذلك لم نتمكن من دراستهما، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه

الثاني هو الوجه المحفوظ، وذلك بقوله: " والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن

نافع، عن ابن عمر: كان يفعل ذلك (1).

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح الذي رجحه الدارقطني، ولذلك لم نتمكن من الحكم

على الحديث.

[ الحديث 24 ] : وسئل عن حديث الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "أفضل الصلوات عند الله صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة".

فقال : ..... فرواه شعبة، واختلف عنه في رفعه: فرفعه عمرو بن علي، عن خالد بن الحارث، عن

شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه

(1) العلل (360/12 - سؤال رقم 2783).

أ.د. إسماعيل رضوان

وسلم.

ووقفه غندر، وغيره عن شعبة.

وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، والبيهقي في شعب الإيمان (441/4) - حديث (2783)، وفي فضائل الأوقات (ص 512 - حديث 288)، من طريق عمرو بن علي عن خالد بن الحارث.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني في العلل وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية أن محمد بن جعفر رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: خالد بن الحارث.

خالد بن الحارث: هو: خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود، ويقال خالد بن الحارث

بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 186هـ (2)، "ثقة ثبت" (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

(1) العلل (228/13 - سؤال رقم 3127) .

(2) الطبقات الكبرى (291/7)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص 457)، والتاريخ الكبير (145/3 - ترجمة 490)،

والجرح والتعديل (325/3 - ترجمة 1460)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (137/12)، وتهذيب التهذيب

(72/3)، وبحر الدم - لابن الميرد (ص 48 - ترجمة 249).

(3) التقريب (ص 284 - ترجمة 1619).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

محمد بن جعفر غندر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً. رواه عن شعبة خالد بن الحارث وهو ثقة ثبت، ولكن هذا الوجه ليس بمحفوظ عن شعبة، وإن كان راويه ثقةً ثبناً، فإنه قد خالف من هو أوثق الناس في شعبة محمد بن جعفر، إضافة إلى أن خالد بن الحارث تفرد برواية هذا الوجه عن شعبة، قال أبو نعيم الإصبهاني: "تفرد به خالد مرفوعاً ورواه غندر موقوفاً"<sup>(1)</sup>. وقد خرَّجه الألباني في السلسلة الصحيحة (140/4 - حديث 1566)، ورجح الرفع بحجة أن الرفع زيادة ثقة وهذا غير صحيح.

وإن كان الحديث له حكم الرفع إلا أن مخالفة أحد الرواة وهو (خالد بن الحارث) لأوثق الناس في شعبة، وهو (غندر محمد بن جعفر) تعد علة، وليست من زيادة الثقات كما رجح الألباني، والله أعلم. الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً. وعلى ما سبق من الكلام في الوجه الأول فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة: وذلك لما يلي: أولاً: تفرد خالد بن الحارث في رواية الوجه الأول، وعلى ذلك فإنه لا يقوى على معارضة من روى الوجه الثاني وهو غندر.

ثانياً: روى هذا الوجه عن شعبة أثبت الناس فيه وهو غندر (محمد بن جعفر). ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح"<sup>(2)</sup>، وأيضاً يفهم من كلام أبي نعيم ميله إلى ترجيح رواية الوقف وذلك عندما قال: "تفرد به خالد مرفوعاً، ورواه غندر موقوفاً"<sup>(3)</sup>، وكأنه يضعف تفرد خالد بن الحارث، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على الحديث مسنداً من وجهه الراجح فلم نتمكن من الحكم على الحديث. وأما الإسناد من بعد شعبة، فهو صحيح، ولكن ما قبل شعبة إلى المصنف لم نتمكن من الحكم عليهم؛ لأننا لم نقف على الحديث مسنداً.

<sup>(1)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(2)</sup> العلل (228/13 - سؤال رقم 3127).

<sup>(3)</sup> حلية الأولياء (207/7).

## خاتمة البحث

### توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يُعد الإمام الدارقطني، من أعلم الناس في علم العلل، كما تعد كتابه من أجل الكتب التي أُلُفت في هذا الفن، لكنّه لم يسلم من الوهم أو الخطأ في بعض المواضيع التي تقدم بيانها في الدراسة، ولا تغضُّ هذه المواضيع من المكانة العالية له، وكتابته الجليل.
2. لا يعني تصويب أو ترجيح الدارقطني لوجه من الأوجه أنه صحيح وثابت عن شعبة، ولكن تصويبه يكون باعتبار تخريجه في مصنفات الحديث.
3. يعد علم العلل من أدق علوم الحديث، وأغمضها، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق، من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له...إلخ.
4. أنّ المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهلة المسلمين أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.
5. من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استوا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلديّ الراوي، ونحوها.
6. مبحث العلة الخفية، قائم -في الغالب- على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه بنى الإمام الدارقطني كتابه العلل.
7. أن من أكثر أنواع الأحاديث المعلّة بالاختلاف، الاختلاف في الوقف والرفع، وكانت أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً.
8. من أكثر الأسباب التي جعلتنا نخالف الدارقطني -رحمه الله- في حكمه على نتيجة الاختلاف، ووقفنا على روايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف، وربما لو وقف عليها لم تكن هناك مخالفة.
9. بلغت عدد أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً، وهذا إحصاء بها من حيث رفعها ووقفها ودرجتها:  
أ. الصحيح المرفوع: ثلاثة أحاديث.  
ب. الصحيح الموقوف: أحد عشر حديثاً، وغالبها أحاديث وإن كانت موقوفة إلا أنها لها حكم

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الرفع؛ لأنه لا يمكن أن يقال مثلها بالرأي.

ت. الحسن الموقوف: حديثان.

ث. الضعيف الموقوف: حديث واحد.

ج. سبعة أحاديث لم نقف على تخريجها، من طريق شعبة، وبالتالي لم نحكم عليها من طريقه، علماً بأنني خرجتها ودرستها من غير طريق شعبة ما أمكن، وغالبها أحاديث صحيحة من غير طريق شعبة كما هو مبين في الدراسة.

#### التوصيات:

يوصي الباحث طلبة العلم وخاصة المشتغلين بالحديث وعلومه، بضرورة العناية بعلم علل الحديث، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التناثر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد.

ثم إنه من الجدير أن يُوصى به الباحثون الحذر من المسارعة في قبول الأحاديث لظاهر أسانيدها.

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان

كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

#### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فإن علم العلل من أدق وأهم فنون علوم الحديث، لذلك أولاه الجهابذة من العلماء والنقاد اهتماماً كبيراً.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي" (1)، وقولُهُ: "إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة" (2)، وقال علي بن المديني: "ربّما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة" (3).

وقال الحاكم أبو عبد الله: وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم" (4). وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث" (5)، وقال أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد" (6). وقال ابن حجر: "المعلل: وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن

(1) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (10/1) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي)-، ومعرفة علوم الحديث -

للكاظم (ص140)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (294/2).

(2) علل الحديث - لابن أبي حاتم (10/1).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي (257/2).

(4) معرفة علوم الحديث (ص140، 148).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2).

(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (257/2).

حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني....<sup>(1)</sup> وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاح: "اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"<sup>(2)</sup>. وهذا البحث يتناول ("مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعللة بالاختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية).

#### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي

1. يعالج مشكلة الروايات المعللة بالوقف والرفع.
2. كونه يتناول مرويات شعبة المختلف عليه في الرفع والوقف وهو من علماء العلل، وكذلك أحكام الدار قطني في كتابه وهو من أفضل كتب العلل، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِي: "ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ يَجِبُ الْإِهْتِمَامُ بِهَا: كِتَابُ الْعَلَلِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ كِتَابُ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَالثَّانِي: كِتَابُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَ فِيهِ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ ابْنِ مَا كُولَا، وَكِتَابُ وَفِيَاتِ الْمَشَايخِ، وَفِيهِ كِتَابٌ"<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى مايلي

1. بيان مكانة الإمام شعبة الحديثية .
2. تمييز روايات الإمام شعبة المقبولة من الروايات المعللة بالوقف والرفع في كتاب العلل للدارقطني.
3. بيان مكانة الإمام الدارقطني الحديثية ومعرفته بالعلل .
4. بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني .

#### ثالثاً: خطة البحث

يقع هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة  
المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:  
المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - لابن حجر العسقلاني (ص226).

(2) علوم الحديث (ص52).

(3) سير أعلام النبلاء - للذهبي (19/ 124-125) .

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

رابعاً: منهج البحث؛ استخدم الباحثان المنهج النقدي في الحكم على الروايات.

خامساً: الخاتمة؛ وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين شعبة والدارقطني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام شعبة.

1. اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيِّ (1) الْأَزْدِيُّ الْوَأَسِطِيُّ، أمير المؤمنين في الحديث،

الحافظ العلم، أحد أئمة الإسلام وعلمائه الجهابذة النقاد (2).

2. كنيته: أَبُو بَسْطَامٍ (3).

---

(1) الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى "عتيك" وهو بطن من الأزد، وهو: عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت مالك بن كهلان بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، والمشهور بالانتساب إليها: أبو أسماء بن صب العتكي، من أهل مرو.... وأبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. انظر: الأنساب - للسمعاني (153/4).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

(3) التاريخ الكبير - للبخاري (244/4 - ترجمة 2678)، والطبقات الكبرى - لابن سعد (280/7)، والكنى والأسماء - للدولابي (391/1)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4 - ترجمة 1609)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739).

3. مولده: ولد بمدينة واسط (1) سنة 82 هـ (2).

4. وفاته:

توفي رحمه الله بالبصرة سنة 160 هـ، قال الذهبي: "اتفقوا على موت شعبة سنة ستين ومائة فيقال مات في أولها رحمه الله تعالى" (3).

حياته العلمية:

1. طلبه للعلم:

قال شعبة: "كنت أُلزم الطرمّاح (4)، أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة وهو يقول: حدثنا يحيى بن الجزّار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مفسّم؛ فأعجبني، وقلت: هذا أحسن من الذي أطلب، أعني الشعر؛ قال: فمن يومئذ طلبت الحديث" (5).

قال أبو داود: "سمعت شعبة يقول: لولا الشعر لجنتكم بالشعبي" (6) - يعني أنه كان في حياة الشعبي مقبلاً على طلب الشعر -.

قال عليُّ بنُ نصر الجَهْضَميُّ: قال شعبة: كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت له أنشدك بيتاً،

---

(1) واسط: مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، وسميت بواسط لتوسطها بين البصرة والكوفة . انظر :

آثار البلاد وأخبار العباد - للزويني (ص 195)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 599) .

(2) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - لمحمد بن عبد الله الربيعي (205/1)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (485/1 - ترجمة 2278) .

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9 - ترجمة 2)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (193/1 - ترجمة 187) .

(4) الطرمّاح - بكسر الطاء المهملة والراء وتشديد الميم وبعد الألف حاء مهملة - بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب " الشراة " من الأزارقة - وهم فرقة من فرق الشيعة، سُموا شراة لقولهم: شَرِينَا أَنفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، أَي: بَعْنَاهَا بِالْجَنَّةِ - ، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره، وكان هجاءً، معاصراً للكُمَيْتِ صديقاً له، لا يكادان يفترقان، قال الجاحظ: (كان قحطانياً عصبياً)، توفي نحو سنة (125 هـ) ، انظر: البيان والتبيين - لأبي عثمان الجاحظ (46/1)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (465/24 - ترجمة 2964)، والوافي والوفيات - لابن أبيك الصفدي (245/16) .

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (257/9 - ترجمة 4830)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (146/1 - 187) .

(6) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم الأصفهاني (154/7) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وتحدثني حديثاً<sup>(1)</sup>.

2. شيوخه:

رأى الإمام شعبة الحسن، ومحمد بن سيرين، وسمع إسماعيل بن علية - وهو أصغر منه - وقتادة بن دعامة، ويونس بن عبيد، وأيوب السخّنيّ، وثابت البنانيّ، والحكم بن عتيبة، وسليمان الأعمش، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وخلقاً غيرهم<sup>(2)</sup>.

3. تلاميذه:

سمع منه أيوب السخّنيّ، وسليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر - غندر -، والنضر بن شميل، ويحيى بن سعيد القطان، وخلقاً غيرهم<sup>(3)</sup>.

4. حفظه:

قال علي بن المدني: "سمعت يحيى بن سعيد -القطان- يقول ليس أحد أحب إليّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي"<sup>(4)</sup>، وقال: "سألت يحيى بن سعيد أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال كان شعبة أَمراً فيها"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

---

(1) حلية الأولياء (154/7)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (212/7 - ترجمة 80).

(2) تاريخ ابن معين رواية النوري (155/4 - ترجمة 3684)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(3) الهداية - للكلاباذي (354/1 - ترجمة 502)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (496/2 - ترجمة 292)، وتهذيب الكمال - للمزي (480/12 - ترجمة 2739)، وسير - للذهبي (203/7 - ترجمة 80).

(4) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (224/4).

(5) أي مجيد فيها، ويسردها سرد.

(6) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (264/9).

وقال أيضاً: "سمعت يحيى يقول كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا"<sup>(1)</sup>.  
وقال حماد بن زيد: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي مَنْ خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة"<sup>(2)</sup>.

#### 5. ثناء العلماء عليه :

قال يحيى بن معين: "شعبة إمام المتقين"<sup>(3)</sup>، وقال يحيى بن سعيد: "لا يعدل شعبة عندي أحد"<sup>(4)</sup>، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "شعبة إمام في الحديث"<sup>(5)</sup>، وقال سفيان الثوري: "شعبة شعبة أمير المؤمنين في الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان"<sup>(7)</sup>، وقال أحمد بن حنبل: "شعبة أثبت في الحكم من الأعمش: وأعلم بحديث الحكم ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه"<sup>(8)</sup>، وقال في موضع آخر: "شعبة أثبت في كل شيء"<sup>(9)</sup>، وقال أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وثبته وتفتيته للرجال"<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (20/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (286/2).
  - (2) العلل الصغير - للترمذي (ص 748)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (161/1)، والكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (73/1).
  - (3) تاريخ بغداد - للخطيب (263/9)، وتهذيب الكمال - للمزي (493/12)، والبداية والنهاية - لابن كثير (141/10).
  - (4) إيسير (213/7)، وتاريخ الإسلام (421/9) كلاهما للذهبي .
  - (5) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (126/1).
  - (6) التاريخ الكبير - للبخاري (245/4 - ترجمة 2678)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (369/4)، وحبلىة الأولياء - لأبي نعيم الأصفهاني (147/7).
  - (7) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (170/2).
  - (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (370/4)، وتهذيب الكمال - للمزي (489/12).
  - (9) العلل ومعرفة الرجال - لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (377/2 - رقم 2680).
  - (10) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (539/2 - رقم 3557).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً له، كأنه خلق لهذا الشأن"<sup>(1)</sup>، وقال أبو بكر بن منجويه<sup>(2)</sup>: "هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وذب عن السنة، وكان عادياً"<sup>(3)</sup>.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

1. اسمه ونسبه ولقبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني<sup>(4)</sup> البغدادي الشافعي<sup>(5)</sup>.

2. كنيته: أبو الحسن<sup>(6)</sup>.

3. مولده: اختلف في تاريخ ولادة الدارقطني على قولين:

القول الأول: ولد سنة خمس وثلاث مائة - 305 هـ - .

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا العتيقي، قال: مولده سنة خمس وثلاث مائة<sup>(7)</sup>.

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (128/1) .

(2) هو أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن منجويه أبو بكر الأصبهاني اليزدي نزيل نيسابور إمام كبير وحافظ مشهور ثقة صدوق وصنف كتباً كثيرة، ت 428 هـ . تذكرة الحفاظ - للذهبي (1085/3)، والوفاي بالوفيات - لابن أبيك الصفدي (143/7).

(3) تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 9)، وتهذيب الكمال - للمزي (495/12).

(4) الدارقطني: بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون، نون، نسبة إلى دارقطن محلة كبيرة ببغداد - الأنساب للسمعاني (438/2)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلّكان (299/3).

(5) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(6) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12 - ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (449/16 - ترجمة 332)، وطبقات الشافعية الكبرى - لعلي السبكي (462/3)، والبداية والنهاية - لابن كثير (362/11)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شهبة (161/1 - ترجمة 121) .

(7) تاريخ بغداد - للخطيب (40/12 - ترجمة رقم 6404) .

أ.د. إسماعيل رضوان

**القول الثاني:** ولد سنة ست وثلاث مائة - 306هـ -، وذكر ذلك الدارقطني بنفسه أنه ولد سنة 306هـ (1) وهو الراجح.

4. وفاته: توفي - رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة 385هـ (2).

**حياته العلمية:**

1. طلبه للعلم:

طلب الدارقطني العلم صغيراً، وكتب الحديث مبكراً، حيث كان في العشرين من عمره، فقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: "كنا نمر إلى البغوي (3)، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف رغيف عليه كامخ (4)، فدخلنا إلى ابن منيع (5) ومنعناه فقعد على الباب يبكي" (6). وقال الدارقطني عن نفسه: "كتبت في أول سنة خمسة وعشرين وثلاثمائة" (7).

2. حفظه:

قال أبو عبد الله الحاكم: "صارَ واحدَ عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماماً في القراء

---

(1) سؤالات السلمي للدارقطني - للسلمي (42).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (40-34/12)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (93/43)، ولسير (460-449/16)

وتذكرة الحفاظ (995-991/3) كلاهما للذهبي.

(3) هو: الإمام المَعمر مسند العصر: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، متوفى سنة 317هـ، وقد تجاوز عمره المائة عام، صاحب كتاب الجعديات، كان مُحدثاً حافظاً مجوداً مصنفاً، انتهى إليه علو الإسناد في الدنيا، فإنه سمع في الصغر بعناية جده لأمه أحمد بن منيع، وعمه علي بن عبد العزيز. انظر: لسير (441/14 - ترجمة 247)، والعبير في تاريخ من غير (476/1) كلاهما للذهبي.

(4) الكامخ نوع من الإدام. المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده المرسى (546/4 - مادة كمخ)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 586 - مادة كمخ).

(5) هو نفسه البغوي ولكن ذكره باسم آخر، وقد وهم محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن عندما جعلهما اثنين، فقال عن ابن منيع هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، وقال عن البغوي هو عبد الله بن محمد البغوي، وهذا وهم لأنهما واحد، وسياق الحادثة يدل على ذلك.

(6) تاريخ دمشق - لابن عساكر (98/43 - ترجمة 4988)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (452/16 - ترجمة 332).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 48).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والنَّحْوِيِّينَ. أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الناس (1)، وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحجَّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يَصِفُ حفظه وتقده بالتقدم حتى استتكرت وصفه إلى أن حجبت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة أشهر وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي، وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقيين، ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها (2).

وقال ابن كثير الدمشقي: "وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدار قطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصح وأنت تتسخ، فقال الدار قطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثاً؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئاً، فتعجب الناس منه (3). وقال الذهبي بعد قول البرقاني: "كان الدار قطني يملي عليَّ العلل من حفظه"، قال الذهبي معلقاً: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدار قطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدار قطني أنه أحفظ أهل الدنيا (4).

### 3. شيوخه:

سمع من أبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن العباس الوراق، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم، وابن أبي داود، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والمحاملي، والصفار، وابن عقدة، وخلق

(1) في سير أعلام النبلاء: وسنه دون الثلاثين .

(2) تاريخ دمشق (96/43)، ورسير - للذهبي (450/16-ترجمة 332) .

(3) البداية والنهاية - لابن كثير (362/11).

(4) رسير - للذهبي (455/16) .

كثير (1).

5. تلاميذه:

حدّث عنه جماعة من الحفاظ، منهم: أبو عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وتمّام الرّازي، والسلمي، وأبو نعيم، والبرقاني، وابن بشران، وحمزة السّهمي، والعتيقي، وجماعة غيرهم (2).

6. ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي وهو أحد تلاميذه: "كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرّواة، مع الصدق والأمانة، والفقّه والعدالة، وقبول الشّهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أوّل الكتاب وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقّه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام وبلغني أنه درّس فقّه الشافعيّ على أبي سعيد الأصبخري (3)، وقيل بل درس الفقّه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه، ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء" (4).

وقال أبو الطيّب الطبري: "كان الدّارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد

---

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (96/43)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد - لأبي بكر البغدادي (1/410- ترجمة 546)، وطبقات الشافعية الكبرى- للسبكي (462/3).

(2) تاريخ بغداد - للخطيب (34/12- ترجمة 6404)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (3/991- ترجمة 925)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبد الحي العكري الحنبلي (3/17).

(3) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى المعروف بالأصبخري، المتوفى سنة 404هـ. تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (7/268)، وطبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي (ص 111).

(4) تاريخ بغداد - للخطيب (34-35).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

إلا مضى إليه، وسلّم له" - يعني سلم بتقدمه (1).

المبحث الثاني: الرفع والوقف تعريفهما وأسباب الوقف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف.

أولاً: تعريف الرفع

الرفع لغة: مصدر للفعل رفع، وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: مرفوع، قال ابن فارس: "الراء والفاء والعين: أصل واحد يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً وهو خلاف الخفض" (2).

والمرفوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، متصلاً كان أو منقطعاً، أو مرسلًا (3).

ثانياً: تعريف الوقف.

الوقف لغة: مصدر للفعل وقف وهو مصدر بمعنى المفعول؛ أي: موقوف، قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء" (4).  
والموقوف اصطلاحاً: "هو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على قتادة" ونحوه، ويقابله المرفوع" (5).

المطلب الثاني: أسباب وقف العلماء للمرفوع

ذكر العلماء أسباباً لوقف المرفوع ومن أبرز هذه الأسباب:

1- الشك: وفيه نوعان:

أ- الشك في الصيغة التي سمع بها، أهي: "قال رسول الله" أو "تبي الله أو نحو ذلك، كسمعت أو

(1) تاريخ بغداد - للخطيب (36/12)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (454/16).

(2) معجم مقاييس اللغة (115/6)، مادة (وصل).

(3) علوم الحديث (41)، والاقتراح (210)، والمقنع (113/1)، وفتح المغيبي (117/1).

(4) معجم مقاييس اللغة (135/6)، مادة (وقف).

(5) التمهيد (25/1)، وعلوم الحديث (41)، والاقتراح (209)، والمقنع (114/1)، وفتح المغيبي (123/1).

حدثي (1).

ب- الشك في ثبوت الخبر عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، قال الحافظ ابن حجر: " ويحتمل أيضاً أن يكون شك في ثبوت ذلك عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_، فلم يجزم بلفظ قال رسول الله\_ صلى الله عليه وسلم\_ كذا، بل كنى عنه تحرزاً" (2) .

من أمثلة ذلك: وقف شعبة لحديث السدي مع إقراره بأنه سمعه من السدي مرفوعاً. قال عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود " وَإِنْ مِنْكُمْ إِلًا وَارِدُهَا، قال: " قال يردونها ثم يصدرون بأعمالهم"، قال عبد الرحمن: قلت لشعبة: إن إسرائيل حدثني عن السدي عن مرة عن عبد الله عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_ قال شعبة وقد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني عمداً أدعه (3).

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: "يرويه السدي، عن مرة فرفعه عنه إسرائيل، ووقفه شعبة، ويحتمل أن يكون مرفوعاً (4).

قلنا: فسبب وقف شعبة للحديث شكه في ضبط السدي للحديث مرفوعاً فأوقف الحديث تحرزاً.

2- طلباً للتخفيف وإيثاراً للاختصار:

قال الدارقطني: "ابن سيرين من توقيه وتورعه ، تارة يصرح بالرفع ، وتارة يؤمئ ، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال" (5)، وقال أيضاً في العلل: "وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً" (6) .

(1) انظر: فتح المغيث - للسخاوي (144/1).

(2) النكت (537/2)

(3) أخرجه الترمذي في السنن (223/5 - حديث 3160)، وأحمد في المسند (196/7 - حديث 4128)، وابن خزيمة في التوحيد (898/2 - حديث 610)، والحاكم في المستدرک (375/2 - حديث 3378)، وقال الترمذي: " قال هذا حديث حسن ورواه شعبة عن السدي ولم يرفعه"، وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"

(4) العلل (272/5 - حديث 874).

(5) العلل (25/10).

(6) العلل (29/10).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنَعِ ذَلِكَ صَنَعَهُ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِثَارًا لِلإِخْتِصَارِ" (1).  
3- شدة الورع:

قَالَ البَغَوِيُّ: "كُرِهَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِكْثَارَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَوْفًا مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالغَلَطِ فِيهِ، حَتَّى إِنَّ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ كَانَ يَهَابُ رَفْعَ الْمَرْفُوعِ فَيُوقِفُهُ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيَقُولُ: الْكُذْبُ عَلَيْهِ أَهْوَنُ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ" (2).

#### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

[الحديث 1]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ. فَقَالَ ..... يَرُويهِ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْ شُعْبَةَ وَعَنْ سَعِيدٍ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ (3) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَسَعِيدُ ابْنِ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مَجْنٍ.. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَعَلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني في هذا الحديث وجهاً واحداً اختلف فيه على شعبة، ووقفت على وجه آخر.  
الوجه الأول : شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الآخر : شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني في السنن (4/256- حديث 3420)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/259 -

(1) النكت (537/2).

(2) شرح السنة (1/255-256).

(3) المَجْن: هُوَ التُّرْسُ الَّذِي يُنْقَى بِهِ ضَرْبُ السِّيفِ. غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (2/136)، والنهابة في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (1/308).

(4) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي - نشر دار طيبة، الرياض - الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م (228/1 - سؤال رقم 32).

أ.د. إسماعيل رضوان

حديث (17642)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (74/3 - حديث 2467)، كلهم من طريق يحيى بن أبي بُكَيْر.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.  
أخرجه عبد الرزاق في المصنف (237/10 - حديث 18971)، والنسائي في السنن الكبرى (21/7 - حديث 7359). وقال وهذا أولى بالصواب، وفي السنن الصغرى - المجتبي - (449/8 - حديث 4927)، وقال هذا الصواب، من طريق سفيان الثوري .

وابن أبي شيبة في المصنف (471/9 - حديث 28675)، من طريق وكيع بن الجراح. والبيهقي في السنن الكبرى (259/8 - حديث 17641) من طريق يحيى بن أبي بكر.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكر

يحيى بن أبي بكر؛ هو: يَحْيَى بنُ أَبِي بُكَيْرِ بنِ نَسْرِ بنِ أَسِيدِ العَبْدِيِّ القَيْسِيِّ أبو زكريا الكَرْمَانِيُّ<sup>(1)</sup>، (كوفي الأصل سكن بغداد)، من صِغَارِ أتباع التابعين، توفي سنة 208 أو 209 هـ<sup>(2)</sup>، ثقة<sup>(3)</sup>.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: (1)سفيان الثوري. (2)وكيع. (3)يحيى بن أبي بكر.

(1) سفيان الثوري؛ هو: سُفْيَانُ بنُ سَعِيدِ بنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أبو عبد الله الكوفي، من كبار

---

(1) الكَرْمَانِيُّ: بكسر الكاف وقيل بفتحها وسكون الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خَبِيس، وجبْرِقْت، والسيرجَان، وبرْدَسِير، يقال لجمعها كرمَان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف، والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة من المتقدمين والمتأخرين. الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 40)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (56/5).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (264/8 - ترجمة 2937)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (132/9 - ترجمة 557)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (155/14 - ترجمة 7469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (497/9 - ترجمة 188)، ومغاني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (229/5 - ترجمة 2608).

(3) تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 588 - ترجمة 7516).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أتباع التابعين، تُوفي سنة 161هـ (1).

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس (2).

قلنا: أما تدليسه فلا شيء فهو محتمل، قال يحيى بن معين: "مرسلاته شبه الريح" (3)، وقال أبو

داود: "ولو كان عنده شيء لصاح به" (4)، وقال العلاءي: "يُدلس ولكن ليس بالكثير" (5).

وقد عدّه ابن حجر العسقلاني من أصحاب المرتبة الثانية (6)، وقد بينهم بقوله: من احتل الأئمة

تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري... (7).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "متفق على ثقته وإتقانه وجلالته وفقهه وعبادته".

(2) وكيع، هو: وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس أبو سفيان الرؤاسي (8) الكوفي، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196 أو 197هـ، بقيد (9) (في طريق مكة) (1)، ثقة حافظ عابد (2).

---

(1) الطبقات الكبرى - لابن سعد (371/6)، والتاريخ الكبير - للبخاري (92/4 - ترجمة 2077)، والجرح

والتعديل - لابن أبي حاتم (222/4)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 268)، وتاريخ بغداد -

للخطيب البغدادي (151/9 - ترجمة 4763)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (151/1 - ترجمة 198).

(2) تقريب التهذيب (ص 244 - ترجمة 2445).

(3) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(4) تهذيب التهذيب (102/4 - ترجمة 199).

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل - للعلاءي (ص 106 - رقم 17).

(6) طبقات المدلسين - لابن حجر العسقلاني (ص 32 - رقم 51).

(7) طبقات المدلسين (ص 13).

(8) الرؤاسي: بضم الراء وفتح الواو المهموزة وفي آخرها السين المهملة هذه النسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن

كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان منهم أبو سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي. اللباب في

تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (40/2).

(9) قيد: بالفتح ثم السكون ودال مهملة مدينة في نصف الطريق بين مكة وبغداد، وأهلها طيء، وهي في أصل

جبلهم المعروف بسلامى، وفيها مات وكيع بن الجراح منصرفاً من الحج سنة سبع وتسعين ومائة. الأنساب -

للسمعاني (416/4)، ومعجم البلدان - لياقوت الحموي (282/4)، والجبال والأمكنة والمياه - للزمخشري (ص

22)، والروض المعطار في خبر الأقطار - للحميري (ص 443).

عابد (2).

(3) يحيى بن أبي بكير. تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الحديث، وهو: "ثقة".

**الوجه الراجح عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعاً.

رواه عن شعبة يحيى بن أبي بكير وقد ترد برواية هذا الوجه - المرفوع - علماً بأنه رواه أيضاً موقوفاً.

الوجه الآخر: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي بكر، موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة ثلاثة من أصحابه الثقات سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي بكير، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

وهذا ما رجحه أبو عبد الرحمن النسائي بقوله في السنن الكبرى: "وهذا أولى بالصواب (3) -

يعنى الرواية الموقوفة -"، وعبر في السنن الصغرى بقوله: "هذا الصواب" (4).

وقال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ قَطَعَ فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ...." (5)، وقال البزار: "حديث المجن إنما يُعرف

بأبي هلال، عن قتادة، عن أنس إلا أن حديث المجن قد حدث به يحيى بن أبي بكير عن شعبة،

عن قتادة، عن أنس" (6)، وقال الدارقطني: "والصحيح قول من قال عن أنس عن أبي بكر فعله

غير مرفوع"، وقال أيضاً: "والمحفوظ عن شعبة موقوفاً" (7)، وقال الضياء المقدسي: "والصحيح

---

(1) التاريخ الكبير - للبخاري (179/8 - ترجمة 2618)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (37/9) - ترجمة

168، والطبقات الكبرى - لابن سعد (394/6)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن حبان (ص 272) - ترجمة

1374، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (496/13) - ترجمة (7332)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر

(57/63) - ترجمة (7989)، وطبقات الحنابلة - لأبي الحسين بن أبي يعلى (389/1).

(2) تقريب التهذيب (ص 581 - ترجمة 7414).

(3) السنن الكبرى - للنسائي (21/7) - حديث (7359).

(4) السنن الصغرى - المجتبى - للنسائي (449/8) - حديث (4927).

(5) السنن - الترمذي (116/3) - حديث (1446).

(6) المسند - للبزار (340/2).

(7) العلل - للدارقطني (144/12) - سؤال (2542).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

أنه موقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح والصواب إسناده حسن موقوف على أبي بكر الصديق، وهذا الذي صوبه النسائي في سننه.

[الحديث 2]: وَسئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَصَّ لِلشَّاةِ (2) الْجَمَاءَ (3) مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ (4)».

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه، فرواه الحجاج بن نصير، عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمَ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ووهم فيه.

وخالفه غندر، فرواه عن شعبة، عن العوام بن مَرَجِمَ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب. أ.هـ - كلام أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - (5).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمَ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: شعبة، عن العوام بن مَرَجِمَ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (74/3 - حديث 2467).

(2) الشاة: هي الذكر أو الأنثى من الضأن أو المعزى. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة (510/2)، والفائق في غريب الحديث والأثر - للزمخشري (59/1).

(3) الجماء: التي لا قرن لها، انظر: غريب الحديث - للخطابي (97/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177)، والنهية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (300/1).

(4) القَرْنَاء: التي لها قرن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (284/1)، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم - لمحمد بن فتوح الحميدي (ص 177).

(5) العلل - للدارقطني (62/3 - سؤال رقم 287).

أ.د. إسماعيل رضوان

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم ، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

أخرجه أحمد في المسند (542/1 - حديث 520)، والبزّار في المُسند (40/2 - حديث 387)، والطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (32/1 - حديث 880)، والعُقيلي في الضعفاء الكبير (185/1)، وأبو بكر الدِّيَنُورِيّ في المُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعُلَمِ (459/3 - حديث 1067)، والسّمَرَقَنْدِيّ في الفوائد المنتقاة العوالي الحسان (ص 80 - حديث 79)، من طريق حجاج بن نصير .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرّاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً. أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (317/2 - حديث 461)، و الدّارَقُطْنِيّ في العلل (65/3 - سؤال 287)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_. أخرجه أحمد في المسند (137/12 - حديث 7204)، وابن حبان في الصحيح - الإحسان - (363/16 - حديث 7363)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (196/2 - حديث 2228)، وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن أبي عدي .

وعبد الغني المقدسي أيضاً في ذكر النار (ص 9 - حديث 22) من طريق محمد بن جعفر .  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة عن العوّام بن مُرّاجِم عن أبي عثمان عن عثمان عن النبي\_ صلى الله عليه وسلم\_.

روى هذا الوجه عن شعبة : حجاج بن نصير: حجاجُ بنُ نصيرِ الفَسَاطِيطِيّ<sup>(1)</sup> القَيْسِيّ<sup>(1)</sup>، أبو

---

(1) الفَسَاطِيطِيّ: بفتح الفاء والسين المهملة وسكون الألف وكسر الطاءين المهملتين بينهما ياء ساكنة تحتها نقطتان - هذه النسبة إلى الفساطيط وهي البيوت من الشعر والمشهور بهذه النسبة أبو محمد حجاج بن نصير الفَسَاطِيطِيّ بصرى. انظر: الأنساب - للسّمَعَانِيّ (383/4)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (431/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

محمد البَصْرِي، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ أو 214هـ (2).  
"ضعيف كان يقبل التلقين" (3).

ضعفه ابن سعد، (4)، ويحيى بن معين: (5) والنسائي (6).  
وقال يعقوب بن شيبة: "سألت يحيى بن معين عنه، فقال: كان شيخاً صدوقاً، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به" (7)، وقال يعقوب: "يعنى أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة" (8)، وقال علي بن المديني: "ذهب حديثه" (9)، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه" (10)، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" (11)، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه" (12)، وقال العجلي: "كان معروفاً بالحديث، ولكنّه

- 
- (1) القَيْسِيُّ: بفتح القاف وسكون الباء تحتها نقطتان وفي آخرها سين مهملة هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، عرف بها جماعة. انظر: الأنساب المتفقة - لابن القيسراني (ص 70)، والأنساب - للسَّمْعَانِي (4/575)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (3/69).
  - (2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (7/305)، والتاريخ الصغير - للبخاري (2/301)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (3/167 - ترجمة 712)، الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (2/231 - ترجمة 409)، وتهذيب الكمال - للمزي (5/461 - ترجمة 1130)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (15/109 - ترجمة 4)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (9/278 - ترجمة 447).
  - (3) تقريب التهذيب (ص 225 - ترجمة 1139).
  - (4) الطبقات الكبرى - لابن سعد (7/305).
  - (5) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1/306 - ترجمة 457).
  - (6) الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي (2/231 - ترجمة 409).
  - (7) الكامل - لابن عدي (2/231).
  - (8) الكامل - لابن عدي (2/231).
  - (9) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (3/167 - ترجمة 712).
  - (10) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (3/167 - ترجمة 712).
  - (11) التاريخ الكبير - للبخاري (2/380 - ترجمة 2845).
  - (12) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 36 - ترجمة 74).

أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن، وأدخل في حديثه ما ليس منه، فترك<sup>(1)</sup>، وقال الدارقطني:  
الدارقطني: "أجمعوا على تركه"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "يُخطىء ويهم"<sup>(3)</sup>.

قال الذهبي: ضعفه، وشذ ابن حبان فوثقه"<sup>(4)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف".

الوجه الثاني: شعبة عن العوام بن مَرَجَم (5) عن أَبِي السَّلِيلِ (6) عن أَبِي عَثْمَانَ (7) عن

---

(1) معرفة الثقات - للعجلي (287/1 - ترجمة 270).

(2) الضعفاء والمتروكين - للدارقطني (ص 8 - ترجمة 174).

(3) الثقات - لابن حبان (202/8).

(4) الكاشف - للذهبي (313/1 - ترجمة 944).

(5) مَرَجَم: بالراء والجيم فهو مَرَجَم بن العَوَّام بن مَرَجَم، ثقة. انظر: تاريخ يحيى بن معين - رواية ابن محرز (159/2 - ترجمة 499)، وتاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 179 - ترجمة 1089)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب - لابن ماكولا (186/7). قال ابن الصلاح: "صحف فيه (يحيى بن معين) فقال: (ابن مَرَجَم) بالزاي والحاء فَرَدُّ عليه وإنما هو (ابن مَرَجَم) بالراء المهملة والجيم" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 164).

(6) هو: ضُرَيْب بن نُفَيْر بن سمير أبو السَّلِيلِ القيسي الجريري البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (222/7)، وتاريخ بن معين - رواية الدوري (176/4)، والتاريخ الكبير - للبخاري (342/4 - ترجمة 3063)، والكنى والأسماء - للدولابي (596/2)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (470/4 - ترجمة 2066)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 280 - ترجمة 2984).

(7) هو: عَيْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَلِّ - وقيل: ابنُ مَلِّ - ابن عمرو بن عَدِيِّ بن وهب بن ربيعة بن سعد، أبو عُمَانَ النَّهْدِيُّ الكوفي (سكن البصرة)، توفي سنة 95هـ، ثقة ثبت عابد. انظر: الطبقات الكبرى - لابن سعد (97/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 352)، والتاريخ الكبير - للبخاري (83/9 - ترجمة 816)، والجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (283/5 - ترجمة 1350)، وتاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (202/10) - ترجمة (5349)، ولسير - للذهبي (193/7 - ترجمة 67)، وتقريب التهذيب (ص 601 - ترجمة 4017).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

سلمان (1) موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : محمد بن جعفر - غندر - هو : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عبد الله البصري، المعروف بِغُنْدَرٍ (2) (وكان ربيب (3) شعبة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 293هـ أو 294هـ (4).

ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (5).

قال علي بن المدني: "هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن في شعبة" (6)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: مهدي: "كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة" (7)، وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: "غندر غندر في شعبة أثبت مني" (8)، وقال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكّم بينهم" (9)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبا عن غندر، فقال: "كان

- 
- (1) هو: الصحابي الجليل سلمان الخير الفارسي، أبو عبد الله بن الإسلام. انظر: الاستيعاب - لابن عبد البر (634/2 - ترجمة 1014)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن الجزري (487/2 - ترجمة 2139)، والإصابة - لابن حجر العسقلاني (141/3 - ترجمة 3359).
- (2) لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدثت بالبصرة صار غندر يشغب - يكثر عليه في الأسئلة - عليه فقال له أنت غندر. انظر: ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين - للجيباني الأندلسي (ص 10)، ونزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر العسقلاني (58/2 - ترجمة 2101).
- (3) الربيب هو: ابنُ زوجة الرجلِ من غيرِهِ. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي (466/2)، ومختار الصحاح - للرازي (ص 267).
- (4) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7)، وتاريخ دمشق - لابن عساكر (211/52)، وتهذيب الكمال - للمزي (5/25 - ترجمة 5120).
- (5) تقريب التهذيب - (ص 472 - ترجمة 5787).
- (6) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (7) التاريخ الكبير - للبخاري (57/1 - ترجمة 119).
- (8) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (221/7 - ترجمة 1223)، والكامل - لابن عدي (111/1).
- (9) تهذيب الكمال - للمزي (8/25 - ترجمة 5120)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة<sup>(1)</sup>، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(2)</sup>، وقال وقال المستملي: "محمد بن جعفر غندر، كنيته أبو بكر، بصري ثقة"<sup>(3)</sup>، وقال العجلي: "بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة"<sup>(4)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>.

وقال الذهبي: "أحد الأثبات المتقين، ولا سيما في شعبة"<sup>(6)</sup>.

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء<sup>(7)</sup>، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن أبي عدي. (2) محمد بن جعفر.

(1) محمد بن أبي عدي: هو: مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قيل: اسمه إبراهيم، السُّلَمِيّ

---

(1) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (222/7 - ترجمة 1225).

(2) الطبقات الكبرى - لابن سعد (296/7).

(3) تهذيب التهذيب - (86/9 - ترجمة 129).

(4) معرفة الثقات - للعجلي (234/2 - ترجمة 1582).

(5) الثقات - لابن حبان (50/9 - ترجمة 15127).

(6) ميزان - للذهبي (502/3 - ترجمة 7324).

(7) العلاء هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، من صغار التابعين، توفي سنة مائة وبضع وثلاثون هـ، وثقه أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"، وقال ابن حجر "صدوق ربما وهم" انظر: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (482/2 - ترجمة 3171)، والتاريخ الكبير (508/6 - ترجمة 3141)، والجرح والتعديل (357/6 - ترجمة 1974)، وتهذيب الكمال (520/22 - ترجمة 4577)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 5247).

(8) أبيه هو: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة (والد العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب)، من من الوسطى من التابعين، ثقة. انظر: الطبقات الكبرى (309/5)، والتاريخ الكبير (366/5 - ترجمة 1158)، والجرح والتعديل (301/5 - ترجمة 1428)، وتهذيب الكمال (18/18 - ترجمة 3997)، وتقريب التهذيب (ص 353 - ترجمة 4046).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ الْقَسْمَلِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 194هـ (2)، "ثِقَّة"<sup>(3)</sup>.

(2) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثِقَّة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

الوجه الأول: شعبة، عن العوّام بن مُرَاجِم، عن أبي عثمان، عن عثمان، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا الوجه خلاف المحفوظ والصواب عن شعبة فقد نفرد به عن شعبة: حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

الوجه الثاني: شعبة، عن العوّام بن مُرَاجِم، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً.

هذا الوجه من طريق العوّام بن مُرَاجِم فالمحفوظ من هذه الطريق هي الموقوفة على

سلمان الفارسي، وإلى هذا أشار النقاد بقولهم هو الصواب .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شُعْبَةُ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، عَنِ أَبِي السَّلِيلِ، قَالَ: قَالَ سَلْمَانُ مَوْقُوفًا<sup>(4)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: " لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً، وَحَجَّاجُ تَرْكٌ

حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ"<sup>(5)</sup>، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: " قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ - يَعْنِي

يَعْنِي حَدِيثَ لَتَوْدِنِ الْحَقُوقِ... - لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ سَلْمَانَ"<sup>(6)</sup>، وَقَالَ:

وَقَالَ: "ابن صاعد وليس هذا في حديث عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما رواه أبو

---

(1) الْقَسْمَلِيُّ: بفتح القاف وسكون السين وفتح الميم وفي آخرها لام هذه النسبة إلى القساملة بفتح القاف وهي قبيلة

من الأزد نزلت البصرة. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (499/4)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب -

للحازمي (ص 31)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (37/3).

(2) تهذيب الكمال (321/24 - ترجمة 5029)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (236/1 - ترجمة 305)، وطبقات

الحفاظ - للسيوطي (ص 25).

(3) تقريب التهذيب (ص 465 - ترجمة 5697).

(4) علل الحديث (534/5 - مسألة 2166).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري (257/4 - رقم 4246).

أ.د. إسماعيل رضوان

عثمان عن سلمان" (1).

ورجح هذا الوجه أبو جعفر العُقَيْلي وذلك بقوله - عن الرواية الموقوفة: " وهذا أولى" (2). وقال البزَّار: " وهذا الحديث - يعني المرفوع - لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه ولم يرو هذا الحديث بهذا الإسناد إلا الحجاج عن شعبة" (3)، وهذا ما رجحه الدَّارَقُطْنِي وذلك بقوله: "شعبة، عن العَوَّامِ بنِ مُرَّاجِمٍ، عن أبي السليل، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً، وهو الصواب" (4).

أما قول أبي حاتم الرازي: "لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ مَرْقُوعاً ، وَحَجَّاجٌ تُرِكَ حَدِيثُهُ لِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ" (5).

قال الباحث: بل إنَّ هذا الحديث له أصلٌ مرفوع من طريق شعبة، وقد أُشْرِتْ إلى هذه الطريق في الوجه الثالث.

الوجه الثالث: شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الوجه رواه عن شعبة اثنان من الثقات: محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر - غندر - وهما ثقتان، مع العلم أن الدَّارَقُطْنِي لم يُشِرْ إلى هذه الرواية وقد ذكرت من أخرج هذا الوجه عن شعبة.

وهذا الوجه أخرجه كثير من أهل العلم من غير طريق شعبة عن العلاء بإسناد الوجه الثالث، فقد أخرجه البخاري (6)، ومسلم (7)، وأبو يعلى (8)، والبيهقي (9)، جميعهم من طريق إسماعيل بن

---

(1) الكامل - لابن عدي (232/2).

(2) الضعفاء الكبير - للعقيلي (285/1).

(3) المسند - للبزَّار (41/2 - حديث 387).

(4) العلل - للدَّارَقُطْنِي (62/3 - سؤال رقم 287).

(5) علل الحديث (506/5 - مسألة 2142).

(6) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - كتاب الخدم والماليك - باب قصاص العبد (ص 74 - حديث 183).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث 6745).

(8) أخرجه أبو يعلى في المسند (378/11 - حديث 6493).

(9) أخرجه البيهقي السنن الكبرى - كتاب الغضب - باب تحريم الغضب وأخذ الأموال (93/6 - حديث

.(11839).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

بن جعفر عن العلاء به.

وأخرجه أحمد<sup>(1)</sup>، وعبد الغني المقدسي<sup>(2)</sup>، من طريق زهير بن محمد.

والترمذي<sup>(3)</sup> من طريق عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن العلاء به.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه المحفوظ - الموقوف - إسناده صحيح .

والحديث من وجهه المرفوع أيضاً -الوجه الثالث- إسناده صحيح، رواه عن شعبة محمد بن أبي

عدي وتابعه محمد بن جعفر - غندر -، وقد صححه مسلم<sup>(4)</sup> بإخراجه في الصحيح من طريق

إسماعيل بن جعفر عن العلاء بإسناد الوجه الثالث.

[الحديث 3] : وَسُئِلَ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"ثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ وَلَا يُحِبُّهُمُ: الشَّيْخُ الزَّانِي<sup>(5)</sup>، وَالغَنِيُّ الظَّلُومُ<sup>(6)</sup>، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ<sup>(7)</sup>".

فَقَالَ: ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ رُوحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ

شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ سُلَيْكٍ، عَنِ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُ غُنْدَرٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ

عَلِيِّ مَوْفُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ سِمَاكِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنِ عَلِيِّ مَوْفُوفًا. وَهُوَ أَصَحُّ. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي

(1) أخرجه أحمد في المسند (43/14 - 8288).

(2) وعبد الغني المقدسي في ذكر النار (ص 4 - حديث 8).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة القيامة والرفائق والورع - باب شأن الحساب والقصاص (614/4 -

- حديث 2420).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الظلم (18/8 - حديث

6745).

(5) "الشَّيْخُ الزَّانِي" هو: الذي طعن في السن وهو مصرّ على الزنا. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير -

للمناوي (297/1).

(6) "الغَنِيُّ الظَّلُومُ" يعني صيغة مبالغة أي الكثير الظلم للناس أو لنفسه. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

المصابيح - لملا علي القاري (216/6)، وتحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (247/7).

(7) "الْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ" هو المتكبر المعجب بنفسه. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير - للمناوي (297/1).

الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_ (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء، وعلي بن الأقرم، عن الأغر بن سليل، عن علي مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في العلال (132/3)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (471/1)، من طريق رَوْح بن عبادة .

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (243/6) من طريق أبي عامر العقدي.  
والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (472/1)، من طرق عن سليمان بن داود  
ومحمد بن جعفر -غندر- وبَدَل بن المُحَبَّر.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن سيماء (2)، وعلي بن الأقرم (3)، عن الأغر بن سليل (4)، عن علي

(1) العلال (132/3 - سؤال رقم 319).

(2) هو: سيماء بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية الذهلي البكري. تقريب التهذيب - لابن حجر العسقلاني (ص 415 - ترجمة 2624).

(3) هو: علي بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوادعي، أبو الوازع الكوفي، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، . انظر: الطبقات الكبرى (312/6)، والتاريخ الكبير (261/6 - ترجمة 2345)، والجرح والتعديل (174/6 - ترجمة 954)، والنقات - لابن حبان (162/5 - ترجمة 4375)، وسؤالات الحاكم النيسابوري \_ للدارقطني (ص 249 - رقم 418)، وتهذيب الكمال (20 - ترجمة 323).

(4) هو: الأغر -يفتح المعجمة، بعدها راء- ابن سليل ويقال: ابن حنظلة كوفي، وقال ابن سعد: " الأغر بن سليل وفي حديث آخر الأغر بن حنظلة...ولعله نسب إلى جده سليل بن حنظلة"، وقال الخطيب البغدادي: " ذكر الأغر بن سليل -ثم ذكر أحاديث شعبة بن الحجاج، والتي صرح فيها باسم الأغر بن سليل، ثم قال- وهو الأغر بن حنظلة الذي روى أبو الأوص سلام بن سليم وإسرائيل بن يونس عنه -ثم ذكر رواياتهم مسندة ثم قال-

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : روح بن عبادة

روح بن عبادة، هو: رَوْحُ بْنُ عَبْدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْتَدَ الْقَيْسِيِّ، أبو محمد

البصري، من صغار أتباع التابعين، ت 205 أو 207 هـ (1)، ثقة فاضل له تصانيف (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن سيماء، عن الأغر، عن علي موقوفاً.

روى هذا الوجه عن شعبة : (1) سليمان بن داود. (2) محمد بن جعفر - غندر - (3) بدل بن

المحبر.

(1) سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (3) البصري الحافظ، وهو مولى قریش،

وقيل مولى لآل الزبير - فارسي الأصل -، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 هـ (4).

ثقة حافظ غلط في أحاديث (5).

---

أخبرنا أبو نعيم حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن حدثنا أبو شعيب الحراني قال قال علي بن المدني : فنظرت بعد فإذا الأغر هذا هو الأغر بن حنظلة بن سليك فإذا القوم قد أصابوا جميعاً في روايتهم))، قال ابن حجر : صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروي المراسيل، وقال الذهبي : "مقل"، روى له النسائي في سننه حديثاً واحداً، وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة وهم من توفي بين سنة ثمانين، وتسعين من الهجرة. انظر : الطبقات الكبرى (243/6)، والتاريخ الكبير (44/2 - ترجمة 1631)، والجرح والتعديل (308/2 - ترجمة 1153)، الثقات (53/4)، وموضح أو هام الجمع والتقريب (1/ 481-483)، وتهذيب الكمال (314/3-315)، وتاريخ الإسلام (وفيات سنة 81-100 ص 41-42)، التقريب (ص 114 - ترجمة 540).

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (309/3 - ترجمة 1052)، وتاريخ ابن معين رواية الدوري (263/4 - رقم 4285)، والجرح والتعديل (498/3 - ترجمة 2255)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 87)، وتاريخ بغداد (401/8 - ترجمة 4503)، وتهذيب الكمال (238/9 - ترجمة 1930).

(2) تقريب التهذيب (ص 329 - ترجمة 1962).

(3) الطيالسي: بفتح الطاء المهملة، والياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وسكون الالف، وكسر اللام، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبه إلى "الطيالسة" وهي التي تكون فوق العمامة، والمشهور بهذه النسبه: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أصله من فارس. انظر: الأنساب - للسمعاني (91/4).

(4) تاريخ بغداد (24/9 - ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (401/11 - ترجمة 2507)، و... للذهبي (378/9 - ترجمة 123).

(5) تقريب التهذيب (ص 250 - ترجمة 2550).

قال عثمان بن سعيد الدارمي قلت: ليحيى بن معين أبو داود أحب إليك في شعبة أو حرَمي يعني -ابن عُمارة-؟ فقال: "أبو داود صدوق، أبو داود أحب إليّ، قلت؛ وأبو داود أحب إليك أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: أبو داود أعلم به من عبد الرحمن"<sup>(1)</sup>.

وقال أحمد بن الفرات: "ما رأيت أكثر في شعبة منه - يعني أبو داود -، فسألت عنه أحمد بن حنبل، فقال: ثقة، صدوق، قلت: فإنه يُخطئ، قال: يُحتملُ له"<sup>(2)</sup>.

وقال عمرو بن علي الفلاس: "ما رأيت في المُحدّثين أحفظ من أبي داود الطيالسي، سمعته يقول: "أَسْرُدُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ وَلَا فَخْرَ وَفِي صَدْرِي اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا لِعُثْمَانَ الْبُرَيْيِّ، مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْبَهَانَ، فَبَنَنْتُهَا فِيهِمْ"<sup>(3)</sup>، وقال مرة: "أبو داود ثقة"<sup>(4)</sup>.

وقال علي بن المديني: "ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي"<sup>(5)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أبو داود الطيالسي أصدق الناس"<sup>(6)</sup>.  
وقال الحجاج بن يوسف بن قُتَيْبَةَ الْأَصْبَهَانِي: "سئل أبو المنذر النعمان بن عبد السلام، وأنا حاضر عن أبي داود الطيالسي، فقال: هو ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، فأصبته مات قبل قُدومي بيوم"<sup>(8)</sup>.

وقال النسائي: "ثقة من أصدق الناس لهجة"<sup>(9)</sup>.

---

(1) الجرح والتعديل (112/4 - ترجمة 491)، والكامل (278/3-ترجمة 749)، والتعديل والتجريح - للباجي (3/1259 - ترجمة 1314).

(2) طبقات المحدثين بأصبهان - لأبي الشيخ الأصبهاني (349/1 - ترجمة 235)، وبحر الدم في من تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم - لابن المبرد (ص 68 - ترجمة 394).

(3) تاريخ بغداد (27/9- ترجمة 4617)، وتهذيب الكمال (404/11 - ترجمة 2507)، والميزان (289/3 - ترجمة 3453).

(4) تهذيب التهذيب (161/4 - ترجمة 316).

(5) طبقات المحدثين بأصبهان (349/1 - ترجمة 235)، وتاريخ بغداد (27/9 - ترجمة 4617).

(6) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(7) تاريخ أصبهان (390/1)، وتاريخ بغداد (28/9 - ترجمة 4617).

(8) معرفة الثقات - للعجلي (427/1 - ترجمة 663).

(9) تهذيب الكمال (407/11 - ترجمة 2507)، والمسير (384/9 - ترجمة 123).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، وربما غلط، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "كان حافظاً مكثراً ثقةً ثبتاً"<sup>(2)</sup>.

قلنا خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

(2) محمد بن جعفر -غندر- : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) بَدَلُ بِنِّ الْمُحَبَّرِ هو: بَدَلُ بِنِّ الْمُحَبَّرِ بن المنبه التميمي ثم اليربوعي<sup>(3)</sup>، أبو المنير البصري (واسطي الأصل)، توفي سنة مائتين وبضع عشرة الهجرة، من صغار أتباع التابعين<sup>(4)</sup>. "ثقة ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لا شك أن الوجه الثاني أرجح، فإن روح بن عباد وإن كان ثقة، لكنه خالف جماعة أوثق منه من أصحاب شعبة بن الحجاج، محمد بن جعفر -غندر- وهو من أثبت الناس في حديث شعبة، كما بينت ذلك في ترجمته، وتابعه أبو داود الطيالسي وهو من أصحاب شعبة أيضاً، قال ابن عدي: "أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم"<sup>(6)</sup>، وتابعهم عدد من الثقات على ذلك، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن

---

(1) الطبقات الكبرى (298/7).

(2) تاريخ بغداد (24/9) - ترجمة (4617).

(3) اليربوعي: بفتح الباء المنقوطة بنقطين من تحتها وسكون الراء وضم الباء المنقوطة بنقطة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بني يربوع، وهو بطن من بني تميم. انظر: الأنساب - للسماعي (686/5).

(4) التاريخ الكبير (150/2 - ترجمة 2013)، والجرح والتعديل (439/2 - ترجمة 1748)، وتهذيب

الكامل (28/4 - ترجمة 647)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (81/15)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه - لابن

حجر العسقلاني (1254/4).

(5) تقريب التهذيب (ص 164 - ترجمة 645).

(6) الكامل - لابن عدي (280/3).

علي إلا من هذا الوجه، ولا نحفظه أيضاً عن غير علي عن النبي صلى الله عليه وسلم" (1)، وقال الخطيب البغدادي: "تَفَرَّدَ رَوَّحُ بِرِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعاً وَخَالَفَهُ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الرَّجْلَيْنِ مَوْقُوفاً وَوَأْفَقَ أَبُو دَاوُدَ عَلِيَّ وَقَفَهُ عَنِ شُعْبَةَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ غَنْدَرٍ، وَبَدَّلَ بِنَ الْمَحْبَرِ إِلَّا أَنْ غَنْدَرًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ سَمَّاكَ وَحَدَّثَهُ وَبَدَّلَ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ عَلِيِّ وَحَدَّثَهُ عَنِ الْأَعْرَجِ" (2).

#### الحكم على الحديث :

الأثر من وجهه الراجح الموقوف على علي بن أبي طالب إسناده حسن.

وقد روي الحديث مرفوعاً من حديث أبي ذر الغفاري، أخرجه الترمذي في السنن (3)، والنسائي في السنن الكبرى (4)، والسنن الصغرى -المجتبى- (5)، وابن أبي شيبة في المصنف (6)، وأحمد في مسنده (7)، والبزار في مسنده (8)، وابن خزيمة في صحيحه (9)، وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان (10)، والحاكم في المستدرک (11)، جميعهم من طرق عن شعبة بن الحجاج.

---

(1) المسند - للبخاري (87/3 - حديث 860).

(2) موضح أو هام الجمع والتقريب - للخطيب البغدادي (472/1).

(3) أخرجه الترمذي في السنن - كتاب صفة الجنة (698/4 - ترجمة 2568)، وقال هذا حديث صحيح.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي سراً (44/2 - حديث 2362).

(5) أخرجه النسائي في السنن - كتاب الزكاة - باب ثواب من يعطي (88/5 - حديث 2569).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف - كتاب الجهاد - ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (289/5 - حديث 19664).

(7) أخرجه أحمد في المسند (285/35 - حديث 21355).

(8) أخرجه البخاري في المسند (421/9 - حديث 4027).

(9) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(10) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - كتاب الزكاة - باب صدقة التطوع (136/8-137 - حديث 3349).

(11) أخرجه الحاكم في المستدرک (416/1 - حديث 1520).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وأخرجه البزار في مسنده (1) من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي.

وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل (2)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (3)، من طريق جرير بن عبد الحميد ثلاثتهم (شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، وجرير بن عبد الحميد) عن منصور بن المعتمر، قال سمعت ربيعاً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَثَلَاثَةٌ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا فَسَأَلَهُمُ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقِرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَمَنْعُوهُ فَتَخَلَّفَهُ رَجُلٌ بِأَعْقَابِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لَّا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لِيَلْتَنَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعَدُّ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ يَتَمَلَّقَنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَهَزِمُوا فَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ يَبْغُضُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الشَّيْخُ الزَّانِي وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ وَالْغَنِيُّ الظُّلْمُ".

قال الترمذي: "هذا حديث صحيح وهكذا روى شيبان عن منصور نحو هذا وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش" (4)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (5)، يخرجاه" (5)، وصححه ابن خزيمة بإخراجه في الصحيح (6)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان (7)، ومسند أحمد (8).

[الحديث 4]: وَسئِلُ عَن حَدِيثِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ.

(1) أخرجه البزار في المسند (422/9 - حديث 4028).

(2) أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص 314 - حديث 253).

(3) أخرجه ابن حبان بترتيب ابن بلبان (138/8 - حديث 3350).

(4) سنن الترمذي (325/4 - حديث 2568).

(5) المستدرک على الصحيحين (417/1 - حديث 1467).

(6) صحيح أخرجه ابن خزيمة في الصحيح - كتاب الزكاة - باب ذكر حب الله عز وجل المخفي بالصدقة إذ الله عز وجل قد فضلها على صدقة العلانية (104/4 - حديث 2456).

(7) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - تحقيق شعيب الأرنؤوط (91/11 - حديث 4771).

(8) مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (285/35 - حديث 21355).

أ.د. إسماعيل رضوان

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرواه يحيى القطان عنه مرفوعاً، وتابعه أبو الوليد من رواية أبي خيفة عنه.  
وقال غندر: عن شعبة، أنه كان يرفعه، ثم شك فيه، وأما أصحاب شعبة الباقون، فرووه عن شعبة موقوفاً..... ورفعه صحيح(1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.  
أخرجه ابن ماجه في السنن (443/1 - حديث 552)، وأحمد في المسند (343/2 - حديث 1119)، من طريق محمد بن جعفر.

وأحمد في المسند (271/2 - حديث 966)، وأبو عوانة في المسند (220/1 - حديث 724)، وابن حبان في الصحيح (160/4 - حديث 1331)، وابن المنذر في الأوسط (59/2 - حديث 415)، وابن عبد البر في التمهيد (142/11)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (ص 215 - حديث 139)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (246/11)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً.  
أخرجه ابن المنذر في الأوسط (64/2 - حديث 420)، من طريق أبي عمر حفص بن عمر الحوضي.

---

(1) العلل ( 230/3 - سؤال رقم 379).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العغل للدار قطني

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ<sup>(1)</sup>، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) يحيى بن سعيد القطان. (3) أبو الوليد الطيالسي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى بن سعيد القطان: هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198 هـ (2)، "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"<sup>(3)</sup>.

(3) أبو الوليد الطيالسي: هو: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 227 هـ (4)، "ثقة ثبت"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن القاسم، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً. رواه عن شعبة: حفص بن عمر الحوضي.

هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سخرية الأردني، النمري، أبو عمر الحوضي البصري،

---

(1) هو: شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي المذحجي، أبو المقدم الكوفي أصله من اليمن، من كبار التابعين، توفي سنة 78 هـ بسجستان، ثقة عابد. انظر: الطبقات الكبرى (128/6)، والتاريخ الكبير (228/4 - ترجمة 2610)، والجرح والتعديل (333/4 - ترجمة 1459)، وتهذيب الكمال (452/12 - ترجمة 2729)، وتقريب التهذيب (ص 435 - ترجمة 2778).

(2) الطبقات الكبرى (293/7)، والتاريخ الكبير (276/8 - ترجمة 2983)، والجرح والتعديل (150/9 - ترجمة 624)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 388 - رقم 1909)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 9 - رقم 3)، ومشاهير علماء الأنصار (ص 255 - حديث 1278)، وتاريخ بغداد (135/14 - ترجمة 7461)، وتهذيب الكمال (329/31 - حديث 6834).

(3) تقريب التهذيب (ص 591 - ترجمة 7557).

(4) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (195/8 - ترجمة 2679)، ومعرفة الثقات (330/2 - ترجمة 1904)، والجرح والتعديل (65/9 - ترجمة 253)، وتاريخ أسماء الثقات (ص 251 - ترجمة 1535)، والهداية - للكلاباذي (773/2 - ترجمة 1294)، وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى (392/1).

(5) تقريب التهذيب - (ص 1022 - ترجمة 7301).

ويقال مولى بني عدي، من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع، توفي سنة 225 هـ (1)، ثقة ثبت (2).

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الراجح عن شعبة هو الوجه الأول المرفوع وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الثقات: محمد بن جعفر، ويحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح العلماء لهذا الوجه، قال أحمد بن حنبل عن غندر: كان يرفعه، فقال: إِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَهَابُهُ (3)، وقال أبو حاتم: "ما رَفَعَهُ عن شعبة إلا يحيى القطان، وأبو الوليد الطيالسي" (4).

قال الباحث: وثبت رفعه أيضاً من الراوي محمد بن جعفر، كما سبق في التخريج. وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ رَضِيٍّ اللَّهْ عَنهُ"، قَالَ: "وَمَنْ رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ" (5).

ثالثاً: تصحيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك، بقوله: "ورَفَعَهُ صَحِيحٌ" (6).  
أما الوجه الثاني فقد أوقفه عن شعبة حفص بن عمر وهو ثقة، ولكنه خالف بروايته هذا الوجه الثقات، وقد ذكر ابن عبد البر أن من رَفَعَهُ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ (7).

---

(1) الطبقات الكبرى (306/7)، والطبقات - لخليفة خياط (ص 397 - رقم 1949)، والتاريخ الكبير (366/2 - ترجمة 2782)، والجرح والتعديل (182/3 - ترجمة 786)، والثقات - لابن حبان (200/8 - رقم 12974).

(2) التقريب (ص 258 - ترجمة 1412).

(3) مسند أحمد (343/2 - حديث 1119).

(4) انظر: صحيح ابن حبان (161/4 - حديث 1331).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث الحديث - لابن عبد الهادي (ص 55 - حديث 70).

(6) العلل (230/3 - سؤال رقم 379).

(7) انظر: التمهيد (142/11 - 143)، وانظر المحرر في الحديث (ص 55 - حديث 70).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وقد صح الحديث أيضاً مرفوعاً من غير طريق شعبة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عمرو بن قيس الملائني (1)، وسليمان الأعمش (2)، كلاهما عن الحكم بن عتيبة به.

[الحديث 5]: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ عَادَ مَرِيضًا مَشَى فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ (3)".

فَقَالَ ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ.

وَوَقَّفَهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ .... وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ وَلِمَتَابَعَةِ أَبِي مَرِيَمَ، عَنْ الْحَكَمِ، وَلِمَتَابَعَةِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني (4).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفت على وجه ثالث وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي بن أبي طالب، موقوفاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

ووقفت على وجه ثالث وهو:

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان،

(1) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 159/1 - حديث 661).

(2) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين ( 160/1 - حديث 663).

(3) وللحديث تكملة وهي "قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ قَالَ "جَنَاهَا"، ومعنى الحديث قال النووي: " أي يؤول

به ذلك إلى الجنة واجتاء ثمارها". انظر صحيح مسلم ( 13/8 - حديث 6719)، وشرحه للنووي (124/16)،

وقال ابن عثيمين: "يعني أنه يجني من ثمار الجنة مدة دوامه جالسا عند هذا المريض". انظر: شرح رياض

الصالحين(1/1018).

(4) العلل (3/267 - سؤال رقم 398).

أ.د. إسماعيل رضوان

مرفوعاً.

### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. أخرجه أبو داود في السنن (152/3 - حديث 3100)، من طريق محمد بن كثير. وأحمد في المسند (277/2 - حديث 976) عن محمد بن جعفر. الوجه الثاني شعبة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَلِيِّ مَرْفُوعاً. أخرجه أحمد في المسند (277/2 - حديث 975)، والحاكم في المستدرک (350/1 - حديث 1241)، وأبو محمد الفاكهي في حديثه (ص 119 - حديث 119)، والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (27/3 - حديث 851) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ. بزيادة والبيهقي في السنن الكبرى (381/3 - حديث 6824)، من طريق محمد بن أبي عدي. الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً. أخرجه أحمد في المسند (58/37 - حديث 22375)، من طريق محمد بن جعفر. والطبراني في المعجم الكبير (101/2 - حديث 1446) من طريق عمرو بن مرزوق. وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص 65 - حديث 60)، والبيهقي في شرح السنة (215/5 - حديث 1408)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (333/46 - رقم 10079)، من طريق علي بن الجعد. والبيهقي في شعب الإيمان (403/11 - حديث 8740) من طريق محمد بن عبد الملك .

### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن كثير. (2) محمد بن جعفر. (1) محمد بن كثير، هو: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ، أبو عبد الله البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، توفي سنة 223هـ (1). "تقّة" (1).

---

(1) الطبقات الكبرى (305/7)، والتاريخ الكبير (218/1 - ترجمة 685)، والجرح والتعديل (70/8) - ترجمة (311)، والتقات - لابن حبان (77/9)، والكاشف (213/2 - ترجمة 5127)، ورسير - كلاهما للذهبي (383/10 - ترجمة 102)، وتهذيب التهذيب (371/9 - ترجمة 686).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً.

رواه عن شعبة: (1) عبد الله بن يزيد المقرئ. (2) محمد بن أبي عدي.

(1) عبد الله بن يزيد المقرئ: عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ القصير، مولى آل عمر بن الخطاب (سكن مكة)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 213هـ (2)، ثقة فاضل (3).

(2) محمد بن أبي عدي: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة".

الوجه الأخير: شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عمرو بن مرزوق. (3) علي بن الجعد. (4) محمد بن عبد الملك.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

(2) عمرو بن مرزوق: هو: عمرو بن مرزوق الباهلي (4)، يقال مولاهم، أبو عثمان البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 224 هـ بالبصرة (5)، ثقة فاضل له أوهام (1).

---

(1) تقريب (ص 891).

(2) الطبقات الكبرى (501/5)، والتاريخ الكبير (228/5 - ترجمة 745)، والجرح والتعديل (201/5) - ترجمة 939، والتقات - لابن حبان (342/8 - رقم 13782)، والتعديل والتجريح (2/948 - ترجمة 865).

(3) تقريب (ص 558 - ترجمة 3715).

(4) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن أعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الإشراف حتى قال قائلهم: وما ينفع الاصل من هاشم \* إذا كانت النفس من باهلة والمشهور بالانتساب إليها جماعة من القدماء والمتأخرين. انظر: الأنساب - للسمعاني (1/275).

(5) سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 357 - رقم 346)، والطبقات الكبرى (7/305)، والجرح والتعديل (6/263 - ترجمة 1456)، وميزان (5/345 - ترجمة 6451).

أ.د. إسماعيل رضوان

وثقه أحمد بن حنبل (2) ويحيى بن معين (3)، وأبو حاتم الرازي (4)، وابن سعد (5)، وابن حبان (6)، والذهبي (7).

قال ابن عمار الموصلي: "ليس بشيء" (8)، وقال العجلي: "بصري ضعيف، يحدث عن شعبة، ليس بشيء" (9)، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "صدوق كثير الوهم" (10)، وقال الحاكم: "سيء الحفظ" (11).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة عابد ربما أخطأ".

(3) علي بن الجعد، هو: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، أبو الحسن البغدادي، مولى بنسي هاشم، توفي سنة 230 هـ (12)، "ثقة ثبت" (13).

- 
- (1) التقريب (ص 745 - ترجمة 5111).
  - (2) تهذيب الكمال (227/22 - ترجمة 4446)، وبحر النمل - لابن المبرد (ص 119 - ترجمة 777).
  - (3) سؤالات ابن الجنيدي (ص 357 - ترجمة 346)، وتهذيب الكمال - للمزي (227/22 - ترجمة 4446)، ورسير (419/10 - ترجمة 117).
  - (4) الجرح والتعديل (6/264 - ترجمة 1456).
  - (5) الطبقات الكبرى (7/305).
  - (6) الثقات - لابن حبان (8/484).
  - (7) المغني في الضعفاء - للذهبي (2/489 - ترجمة 4708).
  - (8) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (9) معرفة الثقات (2/185 - ترجمة 1407).
  - (10) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق - للذهبي (ص 146 - ترجمة 266)، وتهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (11) تهذيب التهذيب (8/89 - ترجمة 160).
  - (12) الهداية - للكلاباذي (2/526 - ترجمة 815)، وتاريخ بغداد (11/360 - ترجمة 6215)، وتهذيب الكمال (20/341 - ترجمة 4034)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (16/278)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 33).
  - (13) التقريب (ص 691 - ترجمة 4698).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(4) محمد بن عبد الملك: هو: محمد بن عبد الملك أبو جابر الأزدي، بصري الأصل مكي البلد (1)، قال أبو حاتم ليس بقوي أدركته ومات قبلنا ببسبر (2).

الوجه الراجح عن شعبة:

جميع الأوجه تبدو أنها صحيحة عن شعبة، ولا خلاف بين من رواه مرفوعاً، ومن رواه موقوفاً، فالحكم واحد، وجميع من روى الأوجه الثلاثة كلهم تقات، ولا سيما أن الوجه الأول والأخير قد رواه عنه محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة.

قال البيهقي: "رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي، عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ وَقَفَهُ بَعْدُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَكَمِ كَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ مَوْقُوفًا (3)، وقال عبد المحسن العباد شارح سنن أبي داود: "ثم أورد أبو داود حديثين عن علي رضي الله عنه، أحدهما موقوف والآخر مرفوع وكل منهما صحيح، والموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، فيكون حكمه حكم الرفع، إذن فقد جاء مرفوعاً صراحة ومرفوعاً حكماً (4).

الحكم على الحديث :

الحديث من وجوهه الراجحة إسناده صحيح مرفوع وموقوف، وهذا الموقوف له حكم المرفوع، إذ لا يقال مثله بالرأي، وللحديث شاهد صحيح من حديث ثوبان فقد صححه غير واحد من أهل العلم من غير طريق شعبة، صححه مسلم بإخراجه في صحيحه (5)، والترمذي في السنن وقال:

1) التاريخ الكبير (1/165 - ترجمة 491)، والجرح والتعديل (8/5 - ترجمة 17)، والضغفاء والمتروكين

(82/3 - رقم 3104)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (15/382)، ولسان الميزان - لابن حجر العسقلاني (7/316 - ترجمة 7111).

2) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (8/5 - ترجمة 17).

3) شعب الإيمان - للبيهقي - الثالث والسئون من شعب الإيمان وهو باب في عيادة المريض (11/405 - حديث حديث 8742).

4) شرح سنن أبي داود (16/382).

5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب فضل عيادة المريض (8/12 - حديث 6717). (6717).

حديث حسن صحيح (1)، والبخاري في شرح السنة بقوله: "هذا حديث صحيح" (2)، جميعهم من حديث ثوبان مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وصححه الألباني في الأدب المفرد - للبخاري (3)، والأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد (4).

#### [الحديث 6]:

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ..." الْحَدِيثَ.

فَقَالَ : حَدَّثَ بِهِ عَاصِمٌ، عَنِ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَدَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعُقَيْلِيُّ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زَائِدَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ مَوْقُوفًا. وَهُوَ الصَّوَابُ. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ

الدارقطني رحمه الله (5).

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.  
الوجه الآخر: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه البزار في المسند (293/1 - حديث 1811)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (461/1 - حديث 407) من طريق عبد الصمد عبد الوارث.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً.

(1) السنن - للترمذي (290/2 - حديث 967).

(2) شرح السنة - للبخاري (217/5 - حديث 1409).

(3) الأدب المفرد - للبخاري بتحقيق الألباني (ص 148 - حديث 521).

(4) مسند أحمد - بتحقيق شعيب الأرناؤوط (72/37 - حديث 22389).

(5) العلل - للدارقطني (74/5 - سؤال رقم 719).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

لم نجد من خرج، ولكن أفاد الدارقطني أنه من رواية: غُنْدَرٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمُسْلِمٌ بن إبراهيم.  
دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عاصمٍ ، عَن زِرِّ ، عَن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً.  
روى هذا الوجه عن شعبة :

عبد الصمد بن عبد الوارث هو: عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ عَبْدِ الْوَارِثِ بنِ سَعِيدِ التَّمِيمِيِّ الْعَبْرِيُّ مَوْلَاهُمْ،  
التَّوْرِيُّ<sup>(1)</sup> ، أبو سهلِ البَصْرِيِّ، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 207هـ<sup>(2)</sup>.  
"صدوق ثبت في شعبة"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"<sup>(4)</sup>، وقال علي بن المديني: "عبد الصمد ثبت في شعبة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن سعد : "كان ثقة إن شاء الله"<sup>(6)</sup>، وقال الحاكم : "ثقة مأمون"<sup>(7)</sup>، وقال النسائي: "لا بأس  
بأس به"<sup>(8)</sup>، وقال ابن قانع: "ثقة يُخْطئ"<sup>(9)</sup>، ونقل ابن خَلْفُونَ<sup>(10)</sup> توثيقه عن ابن نُمَيْرٍ<sup>(11)</sup>،

---

(1) التَّوْرِيُّ: بفتح التاء ثالث الحروف وضم النون بعدهما الواو وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى "التور" وعملها  
وبيعها. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (487/1)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (226/1).

(2) الطبقات الكبرى (300/7)، والتاريخ الكبير (105/6 - ترجمة 1848)، والجرح والتعديل (50/6 - ترجمة  
269)، وتهذيب الكمال (99/18 - ترجمة 3431).

(3) إقريب (ص 610 - ترجمة 4080).

(4) تهذيب الكمال (102/18 - ترجمة 3431).

(5) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(6) الطبقات الكبرى (300/7).

(7) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 633).

(8) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) -  
للنسائي (ص 91 - ترجمة 124).

(9) تهذيب التهذيب (291/6 - ترجمة 632).

(10) هو: الحافظ المتقن أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خَلْفُونَ الأَزْدِيُّ، الأندلسي، نَزِيلُ إِسْبِيلِيَّةَ، توفي  
سنة 636هـ. انظر: إسير - للذهبي (71/23 - ترجمة 51)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 102)،

والأعلام - للزركلي (36/6).

نُمير (1)، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (2)، وقال الذهبي: "الحافظ حجة" (3).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ثبت في شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) يحيى القطان. (3) مسلم بن إبراهيم.

(1) محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".

(3) مسلم بن إبراهيم: هو: مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم، أبو عمرو البصري، من

صغار أتباع التابعين، توفي سنة 222هـ بالبصرة (4)، "ثقة مأمون مكثر" (5).

#### الوجه الرابع عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - مرفوعاً.

روى هذا الوجه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث وهو ثقة فتفرد برفعه من طريق شعبة مخالفاً للثقات.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه" (6).

الوجه الثاني: شعبة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه - موقوفاً .

يتبين من خلال الدراسة أن هذا الوجه هو الرابع عن شعبة لوروده من طرق ثلاثة من أصحاب شعبة الثقات.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الرابع الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث مرفوعاً

(1) تهذيب التهذيب (292/6 - ترجمة 632).

(2) الثقات - لابن حبان (414/8 - ترجمة 14157).

(3) الكاشف - للذهبي (653/1 - ترجمة 3376).

(4) الهداية - للكلاباذي (707/2)، وتذكرة الحفاظ (288/1 - ترجمة 394)، وتهذيب التهذيب (109/10 -

ترجمة 220)، وطبقات الحفاظ - للسيوطي (ص 31).

(5) تقريب التهذيب (ص 529 - ترجمة 6616).

(6) مسند البزار (293/1 - حديث 1811).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

من غير طريق شعبة، عند مسلم (1) والترمذي (2) والنسائي (3) وأحمد (4) وغيرهم .  
[الحديث 7 ] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَخُلُوفُ (5) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ  
مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

فَقَالَ : ..... وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَنْ شُعْبَةَ يَرْفَعُهُ.

وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ.... وَالْمَوْقُوفُ عَنْ شُعْبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ.أ.هـ المراء نقله من

كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (6).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة على وجهين، وقد وقفت على وجه ثالث، وهي على  
النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.  
وقفت على وجه ثالث :

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.  
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (98/10) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

1) أخرجه مسلم في الصحيح (52/3 - حديث 2237) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بمثله.

2) أخرجه الترمذي في السنن (345/2 - حديث 1040)، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بمثله.

3) أخرجه النسائي في السنن (379/4 - حديث 1993)، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بمثله.

4) أخرجه أحمد في المسند (473/8 - حديث 4867)، من طريق سالم البراد عن ابن عمر بنحوه .

5) تغيير راحة الفم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (67/2).

6) العلل (316/5 - سؤال رقم 907) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. أخرجه: النسائي في السنن الكبرى (130/3 - حديث 2533)، وفي السنن الصغرى - المجنبى - (471/4 - حديث 2211). من طريق محمد بن جعفر غندر .

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه البزار في المسند (301/1 - حديث 1874)، من طريق عمير بن عبد المجيد.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الوليد الطيالسي .

أبو الوليد الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (4) وهو: "ثقة ثبت".

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً. رواه عن شعبة:

محمد بن جعفر - غندر - : تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة، صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الأخير: شعبة، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً. رواه عن شعبة : عمير بن عبد المجيد.

هو: عمير بن عبد المجيد أبو المغيرة الحنفي من أهل البصرة (1).

قال يحيى بن معين: "صالح" (2)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس" (3)، وذكره ابن حبان في الثقات (4)، خلاصة القول في الراوي أنه: "صدوق".

**الوجه الراجح عن شعبة :**

يتبين من خلال دراسة الوجهين الذين ذكرهما الدارقطني والوجه الذي وقفنا عليه أن كلا الوجهين (المرفوع والموقوف) صحيح عن شعبة، فإن الوجه الموقوف رواه عنه محمد بن جعفر

(1) التاريخ الكبير (544/6 - حديث 3265)، ولسان الميزان (235/6 - ترجمة 5861).

(2) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

(3) الجرح والتعديل (377/6 - ترجمة 2087).

(4) الثقات - لابن حبان (509/8 - ترجمة 14725).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

- غندر - وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

قال النسائي: "هذا هو الصواب عندنا(1).

والوجه الآخر المرفوع أيضاً ثابتٌ وصحيح عن شعبة فقد رواه عنه راويان أحدهما ثقة ثبت وهو أبو الوليد الطيالسي، والآخر صدوق وهو عمير بن عبد المجيد.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الموقوف إسناده صحيح، وله حكم المرفوع، وقد صح الحديث أيضاً من طريق شعبة من حديث أنس بن مالك (2)، وأبي هريرة (3).

[الحديث 8] : وسئل عن حديث سهل بن أبي حنمة، عن أبي ذر: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الغائط، يقول: "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني". فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرّازي، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا القولُ بِمَحْفُوظٍ.

وغيره يرويه عن شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

(1) انظر: الأحاديث المختارة - لأبي عبد الله المقدسي (2/185 - حديث 563)، وتحفة الأشراف - للمزي

(2/184 - حديث 10166).

(2) موضح أو هام الجمع والتقريب - للخطيب البغدادي (1/541).

(3) صحيح البخاري (7/164 - حديث 5927)، وسنن الترمذي (2/128 - حديث 764)، وسنن ابن ماجه

(3/143 - حديث 1638)، ومسند أحمد (12/122 - حديث 7195).

(4) العلل (6/235 - سؤال رقم 1096).

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (35/9 - حديث 9825)، ومن طريقه ابن السنني في عمل اليوم والليلة (38/1 - حديث 22)، من طريق يحيى بن أبي بكير. وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (329/1 - حديث 539)، من طريق عبد الله بن أبي جعفر الرازي.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجلٍ يُقالُ له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍ موقوفاً.

أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، انظر تحفة الأشراف (194/9 - حديث 12003)، من طريق محمد بن جعفر غندر.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حنمة، وأبي ذر، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي. (2) يحيى بن أبي بكير.

(1) عبد الله بن أبي جعفر الرازي، هو: عبد الله بن أبي جعفر، واسم أبي جعفر عيسى بن ماهان

الرازي، من صغار أتباع التابعين (1)، "صدوق يخطئ" (2).

ونقه أبو زرعة (3)، وأبو حاتم: (4)، والعجلي (5)، وابن حبان (6)، وزاد أبو حاتم: "صدوق" (7).

"صدوق" (7).

---

(1) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586)، والكامل (216/4 - ترجمة 1024)، وميزان - للذهبي (77/4 -

ترجمة 4257).

(2) تقريب (ص 497 - ترجمة 3257).

(3) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(4) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

(5) معرفة الثقات - للعجلي (25/2 - رقم 867).

(6) الثقات - لابن حبان (335/8 - رقم 13745).

(7) الجرح والتعديل (127/5 - ترجمة 586).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

قال عمرو بن علي الفلاس: "من أهل الصدق سيء الحفظ"<sup>(1)</sup>، وقال أبو أحمد بن عدي: "وبعض حديثه مما لا يتابع عليه"<sup>(2)</sup>، وقال الساجي: "فيه ضعف"<sup>(3)</sup>، وقال الذهبي: "وثق وفيه شيء"<sup>(4)</sup>.  
شيء"<sup>(4)</sup>.

خلاصة القول في الراوي أنه كما قال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

(2) يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن رجل، يُقال له الفيض، عن ابن أبي حنمة عن أبي ذرٍّ موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر - غندر -.

محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين أن الوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني، والوجه الأول ليس محفوظاً عن شعبة فقد رواه يحيى بن أبي بكير، وابن أبي جعفر وهو صدوق يخطئ، وعلى ذلك فإن رواية محمد بن جعفر أولى بالصواب من غيره وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة.

هذا الذي ذكرناه لا يعني تصحيح الرواية، ولكن مقتضى هذا الترجيح فقط تصويب الإسناد إلى شعبة، أما ما بعد شعبة في هذا الحديث فلا يخلو من علة، وهي كالتالي.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث؛ رواه شعبة، عن منصور، عن الفيض عن ابن أبي حنمة، عن أبي ذرٍّ: أنه كان إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي عافاني وأذهب عني الأذى.

فقال أبو زُرعة: وهم شعبة في هذا الحديث.

ورواه الثوري، فقال: عن منصور، عن أبي عليٍّ عبيد بن عليٍّ، عن أبي ذرٍّ، وهذا الصحيح، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال.

(1) تاريخ بغداد (11/146).

(2) الكامل (4/216 - ترجمة 1024).

(3) تهذيب التهذيب (5/154 - ترجمة 300).

(4) الكاشف (1/543 - رقم 2670).

وقال أبي: كذا قال سفيان، وكذا قال شعبة، والله أعلم أيهما الصحيح، والثوري أحفظ، وشعبة رُبما أخطأ في أسماء الرجال، ولا ندري هذا منه أم لا<sup>(1)</sup>.  
قال محمد ناصر الدين الألباني: "شعبة قد اضطرب في إسناده ومنتته، أما الإسناد؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمي التابعي: أبا الفيض، وفي رواية غندر عنه قال: سمعت رجلاً، ولم يسمه، وأما المتن؛ ففي الرواية الأولى رفعه، وفي الأخرى أوقفه، ووافقه سفيان - وهو الثوري - على وقفه، وخالفه في اسم التابعي فسماه أبو علي الأزدي.  
وإن مما لا شك فيه أن الموقف أصح؛ لموافقة شعبة في الرواية الأخرى للثوري، وكذلك قوله -  
نعني: الثوري-: (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه"<sup>(2)</sup>.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف، لعلتين:  
العلة الأولى: جهالة الرجل الذي رفعه إلى أبي ذر.  
الأخرى: الاضطراب في إسناده ومنتته، كما تبين في الدراسة.  
[الحديث: 9] : سئل عن حديث حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَوَضُّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"<sup>(3)</sup>.

1) علل الحديث - لابن أبي حاتم (27/1 - حديث 45).

2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (354/12 - 355 - حديث 5658).

3) هذا الحكم منسوخ بحديث جابر الذي أخرجه أبو داود في سننه وغيره من حديث جابر بن عبد الله: "جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار". قال الترمذي: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"، وقال النووي: "وقد اختلف العلماء في قوله صلى الله عليه وسلم وتوضؤوا مما مسّت النار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى انه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسّه النار..... أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسّه. انظر: سنن الترمذي - كتاب الطهارة - باب باب في ترك الوضوء مما مسّت النار (123/1 - حديث 80)، وشرح صحيح مسلم - للنووي (43/4)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (312/1)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (330/1)، والاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار - لابن عبد البر (176/1)،

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ: يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ فِي رَفْعِهِ فَرَفَعَهُ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَحَدَّهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَوَقَّفَهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأُمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ شُعْبَةَ .  
وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ (1).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد، ولكن أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
لم نجد من أخرجه بهذا الإسناد.

ولكن أفاد الدارقطني أن معاذ بن معاذ، وأمينة بن خالد رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى مرفوعاً.

أفاد الدارقطني أن مؤملاً بن إسماعيل رواه عن شعبة.

مؤملاً بن إسماعيل: مؤملاً بن إسماعيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن البصري،

---

والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - لابن قدامة المقدسي (211/1 - 216)، والمجموع شرح

المهذب - للنووي (58/2).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

مولى آل عمر بن الخطاب، توفي سنة 206 هـ (1)، "صدوق سيء الحفظ" (2).  
وثقه يحيى بن معين: (3)، وإسحاق بن راهوية (4).  
قال أبو حاتم: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ" (5)، وقال البخاري: "منكر الحديث" (6)،  
وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (7)، وقال الساجي: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول  
ذكرها" (8)، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الغلط" (9)، وقال الدارقطني: "ثقة كثير الخطأ" (10).  
وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف و (يتثبت) فيه، لأنه كان  
سيء الحفظ كثير الغلط (11) خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "صدوق سيء الحفظ".  
الوجه الثاني: شعبة، عن علي بن سويد، عن حنظلة بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ. (2) أُمِّيَّةُ بْنُ خَالِدٍ.  
(1) مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، هُوَ: مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانِ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ الْقَاضِي

- 
- 1) الطبقات الكبرى (501/5)، والجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1709)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (408/14)، ولسان الميزان - لابن حجر (433/9 - ترجمة 2811)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (111/5 - ترجمة 2419).
  - 2) تقريب (ص 987 - ترجمة 7029).
  - 3) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (374/8 - ترجمة 1708).
  - 4) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 5) الجرح والتعديل (374/8 - ترجمة 1708).
  - 6) تهذيب الكمال (178/29 - ترجمة 6319).
  - 7) الثقات - لابن حبان (187/9 - ترجمة 15915).
  - 8) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 9) الطبقات الكبرى (501/5).
  - 10) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).
  - 11) تهذيب التهذيب (340/10 - ترجمة 682).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(والد عبيد الله بن معاذ، ومثنى بن معاذ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 196هـ بالبصرة (1)،  
"ثقة متقن" (2).

(2) أمية بن خالد: هو: أمية بن خالد بن أسود بن هذبة، ويقال أمية بن خالد بن هذبة بن عتبة  
الأزدي الثوباني القيسي، أبو عبد الله البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 أو  
201هـ (3). "صدوق" (4).

قال أبو زرعة (5)، وأبو حاتم (6) الرازيان، والترمذي (7)، والعجلي (8): "ثقة".

وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً" (9)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (10).

قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

لم نقف على إسناد الوجهين، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه الأول رواه عن شعبة مؤمل بن  
إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ، وعلى ذلك فالوجه المحفوظ عن شعبة هو الوجه الثاني

---

1) الطبقات الكبرى (293/7)، والطبقات - لخليفة بن خياط (ص 389 - ترجمة 1917)، والتاريخ الكبير  
(365/7 - ترجمة 1571)، والجرح والتعديل (248/8 - ترجمة 1132)، ومشاهير علماء الأمصار - لابن  
حبان (253/1 - ترجمة 1270)، وتاريخ بغداد (131/13 - ترجمة 7118)، وتاريخ الإسلام - للذهبي  
(396/13).

2) التقريب (ص 952 - ترجمة 6740).

3) الطبقات الكبرى (301/7)، والتاريخ الكبير (10/2 - ترجمة 1524)، والجرح والتعديل (302/2 - ترجمة  
1123)، ورجال صحيح مسلم - لأبي بكر بن الأصبهاني (71/1 - ترجمة 101)، وتهذيب الكمال (330/3 -  
ترجمة 554).

4) التقريب (ص 152 - ترجمة 553).

5) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

6) الجرح والتعديل (303/2 - ترجمة 1123).

7) السنن - للترمذي (51/5 - حديث 2933).

8) معرفة الثقات - للعجلي (236/1 - ترجمة 119).

9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 186 - ترجمة 283).

10) الثقات - لابن حبان (123/8 - 12538).

الموقوف، وذلك لاتفاق معاذ بن معاذ، وخالد بن أمية وهما تفتان، على رواية هذا الوجه عن شعبة، وهذا ما صححه الدارقطني بقوله: "والموقوف أصح" (1) .

#### الحكم على الحديث:

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث من طريق شعبة عن علي بن سويد، عن حضين بن المنذر الرقاشي، عن أبي موسى. وقد صح الحديث من غير هذه الطريق، فقد صح من حديث زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - ترجمة 814)، والنسائي في السنن (115/1 - حديث 179) من طريق خارجة بن زيد عنه.

ومن حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 815)، وأحمد في المسند (96/16 - حديث 10071)، من طريق عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه.

ومن حديث عائشة، أخرجه مسلم في الصحيح (187/1 - حديث 816)، وابن ماجه في السنن (394/1 - حديث 486) من طريق عروة عنها.

[الحديث: 10] : وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم محشرون يوم القيامة غراً" (2) مُحَجَّلِينَ (3) من آثار الوضوء، فمن استطاع استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه علي بن زياد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي التياح، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة جميعاً، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال.....

وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة. أهـ  
المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (4).

(1) العلل (249/7 - سؤال رقم 1327) .

(2) الغر: جمع الأغر: من الغرة، بياض الوجه، يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (354/3).

(3) أي بياض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام . انظر: النهاية - لابن الأثير (346/1).

(4) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488) .

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على أربعة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (206/7)، من طريق علي بن زياد عن يحيى بن أبي بكير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نقف على من أخرجه.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً. رواه عن شعبة: يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثاني: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.  
رواه عن شعبة : يحيى بن أبي بكير.

يحيى بن أبي بكير: تقدمت ترجمته في الحديث (1) وهو: "ثقة".

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.  
الوجه الرابع: شُعبَة، عَنِ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً. لم نجد من أخرجه.

أ.د. إسماعيل رضوان

### الوجه الراجح عن شعبة:

أما الوجهان -الأول والثاني- المرفوعان فتفرد بتفرد بروايتهما يحيى بن أبي بكير عن شعبة وهو ثقة، ولكن التفرد لم يأت منه إنما من الراوي عنه علي بن زياد، ولم نعرفه، ولم نجد له ترجمة، حتى أن محقق كتاب العلل محفوظ الرحمن لم يجد ترجمته، قال: "ولم أجد ترجمته" (1).

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير" (2). وأما ما يتعلق بالوجهين الآخرين فلم نقف على من أخرجهما، ولكن أفاد الدارقطني أن أصحاب شعبة روه عنه من هذا الوجه الموقوف، قال الدارقطني: "وخالفه أصحاب شعبة فرووه، عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً، وهو صحيح عن شعبة" (3).

وعليه فإن هذين الوجهين الآخرين هما المحفوظان عن شعبة بإفادة الدارقطني، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على تخريج الحديث بإسناديه، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.

والحديث منقح عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (4)، ومسلم (5)، في صحيحيهما من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرى عن أبي هريرة رضي الله عنه. [الحديث 11]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء" (6).

(1) العلل - للدارقطني (170/8 - سؤال رقم 1488).

(2) حلية الأولياء - لأبي نعيم الأصبهاني (206/7).

(3) العلل (170/8 - سؤال رقم 1488).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (39/1 - حديث 136).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء (149/1 - حديث 603).

(6) الشحناء يعني العداوة والبغضاء. انظر: غريب الحديث - لابن قتيبة الدينوري (273/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (450/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

فَقَالَ : يَرَوِيهِ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، وَمُسْلِمٌ بِنُ أَبِي مَرِيَمَ ، وَالْحَكَمُ بِنُ عُنَيْبَةَ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَالْمُسَيْبُ بِنُ رَافِعٍ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ..... وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بِنُ السَّكَنِ ، عَنِ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَخَالَفَهُ بَدَلٌ وَمُعَاذٌ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، فَرَوَاهُ ، عَنِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .

وَمَنْ وَقَفَهُ أَتَيْتُ مِنْ أَسْنَدِهِ . أَهـ المَرَادُ نَقْلَهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (1) .

أوجه الاختلاف :

ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا عَنِ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيَةِ :  
الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ ، مَوْقُوفًا .

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن يحيى بن السكن رواه عن شعبة .

الوجه الثاني : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا .  
لم نجد من أخرجه من طريق شعبة .

ولكن أفاد الدارقطني أن بدل ، ومُعَاذٌ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، رَوَاهُ عَنِ شُعْبَةَ .

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول : شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، مَرْفُوعًا .  
رواه عن شعبة : يحيى بن السكن .

يحيى بن السكن : هو يحيى بن السَّكَنِ البصري نزل الرِّقَّةُ (2) وقدم بغداد وحدث بها ، مات بالرِّقَّةُ

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) الرِّقَّةُ : بفتح أوله وثانيه وتشديده وأصله كل أرض إلى جنب واد ينسبط عليها الماء وجمعها رقاق هي مدينة تقع شرقي حلب على نهر الفرات كانت من أهم المدن أيام بني العباس بنى بها الرشيد قصر السلام وكان يقيم بها إذا اشتد الحر في بغداد وهناك مدن أخرى تحمل هذا الاسم . انظر : معجم البلدان - لياقوت الحموي (58/3) ، والروض المعطار - للحميري (ص 270) .

سنة ثلاثين ومائتين (1).

قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" (2)، وقال مرة: "ضعيف الحديث" (3)، وقال صالح جزرة: "ضعيف" (4)، وقال مرة: "لا يساوي فلساً" (5)، وذكره ابن حبان في الثقات (6). خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف". الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد موقوفاً. رواه عن شعبة:

(1) بدل بن المحبر. (2) معاذ بن معاذ. (3) عمرو بن مرزوق.

(1) بدل بن المحبر: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو ثقة ثبت.  
(2) معاذ بن معاذ: تقدمت ترجمته في حديث (9)، وهو ثقة متقن.  
(3) عمرو بن مرزوق: تقدمت ترجمته في حديث (5)، وهو ثقة عابد بما أخطأ.

#### الوجه الرابع عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الأول غير محفوظ عن شعبة، وذلك لعلتين، الأولى ضعف يحيى بن السكن، والأخرى مخالفة يحيى بن السكن للثقات من أصحاب شعبة. وعلى ذلك فإن الوجه الثاني هو الرابع والمحمول عن شعبة وذلك لما يلي: أولاً: اتفاق أصحاب شعبة؛ بدل بن المحبر، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق على روايته من هذا الوجه.

- 
- (1) التاريخ الكبير (280/8 - ترجمة 3001)، والجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643)، والثقات (253/9 - ترجمة 16282)، وتاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464)، والميزان (183/7 - ترجمة 9533)، ولسان الميزان - لابن حجر (447/8 - ترجمة 8466).
  - (2) الجرح والتعديل (155/9 - ترجمة 643).
  - (3) علل الحديث - لابن أبي حاتم (57/2 - حديث 1657).
  - (4) المغني في الضعفاء - للذهبي (735/2 - ترجمة 6975).
  - (5) تاريخ بغداد (146/14 - ترجمة 7464).
  - (6) الثقات - لابن حبان (253/9 - ترجمة 16282).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله: "وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَّتْ مِنْ أَسْنَدِهِ"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث :

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث. ولكن قد صح الحديث مرفوعاً من غير طريق شعبة، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص 148- حديث 411)، ومسلم في الصحيح(8/11- حديث 6709)، وغيرهما.

[الحديث 12]: وَسئِلُ عَن حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ"<sup>(2)</sup>.

فَقَالَ ..... فَأَمَّا الْأَعْمَشُ فَرَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فَرَقَعَهُ أَبُو الْحَارِثِ الْوَرَّاقُ نَصْرُ بْنُ حَمَادٍ، عَنِ شُعْبَةَ، وَرَوَى عَنِ وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ أَيْضاً، مَرْفُوعاً، وَغَيْرُهُمَا يَرَوِيهِ عَنِ شُعْبَةَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (7/39) من طريق أبي الحارث السوراق.

(1) العلل (87/10 - سؤال رقم 1884) .

(2) أي مالكة يركبه ويحلبه فإن أوجر فأجر ظهره له ونفقتة عليه، يعني ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما، مثاله: إنسان رهن بقرة وصار المرتهن يحلبها، فنقول: لك أن تحلبها بقدر النفقة، فإذا كان ثمن حليبها مائة في الأسبوع، ونفقتها في الأسبوع مائة، ففي هذه الحال لا له ولا عليه، وإن كان الحليب يساوي مائتين في الأسبوع، والنفقة مائة دفع للراهن مائة، لكن هذه المائة تكون رهناً؛ لأنها من نمائه، وإن كان بالعكس النفقة مائتان، واللبن يساوي مائة، فإنه يرجع على الراهن بما زاد على ثمن الحليب. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر (5/144)، وفيض القدير شرح الجامع الصغير - للمنوي (77/4)، والشرح الممتع على زاد المستقنع - للعثيمين (9/52).

(3) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (38/6 - حديث 11540)، من طريق مسلم بن إبراهيم. دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو الحارث الوراق.

أبو الحارث الوراق: هو: نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق<sup>(1)</sup>، البصري الحافظ، من صغار أتباع التابعين.

"ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع"<sup>(2)</sup>.

قال يحيى بن معين يقول: "نصر بن حماد كذاب"<sup>(3)</sup>، وقال يعقوب بن شيبة: "ليس بشيء"<sup>(4)</sup>، وقال البخاري: "يتكلمون فيه"<sup>(5)</sup>، وقال مسلم: "ذاهب الحديث"<sup>(6)</sup>، وقال النسائي: "ليس بثقة"<sup>(7)</sup>، وقال أبو زرعة: "لا يكتب حديثه"<sup>(8)</sup>، وقال أبو حاتم<sup>(9)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(10)</sup>،

---

(1) الوراقُ: بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخرها القاف، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها، وقد يقال لمن يبيع الورق. انظر: الأنساب - للسمعاني (584/5).

(2) التقريب (ص 999 - ترجمة 7109).

(3) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(4) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(5) الضعفاء الصغير - للبخاري (ص 118 - ترجمة 373).

(6) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

(7) تاريخ بغداد (281/13).

(8) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(9) الجرح والتعديل (470/8 - ترجمة 2155).

(10) تاريخ بغداد (281/13)، والضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (158/3 - ترجمة 3512).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

والعقيلي (1): "متروك الحديث"، وقال زكريا بن يحيى الساجي: "يعد من الضعفاء" (2)، وقال الداقطني: "ليس بالقوى في الحديث" (3)، وقال ابن حبان: "كان يُخطيء كثيراً، ويهم في الإسناد، فلما كثُر ذلك منه بطل الاحتجاج به" (4).

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ضعيف جداً وخاصة في روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (5).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. رواه عن شعبة: مسلم بن إبراهيم.

مسلم بن إبراهيم: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة مأمون مكثر".  
الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة، وذلك لأمرين؛ أولاً: أبو الحارث الوراق نصر بن حماد رواه عن شعبة وهو ضعيف جداً، وخاصة في روايته عن شعبة، قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر عن شعبة وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة" (6).

ثانياً: لمخالفته أيضاً مسلم بن إبراهيم وهو متفق على توثيقه، قال ابن عدي: "وهذا من حديث شعبة موصولاً لم أكتبه إلا عن عبدان ..... وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر، عن شعبة - وله غيرها عن شعبة - كلها غير محفوظة" (7).

1) الضعفاء الكبير - للعقيلي (1426/4)

2) تاريخ بغداد (281/13 - ترجمة 7244)، وتهذيب التهذيب (380/10 - ترجمة 770).

3) المؤلف والمختلف - للدارقطني (2204/4).

4) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (54/3).

5) الكامل - لابن عدي (39/7).

6) الكامل - لابن عدي (298/1).

7) الكامل (39/7).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: رواية مسلم بن إبراهيم لهذا الوجه، وهو ثقة مأمون.  
ثانياً: ترجيح أهل العلم لهذا الوجه الموقوف من طرق عن شعبة وغيره عن الأعمش، قال الحاكم:  
" الثَّورِي وَسُعْبَةُ عَلَى تَوْقِيفِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ " (1).  
قال الترمذي في السنن : " وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفاً " (2).  
وقال ابن عدي في الكامل : " وهذا الحديث قوله "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" الأصل فيه موقوف، وقد رواه عن الأعمش أبو عوانة، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، وشعبة، والثوري مرفوعاً وموقوفاً، والأصح هو الموقوف " (3).  
وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة" (4).  
وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: "وكذلك رواه سفيان الثوري، وهشيم، ومحمد بن فضيل، وجريير بن عبد الحميد عن الأعمش موقوفاً وهو المحفوظ من حديثه" (5).  
وقال ابن طاهر المقدسي "والأصح هو الموقوف" (6).  
وقال ابن حجر في التلخيص: "ورجح الدارقطني، ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه" (7).  
وقال ابن حجر في فتح الباري : "وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح

1) المستدرک علی الصحیحین - للحاکم (58/2 - حدیث 2307).

2) السنن - للترمذی (533/2 - حدیث 1254).

3) الكامل - لابن عدي (273/7).

4) السنن الكبرى - للبيهقي (38/6 - حدیث 11539).

5) تاریخ بغداد (184/6).

6) ذخيرة الحفاظ - لابن طاهر المقدسي (1415/3 - حدیث 3103).

7) التلخیص الحبیبر فی تخریج أحادیث الرافعی الکبیر - لابن حجر (94/3).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

الموقوف، وبه جزم الترمذي<sup>(1)</sup>.

فتحصل من هذا أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ "الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ" لا يصح عن أبي هريرة إلا موقوفاً عليه.

ثالثاً: تصويب الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "عَنْ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا ، وَهُوَ الصَّوَابُ"<sup>(2)</sup>.

**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح وهو الموقوف إسناده صحيح .

قال الترمذي في سننه: "هذا حديثٌ حسن صحيح، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عامر الشعبي، عن أبي هريرة"<sup>(3)</sup>.

[الحديث 13] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَعِمُّ الشَّفِيعُ الْقُرْآنُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أكرمهُ فَيَلْبِسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ فَيَلْبِسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ ... الْحَدِيثُ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً ، وَوَقَّفَهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ .... وَهُوَ الصَّوَابُ .أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(4)</sup>.

**أوجه الاختلاف:**

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (143/5).

2) العلل (112/10 - سؤال رقم 1903) .

3) السنن - للترمذي (533/2 - حديث 1254).

4) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، والحاكم في المستدرک (1/552 - حديث 1987)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/379 - حديث 1841)، والإشيلي في الأحكام الشرعية لكبرى (4/24)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (7/206)، من طريق سلم بن قتيبة. الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه الترمذي في السنن (36/5 - حديث 2915)، من طريق محمد بن جعفر. والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (1/51 - حديث 45) من طريق حجاج بن محمد المصيصي.

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواه عن شعبة:

- (1) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6) وهو: "ثقة ثبت في شعبة".
- (2) سلم بن قتيبة: أبو قتيبة: هو سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيَّ (1)، الخُرَّاسَانِيُّ، الفَرِيَّابِيُّ (نَزِيلُ البَصْرَةِ)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 200 هـ أو بعدها (2). "صدوق" (3).

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "ليس به بأس" (4)، وقال أبو زرعة الرازي: "ثقة" (5)،

---

(1) الشَّعِيرِيُّ: بفتح الشين وكسر العين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفي آخرها راء - هذه النسبة إلى بيع الشعير وإلى باب الشعير وهي محلة معروفة بالكركم فمن الأول جماعة منهم أبو قتيبة سلم بن قتيبة الشَّعِيرِيُّ البصري. انظر: الأنساب - للسماعي (3/437).

(2) التاريخ الكبير - للبخاري (4/159 - ترجمة 2320)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات - للكلاباذي (1/334 - ترجمة 469)، وسير أعلام النبلاء - للذهبي (9/308 - ترجمة 93)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - للعيني (1/448 - ترجمة 885).

(3) تقريب (ص 246 - ترجمة 2471).

(4) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (4/171 - سؤال 3775).

(5) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال أبو حاتم الرازي: "ليس به بأس، كثير الوهم، يُكتب حديثه"<sup>(1)</sup>، وقال الحاكم، عن الدارقطني: "ثقة"<sup>(2)</sup>.

وقال المسعودي، عن الحاكم: "ثقة مأمون"<sup>(3)</sup>، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(4)</sup>، وقال الذهبي: "ثقة بهم"<sup>(5)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة ربما وهم".  
الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة:

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) حجاج بن محمد المصيصي: هو: حجاج بن محمد المصيصي<sup>(6)</sup>، أبو محمّد الأعور، مولى سليمان بن جالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثمّ تحوّل إلى المصيصة، ورابط بها، ورحل الناس إليه، من صغار أتباع التابعين، 206هـ ببغداد<sup>(7)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (4/266 - ترجمة 1148).

(2) تهذيب التهذيب (4/117 - ترجمة 225).

(3) سوالات السجزي للحاكم (ص 118 - سؤال 103).

(4) الثقات - لابن حبان (6/420 - ترجمة 8382).

(5) الكاشف (1/451 - ترجمة 2015).

(6) المصيصي: بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها صاد مهملة ثانية هذه النسبة

إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ينسب إليها كثير من العلماء. انظر: الأنساب - للسمعاني (5/315).

(7) التاريخ الكبير (2/380 - ترجمة 2840)، معرفة الثقات (1/286 - ترجمة 268)، والجرح والتعديل

(3/166 - ترجمة 708)، والثقات - لابن حبان (8/201)، وتاريخ بغداد (8/236 - ترجمة 4342)، والكاشف

(1/313 - ترجمة 942)، و"ميزان" (2/205 - ترجمة 1749) كلاهما للذهبي، والمختلطين - للعلائي (ص

19 - ترجمة 10)، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط - لسبط ابن العمري (ص 83 - ترجمة 21).

"ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"<sup>(1)</sup>.  
واختلاطه لا يضر إذ هو من رجال الصحيحين المتفق على توثيقهم، وقد عده  
العلائي من القسم الأول من المختلطين الذين قال فيهم: من لم يوجب ذلك له  
ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته... وإما لأنه لم  
يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم<sup>(2)</sup>.

#### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو قتيبة، وهذا الوجه غير محفوظ عن شعبة وهما  
إن كانا ثقة فقد خالفا من هو أوثق منهما، محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، ولا  
سيما أن أبا قتيبة ثقة يغرب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: روى هذا الوجه عن شعبة اثنان من الثقات، ولا سيما محمد بن جعفر فهو من أثبت الناس  
في شعبة.

ثانياً: ترجيح أهل العلم لرواية الوقف، قال الترمذي: "وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَهَذَا أَصْحُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ  
الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ"<sup>(3)</sup>.

وقال الجوزقاني: "هذا الحديث ليس له أصل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>،  
قال ابن حجر معلقاً على كلام الجوزقاني (قلت هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن  
من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا  
أصح من المرفوع) وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح<sup>(5)</sup>.

(1) التقريب (ص 224 - ترجمة 1135).

(2) المختلطين - للعلائي (ص 3).

(3) سنن الترمذي (36/5 - حديث 2915).

(4) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

(5) لسان الميزان - لابن حجر (468/1).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وهو الصواب" (1) .  
الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ، ولكن الحديث وإن كان موقوفاً على أبي هريرة فله حكم الرفع، قال الحافظ ابن حجر: "هذا الحديث أخرجه الترمذي في فضائل القرآن من وجهين عن شعبة أحدهما مرفوع والآخر موقوف، وقال في المرفوع حسن وفي الآخر هذا أصح من المرفوع، قلنا: وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح" (2) .

[الحديث 14] : وسئل عن حديث الأعرج، عن أبي هريرة، أنه كان إذا كبر سكت هنيهة، ثم قرأ: الحمد لله رب العالمين.

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه فرفعه عمرو بن علي، عن أبي داود، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه غيره، والموقوف هو المحفوظ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله (3).

### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه الدارقطني في السنن (87/2 - حديث 1029)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفاً.  
أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (178/1 - حديث 171)، وابن أبي شيبة في المصنف (518/2 - حديث 2860)، من طريق محمد بن جعفر -غندر- .  
وابن المنذر في الأوسط (249/4 - حديث 1293)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

(1) العلل (158/10 - سؤال رقم 1950) .

(2) لسان الميزان - لابن حجر (468/1) .

(3) العلل (299/10 - سؤال رقم 2019) .

أ.د. إسماعيل رضوان

#### دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً. رواه عن شعبة: أبو داود الطيالسي.

أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".

الوجه الثاني: شعبة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفاً. رواه عن شعبة: (1) محمد بن جعفر. (2) عبد الرحمن بن مهدي.

(1) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(2) عبد الرحمن بن مهدي: هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ حَسَّانِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ وَقِيلَ

الأزدي مولاهم، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ الْوَلُّوِيُّ<sup>(1)</sup>، مِنْ صِغَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 198هـ

بالبصرة (2)، "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه"<sup>(3)</sup>.

#### الوجه الرابع عن شعبة:

روى الوجه الأول عن شعبة أبو داود الطيالسي، وهذا الوجه تبين من خلال التخريج والدراسة أنه ليس بمحفوظ عن شعبة إذ تفرد برفعه أبو داود، قال الدارقطني: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

داود"<sup>(4)</sup>، وعليه فالوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:

أولاً: اتفاق أصحاب شعبة الأثبات محمد بن جعفر وهو من أثبت الناس في شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي، على روايته من هذا الوجه.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لرواية الوقف في أكثر من موضع، قال في السنن: "لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ أَبِي

---

(1) الْوَلُّوِيُّ: بضم اللامين بينهما واو ساكنة وفي آخرها واو ثانية هذه النسبة لجماعة يبيعون للؤلؤ منهم الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي. انظر: الأنساب المنقحة - لابن القيسراني (ص 67)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (135/3).

(2) التاريخ الكبير (354/5 - ترجمة 1123)، والجرح والتعديل (288/5 - ترجمة 1382)، وتذكرة الحفاظ - للذهبي (329/1 - ترجمة 313).

(3) تقريب (ص 601 - ترجمة 4018).

(4) سنن الدارقطني (87/2 - حديث 1029).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

داوُد، عَنْ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(1)</sup>، وَقَالَ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ: " وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الْمَحْفُوظُ"<sup>(2)</sup>.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 15] : وسئل عن حديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عن نبيذ الجر<sup>(3)</sup>.

فقال : يرويه شعبة ، واختلف عنه ، فرواه أصحاب شعبة عنه موقوفاً.

ورفعه أبو رفاعة العدوي<sup>(4)</sup> عن محمد بن كثير عن شعبة، والصحيح موقوف. أ.هـ كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(5)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، ووقفنا على وجه ثالث، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

ووقفنا على وجه ثالث هو:

---

<sup>(1)</sup> سنن الدارقطني (2/87 - حديث 1029).

<sup>(2)</sup> العلل (10/299 - سؤال رقم 2019) .

<sup>(3)</sup> النبيذ: هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقول نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً فصرف من مفعول إلى فعل وانتبذته اتخذته نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكراً. والجر بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة كتمر جمع تمره وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة وهي كل ما يصنع من مدر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (5/6)، وتحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - للمباركفوري (5/494).

<sup>(4)</sup> هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن حبيب بن محمد أبو رفاعة القاضي العدوي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ. انظر: الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921)، ولسان الميزان - للذهبي (4/568 - ترجمة 4411).

<sup>(5)</sup> العلل (10/325 - سؤال رقم 2036) .

أ.د. إسماعيل رضوان

الوجه الأخير: شُعْبَةٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن محمد بن كثير رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (12/198 - حديث 24285)، عن غندر.

الوجه الثالث: شعبة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
أخرجه أحمد في المسند (3/470 - حديث 2028)، وابن عبد البر في التمهيد (1/248)، عن  
يحيى القطان. وأحمد في المسند (3/470 - حديث 2028)، عن محمد بن جعفر.

والدارمي في السنن (2/1340 - حديث 2157)، عن أبي زيد سعيد بن الربيع.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة: يحيى بن كثير.

هو: يَحْيَى بْنُ كَثِيرِ بْنِ دِرْهَمِ الْعَنْبَرِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو غَسَّانَ الْبَصْرِيِّ (خراساني الأصل)، من  
صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 206 هـ (1)، "ثقة" (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.

رواه عن شعبة: غندر.

غندر: هو محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت  
الناس في شعبة".

---

(1) التاريخ الكبير (8/300 - ترجمة 3084)، والجرح والتعديل (9/183 - ترجمة 760)، والمعجم في مشنبيه

أسامي المحدثين (ص 270 - ترجمة 493)، والكاشف - للذهبي (2/373 - ترجمة 6232).

(2) التقريب (ص 1064 - ترجمة 7629).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ (1)، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ (2) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
رواه عن شعبة:

(1) يحيى القطان. (2) محمد بن جعفر. (3) أبو زيد سعيد بن الربيع.  
(1) يحيى القطان: تقدمت ترجمته في حديث (4)، وهو: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة".  
(2) محمد بن جعفر: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: "ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

(3) أبو زيد سعيد بن الربيع: تقدمت ترجمته في حديث (8)، وهو: "ثقة".

### الوجه الرابع عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة يحيى بن كثير وهو ثقة، وهذا الوجه وهم وليس بمحفوظ عن شعبة، وليس الوهم من يحيى بن كثير إنما الوهم ممن رواه عن يحيى وهو أبو رفاعة العدوي ذكره ابن حبان في الثقات وقال وكان يخطئ (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: محمد بن جعفر، وقد تفرد برواية هذا الوجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، وليس كما قال الدارقطني أن أصحاب شعبة رووه عنه موقوفاً، فإن أصحاب شعبة رووه عنه مرفوعاً، ولكن ليس من حديث أبي هريرة، إنما من حديث ابن عباس، كما سيأتي في الوجه الأخير.

الوجه الثالث: شُعبَة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(1) هو: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي التنعي (وتتبعه بطن من حضرموت)، متفق على توثيقه وإتقانه، قال أبو زرعة: "ثقة مأمون ذكي"، وقال أبو حاتم: "ثقة متقن"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال العجلي والنسائي: "ثقة ثبت". انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (171/4 - ترجمة 742)، ومعرفة الثقات - للعجلي (1/421 - ترجمة 646)، وتهذيب الكمال - للمزي (11/313 - ترجمة 2467)، وتهذيب التهذيب - لابن حجر (4/137 - ترجمة 269).

(2) هو: عمران بن الحارث السلمى، أبو الحكم الكوفي، ثقة. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - للأصبهاني (ص 257 - رقم 2192)، وتهذيب الكمال (22/313 - ترجمة 4483)، وقرئ (ص 749 - ترجمة

5147).

(3) الثقات - لابن حبان (8/369 - رقم 13921).

رواه عن شعبة، ثلاثة من أصحابه الثقات يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وأبو زيد سعيد بن الربيع، وهذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، وليس الأمر كما قال الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف، إنما هو المرفوع ولكن ليس من حديث أبي هريرة، ولكن من حديث ابن عباس.

#### الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

وقد صحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد<sup>(1)</sup>.

[الحديث 16] : وسئل عن حديث الأغر، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَدِّقُ الْعَبْدَ فِي خَمْسَةِ يَقُولُهُنَّ : إِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي ،  
وَإِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ : صَدَّقَ عَبْدِي، الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ : مَنْ قَالَهُ فِي  
مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ.

قال ..... فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاخْتَلَفَ عَنْ شُعْبَةَ، فَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَسَلَّمُ بْنُ  
قُنَيْبَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ، وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ.... أَهـ . المراد نقله من كلام أبي

الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(2)</sup>.

#### أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، موقوفاً.

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، مرفوعاً.  
أخرجه أبو يعلى في المسند (26/11 - حديث 6163)، من طريق النضر بن شميل.  
وابن منده في التوحيد (ص 204 - حديث 160)، من طريق أبي داود الطيالسي.  
وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، من طريق سلم بن قتيبة.  
وابن المظفر البغدادي في حديث شعبة (ص 113 - حديث 156)، من طريق حجاج بن نصير.

<sup>(1)</sup> مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط (246/5 - حديث 3157).

<sup>(2)</sup> العلل (332/8 - سؤال رقم 1603).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. أخرج الترمذي في السنن (429/5 - حديث 3430)، والنسائي في السنن الكبرى (19/9 - حديث 9777)، من طريق محمد بن جعفر - غندر -.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا. رواه عن شعبة:

(1) النضر بن شميل. (2) أبو داود الطيالسي. (3) سلم بن قتيبة. (4) حجاج بن نصير. (1) النضر بن شميل: هو: النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلِ بْنِ خَرَشَةَ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ ثُمَّ الْمَرْوَزِيُّ<sup>(1)</sup>، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204هـ بمَرُو<sup>(2)</sup>، ثقة ثبت<sup>(3)</sup>.

(2) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: ثقة حافظ ثبت، له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة.

(3) سلم بن قتيبة: هو أبو قتيبة تقدمت ترجمته في حديث (13)، وهو: ثقة ربما وهم. (4) حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو: ضعيف. الوجه الثاني: شُعبَة، عَن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفًا. رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة.

الوجه الراجح عن شعبة:

يتبين من خلال التخريج والدراسة أن الوجه الثاني هو المحفوظ عن شعبة، وذلك لأن محمد بن

---

(1) المَرَوَزِيُّ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وفي آخرها زاي هذه النسبة إلى مرو الشاهجان - وإنما قيل لها الشاهجان يعني شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم - خرج منها جماعة كثيرة من العلماء لا حاجة إلى ذكرهم لشهرتهم. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (265/5)، واللباب في تهذيب الأسماء - لأبي الحسن الجزري (199/3).

(2) انظر: الجرح والتعديل (477/8 - ترجمة 2188)، ورجال صحيح البخاري - للكلاباذي (748/2) - ترجمة (1253).

(3) التقريب (ص 1001-1102 - ترجمة 7135).

جعفر هو الذي رواه عن شعبة وهو من أثبت الناس في شعبة وعليه فهو المقدم في الترجيح عن وقوع الاختلاف، وقد نص العلماء على أن شعبة لم يرفعه، قال الترمذي: "رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ شُعْبَةُ"<sup>(1)</sup>، وهذا ما صححه الدارقطني وذلك بقوله: "وَوَقَفَهُ غُنْدَرٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ".

قال أبو نعيم الأصبهاني: "غريب من حديث شعبة تفرد به سلم"<sup>(2)</sup> قال الباحث: وهم أبو نعيم فإن أبا قتيبة لم يتفرد به فقد تابعه النضر بن شميل وأبو داود الطيالسي وحجاج بن نصير.

قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به إبراهيم بن راشد عن سعيد بن شعبة عن أبيه، ورواه النضر بن شميل وأبو قتيبة عن شعبة، ورواه أيضا ووقفه غيرهم عن شعبة"<sup>(3)</sup>.  
**الحكم على الحديث :**

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وشعبة قد سمع من أبي إسحاق السبيعي قبل الاختلاط باتفاق العلماء، قال أبو زرعة: "أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل وشعبة أحب إلى من إسرائيل"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معين يقول: "أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان"<sup>(5)</sup>.  
قال الميموني: "قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري، وشعبة أقدم سماعاً من سفيان"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> سنن الترمذي (429/5 - حديث 3430).

<sup>(2)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(3)</sup> أطراف الغرائب والأفراد - لابن طاهر المقدسي (154/5 - حديث 4981).

<sup>(4)</sup> الجرح والتعديل (66/1)، (225/4).

<sup>(5)</sup> الجرح والتعديل (370/4 - ترجمة 1609).

<sup>(6)</sup> شرح علل الترمذي - لابن رجب الحنبلي (155/2).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

وكونه موقوفاً لا يضر؛ لأن مثل هذا الحديث له حكم المرفوع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، وإنما يقال عن توقف."

قال الألباني: ويؤيد أن أبا إسحاق قد توبع على رفعه، فقال عبد بن حميد: حدثنا مصعب بن مقدم حدثنا إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأغر مثل حديث أبي إسحاق إلا أنه زاد فيه: "قال: ومن قال في مرضه ثم مات لم يدخل النار" (1)، وهذا إسناد جيد (2).

[الحديث 17]: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "من صلى عليه مائة من المسلمين غفر له".

فقال ..... واختلف عن شعبة فرواه عنه عثمان بن عمر موقوفاً، وقال عقان، عن شعبة: رفته مرة، ووقفه غيره عنه (3).

أوجه الاختلاف:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن عثمان بن عمر رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
أخرجه ابن المظفر في حديث شعبة (ص 144 - حديث 211)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (208/7)، من طريق حجاج بن نصير.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.

(1) أخرجه عبد بن حميد في المسند (104/2 - حديث 946).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - للألباني (3/464 - حديث 1390).

(3) العلل (10/97 - سؤال رقم 1891).

أ.د. إسماعيل رضوان

رواه عن شعبة: عثمان بن عمر بن فارس.  
هو: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَبْدِيُّ، وَقِيلَ يُكْنَى: أَبَا عَدِيٍّ،  
وقيل: أبا عبد الله، البصري (أصله من بخارى)، من صغار أتباع التابعين، توفي  
سنة 209هـ (1) ثقة (2).

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير:

حجاج بن نصير: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: "ضعيف".

**الوجه الرابع عن شعبة:**

الوجه الأول: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
رواه عن شعبة: عثمان بن عمر، وهو ثقة، ولم نقف على تخريج لهذا الوجه، وبما أنه  
لم يعلم مخالف لعثمان، إلا حجاج بن نصير وهو ضعيف ولا عبرة بمخالفته لعثمان، فعلى ذلك  
فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
رواه عن شعبة حجاج بن نصير وهو ضعيف، ثم إنه قد تفرد بالرواية عن شعبة في هذا الوجه،  
وقد خالف الثقة عثمان بن عمر، قال أبو نعيم الأصبهاني: "تفرد به حجاج عن شعبة" (3)، وعلى  
ذلك فإن هذا الوجه عن شعبة منكر.

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على من أخرج الوجه الرابع، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الحديث.  
وقد صحح الحديث من غير طريق شعبة غير واحد من أهل العلم فقد أخرجه مسلم (4)،

---

(1) الطبقات الكبرى (296/7)، والتاريخ الكبير (240/6 - ترجمة 2274)، ومعرفة الثقات (130/2) - ترجمة  
1216، والجرح والتعديل (159/6 - ترجمة 877)، وتاريخ بغداد (280/11 - ترجمة 6052)، والكاشف  
(11/2 - ترجمة 3727)، وتهذيب التهذيب (129/7 - ترجمة 290).

(2) تقريب التهذيب (ص 667 - ترجمة 4504).

(3) حلية الأولياء (208/7).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الجنائز - باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةً شَفَعُوا فِيهِ. (52/3 - حديث 2241).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وابن حبان<sup>(1)</sup>، وصحاحه من حديث عائشة\_ رضي الله عنها، وذلك بإخراجهما الحديث في صحيحيهما بلفظ: "مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةَ كُلِّهِمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ". وصححه الترمذي أيضاً باللفظ ذاته وقال "حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ"<sup>(2)</sup>

[الحديث 18] : وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُحَسِرُ"<sup>(3)</sup> الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ".  
فَقَالَ: ..... وَاخْتَلَفَ عَنِ شُعْبَةَ، فَرَفَعَهُ الْحَمِيدِيُّ، عَنِ شُعْبَةَ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ.  
وَالصَّحِيحُ عَنِ شُعْبَةَ الْمَوْقُوفِ.أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن الدارقطني\_ رحمه الله\_<sup>(4)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: من طريق شعبة موقوفاً.  
الوجه الثاني: من طريق شعبة مرفوعاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

لم نجد من أخرجه من طريق شعبة.

وعلى ذلك لم تتمكن من دراسة الأوجه.

الوجه الراجع عن شعبة:

لم نجد من أخرج الحديث من وجهيه عن شعبة.

<sup>(1)</sup> أخرجه ابن حبان في الصحيح (351/7 - حديث 3081).

<sup>(2)</sup> السنن - للترمذي (336/2 - حديث 1029).

<sup>(3)</sup> يحسر: أي ينكشف لذهاب مائه. انظر: شرح صحيح مسلم - للنووي (19/18)، النهاية في غريب الحديث والأثر (383/1).

<sup>(4)</sup> العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

أ.د. إسماعيل رضوان

ولكن أفاد الدارقطني أن الصحيح عن شعبة الموقوف<sup>(1)</sup>.

الحكم على الحديث :

لم نقف على تخريج الحديث من طريق شعبة، وعلى ذلك لم نتمكن من الحكم على الإسناد. وأما الحديث فمتفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري<sup>(2)</sup>، ومسلم<sup>(3)</sup> في صحيحهما من طريق خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[الحديث 19] : وسئل عن حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "لا تحل الصدقة لغني" (4) ، يهجره فوق ثلاث .... الحديث".

فقال ..... واختلف عن شعبة، فرفعه شبابة، عن شعبة، ووقفه زهير، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان، عن منصور، والأشبه المرفوع. أ.هـ - كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (5) .

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي: الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (261/8 - حديث 9116) من طريق شبابة بلفظ: "لا هجرة

(1) العلل (276/10 - سؤال رقم 2009).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الفتن - باب خروج النار (58/9 - حديث 7119).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب الفتن وأشراف الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يحسب الفرات عن جبل من ذهب. (174/8 - حديث 7456).

(4) قال محقق علل الدارقطني محفوظ الرحمن: "هكذا جاء في الأصل، ولعل الصواب: "لا يحل لمسلم أو لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث" والله أعلم. انظر الحاشية (183/11).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَمَنْ هَاجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ".

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (156/5)، من طريق بقية بن الوليد. باللفظ السابق.  
الوجه الثاني: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوعًا.  
لم نقف على من أخرجه.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.  
رواه عن شعبة:

(1) شبابة بن سوار. (2) بقية بن الوليد.

(1) شبابة: هو: شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيُّ (1)، قيل اسمه مروان  
(وإنما غلب عليه شبابة، أصله من خراسان)، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 204 أو 205  
أو 206 هـ (2).

" ثقة حافظ رمي بالإرجاء" (3).

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه (4).  
وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في  
الحديث (5).

---

(1) المدائني: بفتح الميم، والدادال المهملة، وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى  
المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. انظر:  
الأسباب - للسمعاني (231/5).

(2) الطبقات الكبرى (320/7)، والتاريخ الكبير (270/4 - ترجمة 2770)، والجرح والتعديل (392/4) - ترجمة  
(1715)، والهداية - للكلاباذي (356/1 - ترجمة 505)، المؤلف والمختلف - للدارقطني (1373/3)،  
وتذكرة الحفاظ - للذهبي (361/1 - ترجمة 352)، ولسان الميزان - لابن حجر (321/9 - ترجمة 1113).  
(3) تقريب (ص 429 - ترجمة 2733).

(4) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

(5) تاريخ بغداد (298/9 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (346/12 - ترجمة 2684).

- وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: "ثقة" (1).
- وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: شباة في شعبة؟ قال: "ثقة" (2).
- وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به" (3)، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئاً" (4)، وقال ابن شاهين: "صدوق" (5).
- وقال سعيد بن عمرو البردعي: قيل لأبي زرعة في أبي معاوية وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه، قيل فشباة بن سوار أيضاً؟ قال: نعم قيل: رجع عنه؟ قال: نعم. قال: الإيمان قول و عمل (6)، وقال ابن عدي: "لا بأس به" (7)، وقال العجلي: "ثقة" (8)، وقال عثمان عثمان بن أبي شيبة: "صدوق حسن العقل ثقة" (9).
- و ذكره ابن حبان في "الثقات" (10).
- وقال الذهبي: "ثقة في نفسه" (11).
- قلنا: خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي أنه: "ثقة حافظ رُمي بالإرجاء، ولكنّه رجع عنه كما أفاد بذلك أبو زرعة.

1) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

2) تهذيب (12/346 - ترجمة 2684).

3) الجرح والتعديل (4/392 - ترجمة 1715).

4) الطبقات الكبرى (7/320).

5) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

6) تاريخ بغداد (9/298 - ترجمة 4839)، وتهذيب الكمال (12/348 - ترجمة 2684).

7) الكامل - لابن عدي (4/45 - ترجمة 904).

8) معرفة الثقات (1/447 - ترجمة 713).

9) تاريخ أسماء الثقات (ص 114 - ترجمة 558).

10) الثقات - لابن حبان (8/312).

11) العبر في خبر من عبر - للذهبي (1/274 - وفيات سنة 206 هـ).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

(2) بقية بن الوليد: هو: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صَائِدِ بن كَعْبِ بن حَرِيْزِ الكَلَّاعِي (1) الحَمِيْرِي (2) المَيْتَمِي، أبو يُحْمَدِ الحَمْصِي، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 197هـ (3).  
"صدوق كثير التدليس عن الضعفاء" (4).

قال عبد الله بن المبارك: "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عن أبل وأدير" (5).  
وقال يحيى بن معين: "كان شعبة مُبْجَلًا لبقية، حيث قدم بغداد" (6)، وقال مرة: "بقية بن الوليد: ثقة إذا حَدَّثَ عن المَعْرُوفِين، ولكن له مشايخ لا يُدْرَى مَنْ هُمْ؟" (7)، وقال مرة أيضاً: "بقية إذا حَدَّثَ عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك الجهوليين فلا: وإذا كَنَى الرجل، ولم يُسَمَّ اسمَ الرجل، فليس يساوى شيئاً. فقيل له: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عِيَّاش؟ فقال: كلاهما صالحان" (8).

وقال أبو حاتم: "يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به، وهو أحب إليَّ من إسماعيل بن عياش" (9).  
وقال أبو زرعة: "بقية أحب إليَّ من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن

---

(1) الكَلَّاعِي: بفتح الكاف وتخفيف اللام نسبة إلى قبيلة، يقال لها: "كلاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حمص. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (118/5)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (123/3).  
(2) الحَمِيْرِي: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل التي باليمن. انظر: الأنساب - للسَّمْعَانِي (270/2)، واللباب في تهذيب الأنساب - لأبي الحسن الجزري (393/1).  
(3) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561)، وتاريخ دمشق (328/10 - ترجمة 934)، وتهذيب الكمال (192/4) - ترجمة (738)، وتاريخ الإسلام (124/13 - ترجمة 4)، والتبيين لأسماء المدلسين - لسبط ابن العجمي (ص 16 - ترجمة 4).

(4) تقريب (ص 126 - ترجمة 734).

(5) تاريخ بغداد (125/7 - ترجمة 3561)، وتهذيب الكمال (196/4 - ترجمة 738).

(6) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728)، وتاريخ دمشق (335/10).

(7) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لابن حبان (201/1).

(8) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(9) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

المجهولين، فأما الصدق فلا يُؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة<sup>(1)</sup>.  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: "بقية أحب إليّ،  
وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه"<sup>(2)</sup>.  
قال يعقوب بن شيبة: "بقية بن الوليد، ثقة حسن الحديث، إذا حدّث عن المعروفين، ويحدث عن  
قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم، إلى كُنَاهم، وعن كُنَاهم إلى أسمائهم،  
ويحدّث عن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدّثاني<sup>(3)</sup> (4).  
وقال محمد بن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات"<sup>(5)</sup>.  
وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس  
بشيء"<sup>(6)</sup>.  
وقال النسائي: إذا قال: "حدثنا وأخبرنا"، فهو ثقة، وإذا قال: "عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا  
يذري عن أخذه"<sup>(7)</sup>.  
وقال أبو أحمد بن عدي: "يُخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت،  
وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب  
حديث، ويروى عن الصغار والكبار، ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية"<sup>(8)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(2) الجرح والتعديل (435/2 - ترجمة 1728).

(3) هو: سويد بن سعيد بن سهل، الهروي الحدّثاني، ويقال له الأنباري، أبو محمد توفي سنة 240هـ، من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول". انظر: الضعفاء والمتروكين - لابن الجوزي (32/2 - رقم 1587)، وتهذيب الكمال - للمزي (247/12 - ترجمة 2643)، وتقريب التهذيب - لابن حجر (ص 423 - ترجمة 2690).

(4) تهذيب الكمال - للمزي (197/4 - ترجمة 738).

(5) الطبقات الكبرى (469/7).

(6) معرفة الثقات (250/1 - ترجمة 168).

(7) تاريخ بغداد (126/7 - ترجمة 3561).

(8) الكامل - لابن عدي (80/2).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

وقال الحاكم في سؤالات مسعود بن علي السجزي: "بقية ثقة مأمون"<sup>(1)</sup>.

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً"<sup>(2)</sup>.

وقال البيهقي: "أجمعوا على أن بقية ليس بحجة"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو زرعة العراقي: "مشهور بالتدليس أكثر له عن الضعفاء بعاني تدليس التسوية وهو

أفحش أنواع التدليس"<sup>(4)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم: صدوق أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وفي روايته عن غير أهل الشام بعض الأوهام.

وبقية مع تدليسه عن الضعفاء إلا أنه قد صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية. الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج هذا الوجه من طريق شعبة، والحديث من طريق منصور بهذا الإسناد من غير طريق شعبة، فموجود فقد ذكر الدارقطني أن زهيراً، وفصيل بن عياض، وعمار بن محمد، والحارث بن نبهان رووه عن منصور موقوفاً، ولكن روايتهم من غير طريق شعبة.

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه عن شعبة، شباية بن سوار وهو ثقة حافظ، وتابعه بقية بن الوليد وهو مدلس إلا أنه صرح بالتحديث عن شعبة في هذه الرواية، وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة، ومال

الدارقطني إلى تصحيح هذا الوجه وذلك بقوله: "والأشبه المرفوع"<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: شعبة، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة موقوفاً. لم نقف على من أخرج من هذا الوجه، ولكن بإفادة الدارقطني أن المرفوع أشبه، بمعنى أنه أشبه بالصواب، فكأنما يقصد أن هذا الوجه غير صحيح عن شعبة، وعليه فهذا الوجه ليس

(1) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة - لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص 93 - ترجمة 60).

(2) تاريخ بغداد (123/7 - ترجمة 3561).

(3) تهذيب التهذيب (419/1 - ترجمة 878).

(4) المدلسين - لأبي زرعة العراقي (ص 37 - ترجمة 4).

(5) العلل (183/11 - سؤال رقم 2208).

أ.د. إسماعيل رضوان

بمحافظة عن شعبة.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، فقد أخرجه البخاري (1)، ومسلم (2)، في صحيحيهما من طريق ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: "لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ".

وقد صححه الترمذي بقوله: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " (3)، والبغوي بقوله: " هذا حديث متفق على صحته " (4).

[الحديث 20] : وَسئِلُ عَنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "جَهْدُ الْبَلَاءِ قَتْلُ الصَّبْرِ".

فَقَالَ : يَرَوِيهِ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَأَسْنَدَهُ أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، عَنِ وَكَيْعٍ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ أَنَسِ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ شُعْبَةَ مَوْفُوفًا. أ.هـ - كَلَامُ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقَطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (5).  
أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:  
الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً.  
الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عن ثابت، عن أنس، موقوفاً.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الأدب - باب الهجرة (21/8 - حديث 6077).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح - كتاب البر والصلة والأدب - باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (9/8 - حديث 6697).

(3) السنن - للترمذي (488/3 - حديث 1932).

(4) شرح السنة - للبغوي (100/13 - حديث 3521).

(5) العلل (25/12 - سؤال رقم 2364).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

#### تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، مرفوعاً. أخرجه ابن حبان في الثقات (119/7)، وابن المقرئ في المعجم (108/3 - حديث 1053)، والخطيب البغدادي في موضح أو هام الجمع والتفريق (269/2)، من طريق أبي السائب سلم بن جُنادة عن وكيع .

الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (50/6 - رقم 1671)، من طرق عن شعبة رواه عنه: محمد بن جعفر - غندر -، ومسكين بن بكير الحراني .

#### دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ (1)، عَنْ ثَابِتٍ، مرفوعاً. رواه عن شعبة : وكيع بن الجراح

وكيع بن الجراح: تقدمت ترجمته في حديث (1) وهو: "ثقة حافظ عابد". الوجه الثاني: شعبة ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ كَرْدِيدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ موقوفاً. رواه عن شعبة : (1) محمد بن جعفر - غندر - . (2) مسكين بن بكير الحراني.

(1) محمد بن جعفر - غندر -: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".

(2) مسكين بن بكير الحراني: هو مسكين بن بكير الحراني، أبو عبد الرحمن الحذاء، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 198هـ (2) "صدوق يخطئ" (3).

قال أبو بكر الأثرم: "سمعت أحمد بن حنبل يحسن أمر مسكين بن بكير" (4)، وقال في موضع آخر: "سئل أبو عبد الله عن مسكين بن بكير، فقدمه على مخلص بن يزيد، وقال:

(1) هو: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ دِينَارِ بْنِ كَرْدِيدِ صَاحِبِ الرَّيَّادِيِّ، ثِقَةٌ. انظر: الجرح والتعديل (18/6 - ترجمة 91)،

وتاريخ أسماء الثقات (ص 160 - ترجمة 915)، والثقات - لابن حبان (119/7 - ترجمة 9264).

(2) التاريخ الكبير (3/8 - ترجمة 1927)، والجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521)، والهداية - للكلاباذي

(741/2 - ترجمة 1241)، والتعديل والتجريح (827/2 - 686).

(3) تقريب (ص 937 - ترجمة 6615).

(4) بحر الدم (ص 149 - ترجمة 985).

"حدث عن شعبة بأحاديث لم يروها أحد"<sup>(1)</sup>، وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: "لا بأس به، ولكن في حديثه خطأ"<sup>(2)</sup>، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"<sup>(3)</sup>، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صالح الحديث، يحفظ الحديث"<sup>(4)</sup>، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"<sup>(5)</sup>، وقال أبو أحمد الحاكم: "له مناكير كثيرة"<sup>(6)</sup>، وقال ابن شاهين في "الثقات": قال ابن عمار: "يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئاً"<sup>(7)</sup>.

وقال الذهبي: "ثقة مشهور"<sup>(8)</sup>.

خلاصة أقوال أهل العلم في الراوي: أنه كما قال ابن حجر "صدوق يخطئ".

#### الوجه الراجح عن شعبة :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أبو السائب سلم بن جنادة وهو ثقة ربما خالف، وثبتت المخالفة منه في هذا الحديث وذلك برفعه إياه، إذ الثابت والصواب وقف الحديث. قال ابن طاهر المقدسي: "تفرد به أبو السائب سلم بن جنادة عن وكيع عن شعبة عن عبد الحميد عن ثابت"<sup>(9)</sup>.

قال الألباني: "وقد خولف؛ فأخرجه البخاري في "التاريخ" من طرق أخرى عن شعبة به موقوفاً،

1) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

2) تهذيب الكمال (485/27 - ترجمة 5915).

3) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (ص 204 - ترجمة 761).

4) الجرح والتعديل (329/8 - ترجمة 1521).

5) الثقات - لابن حبان (194/9).

6) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

7) تاريخ أسماء الثقات (ص 230 - ترجمة 1399).

8) المغني في الضعفاء - للذهبي (655/2 - ترجمة 6203).

9) أطراف الغرائب والأفراد - ابن طاهر المقدسي (41/2 - حديث 709).

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

ورجاله ثقات ، فتأكد وقفه<sup>(1)</sup>

الوجه الثاني: شعبة ، عن عبد الحميد بن كريد، عن ثابت، عن أنس موقوفاً.  
لا شك أن هذا الوجه -الموقوف- هو الراجح وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحاب شعبة عليه، وفي مقدمتهم محمد بن جعفر غندر؛ لأنه من أثبت الناس في شعبة.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، وذلك بقوله "والصحيح عن شعبة موقوفاً"<sup>(2)</sup>.  
الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح .

[الحديث 21] : وسئل عن حديث عبد الله<sup>(3)</sup> بن أبي بكر، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه في رفعه:

فرفعه أبو زيد الهروي: سعيد بن الربيع، عن شعبة.

ووقفه غندر، وأبو الوليد، ومحمد بن كثير.

والموقوف أصح. أهـ كلام أبي الحسن الدارقطني -رحمه الله-<sup>(4)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للألباني (7/470 - حديث 3470).

(2) العلل (12/25 - سؤال رقم 2364) .

(3) الصواب: عبيد الله بن أبي بكر، انظر: تحقيق علل الدارقطني لمحفوظ الرحمن السلفي (12/24 - سؤال

(2510).

(4) العلل (12/124 - سؤال رقم 2510).

أ.د. إسماعيل رضوان

أخرجه السَّرَّاج في المسند (ص 13 - حديث 22)، وابن المُظَفَّر البغدادي في حديث شعبة (ص 146 - حديث 215)، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (6/251 - حديث 2268)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (7/49)، كلهم من طريق أبي زيد الهروي - سعيد بن الربيع -.

والبزار في المسند (2/358 - حديث 7461)، من طريق يحيى بن كثير. الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/533 - حديث 2916) من طريق أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر - غندر - .

والطبري في تهذيب الآثار (1/303 - حديث 562) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث.

وابن المنذر في الأوسط (7/385 - حديث 2412) من طريق حجاج بن المنهال. دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، مرفوعاً. رواه عن شعبة: (1) أبو زيد الهروي - سعيد بن الربيع - (2) يحيى بن كثير.

(1) أَبُو زَيْدِ الْهَرَوِيِّ<sup>(1)</sup> هو: سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَامِرِيِّ الْحَرَشِيِّ<sup>(2)</sup>، أبو زيد الهروي البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة 211هـ<sup>(3)</sup>، "ثقة"<sup>(4)</sup>.

(2) يحيى بن كثير: تقدمت ترجمته في حديث (15) وهو "ثقة".

---

(1) الهروي: كان يبيع الثياب الهروية، فنسب إليها. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب - لمحمد بن إسحاق بن منده (ص 334 - رقم 2934).

(2) الحرشي: بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. انظر: الأنساب - للسمعاني (2/202).

(3) التاريخ الكبير (3/471 - ترجمة 1570)، والجرح والتعديل (4/20 - ترجمة 83)، ومعرفة الثقات (1/45 - رقم 43)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - للدارقطني (2/93 - ترجمة 409)، والهداية - للكلابي (1/285 - ترجمة 289)، وغنية الملتبس إيضاح الملتبس - للخطيب البغدادي (ص 203 - ترجمة 216).

(4) التقريب (ص 377 - ترجمة 2303).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

- الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أنس، موقوفاً.  
رواه عن شعبة: (1) أبو داود الطيالسي. (2) ومحمد بن جعفر -غندر-. (3) عبد الرحمن بن مهدي. (4) وعبد الصمد بن عبد الوارث. (5) حجاج بن المنهال.  
(1) أبو داود الطيالسي: تقدمت ترجمته في حديث (3)، وهو: "ثقة حافظ ثبت له أخطاء قليلة جداً محتملة، لا سيما في شيخه شعبة".  
(2) محمد بن جعفر -غندر-: تقدمت ترجمته في حديث (2)، وهو "ثقة صحيح الكتاب من أثبت الناس في شعبة".  
(3) عبد الرحمن بن مهدي: تقدمت ترجمته في حديث (14)، وهو: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه".  
(4) عبد الصمد بن عبد الوارث: تقدمت ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت في شعبة.  
(5) حجاج بن المنهال: هو: حجاج بن المنهال الأنماطي<sup>(1)</sup>، أبو محمد السلمي وقيل البرساني، مولاهم، البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة: 216 أو 217 هـ<sup>(2)</sup> "ثقة فاضل"<sup>(3)</sup>  
الوجه الرابع عن شعبة :

يتبين للباحثان أن الوجه الموقوف هو المحفوظ عن شعبة وذلك لما يلي:  
أولاً: اتفاق أصحابه الأثبات على روايته بالوقف، لا سيما محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي... وغيرهم.

ثانياً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه قال: "والموقوف أصح"<sup>(4)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الأنماطي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وكسر الطاء المهملة، هذه النسبة إلى بيع الأنماط وهي الفرش التي تبسط. انظر: الأنساب - للسمعاني (223/1).

<sup>(2)</sup> سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص 344 - سؤال 521)، والطبقات الكبرى (301/7)، ومعرفة النقات - للعجلي (286/1 - ترجمة 269)، والتاريخ الكبير (380/2) - ترجمة 2841)، والجرح والتعديل (167/3 - ترجمة 711).

<sup>(3)</sup> التقريب (ص 224 - ترجمة 1137).

<sup>(4)</sup> العلل (124/12 - سؤال رقم 2510).

ثالثاً: ترجيح الضياء المقدسي له في الأحاديث المختارة قال: "والأصح وقفه"<sup>(1)</sup>.  
الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

[الحديث 22] : وسئل عن حديث قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

فقال: يرويه ابن أبي عروبة، وشعبة، وأبو هلال الراسبي، وأبان العطار، عن قتادة.  
واختلف فيه عنهم :

فرواه عبدة بن الأسود، وسعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن.

وغيرهما يرويه عن سعيد: أن أبا بكر قطع.

ورواه يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً.

وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة. والمحفوظ عن شعبة موقوفاً.

وروي عن عبد الله بن الصباح العطار، عن أبي علي الحنفي، عن هشام، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً. ولا يصح رفعه عن هشام، ورفع أبو هلال عن قتادة.

والصواب: عن قتادة، عن أنس أن أبا بكر قطع ... غير مرفوع<sup>(2)</sup>.

تقدمت دراسة هذا الحديث بالتفصيل انظر الحديث رقم (1)

[ الحديث 23] : وسئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه بال قبل القبلة. فقال : يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه الوليد بن خالد، عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر: كان يفعل

ذلك.أ.هـ كلام أبي الحسن الدارقطني رحمه الله<sup>(3)</sup>.

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا على شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو

(1) الأحاديث المختارة - للضياء المقدسي (6/251 - حديث 2267).

(2) العلل (12/248 - سؤال رقم 2675).

(3) العلل (12/360 - سؤال رقم 2783).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني

التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

**تخريج أوجه الاختلاف :**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني أن الوليد بن خالد رواه عن شعبة.

الوجه الثاني: شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

**الوجه الراجح عن شعبة:**

لم نقف على تخريج الحديثين، وعلى ذلك لم نتمكن من دراستهما، ولكن أفاد الدارقطني أن الوجه

الثاني هو الوجه المحفوظ، وذلك بقوله: " والمحفوظ: عن شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن

نافع، عن ابن عمر: كان يفعل ذلك (1).

**الحكم على الحديث :**

لم نقف على إسناد الحديث من وجهه الراجح الذي رجحه الدارقطني، ولذلك لم نتمكن من الحكم

على الحديث.

[ الحديث 24 ] : وسئل عن حديث الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "أفضل الصلوات عند الله صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة".

فقال : ..... فرواه شعبة، واختلف عنه في رفعه: فرفعه عمرو بن علي، عن خالد بن الحارث، عن

شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه

---

(1) العلل (360/12 - سؤال رقم 2783).

أ.د. إسماعيل رضوان

وسلم.

ووقفه غندر، وغيره عن شعبة.

وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح. أ.هـ المراد نقله من كلام أبي الحسن

الدارقطني رحمه الله (1).

أوجه الاختلاف :

ذكر الدارقطني أن الرواة اختلفوا عن شعبة في هذا الحديث على وجهين، وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

تخريج أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (207/7)، والبيهقي في شعب الإيمان (441/4) - حديث (2783)، وفي فضائل الأوقات (ص 512 - حديث 288)، من طريق عمرو بن علي عن خالد بن الحارث.

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

لم نقف على من أخرجه.

ولكن أفاد الدارقطني في العلل وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية أن محمد بن جعفر رواه عن شعبة.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً.

رواه عن شعبة: خالد بن الحارث.

خالد بن الحارث: هو: خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود، ويقال خالد بن الحارث

بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة 186هـ (2)، "ثقة ثبت" (3).

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً.

رواه عن شعبة: محمد بن جعفر.

(1) العلل (228/13 - سؤال رقم 3127) .

(2) الطبقات الكبرى (291/7)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص 457)، والتاريخ الكبير (145/3 - ترجمة 490)،

والجرح والتعديل (325/3 - ترجمة 1460)، وتاريخ الإسلام - للذهبي (137/12)، وتهذيب التهذيب

(72/3)، وبحر الدم - لابن الميرد (ص 48 - ترجمة 249).

(3) التقريب (ص 284 - ترجمة 1619).

## مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

محمد بن جعفر غندر: تقدمت ترجمته في حديث (2) وهو: ثقة، صحيح الكتاب، من أثبت الناس في شعبة".

### الوجه الراجح عن شعبة:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، مرفوعاً. رواه عن شعبة خالد بن الحارث وهو ثقة ثبت، ولكن هذا الوجه ليس بمحفوظ عن شعبة، وإن كان راويه ثقةً ثبناً، فإنه قد خالف من هو أوثق الناس في شعبة محمد بن جعفر، إضافة إلى أن خالد بن الحارث تفرد برواية هذا الوجه عن شعبة، قال أبو نعيم الإصبهاني: "تفرد به خالد مرفوعاً ورواه غندر موقوفاً"<sup>(1)</sup>. وقد خرَّجه الألباني في السلسلة الصحيحة (140/4 - حديث 1566)، ورجح الرفع بحجة أن الرفع زيادة ثقة وهذا غير صحيح.

وإن كان الحديث له حكم الرفع إلا أن مخالفة أحد الرواة وهو (خالد بن الحارث) لأوثق الناس في شعبة، وهو (غندر محمد بن جعفر) تعد علة، وليست من زيادة الثقات كما رجح الألباني، والله أعلم. الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، موقوفاً. وعلى ما سبق من الكلام في الوجه الأول فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن شعبة: وذلك لما يلي: أولاً: تفرد خالد بن الحارث في رواية الوجه الأول، وعلى ذلك فإنه لا يقوى على معارضة من روى الوجه الثاني وهو غندر.

ثانياً: روى هذا الوجه عن شعبة أثبت الناس فيه وهو غندر (محمد بن جعفر).

ثالثاً: ترجيح الدارقطني لهذا الوجه وذلك بقوله: "وكذلك قال هشيم، عن يعلى بن عطاء موقوفاً، وهو الصحيح"<sup>(2)</sup>، وأيضاً يفهم من كلام أبي نعيم ميله إلى ترجيح رواية الوقف وذلك عندما قال: "تفرد به خالد مرفوعاً، ورواه غندر موقوفاً"<sup>(3)</sup>، وكأنه يضعف تفرد خالد بن الحارث، والله أعلم.

### الحكم على الحديث:

لم نقف على الحديث مسنداً من وجهه الراجح فلم نتمكن من الحكم على الحديث. وأما الإسناد من بعد شعبة، فهو صحيح، ولكن ما قبل شعبة إلى المصنف لم نتمكن من الحكم عليهم؛ لأننا لم نقف على الحديث مسنداً.

<sup>(1)</sup> حلية الأولياء (207/7).

<sup>(2)</sup> العلل (228/13 - سؤال رقم 3127).

<sup>(3)</sup> حلية الأولياء (207/7).

## خاتمة البحث

### توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يُعد الإمام الدارقطني، من أعلم الناس في علم العلل، كما تعد كتابه من أجل الكتب التي أُلُفت في هذا الفن، لكنّه لم يسلم من الوهم أو الخطأ في بعض المواضيع التي تقدم بيانها في الدراسة، ولا تغضُّ هذه المواضيع من المكانة العالية له، وكتابته الجليل.
2. لا يعني تصويب أو ترجيح الدارقطني لوجه من الأوجه أنه صحيح وثابت عن شعبة، ولكن تصويبه يكون باعتبار تخريجه في مصنفات الحديث.
3. يعد علم العلل من أدق علوم الحديث، وأغمضها، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق، من مصادرها المختلفة، والوقوف على أقوال العلماء، والتبصر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد تخفى، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ، أو من أكثرهم ملازمة له...إلخ.
4. أنّ المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهلة المسلمين أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.
5. من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استوا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلديّ الراوي، ونحوها.
6. مبحث العلة الخفية، قائم -في الغالب- على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه بنى الإمام الدارقطني كتابه العلل.
7. أن من أكثر أنواع الأحاديث المعلّة بالاختلاف، الاختلاف في الوقف والرفع، وكانت أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً.
8. من أكثر الأسباب التي جعلتنا نخالف الدارقطني -رحمه الله- في حكمه على نتيجة الاختلاف، ووقفنا على روايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف، وربما لو وقف عليها لم تكن هناك مخالفة.
9. بلغت عدد أحاديث الدراسة أربعة وعشرين حديثاً، وهذا إحصاء بها من حيث رفعها ووقفها ودرجتها:  
أ. الصحيح المرفوع: ثلاثة أحاديث.  
ب. الصحيح الموقوف: أحد عشر حديثاً، وغالبها أحاديث وإن كانت موقوفة إلا أنها لها حكم

مرويات الإمام شعبة الحجاج باختلاف عليه بالرفع والوقف في كتاب العلل للدار قطني

الرفع؛ لأنه لا يمكن أن يقال مثلها بالرأي.

ت. الحسن الموقوف: حديثان.

ث. الضعيف الموقوف: حديث واحد.

ج. سبعة أحاديث لم نقف على تخريجها، من طريق شعبة، وبالتالي لم نحكم عليها من طريقه،

علماً بأنني خرجتها ودرستها من غير طريق شعبة ما أمكن، وغالبها أحاديث صحيحة من غير

طريق شعبة كما هو مبين في الدراسة.

#### التوصيات:

يوصي الباحث طلبة العلم وخاصة المشتغلين بالحديث وعلومه، بضرورة العناية بعلم علل

الحديث، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل

وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التناثر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين

المعاصرين وكبار النقاد.

ثم إنه من الجدير أن يُوصى به الباحثون الحذر من المسارعة في قبول الأحاديث لظاهر

أسانيدها.